وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـلمي
جـــامعـــة محمـــد خيـضر بسكـــــرة
كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياسيـــة
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس

2020-2000

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالب
كربوع خليف

إشراف
أ- د: باري عبد اللطيف

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
فوزي نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	رئيسا
باري عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	مشرفا ومقررا
هشام عيد الكريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة – 1 –	مناقشا
البار أمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	مناقشا
عشور عبد الكريم	أستـــاذ محاضـــر(أ)	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

- اهدي هذا العمل:
- الى والدي الكريم رحمه الله وطيب ثراه
- الى والدتي شهيدة الكوفيد رحمها الله وطيب ثراها
- الى زوجتي الغالية شاكرا لها صبرها وايمانها بي.
- الى بناتي تسنيم وميار وابنائي مقيم الدين، صهيب وأنس
- الى أخي عيسى وكل اخوتي وأخواتي.

الطالب: كربوع خليف

شكر وامتنان

أشكر الله على فضله وامتنانه أن وفقني لإتمام هذا العمل.

أتوجه بجزيل الشكر الى استاذي الفاضل البروفيسور عبد اللطيف باري على كل ما قدمه لي.

أشكره على قبول الاشراف وتأطير هذا العمل، وصبره وسعة حلمه.

أشكره على توجيهاته وتصويباته، وتتبع مسار هذا العمل الى نهايته.

أشكره على كل الدعم الذي قدمه لي من أجل إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم بدعمي ومساندتي في سبيل انجاز هذا العمل

كما لا يفوتني ان أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبول مناقشة هذا العمل.

الطالب: كربوع خليف

ملخص الدراسة:

تتناول الدراسة المجتمع المدني في تونس ودوره في ترشيد السياسات العامة في البلاد وتحقيق أهداف التنمية، حيث لم تعد عملية صنع السياسة العامة حكرا على الدولة، بل أصبح من الضروري إشراك فواعل متعددة لرسم سياسات رشيدة.

ومن هذا المنطلق باتت مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة أمرا ضروريا، نظرا لما تملكه من معلومات وكادر بشري مؤهل ولقربها من المواطن. اذ عالجت الدراسة التأصيل النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والسياسة العامة ومختلف النظريات والمداخل المرافقة لها، وفواعل صنع السياسة العامة. أما في الفصل الثاني فتم تناول المجتمع المدني والدولة في تونس، من خلال استعراض طبيعة النظام السياسي في تونس ودافع التغيير السياسي وكذا تطور المجتمع المدني التونسي وطبيعة علاقته بالنظام السياسي باعتبارها محددا رئيسيا لدور المجتمع المدني في السياسة العامة للبلاد.

وفي الفصل الأخير من الدراسة فقد تم التطرق فيه لآليات وأدوات المجتمع المدني لترشيد السياسات العامة وكذا مساهمة المجتمع المدني من خلال استعراض مساهمة نماذج من منظماته، والديمقراطية التشاركية باعتبارها آلية تمكن من استغلال فرص تفاعل المجتمع المدني، كما تضمنت الدراسة التحديات التي تحد من دور فاعل للمجتمع المدني في مجال السياسة العامة، والسيناريوهات المستقبلية لهذا الدور.

Abstract:

The study deals with civil society in Tunisia and its role in rationalizing public policies in the country and achieving development goals, as the public policy-making process is no longer the monopoly of the state, but rather it has become necessary to involve multiple actors to formulate rational policies.

From this point of view, the participation of civil society organizations in public policy-making has become essential, given their information and qualified human resources and their proximity to the citizen. The study deals with the theoretical and conceptual background of civil society and public policy, the various theories and approaches accompanying them, and the actors of public policy making. The second chapter deals with civil society and the state in Tunisia, by reviewing the nature of the political system in Tunisia and the motivation for political change, as well as the development of Tunisian civil society and the nature of its relationship with the political system as a key determinant of the role of civil society in the country's public policy.

In the final chapter of the study, the mechanisms and tools of civil society to rationalize public policies, the contribution of civil society by reviewing the contribution of examples of civil society organizations, participatory democracy as a mechanism that enables the exploitation of opportunities for civil society interaction, the challenges that limit the effective role of civil society in public policy, and future scenarios for this role.

مقـــدمـــة

مـقـدمـة

لم تعد عملية رسم السياسات العامة لتحقيق أهداف التنمية مهمة الجهاز البيروقراطي للدولة فحسب، بل أصبح من الضروري اشراك العديد من الفواعل في تلك العملية لتحقيق سياسات رشيدة، وهنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني والدور الذي يلعبه في تحقيق هذه الغاية. ويمكن أن يكون هذا الدور بصورة مباشرة كما يمكن أن يكون بصورة غير مباشرة وهذا راجع إلى طبيعة النظام السياسي للدولة وعلاقته بمختلف الفواعل ومنها مؤسسات المجتمع المدني، هذا لأن قضايا التنمية تهم الجميع ومن الضروري التشارك لإيجاد الحلول تطبيقا لمبدأ الديمقراطية التشاركية.

فاليوم يقع عبئ كبير على عاتق مؤسسات المجتمع المدني خاصة، باعتبارها أحد أبرز المكونات المجتمعية ذات الرأس مال البشري المدرب الذي يمتاز بالنوعية والكفاءة التي تمكن من دفع عجلة التنمية إلى الامام.

فمؤسسات المجتمع المدني اليوم لم تعد تقوم بالأدوار التقليدية التي أنشأت من أجلها مثل العمل التطوعي والتعبير على تفضيلات ومصالح المنتسبين اليها، بل هناك أدوار أخرى أصبحت تقوم بها لعل من أهمها المشاركة في رسم وترشيد السياسة العامة للدولة، من خلال إعداد اطارات تساهم في عمليات التنمية.

إن الملاحظ اليوم للمجتمع المدني في تونس وتزايد اعداد مؤسساته والمنتسبين لهذه المؤسسات يدرك حجم التحدي والآمال المعقودة على هذه المؤسسات في المساهمة في تحسين حياة الفرد التونسي وتحقيق اهداف التنمية المحلية رغم التحديات التي يواجهها المجتمع المدني في تونس سواء الذاتية منها او الموضوعية المفروضة عليه فعدم وضوح وثبات العلاقة مع النظام السياسي في تونس والانقسامات ساهم بشكل كبير في حدة المشكلة.

إن مؤسسات المجتمع المدني في تونس وبالرغم من النجاحات التي حققتها في عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد رغم كل التحديات ونجاحها في إدارة الحوار الوطني وتحقيق التوافق على دستور للبلاد أصبحت أمام تحديات لم يعد بالإمكان تجاهلها أو غض الطرف عنها، ولعل من أهمها قضايا التنمية فالسياسة العامة اصبحت من الاولويات لتحسين الظروف المعيشية للمواطن التونسي، اذ يمكن القول إن الاستقرار السياسي أصبح مرهون بالمحافظة على السلم الاجتماعي والاستجابة للمتطلبات المجتمعية، وهنا يبرز الدور الكبير لمؤسسات المجتمع المدني في تأهيل وادارة الطاقات البشرية بالشكل الذي يخدم أهداف التنمية.

فبوجود عدد هائل من مؤسسات المجتمع المدني في تونس أكثر من 24000 جمعية حسب الاحصاءات الرسمية تبرز مدى أهمية الدور التنموي المنتظر منها.

أهمية الدراسة:

أهمية الدراســـة تأتي من أهمية المجتمع المدني والأدوار المأمولة منه في تحقيق التنمية وتلبية احتياجات السكان من خلال المساهمة في رسم وترشيد السياسات العامة.

فأهمية الدراســة تعكس الأهمية التي يحظى بها المجتمع المدني التونســي في الاوســاط المجتمعية وهذا للعلاقة الوطيدة بين مؤسسات المجتمع المدني وقضايا واحتياجات المواطن، هذه الاخيرة التي لم تعد حكرا على الحكومة فحسب، فمؤسسات المجتمع المدني تعد بمثابة المرآة العاكسة للمجتمع وتطوره ورقيه.

فالمجتمع المدني الفعال والناجح هو الذي تعمل مؤســســاته على ردم الهوة بين أفراد المجتمع، وتلقي هذه الدراســة أهميتها كونها تحاول لفت الانتباه إلى دور مؤســسـات المجتمع المدني في دورة الســياســة العامة وتحقيق أهداف التنمية من خلال تنوع وتعدد اهتمامات هذه المؤسسات مثل قضايا البيئة والشغل ومحاربة الفساد ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما تكتسي الدراسة أهميتها من خلال ابراز مختلف العراقيل والتحديات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني في الســياســة العامة في تونس بالرغم من اخفاقات الحكومة في تحقيق التنمية واســتغلال الموارد والطاقات البشرية التي تزخر بها البلاد التونسية.

الهدف من الدراسة:

إن الهدف من الدراسة ليس شخصيا، بل محاولة الوقوف على واقع المجتمع المدني في تونس من خلال تقييم أدواره التي تعد أساسية لنجاح السياسات العامة الذي نستطيع من خلاله الحكم على نجاح هذه الســياســات من عدمه. وكذلك تهدف الدراســة إلى ابراز الدور الذي تلعبه مؤســســات المجتمع المدني في المجتمع ككل ليس فقط في التعبير على تفضــيلات المواطنين بل يتعدى الأمر إلى المشــاركة في عملية التنمية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بتظافر جميع الجهود ورصـــد كل الامكانات الممكنة لتحقيق هذا الهدف، فمؤســســـات المجتمع المدني يفترض بها أن تلعب دورا مهما في هذا المجال من خلال إعداد الدراسات خاصة الميدانية منها التي ترصد حاجات الدولة والمجتمع معا. كما تهدف الدراسة أيضا إلى التعريف بمسارات السياسة العامة لدولة تونس والمخططات التنموية المتبعة لتحسين حياة السكان ومختلف التحديات والمعوقات التي تحد من اضطلاع مؤسسات المجتمع المدني بالأدوار التنموية على غرار الدول المتقدمة.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى سببين رئيسيين، الاول سبب شخصي ذاتي أما السبب الثاني فسبب موضوعي:

الاسباب الشخصية: إن السبب الشخصي الرئيسي الذي دفعني إلى اختيار موضوع هذه الدراسة هو رغبة نابغة من الذات وهي المحرك الأساسي لكل عمل أو مجهود، وكذلك مواصلة الدراسة التي كنت قد بدأتها في مرحلة الماستر حول دور المجتمع المدني التونسي في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي بالتطرق إلى أدواره في عملية التنمية وترشيد السياسات العامة قصد التوصل إلى نتائج جديدة في مجال يعد هدفا لعملية الانتقال الديمقراطي.

الاسباب العلمية: محاولة الاجابة عن مختلف التساؤلات التي تدور في ذهن الباحث حول ظاهرة معينة تحدث في مجتمع أو يتوقع حدوثها مستقبلا وخاصة الظواهر المعاصرة التي قد ينجم عنها أبعاد خطيرة في حال لم تتم معالجتها في الوقت المناسب والطريقة المناسبة، ومحاولة مساعدة صانع القرار في اتخاذ الحلول المناسبة لمعالجة الظاهرة.

وكما سبق ذكره فإن تحقيق سياسات رشيدة يتطلب تظافر جهود الجميع سواء الحكومة أو المجتمع باعتباره شريكا أساسيا في صنع السياسة العامة الرشيدة.

إشكالية الموضوع:

إن تحقيق أهداف التنمية أصبح أولوية لكل دول العالم، ومن أجل تحقيق هاته الغاية فإن الدولة تحشد كامل طاقاتها وجهودها وإمكانياتها المادية والبشرية، وعليه فإن جميع الفاعلين في الدولة عليهم المساهمة بالشكل المطلوب لتحقيق اهداف التنمية ومؤسسات المجتمع المدني تساهم بشكل فعال وضروري في دفع عجلة التنمية إلى الامام ومن هنا يبرز التحدي الذي تواجهه مؤسسات المجتمع المدني في تونس مواءمة عملياتها المختلفة مع متطلبات التنمية حيث تكون هذه الدراسة محاولة للبحث في أليات تطوير دور مؤسسات المجتمع المدني التونسي في الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية من خلال ترشيد السياسات العامة، ومما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمثل فيما يلي:

كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس؟

وانطلاقا من هذه الاشكالية الرئيسية نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع المجتمع المدني في تونس وعلاقته بالسياسات العامة؟

– هل يوجد تنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني في عملية ترشيد السياسات العامة في تونس؟

– ماهي التحديات التي تعوق مؤسسات المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة؟

– كيف يمكن لمؤســـســـات المجتمع المدني تجاوز مختلف التحديات والمعوقات التي تحد من دورها في صنع السياسات العامة وترشيدها؟

– ما هي آليات ومقاربات المجتمع المدني لترشـيد السـياسـة العامة في تونس، وماهي أهم السـيناريوهات المستقبلية لذلك؟

الفرضيات:

انطلاقا من التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

طبيعة النظام السياسي وخصوصية تكوينه هي المحدد لمكانة المجتمع المدني وحجم نشاطه وتدخله في السياسة العامة للبلاد.

كان للانتقال الديمقراطي في تونس تأثير على تغير أدوار المجتمع المدني في الســـياســـة العامة وجعله نتيجة التفاعل بين مؤسساته وباقي الفواعل.

عدم استقلالية منظمات المجتمع المدني يعتبر أهم عائق أمام دور المجتمع المدني في ترشـيد السـياسـات العامة.

المشاركة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني في دورة السياسة العامة تعتبر ضمانة لتحقيق أهداف التنمية.

منهجية الدراسة:

طبيعة الموضـــوع المدروس تفرض علينا نوعية من المناهج والاقترابات بهدف الوصـــول الى تحقيق الأهداف وهي كالآتي:

1– المناهج:

أ– **منهج دراســـة الحالة** : الذي يعَّرف على أنه :"المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سـواء كانت فردا أو مؤسـسـة أو نظاما اجتماعيا , و هو يقوم على أسـاس التعمق في دراسـة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة, أو دراســة جميع المراحل التي مرت بها , و ذلك بقصــد الوصــول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروســـة و بغيرها من الوحدات المتشـــابهة "[1].و كان الاعتماد على هذا المنهج بهدف

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011، ص130

إسقاط الإطار النظري للدراسة على وحدة البحث (تونس) للتدقيق أكثر فيها و التعرف على طبيعة دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس .

ب-**المنهج التاريخي:** يعتبر المنهج التاريخي من بين المناهج المستخدمة بشكل واسع في البحوث السياسية، كونه يقدم لأي محلل سياسي سجلا لأحداث أي ظاهرة سياسية ويساعده على فهم وتفسير تلك الظاهرة واستخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوكها[1]، والغاية من استخدام هذا المنهج معرفة السيرورة التاريخية التي مر بها المجتمع المدني التونسي والتغيرات التي عرفها على المستوى الهيكلي والوظيفي.

2- أما الاقترابات اعتمدنا على:

أ- **اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:** الذي جاء به "جويل ميجدال Joel Migdal" حيث أولى فيه اهتماما كبيرا للتغيير والنظام في الدولة (خصوصا في دول العالم الثالث)، فتاريخ العلاقات بين تنظيم الدولة والتنظيمات الاجتماعية كان دائما أو في الغالب محكوما بالمواجهة بين دولة تسعى إلى فرض أنماطها ومعاييرها وتمرد التنظيمات الأخرى عليها، لقد كان الصراع على من يصنع القواعد ومن يفرض الحقوق الخاصة التي تحدد استخدام الممتلكات والموارد في المجتمع.

وتنعكس تنمية مستويات الضبط الاجتماعي للدولة في مقياس له ثلاثة مؤشرات كما حدد ذلك ميجدال هي :(الإذعان، المشاركة، الحصول على الشرعية)، والهدف من استعمال هذا الاقتراب يكمن في تحليل العلاقة بين تنظيمات المجتمع المدني والسلطة، حيث أنه يمدنا بمؤشرات تساعد على إزالة الغموض والتعقيد الذي يسود العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

ب- **الاقتراب الوظيفي:** يعرف "غابرييل الموند Gabriel Almond" الوظيفة بأنها مجموعة الأنشطة الضرورية التي يعد انجازها ضروريا لبقاء النظام واستمراره ككل، وتمت الاستعانة بهذا المقترب لقياس مدى فاعلية المجتمع المدني في صنع وترشيد السياسات العامة وتحقيق التنمية.

ج- **الاقتراب القانوني:** من خلال دراسة وتحليل بعض النصوص القانونية في الدستور التونسي وانعكاسها على دور المجتمع المدني في دورة السياسة العامة في تونس، من أجل الوصول إلى نتائج.

[1] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ,2008, ص 76.

أدبيات الدراسة:

إن المعرفة العلمية تراكمية بالأســـاس، فكل دراســـة تنطلق من حيث انتهى إليه الباحثون الآخرون، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع محل الدراسة من أحد زواياه على الأقل، يمكن إجمالها فيما يلي:

– دراســة أحمد شـكر الصـبيحي بعنوان "مسـتقبل المجتمع المدني بالوطن العربي" الذي تطرق إلى نشـــأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في البيئتين الغربية والعربية، وتقديم لأهم المعوقات التي يواجهها المجتمع المدني العربي والتحديات المستقبلية له.

– الدراسـة التي قامت بعا الباحثة **أنوار منصـري بعنوان (واقع المجتمع المدني في تونس)** سـتة 2016، التي حاولت من خلالها تشخيص البيئة التشريعية والميدانية للمجتمع المدني في تونس بالاستئناس بخبرات وطنية ودولية وبمقاربة تشـاركية، حيث قامت الباحثة بتقييم عدد من المجالات التي تمس بالعمل المباشـر للجمعيات والبيئة المحيطة بها مثل تكوين الجمعيات وتسـييرها والتصـرف فيها، مواردها ومصـادر تمويلها، التشبيك والتعاون بين الجمعيات.

– دراســة **حليم بركات حول أزمة المجتمع المدني وسـبل تنشـيطه في كتابه المجتمع المدني في القرن العشـــرين:** بحث في تغير الأحوال والعلاقات، حيث يؤكد الواقع المتأزم للمجتمع المدني العربي نتيجة هيمنة الدولة، ويرى أن مشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تكون حين تصبح شؤون المجتمع شأنا شعبيا من خلال مجموعة الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع. ويرى أن المجتمع المدني لا يقوم بوظائفه من وجود دولة قوية قانونية وشرعية خاضعة للمحاسبة والتداول والمساءلة.

– دراســة الباحثة في معهد واشــنطن **ســابينا هينبرج بعنوان المجتمع المدني في تونس – إعادة تحديد التوقعات –** سـنة 2015، والني اسـتعرضـت خلالها تجارب المجتمع المدني التونســي منذ عام 2011، ودراسة المفارقة الظاهرة المتمثلة في مجتمع مدني قوي في ظل ديمقراطية آخذة في التراجع، والتي خلصت من خلال دراستها الى أنه على الرغم من مجموعة الإنجازات الرائعة، فإن المجتمع المدني التونسي يعاني من سـلسـلة تحديات وقيود، حتى قبل وصـول الرئيس قيس سـعيد للسـلطة، تتمثل أسـاسـا في محاولات الحكومة تشديد اللوائح الخاصة بنشاط المجتمع المدني، في ظل طبقة سياسية ضعيفة وغير فعالة مقترنة باقتصاد مشلول، إضافة الى انقسامات واسعة النطاق مرتبطة ومدعومة بالبيئة السياسية الاستبدادية.

وقد ســعت الباحثة من وراء دراســتها الى تقديم لمحة عامة عن كيفية تطور الغلاقة بين المجتمع المدني والدولة، من أجل تحديد قيود المنظمات غير الحكومية والفرص المتاحة لمجتمع المانحين الدوليين للاستفادة منها بشكل فعال لإحداث التغيير.

حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية:** تتناول الدراسة بالاهتمام الجمهورية التونسية، أي البحث في خصوصية وتفرد التجربة التونسـية ودور المجتمع المدني في الحياة العامة لا سـيما السـياسـة العامة للدولة، من خلال اسـتغلال المكتسبات والخبرات لإعداد رأسمال بشري مؤهل يلعب دورا في عملية التنمية.

ب- **الحدود الزمانية:** تنحصـر الدراسـة في الفترة بين 2000 و2020 والتي يمكن أن نقسـمها إلى فترتين رئيسـيتين، فترة حكم النظام السـابق للرئيس بن علي من 2000 إلى نهاية 2010 والتي اتسـمت بالتسـلط والاسـتبداد، والفترة بعد 2010 التي عرفت في بدايتها حراكا ثوريا ادي الى اسـقاط النظام التسـلطي وعرف حضورا قويا لمنظمات المجتمع المدني وتزايدا كبيرا في عدد الجمعيات والمنتسبين اليها.

هندسة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: دراسة نظرية ومفاهيمية لموضوع المجتمع المدني والسياسة العامة، بدءا بالتأصيل النظري للمجتمع المدني من خلال التطور التاريخي للمفهوم وخصـائصـه والقواعد التي يبنى عليها، ثم التأصـيل النظري لمفهوم السـياسـة العامة بتقديم ماهية السـياسـة العامة مع ذكر عناصـرها وخصـائصـها، ثم أنواع السياسـة العامة ومسـتوياتها والنماذج النظري لصـنع السياسـة العامة واتخاذ القرار وفواعل صـنع السياسـة العامة.

أما الفصـل الثاني: فتم التعرض فيه إلى النظام السـياسـي في تونس وملامح تطوره، بدءا بطبيعة النظام السياسي التونسي ثم دوافع التغيير في تونس وأخيرا المجتمع المدني والنظام السياسي حدود التأثير والتأثر.

في حين تناول **الفصـل الثالث:** دور المجتمع المدني في ترشـيد السـياسـات العامة في تونس، حيث تناول المبحث الأول أليات المجتمع المدني لترشيد السياسات العامة وكذا مساهمة المجتمع المدني في السياسة العامة، في حين تناول المبحث الثاني الديمقراطية التشاركية في تونس كألية لترشيد السياسات العامة ودور المجتمع المدني في ذلك، في حين تناول المبحث الثالث والأخير واقع وأفاق دور المجتمع المدني في ترشـيد السـياسـات العامة، بدءا بذكر واقع المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في تونس في مجال السـياسـة العامة، ثم التطرق إلى التحديات التي تواجه المجتمع المدني، وأخيرا السـيناريوهات المسـتقبلية لدور المجتمع المدني.

وفي الأخير خاتمة ضـمت مجموعة من الاسـتنتاجات والتوصـيات لتفعيل دور المجتمع المدني لترشـيد السياسة العامة في تونس.

خطة الدراسة:

مـقدمـــــــة

الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والسياسة العامة

المبحث الأول التأصيل المفاهيمي للمجتمع المدني

المطلب الأول تعريف المجتمع المدني وخصائصه.

المطلب الثاني نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني.

المطلب الثالث القواعد التي يبنى عليها المجتمع المدني وأركانه

المبحث الثاني التأصيل النظري والمفاهيمي للسياسة العامة

المطلب الأول ماهية السياسة العامة

المطلب الثاني النماذج النظرية لصنع السياسة العامة واتخاذ القرار

المطلب الثالث عملية صنع السياسة العامة

الفصل الثاني المجتمع المدني والدولة في تونس

المبحث الاول النظام السياسي التونسي وملامح تطوره

المطلب الأول طبيعة النظام السياسي في تونس

المطلب الثاني دوافع التغيير السياسي في تونس

المطلب الثالث النظام التونسي بعد 2011، نظام هجين

المبحث الثاني المجتمع المدني التونسي (تاريخه ومكوناته)

المطلب الأول السيرورة التاريخية للمجتمع المدني في تونس

المطلب الثاني مكونات وهيكلية المجتمع المدني التونسي

المطلب الثالث المكانة القانونية للمجتمع المدني التونسي.

المبحث الثالث المجتمع المدني والنظام السياسي في تونس، حدود التأثير والتأثر

المطلب الأول طبيعة علاقة المجتمع المدني والنظام السياسي قبل 2011.

المطلب الثاني دور المجتمع المدني في إدارة عملية التغيير في تونس

المطلب الثالث المجتمع المدني التونسي بعد 2011، إدارة المرحلة الانتقالية

الفصل الثالث واقع وآفاق دور المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس

المبحث الأول أليات ومساهمة المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس

المطلب الأول آليات المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس

المطلب الثاني مساهمة منظمات المجتمع المدني في ترشيد السياسات العمومية في تونس

المطلب الثالث دور المجتمع المدني في الحركات الاحتجاجية في تونس

المبحث الثاني الديموقراطية التشاركية كآلية لترشيد السياسات العمومية

المطلب الأول مفهوم الديمقراطية التشاركية وآلياتها:

المطلب الثاني المكانة القانونية للديمقراطية التشاركية في تونس:

المطلب الثالث الموازنة التشاركية في تونس، استغلال فرص تفاعل المجتمع المدني لترشيد السياسات

المبحث الثالث واقع المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس.

المطلب الأول واقع علاقة المجتمع المدني بالدولة في مجال الساسة العامة.

المطلب الثاني التحديات التي تواجه المجتمع المدني التونسي.

المطلب الثالث السيناريوهات المستقبلية لدور المجتمع المدني.

الخاتمة

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي
للمجتمع المدني والسياسة العامة

الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والسياسة العامة.

يحظى مفهوم المجتمع المدني كغيره من العديد من المفاهيم باهتمام بالغ من الباحثين والدارسين في حقل العلوم السياسية، لا سيما خلال العقود الثلاثة الاخيرة، نظرا للعديد من الالتباسات والإشكالات التي تحيط بالمفهوم، وهذا راجع بالأساس الى السيرورة التاريخية التي مر بها المفهوم، وكذا اسهامات مختلف المدارس الفكرية التي حاولت كل منها اعطاءه صبغة معينة.

لقد زاد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالمجتمع المدني، خصوصا منذ منتصف العقد الاخير من القرن الماضي، التي شهدت موجة من الانتقال من الأنظمة التسلطية إلى نظم ديمقراطية في العديد من الدول، لتكون بذلك العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية والتنمية موضع تساؤل ونقاش في مختلف المحافل الدولية والندوات الفكرية، إذ أصبح المفهوم كمؤشر لتصنيف الانظمة السياسية.

وتواجه العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة صعوبة تحديد المفاهيم المستخدمة، حيث يصعب تقديم تعريف شامل لأي مفهوم أو مصطلح سياسي، وبالتالي لا بد من تحديد وضبط المفاهيم من أجل توضيح الرؤية البحثية.

وفي هذا السياق ستتناول الدراسة في هذا الفصل الاول التأصيل المفاهيمي لكل من المجتمع المدني والسياسة العامة، حيث نتناول في المبحث الاول تحديد المفهوم من خلال تعريف المجتمع المدني وتحديد خصائصه، وكذا التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، بدءا بالفكر الغربي ثم الفكر العربي المعاصر، لنختم هذا المبحث بأركان المجتمع المدني وأهم القواعد التي يبنى عليها.

أما المبحث الثاني فيتناول مفهوم السياسة العامة، بداية من تقديم تعريف له وخصائص السياسة العامة ومستوياتها، ثم ابراز اهم نماذج ونظريات صنع السياسة العامة، وفي الاخير تناولت الدراسة عملية صنع السياسة العامة والفواعل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للمجتمع المدني:

إن من بين أهم التحديات والتعقيدات التي تواجه الباحث والدارس في مجال العلوم السياسية، هو الإلمام والإحاطة والتحديد الدقيق للمفاهيم، حيث أنه من الخطأ استعمال الكلمات دون تحديد مفاهيمها، خاصة إذا كان المفهوم من المفاهيم الغامضة والتي أخذت عدة استخدامات ودلالات مثل مفهوم المجتمع المدني.

الامر الذي يدفع بالضرورة إلى دراسة السياقات التاريخية التي برز وتطور فيها هذا المفهوم، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المبحث الأول من الدراسة، بدءا بتحديد مفهوم المجتمع المدني وتقديم تعريف إجرائي له، والعمل على تحديد خصائصه. ثم رصد تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، على اعتبار أنه وليد البيئة الغربية، ثم الانتقال إلى الفكر العربي المعاصر وما طرحه من إشكالات والتباسات صاحبت محاولة تبيئة المفهوم. وأخيرا القواعد التي يبنى عليها وأركانه.

المطلب الاول: تعريف المجتمع المدني وخصائصه.

إن من الأهمية بمكان أن نحاول ضبط المفهوم وتعريفه، وهذا ما يثير قدرا من الاختلاف بين الباحثين، مرده إلى الاستخدامات العديدة للمفهوم، حيث يشير "**اهرنبرغ**" إلى أن مفهوم المجتمع المدني "مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لا مناص منه، بحيث انه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة،[1] وهذا ما سنحاوله في هذا المطلب.

أولا: تعريف المجتمع المدني:

1 –التعريف اللغوي: مصطلح المجتمع المدني CIVIL SOCIETE لم يظهر هكذا في القواميس والموسوعات الفلسفية، في حين وردت كلمة CIVIS للتعبير عن مصطلحات ومفاهيم أخرى.

[1] جون اهرنبرغ، **المجتمع المدني : التاريخ النقدي للفكرة**، (تر : علي حاكم صالح وحسن ناظم) ،بيروت : المنظمة العربية للترجمة،2008، ص 440

ففي معجم تاريخ الأفكار مثلا نجد المصطلح civis disobedience بمعنى العصيان المدني، وهي هنا بمعنى عصيان القانون المدني، على شكل مقاومة حضارية أو متميزة، أو عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية.[1]

والمجتمع المدني كلمة مركبة من مصطلحين:"SOCIETE " وتعني مجتمع و "CIVIL" وهي كلمة لاتينية مشتقة من أصل "CIVIS" وتعني المواطن، وهذا الاشتقاق هنا ليس من " CIVILISATION " والتي تعني مدنية[2] .

وتعني "CIVIS "في اللغة العربية "مدني" من المدينة او التمدن. والمدينة هي المكان الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة لمختلف العوامل وبالتالي يحتضن مفهوم الشأن العام[3] .

ويقصد بلفظ "مدني" أن يربط المجتمع المدني بالروابط المدنية فقط أي لا عوامل سياسية أو إيديولوجية.[4]

2 – المعنى الاصطلاحي: إن مصطلح المجتمع المدني شديد الغموض وضبابي وقابل لتفسيرات وتفسيرات مضادة تبعا لوجهة نظر كل مفكر أو خلفيته الثقافية او العلمية، ولعل ذلك يرجع إلى التباين الشديد بين ما يعد وما لا يعد ضمن المجتمع المدني، مما يجعلنا أمام تعاريف مختلفة.

وفيما يلي نستعرض بعض تعاريف المجتمع المدني:

يعرف **ريموند هينيبوش Raymond A.Hinnebush**المجتمع المدني أنه " شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها[5].أي مجموع الجمعيات و الاتحادات التي ينشئها الأفراد و ينتمون إليها طواعية ، في استقلال عن الدولة و عن الجماعات الأولية كالأسرة و القبيلة مثلا، و التي تعمل على احتواء الانقسامات المجتمعية وتحقيق مصالح منتسبيها و ايصالها للسلطة.

---

[1](1)الطاهر بلعيورّ،المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربيّ، **مجلة العلوم الإنسانية**،العدد2006،10،ص121.

[2](2)عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية** ، ط 2 ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص 64

[3](3)مولود مسلم : "المجتمع المدني : دراسة نظرية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ،جانفي 2004 ، ص 301

[4](4)متروك الفاتح، **المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002، ص 27

[5](5)متروك الفالح، **المرجع نفسه** ، ص 27

كما يعرفه "**وايت جوردون**" بأنه: " مملكة تقع بين الدولة والأسرة وتقطنها منظمات منفصلة عن الدولة، وتتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها معها وتتشكل طوعا من أفراد يهدفون إلى حماية مصالح أو قيم معينة.

أي مجموع المنظمات التي تشغل الفضاء بين الأسرة والدولة، والتي تنشأ عن طريق التعاقد الطوعي بين الأفراد من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

ويعرفه **برتراند بادي** بأنه: " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع دون تدخل او سلطة الدولة. حيث يركز في تعريفه على ركن الاستقلالية دون التمييز بين الجمعيات المدنية والجماعات الأولية.

ويشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا **(الإسكوا)** الى المجتمع المدني بأنه: "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو منافع جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف.

في حين يعرفه **سعد الدين إبراهيم** بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. وبالتالي تشمل منظمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو وراثي[1] .

وتعرف **اماني قنديل** المجتمع المدني باعتباره "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الارثيه وغير الحكومية، التي ترعي الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الارثية.

ويري **محمد عابد الجابري** أنه مهما كان الاختلاف في تعريف المجتمع المدني، فان ما هو بديهي ولا يمكن أن يكون محل اختلاف هو آن المجتمع المدني أولا وقبل كل شيء " مجتمع المدن"، وأن مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات

[1] سعد الدين براهيم "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، ورقة قدمت إلى : "الدولة، المجتمع والتحول الديمقراطي في العراق، القاهرة،1995، ص 07.

المجتمع البدوي التي هي مؤسسات "طبيعية" يولد الفرد منتميا إليها مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبلية والطائفية[1] .

وقياسا على ما سبق يمكننا القول: إن المجتمع المدني يتكون من بنية مؤسسة / تنظيمية تضم مؤسساته وتنظيماته، ويرتكز على بنية قيمية / ثقافية، وبنية اقتصادية / اجتماعية كما يسند إلى بنية سياسية / قانونية تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني والدولة معا[2] .

ومن خلال استعراض مختلف التعاريف السابقة، وما أبانت عنه من توجهات مختلفة ومتعددة لمفهوم المجتمع المدني، فان تحديد المفهوم إجرائيا يصبح ضرورة منهجية وخطوة نحو تأصيل المفهوم وضبطه ومن ثم اعتماد هذا التعريف كمقياس ومؤشر في بقية الدراسة.

وعليه يمكن أن نحدد المجتمع المدني على نحو إجرائي هو: "مجموع الابنية ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، التي تشغل الحيز بين الاسرة و الدولة، و التي يكون انتماء الافراد إليها بشكل طوعي وحر، وتعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق الغرض من وجودها ، سياسيا كالمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي والوطني، واقتصاديا كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لمنتسبيها ، وأغراض مهنية كما هو الحال في النقابات المهنية للارتقاء بمستوى المهنة ، ومنها أعراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضائها، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي التطوعي و الخيري لتحقيق التنمية.

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن أبرز مؤسسات المجتمع المدني تتمثل في المنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والحركات الاجتماعية والدينية وكل منظمات القاعدة الشعبية والنوادي الاجتماعية والجمعيات الحقوقية والنسائية، الإعلام والصحافة غير الرسمية ونقصد بها الصحافة الخاصة المكتوبة والمرئية والمسموعة، كذلك الصحافة الالكترونية. شبكات الاتصال الإلكترونية مثل Facebook وغيرها من وسائل الاتصال المستحدثة وما الى ذلك من مؤسسات أو تجمعات.

---

[1] محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، **المستقبل العربي**،ع176،جانفي1993، ص ص1-8.

[2] موزاي بلال ،**مرجع سابق** ،ص 37.

إلا أن الاختلاف الوحيد هو حول انتماء "الأحزاب السياسية " إلى تركيبة المجتمع المدني من عدمه، إذ نجد مثلا كلا من **ألباك ادم** El **bak Adam** و **لاري دايموند L.daimind** لا يعتبران أن المجتمع المدني حزبا سياسيا، حيث يقول **لاري دايموند L.daimind** : إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي ، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز الديمقراطية "[1].

وعليه سيتم استبعاد الأحزاب السياسية من مكونات المجتمع المدني السابقة، ليس فقط للأسباب السابقة الذكر، بل إن هناك تمايز بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها واستعمال طرقاً قد تكون لا أخلاقية بعكس المجتمع المدني.

ثانيا: خصائص المجتمع المدني:

تختلف المؤسسات والتنظيمات فيما بينها، تقدما وتخلفا ومن ثم فاعلية، وأحد معايير ذلك هو درجة مؤسستيها.

ويعتبر عالم السياسة الأمريكي **صامويل هنتنغتون S. Huntington** أبرز الباحثين الذين ساهموا في ابرز المعايير التي تحدد درجة مؤسسه أي نسق، والتي تتحدد في أربعة معايير تحدد مدى التطور الذي بلغته منظمة أو مؤسسة ما، وهي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي والتجانس في مقابل الانقسام[2] . حيث يرجع الفضل إليه في تحديد خصائص واضحة للمجتمع المدني، وفيما يلي تفصيل لتلك الخصائص:

1-**القدرة على التكيف:** يقصد بها قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف مع تطورات البيئة المتواجدة بها لأن الجمود يؤدي إلى تناقص أهميتها وربما القضاء عليها، وهذا التكيف يجب أن يكون على ثلاث مستويات هي:

أ-**التكيف الوظيفي:** قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات على وظائفها.

---

[1] متروك الفالح، **مرجع سابق** ،ص 27

[2] حمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**،ط2، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2008،ص 32

ب-التكيف الزمني: استمرار المنظمة لفترة طويلة من الزمن لأن ديمومة المنظمة عنصر مهم لفاعليتها ومؤشر لصمودها وقدرتها التنظيمية.

ج-التكيف الجيلي: بتعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لقياس مثل هذا المعيار.

2-الاستقلالية: وهو ألا تخضع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد، ويمكن تحديد استقلال المؤسسة بعدة مؤشرات منها[1] :

-من حيث النشأة فلا تتدخل أي جهة في نشأتها.

-استقلال مالي: ما يحميها من ضغط الجهات الممولة والمشروطية.

-استقلال إداري وتنظيمي: أي إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

3-التعقد: ونقصد به تعدد هيئات التنظيم ووجود تنظيم سلمي ومستويات تراتبية داخلها من جهة، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع المدني من جهة أخرى.

4-التجانس: أي عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه، فكلما كان سبب الانقسامات بين الأجنحة والقيادات راجع إلى أسباب فكرية، وكان الحل سلميا بعد الحوار والنقاش، كان دليلا على تطور التنظيم والعكس صحيح، أي كلما كانت الانقسامات لأسباب شخصية وكان الحل عنيفا، كان ذلك دليلا على تخلف المؤسسة أو التنظيم[2] .

---

[1] المرجع نفسه ،ص 35.

[2] مرسي بشرى : "المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في آلية تفعيله"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الجزائر : جامعة الجزائر ،20اوت2008،ص ص 12-13

المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني.

أولا: في الفكر الغربي:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني وليد البيئة الغربية وما عرفته من تطورات، فهو قرين الفكر الغربي، يعود خصوصا إلى تطور الفكر السياسي الليبرالي على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر المرتبط بالمذاهب الاجتماعية والاقتصادية، والذي بلور النظرية السياسية الليبرالية الكلاسيكية الغربية[1] . وعليه سنتناول المفهوم بالتعرض إلى أهم المدارس الفكرية التي ساهمت في صياغته بدءا بالمدرسة الكلاسيكية ثم المدارس الحديثة (الليبرالية، والماركسية) وصولا إلى انبعاث المفهوم في الفكر المعاصر.

1. المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني:

تعود بداية تبلور المجتمع السياسي متضمنا المجتمع المدني وانفصاله عن المجتمع الطبيعي القائم على التراث الديني إلى الفترة الممتدة من منتصف القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر، من خلال حركة الإصلاح الديني التي دعت إلى إنكار دور الكنيسة، والقطيعة بين الدين والدولة، وتحرير العلاقات الرأسمالية من سيطرة المجتمع الإقطاع[2]. حيث تمكن بعض الفلاسفة من تطوير بعض الأفكار والتصورات التي شكلت سياقا فكريا لتبلور مفهوم المجتمع المدني من أمثال "**نيقولا ميكيا فيلي**" **وفرانسيس بيكون**[3].

لتدخل بعدها فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة[4] .

وتعد التجربة التاريخية التي عرفتها أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر خاصة في فرنسا وانجلترا بمثابة الإطار العام الذي مثل الإرهاصات الأولى لميلاد فكرة المجتمع المدني بالمفهوم الحديث.

---

[1] توفيق المديني، **المجتمع والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق : دار اتحاد الكتاب العرب،1997،ص39.

[2] على ليله : **المجتمع المدني العربي : قضايا المواطنة وحقوق الإنسان** ،القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 2007 ،ص 21.

[3] نادية بونوة، "دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة. دراسة حالة الجزائر.1989.2009"،**مذكرة ماجستير**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) ،2010 ، ص 16

[4] احمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق**، ص 18

حيث تعد ولادة المفهوم تحديدا في إطار نظرية العقد الاجتماعي المفسرة لنشأة الدولة، والتي وضع أسسها الأولى كل من: **توماس هوبز Thomas Hobbs و جون لوك John locke و جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau** .

حيث كانت نقطة الانطلاق هي حالة الطبيعة، بالقول إن الإنسان قد مر بحالتين:

– حالة قبل أن يدخل في المجتمع، حيث كان يعيش في الطبيعة وبموجب قوانينها وحدها.

– حالة بعد أن انتقل إلى العيش داخل المجتمع وفقا لأوامره وضوابطه عبر إقرار "تعاقد اجتماعي" بين الموجودين داخل المجتمع.

حيث أن حالة الطبيعية عند"**هوبز**" هي تلك الحالة التي يكون فيها الحق للإنسان في كل شيء. إنها حالة الحرية التامة بلا ضوابط او قيود، ومن ثم فحاله الطبيعية عنده هي حالة حرب كل فرد ضد كل فرد.

وهو ما يخالفه فيه "**جون لوك**" فبالرغم من إقراره إن حاله الطبيعة هي حالة الحرية التامة والمساواة التامة وان كل فرد حاكم مطلق في شخصه وأملاكه، إلا أنه يرى أن حالة الطبيعة محكومة" بقانون الطبيعة"[1] وان قوانين الطبيعة هي من يعلم البشر إنهم متساوون ومستقلون.

أما بالنسبة "**لجان جاك روسو**" فينظر لحالة الطبيعة بأنها ليست حالة حرب كما يقول بذلك "هوبز"، إنما هي حالة محايدة تتميز بانسجام مع الذات والاكتفاء الذاتي وان سلوك الإنسان فيها تتحكم فيه غريزة البقاء والرأفة[2] .

وبالرغم من النظرة المختلفة لحالة الطبيعة بين فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي ما بين الصراع والحرب والحياد والانسجام، إلا أنهم يجمعون بأنها أصل المجتمع وأن على البشر تجاوزها، وان الحل يكمن في الحكم السياسي، من خلال أسلوب جديد لإعادة بناء المجتمع المدني على أساس من العقد أو الاتفاق بإرادة الأغلبية، حتى وان اختلفوا في شكله ومضمونه[3] .

---

[1] فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك** ،القاهرة : مكتبة مدبولي،2005، ص 17.

[2] توفيق المديني ، **مرجع سابق**. ص 58

[3] نادية بونوة ، **مرجع سابق** ،ص 18.

حيث كان **توماس هوبز** منظرا للسلطة المطلقة من جهة الحاكم ومنظرا لتنازل الشعب تنازلا تاما بل الخضوع والاستسلام المطلقان للحاكمين[1] ، حيث يفضي العقد عنده بشكل نهائي إلى تأسيس الحكم المطلق، ليس على أساس الحق الإلهي للملوك بل على أساس العقد واتفاق إرادة المتعاقدين على إقامة سلطة حاكمة قوية تحمي الأفراد.

إذ يعرف **هوبز** المجتمع المدني على انه "ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري لحساب قائم على المنفعة، فنقل الحق الطبيعي المطلق الذي يملكه كل واحد في كل شيء إلى شخص ثالث بعقد يتم بين كل واحد وكل واحد هو الاصطناع الذي يكون من الناس الطبيعيين مجتمعا مدنيا (سياسيا). على اعتبار أن المجتمع المدني هو المجتمع السياسي عند **هوبز**، فلا فرق بينهما "[2]. ويضيف أنه يمكن تأسيس المجتمع المدني بلا دولة، وإن المجتمع المدني هو المجتمع القائم على التعاقد حتى لو اتخذ شكل الحكم المطلق، مؤكدا على الرابطة العضوية بين هذا المجتمع والدولة الحارسة له[3] .

أما **جون لوك** فيرى النقيض من ذلك تماما، فالتعاقد الاجتماعي عنده غاية معلومة لا تكون مع العبودية والخضوع فالملكية المطلقة التي يرى البعض أنها نمط الحكم الوحيد لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني[4]

إذ يرى **لوك** أن المجتمع المدني ينطلق من مبدأ الإرادة الحرة، فالغرض من التعاقد هو المحافظة على الأرواح والملكية الخاصة وإلغاء الحكم المطلق، على هذا يمكن العقد عند لوك من عزل السلطة إذا أخلت بالعقد بتجاوزها املاءات القانون الطبيعي عبر الاعتداء على أملاك المواطنين وحرياتهم وحياتهم من دون وجه حق، وبهذا فهو يجعل المجتمع مصدرا لشرعية الدولة وقادر على مراقبتها وعزلها[5] .

ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السلطة الطبيعية التي تخصه ويتنازل عنها للمجتمع[6] ، ينشأ عندنا آنذاك مجتمع سياسي أو مدني.

---

[1] احمد شكر الصبيحي ، **مرجع سابق** ،ص 19.

[2] فريال حسن خليفة ،مرجع سابق ، ص29.

[3] علي عبد صادق، **مفهوم المجتمع المدني : قراءة أولية**، القاهرة : مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات،2004، ص25.

[4] احمد شكر الصبيحي ،**مرجع سابق** ، ص 191.

[5] المرجع نفسه ،ص 20.

[6] عمر برنوصي،"مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية والسوسيولوجيا المعاصرة"،تم الاطلاع عليه يوم :23 .2016.12 : http://www.aljabriabed.net/n37_02barnusi.(2).htm

أما نظرة **جان جاك روســـو** الى المجتمع المدني فكانت نظرة أخلاقية حاول فيها تكييف القضـــية الرومانية والنزعة الجمهورية الميكيافلية[1] ونزعة التنوير الاسـكتلندي في الأخلاقية بالعمل المشـترك النزيه والصـــالح العام، حيث أكد على خاصـيتين: الأولى أن السـيادة لا تقبل أبدا أن تكون موضـوع تفويض، والثانية أن السيادة لا تقبل التجزئة.

وعليه فالعقد عند **روســو** يؤسـس شـعبا قائما وإرادة عامة لا تتجزأ ولا تنقل ولا يمكن التنازل عنها، وأن الصـلاحية المطلقة للحاكم تنقلب وتصـبح سيادة الشـعب، وهي سيادة كلية تسـتند إلى الإرادة العامة وهي إرادة الجميع وليسـت مجموع الإرادات[2] فهو يقول" ما يجسـد الإنسـان من جراء العقد هو حريته الطبيعية والحق اللامحدود في كل ما يغريه وكل ما يســـتطيع أن يبلغه ويطوله، وما يربحه بالمقابل هو الحرية المدنية وحق تملكه لكل ما ملكته يده.[3]

ومما ســبق نســتخلص أن نظرية العقد الاجتماعي ترى أن المجتمع المدني ذلك المجتمع الذي تجاوز حالة الطبيعة المؤسس على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد وأفرز الدولة.

أي أن المجتمع المدني هو كل تجمع بشــري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية المتمثلة في وجود هيئة سـياسـية قائمة على اتفاق تعاقدي، وهو بهذا المعنى المجتمع المنظم تنظيما سـياسـيا لا تمايز فيه يضـــم المجتمع والدولة معا، فهو مجتمع الأحرار المســـتقلين لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي، تركيبه داخلي لا يعرف السـيطرة ولا التبعية، والعلاقات داخلة ليسـت علاقات بين قوى وطبقات اجتماعية بل علاقات بين أحرار متساوين.[4]

2- المفهوم الحديث للمجتمع المدني (ليبيرالي – كلاسيكي):

إذا كانت بدايات التنظير لمفهوم المجتمع المدني في القرنين الســـابع عشـــر والثامن عشـــر وتحديدا اســـهامات فلاســـفة العقد الاجتماعي، حيث تميزت هذه الفترة بالتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي الذي سـبق الدولة، فان التحولات التي عرفتها أوروبا بعد عصـر النهضـة والانتقال من الاقتصـاد

---

[1] موازي بلال، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب 1996-2012"،**مذكرة ماجستير**، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية) ،2014،ص19.

[2] احمد شكر الصبيحي ،**مرجع سابق**، ص20.

[3] غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، فلسطين : مركز دراسات الغد العربي،2004، ص 33

[4] احمد شكر الصبيحي، **المرجع نفسه**، ص 21.

الإقطاعي الزراعي إلى الصـــناعة ، وما صـــاحب ذلك من تحولات اجتماعية كنزوح ســـكان الريف نحو المدن بحثا عن العمل، وما افرزه من وجود طبقتان إحداهما تعمل والأخرى تملك رأس المال وما فرضـــته من إشـــكاليات على مفكري وفلاســـفة تلك الفترة تعد بحق الانبعاثة الثانية لمفهوم المجتمع المدني ، خصـوصـا في القرن التاسـع عشـر الذي تميز ببروز مدرسـتين اخذ مفهوم المجتمع المدني حيزا كبيرا من الجدل والنقاش بين أنصـارهما، ألا وهما المدرسـة **الليبيرالية** والمدرسـة **الماركسـية**، واللتان اهتمتا بالتمييز بين المجتمع والدولة ، وان اختلفتا في تحديد نمط العلاقة بينهما[1] .

ويمثل الفكر السياسي الكلاسيكي أصـلا ومصـدرا مباشرا لكل من النظرية الليبيرالية والماركسية، بالرغم من التباين الشديد بين المدرستين، فالاختلاف بينهما يكاد يكون تاما.

وليس من الصـــعب ملاحظة التباين في الرؤى للمفهوم داخل كل مدرســـة من **ادم ســـميث Adam Smith** إلى المفكر الفرنسـي المعاصـر **ريمون ارون** في صـفوف الليبيراليين، ومن **هيجل** و**ماركس** الى **غرامشي** ضمن المدرسة الكلاسيكية[2] .

يعد الفيلسـوف الألماني "**جورج فريدريك هيغل**" من أول وأكثر الفلاسـفة إسـهاما في هذا المجال، حيث أحدثت أفكاره **قطيعة ابسـتيمولوجية*** مع المفهوم الكلاسـيكي للمجتمع المدني، فهو ينكر الانسـجام الذي تفترضـــــه نظرية العقد الاجتماعي ما بين الدولة والمجتمع المدني، الذي يؤكد عجزه عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه، بل الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية.

والمجتمع المدني ما هو الا مسـتوى واحد من مسـتويات الدولة التي تتعدى حاجاتها حاجات تنظيمات المجتمع المدني. فالدولة عند " **هيجل** "كيان مقدس يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أســـاســـيا من نظامها الأخلاقي والروحي ولا يتطابق معها على عكس ما قال به فلاسفة العقد الاجتماعي[3] .

---

[1] احمد شكر الصبيحي ،**مرجع سابق**، ص 21.

[2] الحبيب الجنحاني،**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، الأردن : دار جرير للنشر والتوزيع،2006 ،ص 21

***القطيعة الابستيمولوجية:** أول من بلور مفهوم القطيعة الابستيمولوجية أو القطيعة المعرفية هو فيلسوف العلم الفرنسي غاستون باشلار 1884-1962، وهي لها معنيين: الأول يعني القطيعة المعرفية بين المعرفة العلمية والمعرفة العامة الشائعة، والثاني هو القطيعة المعرفية بين الأنظمة المعرفية في التاريخ العلمي. كأن نقول مثلا أن نيوتن قد قطع تماما مع الفيزياء السابقة له بعد أن حولها الى كمية حسابية.

[3] على بن طاهر، "ماهية المجتمع المدني : استخداماته الفكرية وحدود صلاحياته تطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 12،سبتمبر 2010،ص 81.

المجتمع المدني عند" **هيجل** "يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، ما يعني أن تشـــكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، لأنه كفرق او كاختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود المجتمع المدني، وهو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة[1] .

شـــكل المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني عنصـــر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصـــرين وهذا راجع الى محاولته التعبير عنه بمنطق الوساطة بين الفرد والدولة.

وحســـب **هيجل** فالمجتمع المدني ليس ســـوى محطة من صـــيرورة أكبر نجد تجســـيدها النهائي في الدولة ذاتها. ولن يجد ذلك المجتمع مضمونه إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق أي الحرية والقانون، فظهور المجتمع المدني وتبلوره يعد خطوة في اتجاه تبلور وقيام الدولة[2] .

وبالنســـبة لكارل **ماركس Karl Marx** يعد المجتمع المدني من المفاهيم الأولى التي جادل فيها **هيجل** عام 1843 م، في ســـياق نقده المثالية الهيجلية وحقوق الدولة، فقد نظر إليه باعتبار الأســـاس الواقعي للدولة، وقد شـخصـه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوي الإنتاج [3]وهو بذلك يضـــفي محتوى مادي أكثر على المفهوم، ونشـــره باعتباره مفهوما ثوريا وليس مجرد مفهوم فلسفي[4] .

فكارل ماركس يرى أن المجتمع المدني مرادفا لمفهوم البنية التحتية، ذلك انه يمثل القاعدة المادية للدولة على المسـتوى الاقتصـادي والإنتاجي، وهو يقصـد به المجتمع البرجوازي المتميز بالتناقضـات بين المصـــالح المادية لمكوناته، وهذا ما ســـيخلق الصـــراع الطبقي، الذي من خلاله تتمخض الدولة بســـيطرة احدى الطبقات على المجتمع بأسره.

فالمجتمع المدني عند **ماركس** أوسع واشمل من الدولة فهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع الطبقي، وهو الذي يؤدي كما تنبأ إلى تلاشيها في نهاية الصراع[5] .

---

[1]احمد شكر الصبيحي، **المرجع نفسه**، ص 22

[2]على ليله. **مرجع سابق**، ص 32

[3]احمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق**، ص 22

[4]الحبيب الجنحاني، **مرجع سابق** ، ص 30

[5]نادية بونوة ، **مرجع سابق** ،ص 24

أما **ادم فيرغيسون** فتشكل أفكاره بداية مرحلة فصل المجتمع المدني عن الدولة وكيفية حمايته من سيطرة النظام السياسي بعدما كانا يشكلان كلا متكاملا في نظر العقد الاجتماعي، فقد تساءل في كتابه "مقالة في المجتمع المدني" عن كيفية حماية المجتمع المدني لنفسه من عسكرة النظام السياسي، والإجابة تكون من خلال خلق تنظيمات المجتمع المدني الطوعية المستقلة.

فالمجتمع المدني حسب **فيرغسون** هو ذلك المجتمع المحكوم بقوانين تسمح بالمشاركة الفعالة للمواطنين في حياتهم العامة، من خلال تعدد الجمعيات في مختلف المجالات، وبهذا يكون فيرغسون وسع مجال المجتمع المدني في جانبه المؤسسي الأمر الذي يسمح بتنظيم نشاط الأفراد وتوسيع جانب المشاركة الجماعية المنظمة للأفراد داخل الدولة وبالتالي حماية المجتمع المدني من تسلط النظام السياسي[1] .

وعليه فالمجتمع المدني عند **فيرغسون** هو ذلك المجتمع الذي تتوزع فيه السلطة حسب المراتب الاجتماعية وهو مجتمع منفصل عن الدولة وسابق لها، تحظى فيه القيم والأخلاق بوظيفة عقلانية[2] .

أما **الكسيس دي توكفيل ALEXIS de Tocqueville** فينظر إلى المجتمع المدني كميدان يقع خارج الطبيعة السياسية للبلد و قوانينه، وهو عنده "ميدان" تنظيمي بين الأفراد والدولة ،حيث أشار في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي إلي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب[3].

وهو يقول إن حلول السلطة الحاكمة محل المجتمع في تأدية كل شيء من شأنه أن يشتت لحمة المجتمع، لذلك أوصى بأن يقتصر عمل الحكومة على المجال السياسي، فالمجتمع المدني المستقل عنده بمثابة العين الفاحصة للمجتمع ويشكل أساس تقوية كل ثورة ديمقراطية[4] .

---

[1] مليكة بوجيت،" ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في الخلفيات والتفاعلات والأبعاد "**رسالة ماجستير** ، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية و التنظيمات الإدارية) ،1997 ، ص25 .

[2] Adam Ferguison , Essai sur l'histoire de la sociètè civile ,P : Paris. U. 1992.Èvithan, F/1p15,

[3] أحمد شكر الصبيحي ، **مرجع سابق** ، ص 24

[4] Moustfa Kharoufi.Governqnce et societies civiles au maroc:afrique vrent,2000.p 45

كانت مساهمة" **ألكسيس دي توكفيل** "ذات أهمية مميزة، فأفكاره مازالت تجد صدى لها لدى المفكرين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمحورت أساسا على مدى قدرة وأهمية المجتمعات المدنية في القيام بوظائف الضبط والمراقبة السياسية، كونها تمثل مدارس لتنشئة الأفراد على قيم المواطنة.

وبعد فترة من الانقطاع عاد المفهوم للتداول نهاية الحرب العالمية الأولى على يد المفكر الايطالي النيوماركسي **أنطونيو غرامشي Antonio Gramci**، نتيجة التحولات الثورية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا بعد نجاح الثورة البلشفية عام 1917.

ويعد **غرامشـــي** أحد أكبر المفكرين تأثيرا على مفهوم المجتمع المدني، إذ ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية (عكس ماركس)، هذه البنية تنقســـم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجية، أما وظيفة الثاني هي السيطرة والإكراه[1] .

هذا ما يؤكد عليه في أحد النصوص الهامة من دفاتر السجن: "ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين: الأول يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموع التنظيمات التي تسمى خاصة، والثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة.

لقد أعاد **غرامشـي** إنتاج مفهوم المجتمع المدني، حيث رأى هناك مجالين يضمنان سيطرة البرجوازية ونظامها، مجال الدولة وفيه تتحقق الســـيطرة المباشـــرة ومجال المجتمع المدني وفيه تتحقق الهيمنة الأيدولوجية والثقافية.

نقل **غرامشـي** مفهوم المجتمع المدني من مجال الصراع الطبقي كما عير عنه ماركس باعتباره يشكل بنية تحتية إلى فضـــاء للتنافس الأيديولوجي، أي جزء من البنية الفوقية، فهو يشـــاطر ماركس رأيه أن المجتمع المدني هو مسرح التاريخ لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية بل في البنية الفوقية.

شـــهد مفهوم المجتمع المدني انتكاســـة بعد **غرامشـــي** حيث غاب عن التداول طيلة فترة الحرب الباردة وانحصر تداوله واستخدامه على الأوساط العلمية والأكاديمية.

[1]Michel Barhom,civil society and political transition in Africa,IDR Reports,Vol,11,no,1994, pp 21.22

وشـــهدت العقود الأخيرة من القرن العشـــرين ما أطلق عليه صـــحوة المجتمع المدني في إطار الحركة الســـريعة والمتتالية لانتقال الكثير من المجتمعات ودول العالم نحو الديمقراطية نتيجة للتطورات والتحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة.

فمفهوم المجتمع المدني يســتخدم اليوم للتعبير عن مجموع الوســائط الاجتماعية والاقتصــادية والثقافية والسياسية والتي تقوم بأدوارها في إطار موجة التحول الديمقراطي.

يمكن تمييز ثلاث مراحل رئيسية مر بها التعاطي المعاصر مع مفهوم المجتمع المدني:

المرحلة الأولى: تميزت بانفتاح النظم الســياســية والأحزاب والقوى على المجتمع المدني من خلال إدخال عناصـــر أو حركات أو تنظيمات اجتماعية خيرية في التشـــكيلات الحكومية، وذلك بهدف إضـــفاء طابع شعبي على السياسة.

المرحلة الثانية: حيث ثم التعامل مع المجتمع المدني بوصـفه منظمات مسـتقلة موازية للدولة تقوم بالعديد من المهام التي تراجعت وانسحبت منها الدولة.

المرحلة الثالثة: وتعد مرحلة الطفرة بالنســبة للمجتمع المدني، حيث أصـــبح يمثل قطاعا ثالثا وقطبا قائما بذاته، مركز لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص[1] .

ثانيا: في الفكر العربي المعاصر:

لم يعرف الفكر العربي مفهوم المجتمع المدني بحد ذاته بل جاء هذا التعرف عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات انطونيو غرامشي في العالم العربي بعد السبعينيات، وبدرجة أقل مفردات الفلسفة والفكر الليبرالي عبر ترجمة بعض أعمال الفلاسفة الكلاسيكية (العقد الاجتماعي لروسو، في الحكم المدني لجون لوك)، مما يعني أن الفكر العربي لم يتعامل مع المفهوم قبل تلك الفترة باعتباره ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، لا على مستوى التأصيل النظري ولا على مستوى الاستخدام الادائي الأيديولوجي. وبالتوازي مع ذلك بدأ مفهوم المجتمع المدني يتسرب الى الفكر العربي المعاصر من ثمانينيات القرن العشرين وخصوصاً في دول المغرب العربي، حيث ارتبط المفهوم بالتفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد الى التعددية (تونس، الجزائر).

[1] برهان غليون، "مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية".
https://akhbaar.org/home/2006/12/22012.html. اطلع عليه يوم 2020/02/03

إن مفهوم المجتمع المدني يعتبر وليد البيئة الغربية ونتاج لما عرفته المجتمعات الأوروبية من ثورات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية، الا انه ليس حكرا فقط على تلك المجتمعات، الا أن الحديث عن المفهوم في الفكر العربي المعاصر يطرح العديد من الالتباسات والإشكاليات التي تعود أساسا إلى:

1- افتقاره للتأصيل النظري في الفكر العربي المعاصر بالرغم من شيوع استخدام المفهوم.

2- عدم ثبات المعنى نتيجة انعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات في كل المواضيع السياسية والاجتماعية بالوطن العربي[1] .

3- المفارقات التي ينتجها توظيف المفهوم في المجتمعات العربية في اللحظة الراهنة، نتيجة غربته عن البيئة التي توظفه (مرتبط بالمجتمع الغربي).

وفي ظل النقاش الدائر حول المفهوم في البيئة العربية، نستطيع التمييز بين موقفين أكاديميين متعارضين حول المجتمع المدني:

- **الموقف الأول:** يرى أن هناك اختلاف جذري بين التجربة الغربية والعربية، فهو يتناول المفهوم من خلال المضمون الاجتماعي والثقافي، وهو بذلك ينفي صفة المجتمع المدني عن التشكيلات الاجتماعية والبنى الثقافية غير الأوروبية.

- **الموقف الثاني:** يركز على المضمون الوظيفي للمفهوم وعلاقته بالدولة، إذ نجده بشكل صريح في المجتمعات الإسلامية[2] .

وبالإضافة إلى ذلك يبرز اتجاه ثالث يؤكد على التلازم التاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في بعض الأقطار العربية، إذ يرى انه ميزة من مميزات بلدان المغرب العربي.

إن استخدام المفهوم بصورة عملية في التحليل النظري للمجتمع العربي لابد أن يسبقه تحريره من ثلاث اختلاطات[3] :

---

[1] احمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق** ، ص 25.

[2] عصام العدوني ،" المجتمع المدني في المغرب : المفهوم والسياق"،**مجلة إضافات**،ع5،شتاء2005، ص 150.

[3] احمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق** ،ص 27.

-**الاختلاط الأول:** يجعل من المجتمع رصـــيد قيم الحرية والتحرر، ويضـــعه في موقع النقيض من السلطة والدولة، وما يميزهما من قيم الاستبداد.

- **الاختلاط الثاني:** يطابق بين المفهوم مع الشــأن الخاص المتعلق بالفرد مقابل الشــأن العام والدولة، ويرى أن التقدم نحو الديمقراطية مرهون بالعودة إلى الفردية وسيطرة المصلحة الشخصية.

- **الاختلاط الثالث:** محاولة وضـــع المجتمع المدني كمقابل للمجتمع الأهلي، في هذه الحالة يكون المجتمع المدني مطابقا للتنظيمات والبنى الحديثة (أحزاب، نقابات...) ضــد بنى المجتمع التقليدية القديمة (الدينية، القبلية، الجهوية...).

تعتبر ظاهرة المجتمع المدني ظاهرة نســـبية، وهي ليســـت حكرا على البيئة الغربية، عرفتها خبرات مجتمعات ودول عديدة منها الدول العربية، لكن الفارق يكمن في درجة نضـــج المجتمع المدني وتبلوره في الحالتين[1] .

إن تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني منذ نهاية القرن العشرين في العالم العربي والإشكالات التي طرحها كما سبق الذكر، وقضية مدى صلاحية وملائمة تبيئته عربيا، كل ذلك افرز أربع اتجاهات رئيسية أهمها:

الاتجاه الأول: يعتبر أصــحابه أن المجتمع المدني مفهوما ايجابيا وعالميا وضــروريا لبناء الديمقراطية والحكم الصـــالح في كل المجتمعات بما فيها العربية، حيث أن وجود شـــبكة كثيفة من الجمعيات المدنية يعزز استقرار الكيان السياسي الديمقراطي وفعاليته من خلال ما يحدثه الوجود داخل جماعة من تأثير في مشاعر المواطنين، ومن خلال قدرة الجمعيات على تعبئة المواطنين من أجل نصرة القضايا العامة[2] .

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه انه لا معنى لاستخدام المصطلح خارج بيئته الأصلية، فهو مرتبط أســاســا بواقع التطور الســياســي في الغرب الصــناعي الرأســمالي وما شــهده من ثورات تكنولوجية وسياسية ومعرفية وثقافية، وهو ما تفتقره البيئة العربية.

[1] أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق** ، ص28

[2] نادية بونوة ، **مرجع سابق** ، ص 30

كما أن هذا الرفض لـه معايير أخرى تنطلق من أهداف المشـــروع الليبرالي الغربي إذ يجد المجتمع المدني أسـاسـه الايديولوجي في تفاعل ثلاث قيم ومعتقدات هي: الليبيرالية والرأسـمالية والعلمانية، وهذا ما لا يتفق مع طبيعة المجتمعات العربية وبالأخص مع القيم الإسلامية[1] .

وفي نظر أصـحاب هذا الاتجاه أن أخذ الأنظمة السياسية العربية ببعض أشكال النمط الليبرالي الغربي ومنها المجتمع المدني، ما هو الا نتاج لسيادة آليات العولمة وضرورة من ضرورات الانفتاح الاقتصـادي، وهو ما يخدم في النهاية الإيديولوجية الرأسمالية الغربية.

كما يري **محمد عابد الجابري** أن الحديث عن المجتمع المدني في الفكر العربي. ما هو الا شـــعار ترفعه النخبة[2] حيث يؤكد أن أمورا مهمة عاشتها المجتمعات الغربية هي غائبة في الحالة العربية.

بل ذهب البعض إلى التحذير من استخدام هذا المفهوم مثل عالم الأنثروبولوجيا **كريس هان**، الذي يري أن هناك شـيء غير مرضـي ضـمنيا خلف الدعاية الدولية عن نموذج مثالي لتنظيم اجتماعي على صـلة بواقع بلدانهم، لا يمكن تكريره في أي جزء من العالم[3] .

الاتجاه الثالث: يري أنه رغم الأصـــل الغربي للمفهوم إلا أنه يوجد في التجارب التاريخية غير الغربية مفاهيم مشابهة تقوم على نفس المبادئ.

حيث يري **عبد الحميد الأنصـــاري** أن جذور المجتمع المدني وبكثافة في عمق المجتمع العربي الإسلامي، وأن مبادئ الإسلام وقيمه تستوعب مضامين وقيم المجتمع المدني.

ويقترح البعض مصـــطلح المجتمع الأهلي لتوصـــيف العلاقة بين المجتمع وبين الدولة في التاريخ العربي، حيث يري **وجيه الكوثرانى** أن التراث الإسلامي شـهد نمطا متميزا وخاصـا بطابع الحضـارة العربية الإسـلامية وهو ما يعبر عنه بفكرة المجتمع الأهلي لتوصـيف مظاهر العلاقة بين المجتمع العربي كوعاء لبشر ينتجون سياسة وسلعا وعلاقات تبادل وبين الدولة كهيئة حاكمة ومنظمة ضابطة لعلاقات البشر.

---

[1] عبد الحميد الأنصاري : "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"،**المستقبل العربي** ،ع272،2002،ص 102

[2] محمدعابدالجابري،"المجتمع المدني و الواقع العربي الراهن"، متحصل عليه من: http://hem.bredband.net/b155908/m510.htm، اطلع عليه يوم:2019.01.02

[3] نادية بونوة ، **مرجع سابق** ، ص 31

كما يري البعض أن المضمون الوظيفي للمجتمع المدني لم يكن غريبا عن المجتمع العربي الإسلامي، وقد شهد التاريخ الإسلامي نماذج لمنظمات ومؤسسات وجمعيات فاعلة قامت بوظائف اجتماعية وخيرية مثل المسجد والأوقاف أو وظائف سياسية من خلال سلطة العلماء ورجال الدين.

الاتجاه الرابع: حيث يري أنصار هذا الاتجاه أنه لا يصح البحث أصلا عن المجتمع المدني في الفكر والمجتمع العربي الإسلامي، حيث أن مجرد الخوض في المفهوم خارج السياقات الغربية يعد إجابة عن السؤال الخطأ.

حيث يقترح هؤلاء العودة إلى المفاهيم التقليدية في التحليل الاجتماعي كالنقابات والجمعيات الثقافية والخيرية والاجتماعية، وكذا الاعتبارات الإثنية والطائفية، أي العودة إلى التحليل الملموس للواقع الفعلي في كل مجتمع بدل الحديث العام المجرد وغير الدقيق[1] .

حيث يرى **عزمي بشارة** أن: "المجتمع المدني يلعب خارج أوروبا دورا مشبوها ... دور العميل المزدوج الذي يعادي السياسة باسم الديمقراطية ثم يدير ظهره للديمقراطية باسم كونها معركة سياسية"[2]

وما يعزز هذا الموقف سياسة التهميش للأحزاب السياسية التي من المفترض أن تقود عملية التحول الديمقراطي، في مقابل تعزيز دور المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية إذ بدا أن العمل الميداني أصبح بديلا ومنافسا للعمل السياسي.

ومن أهم الحجج التي يقدمها أنصار هذا الاتجاه أن المجتمع المدني في العالم العربي أصبح مجرد شعار يرفع لتغطية الفراغ الذي يمس الدولة والمجتمع كليهما.

---

[1] جميل هلال، "حول إشكالية المجتمع المدني" ، اطلع عليه يوم :02 .2019.01 ، متحصل عليه من :
https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/CgkZTDYC0gc

[2] عبد الكريم الجباعي " المجتمع المدني وراهنتيه" ، ، متحصل عليه من :http://hem bredband.net/b153948/montida.htm ، يوم :2020.01.21

المطلب الثالث: القواعد التي يبنى عليها المجتمع المدني وأركانه

أولا: القواعد التي يبنى عليها المجتمع المدني

من خلال دراسة المفهوم والسياقات التاريخية التي مر بها، يمكن القول ان هناك قاعدتين أساسيتين للمفهوم هما:

1ـــ اللادينية (العلمانية): لقد رأينا أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم غربي مستورد ولد ونشأ في ظل الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوربي مند القرن السابع عشر، وتلازم نشوئه مع بروز الرأسمالية الغربية.

حيث أن أهم ما ميز ذلك الصـــراع أمران رئيســـيان أولهما الانتقال من حالة المجتمع الطبيعي الى المجتمع السياسي وثانيهما إسقاط الحكم بالحق الإلهي، ومن هنا برزت اللادينية باعتبارها الجذر الفكري الأســاســـي لكل المفاهيم التي بنيت عليها الحضـــارة الغربية من: الليبرالية، والرأســـمالية، والديمقراطية، والتسامح، والعقلانية، ومجتمع مدني، ودولة مدنية، وغيرها من الأفكار والمفاهيم.[1]

وترجع جذور اللادينية لمفهوم المجتمع المدني في الغرب إلى **توماس هوبز** الذي رأى فيه تعبيرا عن انتقال مبدأ السيادة من السماء (الحكم بالحق الإلهي) إلى الأرض (الحكم على أساس العقد الاجتماعي)، إذ يعرف العقد الاجتماعي على أنه: تجريد عقلاني مؤسس على الافتراض أن الفرد هو ذات مزودة بإرادة حرة، وأن المجتمع عبارة عن تعاقد بين مثل هذه الذوات، وأن شـــرعية الدولة قائمة على هذا التعاقد وليس على الإرادة السماوية[2] .

فعند البحث عن مفهوم المجتمع المدني في دوائر المعارف، نجد أن كلمة مدني ترتبط بالمواطن، وأن أهم معانيها غير اكليريكي أي غير لاهوتي، وبمعنى واضح تماما غير ديني[3] .

ومن أهم مقومات المجتمع المدني مبدأ الحرية الفردية و المواطنة القومية، ويتضـــمن مفهوم المواطنة القضـــاء على كل الانتماءات القديمة دينية كانت أم غير ذلك، كما يتأســـس على حق المواطنة حرية

---

[1] محمد احمد علي مفتي، " مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية : دراسة تحليلية نقدية " ، **مجلة البيان** ، عدد 182 ،2014، ص 13.

[2] عزمي بشارة، **مرجع سابق** ، ص245

[3] المرجع نفسه ، ص 69.

المعتقد، وفصـــل الدين عن الدولة، وحرية الرأي والتعبير مهما كان مخالفا لانتماءات غالبية الناس العقدية[1].

إذا فالعلمانية مفهوم لا ينفصـــل كلية عن المجتمع المدني، حيث يصـــعب الحديث جديا عن قضـــايا المجتمع المدني دون تناول العلمانية ليس باعتبارها جزء من منظومات المفاهيم التي تشـــكل حقل هذا المجتمع المدني وفضاءه، بل لأنها تشكل الجذر الذي تنحدر تحته كل القضايا المرتبطة به[2] .

فاللادينية ركيزة أســـاســـية في بناء مفهوم المجتمع المدني في الدولة، وقد ارتبطت فكرة قيام المجتمع المدني ارتباطا وثيـــقا بالدولة اللادينية، ومن ثم فالمجتمع المدني والدولة اللادينية كما يؤكد الدكتور **جاد الكريم الجباعي:** وجهان لعملة واحدة أو مدخلان تطوريان وواقعيان تاريخيان يفضـي كل منهما إلى الآخر بالضرورة[3] .

المجتمع المدني يقف على طرفي نقيض من المجتمع الديني القائم على التفرقة بين الناس بناء على معتقداتهم الدينية، ذلك أن المرجعية الدينية مفقودة في المجتمع المدني، فالمجتمع المدني له معنى محدد ويمكن القول بأن معناه المجتمع المحايد، وقد اكتســب المجتمع المدني في الغرب مشــروعيته من التحرر من الإلهي وبناء المجتمع الوضعي[4] .

ووفقا لتوفيق المديني فإن بناء المجتمع المدني الحديث في العالم العربي يتطلب تحقيق القطيعة المعرفية والابستيمولوجية مع النظام المعرفي القديم، وأساليب التفكير التقليدية غير العلمية السائدة عربيا.

وهنا يأتي دور المجتمع المدني المتمثل في إحداث قطيعة معرفية ابســـتيمولوجية مع الفكر الســـائد وإحداث نقلة للمجتمع تنتشله من فكر" الجوامع" إلى فكر "المصانع" وهو ما أكده **حيدر علي** بقوله: "عندما أقول من تشييد الجوامع إلى بناء المصانع"، لا أعني تحطيم الجوامع المجسدة، والحقيقة قد تجاوز أفكار المآذن الساكنة والمعشعشة في لاشعور خيالي مترهبن[5] .

---

[1] كريم أبو حلاوة، **إشكالية المجتمع المدني : النشأة ،التطور والتجليات**، دمشق : الأهالي للطباعة و النشر والتوزيع ، 1998 ، ص 64.

[2] المرجع نفسه ، ص12

[3] محمد احمد علي مفتي، مرجع سابق، ص30

[4] توفيق المديني، مرجع سابق، ص21

[5] حيدر علي، "من تشييد الجوامع إلى بناء المصانع : مفهوم المجتمع المدني في المنظور الغرامشوي"،**مجلة مدارك**، http://www.madarik.net/News_Details.php?ID=25 ، يوم :2020.01.03.

فالمجتمع المدني عقلاني، يحل مشاكله حسب قوانين وضعية، مرجعيته تجارب الإنسان الثرية فوق هذه الأرض.

2ـ الديمقراطية:

تعد الديمقراطية الركيزة الثابتة من ركائز المجتمع المدني، وتعرف الديمقراطية بأنها:" حكم الشعب المتمثل في حق الشعب في اختيار نظام الحياة وتشريع القوانين المعالجة للواقع بناء على كونه يمثل المرجعية العليا في الدولة"، فالشعب هو صاحب السيادة أي السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وما رآه حق فهو حق وما رآه باطل فهو باطل[1] .

ويربط أغلب المنادين بالمجتمع المدني بين وجوده والديمقراطية التي يعول عليها في تحرير الإنسان وانتشاله من أزماته ومشاكله والتي على رأسها الاستبداد السياسي، فالديمقراطية نهج للحياة ووسيلة لإدارة الصراع سلميا.

وهناك الكثير من الأطر القانونية والسياسية التي لا بد من توفرها لوجود مجتمع مدني منها: سيادة الحياة الدستورية، التي تقوم على مبادئ الحرية الفردية والديمقراطية والمتمثلة أساسا في: الفصل بين السلطات والفصل بين الدين والدولة، وإقرار التعددية الفكرية والحزبية والتداول السلمي للسلطة. وحرية تكوين المنضمات الاجتماعية والسياسية.

ومن ثم فهناك علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، حيث أنه كلما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ومتى تراجعت الديمقراطية تراجعت مؤسسات المجتمع المدني[2] .

فالمجتمع المدني ليس مجموعة مؤسسات جامدة بل هو إطار فكري يمثل قيما اجتماعية موجهة ومؤطره للعمل السياسي داخل الدولة مبنية على قواعد العمل الديمقراطي المبني على التعددية الفكرية والسياسية، والتي تعني الحق المشروع في الاختلاف[3] .

فالدولة تتكون من جماعات متعددة تتمثل في مجتمع مدني تعددي يشكل قواعد اللعبة السياسية في المجتمعات الديمقراطية، وتم تحصيل ذلك من خلال الثقافة المدنية Civic cultureمثلما أشار إلى ذلك

---

[1] محمد احمد علي مفتي، **مرجع سابق**، ص39

[2] أحمد شكر الصبيحي، **مرجع سابق**، ص 221

[3] محمد احمد علي مفتي ، **المرجع سابق**، ص44.

كل من **جابرييل الموند GABRIEL ALMOND**و **سـيدني فيربا SIDNEY VERBA**، ثقافة مدنية تمنح الجماعات المختلفة حق التعبير عن ذاتها.

فالثقافة السياسية في المجتمع الديمقراطي تسمح بوجود نشاط سياسي مسيطر عليه قائم على التوفيقية والحل الوسط بين الفرقاء في ظل انعدام رؤية موحدة للمجتمع[1] .

ثانيا: أركان المجتمع المدني:

يمكن القول إن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على أربعة عناصـــر تعبر عن وجوده وتشـــكل أركانه وهي:

أ- **الركن التنظيمي(المؤسـسـي)**: حيث يضـم المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التي يشـكلها الأفراد وفقا لنظام معين وقانون محدد يتم الاتفاق حوله، كالنقابات والجمعيات الخيرية والمنتديات الثقافية والفكرية.

ب- ركن الطوعية: أي المشـــاركة الإرادية وهي ســـمة تميز المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة.

ج- ركن الاسـتقلالية: بمعنى أن يكون المجتمع المدني مستقلا عن سلطة وهيمنة الدولة (استقلالية، مالية، تنظيمية، إدارية).

د-الركن الأخلاقي(القيمي): حيث تلتزم تنظيمات المجتمع المدني بمجموعة من القيم والمعايير في إدارة العلاقات فيما بينها وفيما بينها وبين الدولة، كقيم التسامح، التعاون، اختلاف الرأي.

[1] **المرجع نفسه** ، ص12

المبحث الثاني: التأصيل النظري والمفاهيمي للسياسة العامة:

تعد دراسة السياسة العامة أحد الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية والسياسة المقارنة، وهو من أخصب المواضيع واهمها على المستوى الأكاديمي حيث يساعد على فهم ديناميكية النظام السياسي ومختلف القوى المؤثرة فيه، كما يمكن من الاقتراب من مشاكل المواطنين ومتطلباتهم. فالسياسة العامة تشكل أساس الحياة السياسية لاي بلد، حيث يكون لاي هيئة رسمية داخل الدولة بيان للسياسة العامة تضع وفقه البرنامج الذي يجب تحقيقه والأهداف المسطرة سلفا.

ورغم الاهتمام المتزايد بدراسة السياسة العامة، لايزال عدم الاتفاق حول ما يقصد بها، مما شكل جدلا بين الباحثين والمختصين حول ماهيتها والموضوعات التي تتناولها، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال التطرق الى مفهوم السياسة العامة وما يتعلق بها، وكذا مختلف النماذج النظرية لصنع السياسة العامة، بالإضافة الى دراسة عملية صنع السياسة العامة ومراحلها ومختلف الفواعل المؤثرة في العملية.

المطلب الأول: ماهية السياسة العامة

أولا: تعريف السياسة العامة

ان تحديد ماهية أي مصطلح او مفهوم في حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بالأخص يواجه صعوبة من حيث عدم وجود تعريف واحد، فمن الصعب إعطاء تعريف واحد شامل للسياسة العامة وهذا راجع للعديد من العوامل لعل ابرزها أن السياسة هي مجال شامل لجميع العلوم الاجتماعية، فمن ابرز سيمات السياسة العامة الشمول إذ لا يمكن أن تشمل مجالا و تتجاهل آخرا، والا كانت سياسة ظرفية لا يمكنها ان تعبر عن طموحات صانع السياسة، بالإضافة الى تداخل المفهوم مع النظام السياسي حيث نجد في العديد من الكتابات أن السياسة العامة تشير الى مفهوم النظام السياسي لأي بلد مهما اختلف شكل النظام فيه،[1] . ومن هنا تبرز صعوبة تحديد المصطلح اذ رصد أحد الباحثين نحو أربعين تعريفا للسياسة العامة.[2] .

---

[1] مبروك كاهي، السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية"، **رسالة دكتوراه**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) ،2017 ، ص21

[2] حسن ابشر الطيب، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**، القاهرة، دار الثقافة للنشر ، 2000، ص294

بداية يجب تقديم تعريف لمصطلح السياسة حتى يتسنى لنا فهم معنى السياسة العامة، فالسياسة في لسان العربي تعني الرياسة فيقال ساس الامر سياسة أي قام به، والامر هنا كل ما يتعلق بأمر الناس ونقول يسوس القوم أي يرأسهم ويتولى امرهم، وعليه فالسياسة هي القيام على الشي بما يصلحه[1] ، كما جاء في المعجم العربي الأساسي ان السياسة هي المبادئ المعتمدة التي تتخذ الإجراءات بناء عليها.

وفي اللغة الإنجليزية نجد كلمة ويقصد بها السياسة **politics** ويقصد بها السياسة المشتقة من الكلمة اليونانيةّ بوليطيقيّ وهو الاسم الذي أطلقه ارسطو على كتابه الذي ترجم للعربية تحت اسمّ السياسةّ وهي كلمة متكونة من شقين: **polic** وتعني الحاضرة أو البلدة و city وتعني اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة[2] .

ويعرف **هتزفيلد Hatz** ودارمستتر **Darmsteter** السياسة بأنها:ّ فن وطريقة إدارة الدولة وكل ما يتعلق بالشأن العام.[3] .

والسياسة حصب البعض هي: فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة أو الدولة وأوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم.[4] .

ويمكن القول إن السياسة هي:ّ نشاط اجتماعي فريد من نوعه، يقوم على فرض الامن وضمان التوازن والوفاق بين الافراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة من خلال القوة الشرعية والسيادة على أساس علاقات القوة، ويحدد أوجه المشاركة في الحكم باعتبار نسبة التأثير والأهمية في الحفاظ على النظام الاجتماعي العام وسير المجتمع[5] .

وفيما يتعلق بالسياسة العامة هناك العديد من التعاريف المختلفة والمتباينة نتيجة تباين وجهات النظر لدى علماء السياسة والمختصين واختلاف المرتكزات والمداخل في دراسة المفهوم.

وفيما يلي مجموعة من التعاريف في محاولة للإحاطة بالمفهوم:

---

[1] عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009، ص346.

[2] احمد قطان الحساني، **المدخل الى العلوم السياسية**، ط1، عمان، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2012، ص23.

[3] محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية و العالم الثالث**، ط3، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص17.

[4] اميرة بولهام و نهاد بوزاعة، **صنع السياسة العامة في إسرائيل ودور مراكز الفكر فيها**، برلين : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية، ص17

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج3، الكويت، جامعة الكويت، 1994، ص ص 363-364.

عرفت **موسوعة العلوم السياسية** السياسة العامة بأنها:" برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات، وهي عملية وضع وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير.

وقد أكد البعض على عنصر الاكراه فوصفت السياسة بانها الاكراه المخطط عمدا، او اقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع ممارسة الاكراه داخل سياق علاقة القوة داخل المنظمات".[1]

نستنتج من هذا التعريف ان السياسة العامة هي:

1) برنامج يتم اعداده من اجل تحقيق اهداف معينة.
2) انها عملية وضع المطالب والرهانات المستقبلية.
3) انها ملزمة لأنها تتضمن الاكراه على الفعل.

وقد عرفها **هارولد لاسويل** Harold Lasswel بأنها:" من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة والنفوذ، والتأثير بين افراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة".[2]

وهو ما ذهب اليه كل من **مارك ليندنبيرك M.Lindenberg** و**بنيامين كروسبي B.Crosby** حيث عرفا السياسة العامة بانها:" عملية نظامية تحظى بمميزات دينامية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز على ماذا؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا تريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن ان احصل عليه؟".[3]

فالملاحظ من خلال التعريفين ان كل من **لاسويل** و**ليندنبيرك** و**كروبسي** ركزا على عنصر الاكراه والقوة باعتبارها أساسية عند صنع السياسات العامة، لأنها عملية تتضمن توزيع المواد والقيم وتتخللها مساومات وصراعات والذي يحوز القوة هو من يستطيع احداث تغييرات وتأثيرات في صناعة السياسة العامة.

---

[1] محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، ج3، الكويت، جامعة الكويت، 1994ص451.
إصدارات المركز الديموقراطي العربي برلين– المانيا 2018

[2] أميرة بولهام ونهاد بوزاعة، **مرجع سابق**، ص18

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، ص32

وينظر **ديفيد استون D.Easton** الى السياسة العامة كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع، من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة، التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات، اصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي. وعليه فهو يعرفها:" بانها توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات **Inputs** والمخرجات **Outputs** والتغذية الراجعة "**Feedback**

وفي نفس السياق يرى **جابريال الموند G.Almond** بان السياسة العامة:" تمثل محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات مع المخرجات، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الإستجابية والدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة"

اعتبر كل من **الموند واستون** السياسة العامة بانها محصلة التفاعل الحادث ما بين العناصر في إطار الاستجابة للمطالب والمدخلات على شكل مخرجات وبالأخذ بعين الاعتبار التغذية الراجعة تكون عملية رسم السياسة العامة داخل النظام السياسي.

تعرف السياسة العامة بانها الخيار الذي يمكن الحكومات من الاستجابة لقضية سياسية او مشكلة عامة، ويستند هذا الخيار على القيم والمعايير الموضوعة من اجل الوصول الى تحقيق الأهداف المرجوة[1]

كما يعرفها توماس بركلاندThomas A .Birkland : السياسة العامة هو خيار الحكومة بين ما يجب ان تفعله وما لا يجب ان تفعله"، حيث نجد ان هذا التعريف يطرح جملة من التساؤلات حول كيفية صياغة السياسة العامة؟ وحول المشاركين في صياغتها سواء كانوا من داخل الحكومة او من خارجها، ليحدد ما يجب او ما ينبغي ان تفعله[2]

وحسب قاموس أكسفورد[3] (Oxford English Dictionary definition) فان مفهوم السياسة العامة يرتبط بالأداء او العمل الممارس من طرف الحكومة او الحزب الحاكم او رجل الدولة او غيرها من

[1] Thei Geruts ,**Public Policy the 21st centry persbective**. DL Abeidoorn the Netherlands: Be informed 2004 P 06

[2] Jack Rabin, **Public Adminnistration and Public Policy**.**London**:**Taylor and Francis Groub**, First Bub_lished in 2005 P 188

[3] Michael Hill, **The Public Policy Process**.London:Pearson Longman04edition P10

المستويات العليا في النظام السياسي ، وهنا نعود الى نقطة البدء حول طبيعة الدولة و المبررات الخاصة لدور الدولة كمقدم لهذه السياسة العامة[1] .

وتعرف هذه السياسة العامة على انها مجموعة من القرارات التي يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق هدف معين [2]، حيث نجد في هذا التعريف تداخل بين صنع القرار والسياسة العامة، فمصطلح "القرار" يشير الى اختيار أحد البدائل المطروحة لمواجهة موقف معين.

بينما "**كارل فردريك** **K-Friedirch فيرى** ان السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح لشخص او لجماعة او الحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول الى هدف او لتحقيق غرض مقصود[3]، وعليه فان السياسة العامة هي عملية موجهة وهادفة تعمل على بلورة ما يتم فعله وليس مجرد افتراض او مقترح يمكن الاخذ به[4].

وعرفها **توماس داي T.Dye**على انها:

_اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين.

_توضيح لماهية أفكار الحكومة.

_ عملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم.

_ عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم، وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك.[5]

ويعرف **جيمس اندرسون G.Andarson** السياسة العامة بأنها:" هي التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤوليتها ..."او" هي البرامج والاعمال التي تصدر من القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة المنقطعة".[6]

---

[4] Kevin B Smith, Christophoer W. Limier, **The Public Policy Theory Primer**. Library of Congress Was_hington: Westview Press 2009 P0.

[2] بسيوني حمادة، وآخرون، **السياسة العامة في تركيا**. بغداد: مركز الدراسات الدولية 2002ص01

[6] جيمس اندرسون، (تر: عامر الكبيسي)، **صنع السياسات العامة**، (ترجمة: عامر الكبيسي)، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999ص15

[4] مبروك كاهي، **مرجع سابق**، ص 22

[5] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص35.

[6] جيمس اندرسون، **المرجع نفسه**، ص 15 ص 16.

الملاحظ على التعريفات بانها تعرف السياسة العامة من المنظور الحكومي وتعتبر انها برامج عمل تقوم بها الحكومة باعتبارها بنية تنظيمية تشمل أجهزة ومؤسسات رسمية تمثل مركز عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة.

وبالنسبة للمفكرين العرب الذين عرفوا السياسة العامة في نفس السياق:

يعرف حسن **ابشر الطيب** السياسة العامة بانها:" عملية حركية وحيوية ومركبة ومعقدة لأنها تستبطن تأثيرات مختلفة تمثل نتاج تصورات ومواقف وتوجهات لمصادر متعددة ومتنوعة، وهي تتضمن اتصالات ومساومات أوجه صراع وضغوطات، يمارسها كل طرف من أطراف النظام السياسي فهي عملية حيوية متجددة تستهدف تحقيق درجة التوازن بين كافة الفعاليات وتأمين المزج بين الخيارات المطروحة ما كان ذلك ممكنا".[1]

كما يعرفها **خيري عبد القوي** بانها:" تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول الى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها واسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح اقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة".[2]

وفي تعريف شامل يحاول **فهمي خليفة الفهداوي** تجاوز النقص و القصور في التعريفات السابقة، حيث يعرف السياسة العامة:" هي تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة و التابعة و المتكيفة)التي تتفاعل مع محيطها و المتغيرات ذات الصلة من خلال استجابتها الحيوية فكرا وفعلا، بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، عبر الأهداف و البرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها ورقابتها وتقويمها، لما يجسم ويجسد تحقيق المصلحة العامة المشتركة المطلوبة من الجميع.[3]

[1] حسن ابشر الطيب، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**، القاهرة، دار الثقافة للنشر، 2000، ص140.

[2] ثامر كمال محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 28.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص38.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان السياسة العامة هي: برنامج عمل هادف او مجموعة قرارات تتخذها الحكومة او هيئه معينة، تخص مجال معين كالتعليم، الصحة، البيئة،..الخ لأجل الاستجابة للمطالب المجتمعية و معالجة القضايا والمشاكل الانية و المستقبلية.

ثانيا: عناصر السياسة العامة وخصائصها:

1- عناصر السياسة العامة:

من بين اهم عناصر السياسة العامة ما يلي:

1/ المطالب السياسية:Bolitical Demands

تمثل حاجات الافراد وتفضيلاتهم المتنوعة، التي توجه الى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة او بأخرى، حيث تعمل المؤسسات الموجودة على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب.[1]

2/ قرارات السياسة bolicy Decisions :

وتشمل ما يصدره صانعي القرارات والموظفون العموميون المخولون بإصدار الارادات الملكية والمراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غيرالقرارات الروتينية المعتادة [2]

3/ اعلان محتويات السياسة bolicy Contents Advertisement :

وتشمل الخطابات والاعلانات الرسمية او التفسيرات والتصريحات الحكومية العامة الموحية للمجتمع والرأي العام وللمعينين، بان توجها نحو قضية معينة قد بث فيها وجرى التعامل معه من قبل الحكومة.[3]

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المناهج، الإقترابات والأدوات**، ط5، الجزائر، دار الهومة، 2007، ص 135.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص 29.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، 41.

4/ مخرجات السياسة bolicy Out put :

هي الانعكاسات المحسوسة الناجمة عن السياسة العامة وفي ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلتمسها المواطنون من الاعمال الحكومية، والتي لا تشمل الوعود والنوايا.[1]

5/ أثر السياسة bolicy Impact:

وهي النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسات العامة سواء كانت مقصودة او غير مقصودة، والتي تنجم عن الفعل والامتناع عنه.[2]

2- خصائص السياسة العامة:

بعد التعرض لبعض التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة، يمكن التطرق لاهم الخصائص التي تميزها وتحدد معالمها الأساسية، والتي تتمثل أساسا في:

1) السياسة العانة نشاط تباشره الحكومة، فأي سياسة لا يمكن ان تصبح سياسة عامة ما لم تتبناها وتنفذها الحكومة، والتي تكتسب من خلالها عدة خصائص كالشرعية والقبول العام.[3]

2) السياسة العامة تتصف بالشرعية عند إقرارها من قبل المؤسسات التشريعية والتنفيذية في شكل قانون او مرسوم له قوة الالزام في التنفيذ.[4]

3) السياسة العامة تشمل كل الاعمال الموجهة نحو اهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين.[5]

4) الساسة العامة ذات طابع مجتمعي شمولي، فعند إقرارها يتم تطبيقها بشكل شامل ومتمثل على كل الافراد اللذين تخدمهم دون تميز.[6]

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص 30.
[2] جيمس اندرسون، **مرجع سابق**، ص18.
[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص 31.
[4] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 46.
[5] جيمس اندرسون، **مرجع سابق**، ص 16.
[6] حسن ابشر الطيب، **مرجع سابق**، ص 35.

5) السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات المصلحية لأنها خلاصة التفاعلات المختلفة داخل البيئة من أحزاب جماعات مصالح ونقابات، مما يجعلها محلا للصراع والمساومة والتفاوض بغية تحقيق أكبر المكاسب والمنافع لفئة دون أخرى.[1]

6) السياسة العامة قد تكون إيجابية او سلبية في صياغتها، حيث يمكن ان تأمر بالتصرف باتجاه معين وقد تنهي عن القيام بتصرفات غير مرغوبة او قد يعد سكوتها بمثابة توجه، وهي في كل الأحوال لها تأثير.[2]

7) السياسة العامة تتسم بالاستمرارية والديمومة في نفاذها وفعاليتها، ولكن هذا لا يعني ديمومتها المطلقة فقد تتغير الظروف والاحوال ويستجد منها ما يبرر وقفها او تعديلها، والذي يستلزم صدور سياسة عامة بديلة.

8) السياسة العامة عبارة عن مشروعات عمل تتسم بالواقعية والعقلانية وتكون قابلة للتنفيذ والتحقيق وفق الإمكانيات المتوفرة.[3]

9) السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية، أي انه لابد ان تقيم السياسة العامة قبل المباشرة في تنفيذها، حيث تمثل الجدوى مؤشرا هاما في مؤشرات نجاح السياسة العامة.[4]

ثالثا: أنواع السياسة العامة ومستوياتها:

1- أنواع السياسة العامة:

يتم التركيز على أنواع السياسات العامة في ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة وما يترتب عنها من آثار، حيث تنحصر في خمسة أنواع وهي كالتالي:

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 49.
[2] ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص31.
[3] حسن ابشر الطيب، **مرجع سابق**، ص 35 ص 36.
[4] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 50.

1/ السياسة العامة الاستخراجية Extractive:

تتمثل في قيام الحكومة بتعبئة الموارد المادية والبشرية واستخراجها مثل: النقود، السلع، الأشخاص.... وذلك انطلاقا من حســـن توظيفها واســـتخدامها لبيتها الداخلية والخارجية، فكل الدول بغض النظر عن طبيعة الحكم فيها تقوم بإصدار مثل هذه السياسات لهذا الغرض مثل: العمل الالزامي على المسجونين... وتعتبر الضرائب من اهم مصادر الاستخراج للموارد المنتشرة في الدول المعاصرة التي يدفعها المواطنون الى الحكومة دون ان يتلقوا مقابلها منفعة فورية او خدمة مباشرة، حيث تنقسم الضرائب الى نوعين:

أ- **ضرائب مباشرة:** تتمثل في الضرائب على دخل الفرد والأصول الرأسمالية والعقارات سنويا.

ب- **ضرائب غير مباشرة:** تتمثل في الضرائب على المبيعات والقيمة المضافة والرسوم الجمركية على المعاملات والخدمات.[1]

2/ السياسة العامة التوزيعية Distributive :

تتمثل في تخصـيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسـلع والخدمات والجوائز والفرص وتوزيعها على الافراد والجماعات في المجتمع.[2]

3/ السياسات العامة لإعادة التوزيع Redistributive:

وتمثل تلك السياسات العامة التي تقضي بإعادة النظر في توزيع الدخل وجعله لصالح فئات من ذوي الدخل المنخفض او المحدود.[3]

4/السياسات العامة التنظيمية Regulative :

وتمثل تلك السـياسـات العامة التي تقضـي الرقابة على سـلوك الافراد والجماعات في المجتمع [4]،بدافع المصلحة العامة وفرض العقوبة اللازمة عند حصول الانتهاكات، خصوصا مع تزايد أنشطة الحكومة في المجتمع التي شملت قضايا المرور، التلوث البيئي، الصحة.....الخ

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 73ص 74

[2] قابريال الموند، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، (ترجمة هشام عبد الله)، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص193.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 74

5/ السياسة العامة الرمزية Symbolic :

وهي السياسات التي تهدف من ورائها النظم السياسية تعبئة الجماهير، وهي ذات تأثير معنوي، تختص باهتمام واسع لدى الحكومات، تمثل ما يحدث من خلال عرض التاريخ السياسي من بطولات وأمجاد ومفاخر الامة، فهي تكون بمثابة الدافع لأبناء الامة من اجل الدفاع والرفع من روحهم الوطنية، كذلك بخلق الالتزام العاطفي والوجداني نحو الولاء للوطن.

2- مستويات السياسة العامة:

تتعدد مستويات السياسة العامة لكونها ذات سمة متغيرة ويحكمها الطابع التعددي في ضوء أهدافها واهتمامات صانعيها والجهات المخولة بمخرجاتها وآثارها، وقد قدم جيمس اندرسون J.Anderson ثلاث مستويات للسياسة العامة من منطلق إندماجي بين ما هو نظري وعملي، وتبعا من مستوى المشاركة في السياسة العامة ونطاقها وطبيعة المواضيع التي تقوم بمعالجتها نجد :

1/**السياسة العامة الكلية** Macro Policy

هي تلك السياسات التي تعالج أو تتعلق بالقضايا التي تستقطب اهتمام جماهيري أكبر، ويدور حولها اختلاف وجدال واسع، مما يستدعي تدخل ومشاركة العديد من الفواعل كالأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وجماعات الضغط ....الخ، بالشكل الذي يعبر فيه كل منهم عن رأيه وموقفه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة الكلية وما يميز هذا النوع من السياسات مقارنة عن غيرها هو تدخل الرؤساء فيها،

لأن دائرة المصالح تكون أكثر اتساعا كما أن القضايا والمشاكل التي تقوم بمعالجتها قد تبدأ جزئية أو فرعية ثم تتحول إلى قضايا كلية تتطلب تدخل السلطات العمومية في المستويات العليا[1].

2/**السياسة العامة الجزئية** Micro Policy

هي تلك السياسات التي تحدث عندما يحاول فرد من جهة إدارية استصدار أمر إداري لصالحه أو إعفائه من متطلبات قانون ما، أو عندما تحاول منطقة الحصول على منحة تشييد مطار ما فيها او اقامة مشروع للإسكان الجماعي فيها، فالذي يميز هذه السياسات هو خصوصيتها ومحدودية القضايا التي تعالجها، أي عدم تمتعها بالطابع العمومي، فان المتأثرين والمنتفعين وحتى المشاركين فيها هم قلة، مقارنة

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص ص 59-60

بالمجموع الذي لم يتأثر، فهي لا تحتاج لموارد مالية كبيرة لتنفيذها ولا تتطلب تدخلا أو ضغوطا جماعية لوضعها، كما أنها لا تتخذ على حساب جماعات أخرى، ويمكن لهذه السياسات العامة الجزئية أن تتسع وتتحول إلى سياسات عامة كلية بتزايد نشاطات الدولة[1].

3/**السياسة العامة الفرعية** Sybsystem Policy

هي تلك السياسات ذات الطبيعة الوظيفية والتنظيمية، التي تركز على القطاعات التخصصية كالموانئ والملاحة البحرية والجوية، وتتضمن هذه السياسة علاقات فرعية متبادلة بين الاجهزة الإدارية وبين لجان البرلمان والجماعات المصلحية[2].

ووجود هذه النظم الفرعية والتي تسمى أحيانا الوحدات الحكومية الفرعية أو مجموعة السياسات الفرعية أو السياسات التحالفية، راجع لكون موضوعات السياسة العامة لا تثير دائما اهتمام كل الافراد لان التنوع في الاهتمامات والتخصصات هو المحور الأساسي لوجودها، فما يميز النظم الفرعية هو صعوبة حصرها وتحديدها وتمتعها بنوع من الاستقلالية في جمع المعلومات والمطالب وصياغة السياسات العامة المرتبطة بمجال تخصصها، وانطلاقا من ذلك تساهم في توجيه السلوك الحكومي وتحديد نشاطاته العامة كل في ميدانه[3].

اضافة الى المستويات الثلاث وبتقصي للواقع العالمي والدولي، وما يحدث على صعيد السياسة والعلاقات بين الدول وبين المنظمات الدولية وبين أساليب حلول الأزمات والمشكلات الكبرى طرح "**فهمي خليفه الفهداوي**" مستوى جديد ألا وهو **المستوى العقيم للسياسة العامة Barren Policy** والذي لا يتوافق مع المستويات الثلاث التي تم ذكرها، لكونها تمثل مستويات داخلية للدولة ضمن حدودها الإقليمية وسيادتها الشرعية، في حين هذا المستوى هو مستوى خارجي فرضته المعطيات الراهنة على الواقع السياسي والاجتماعي دوليا وإقليميا ووطنيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة هيمنتها على دول العالم، مما زاد القوي قوة والضعيف ضعفا، وهذا يؤكد وجود مستوى عقيم للسياسة العامة الذي أصبح مرجعا تستند إليه المؤسسات والمنظمات الدولية في أغلب قراراتها وسياساتها المتخذة، كل هذا أدى إلى انتشار ما يسمى "**بالسياسات العالمية International Public Policy**" القائمة على اللا توازن

[1] جيمس اندرسون، **مرجع سابق**، ص ص .70. 71.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **المرجع سابق**، ص ص60. 61.

[3] جيمس اندرسون، المرجع نفسه، ص ص71. 72.

وحالة التبعية التي يفرضها المستوى العقيم[1]، وبالتالي فالسياسة العامة العالمية تخرج عن كونها تسعى لإيجاد فرص التعايش والقدرة على التعاون إزاء حل القضايا والمشكلات الدولية، باستبعاد بعض الدول الرافضة لمنطق الهيمنة برغم علاقتها مع تلك القضايا وارتباط مقدراتها بمستقبل حلها وعلاجها واشراك بعضها الآخر هامشيا، على وفق تركيبة الدول العظمى وخياراتها الانتقائية وبالأخص أمريكا إزاء العالم وخصوصا قراراتها وسياساتها غير المنطقية اتجاه الشرق الاوسط[2].

المطلب الثاني: النماذج النظرية لصنع السياسة العامة واتخاذ القرار:

إذا كانت دراسة السياسة العامة تتبلور من خلال عملية صنع السياسة العامة، فهذا ينبع من اهمية هذه العملية، كونها المفتاح الاساسي للمعرفة بالسياسات العامة وطرق صنعها ومحتوياتها ومخرجاتها وتقويمها ثم تحليلها ودراسة معلوماتها ودعمها وتحسينها، ومن هنا ينصب الاهتمام على نماذج صنع السياسة العامة واتخاذ القرار بوصفها عملية تمكن من دراسة السلوك السياسي والإنساني وفهم أبعاده الكلية في إطار النظام السياسي، ثم إقامة التحليلات المنهجية لتلك النماذج، كونها تترجم لعملية رسم السياسة العامة كل التعديلات الخاصة بأسباب وخلفيات وآثار الظاهرة الديناميكية المجتمعية، ومن بين هذه النماذج:

أولا: نماذج ونظريات صنع السياسة العامة:

1. **نموذج الجماعة Model Group**: يرجع الفضل للعالم الأمريكي" **آرثر بانتلي**" Artherbently عام 1908 في ابتكار تحليل الجماعة في الدراسات السياسية، إلا ان شهرة استخدامه جاءت على يدي ديفيد ترومان عام1951.[3]

احدث نموذج الجماعة تحولا كبيرا في علم السياسة، حيث تحول الاهتمام من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية، الى العمليات والنشاطات والتفاعلات، أي الانتقال من الدراسات النظرية الجامدة الى دينامية الحياة السياسية، كما نقل محور اهتمام علماء السياسة من التركيز على الدولة الى الجماعة دون ان يعير ادنى اهتمام للأفراد، فالسلوك الفردي بحسب انصار هذا النموذج يصاغ من خلال

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 62.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **المرجع نفسه**، ص 63 ص64.

[3] - RobertT. Holt and John Richardson, Jr, Competing Pardinms In Comparative Politics, In Book Edited By: RobertT. Holt and John E. Tuner, the Methodolgy of Comparative Reserch, New York. The free Press,1970, p42.

الجماعة، فهي التي تضبط سلوك أعضائها وتوجهه، ولهذا يولي **بانتلي** أهمية كبرى للجماعة في العملية السياسية بدلا من الافراد والدول والدساتير وموضوعات السيادة.

ويقوم هذا النموذج على اعتبار ان التفاعل الحاصل بين الجماعات يشكل مركز السياسات العامة، حيث بقوم هذه الجماعات بالضغط والإلحاح على الحكومة، ويؤلفون بذلك جماعات مصالح تتفاعل معها مؤسسات الحكومة[1].

وعليه وفقا لهذا النموذج فان السياسة العامة تتخذ مسارها المرغوب من قبل الجماعات التي تتعاظم درجة تأثيرها وضغطها من خلال عدد افرادها الأقوياء، والثروة التي يحوزون عليها، والتنظيم المحكم والقوة التي تحيط بناءها، باعتبار ان الجماعة هي الجسر القائم بين الحكومة وبين الافراد، ما يجعل صانع السياسة حسب هذا النموذج مدفوع بالضغط الذي تمارسه عليه الجماعات.

2- نموذج النخبة Model Elite

يرى أنصار نموذج النخبة (الصفوة) انه ما من مجتمع مهما كان مستواه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لا يخلو من اقلية ماهرة تسيطر واكثرية تخضع لحكم تلك الأقلية، ويطلقون على تلك الأقلية الحاكمة اسم: الصفوة او النخبة.

والنخبة فكرة قديمة، ذلك ان النخبة او الأقلية قد لازمت الوجود الإنساني في ابسط تكويناته الاجتماعية، وقح امتدح افلاطون الحكام الفلاسفة ودعا الى ضرورة الجمع بين الحكم والفلسفة لميلاد الدولة ونموها وكمالها، كما رأى ابن خلدون ان الناس يحتاجون في كل اجتماع الى حاكم يحكم بينهم[2].

الا ان بروز نظرية النخبة كان أكثر وضوحا مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وكان ذلك على ايدي مجموعة من المفكرين الغربيين من أمثال، **باريتو، موسكا، روبرتو ميشلز، رايت ميلز، برنهام**، وقد رأى هؤلاء جميعا، ان في المجتمعات طبقة صغيرة متحكمة في الأغلبية الساحقة من الناس[3].

وقد جاءت نظرية النخبة كرد على مفهوم الطبقة التي تبنته الماركسية كوحدة للتحليل. حيث تنظر الماركسية للمجتمع على انه منقسم بين من يملك ومن لا يملك، بينما تنظر النخبة الي الانقسام انه بين اقلية واكثرية، بمعنى آخر شريحة: الحكام والمحكومين، اما الحكام فهم اقلية تستأثر بالقوة السياسية

[1] جيمس اندرسون، **مرجع سابق**، ص 34.

[2] احمد مصطفى الحسين، **مرجع سابق**، ص 33.

[3] كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: دار الربيعان للنشر والتوزيع، 1997، ص 288.

وتتخذ القرارات الهامة التي تؤثر على حياة المجتمع، ويأتي هذا التأثير انطلاقا من السيطرة إما بفعل الانتماء العائلي، او التحكم في الموارد، او تجسيد القيم الدينية او الاجتماعية السائدة، او ارتفاع المستوى التعليمي، او حيازة مهارات معينة او قدرات تنظيمية كبيرة، فضلا عن تماسكها في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع، اما المحكومون فهم يمثلون الأغلبية التي لا تشارك ولا تؤثر في عملية صنع القرار.

لذلك يتوجب ان ينصب التحليل والدراسة على النخبة كمفتاح لفهم العملية السياسية، لذلك سعى الكثير من الباحثين الى استخدام مفهوم النخبة كاقتراب لتحليل العمليات السياسية في البلدان المتخلفة فمثلا:" وليام كوانت" درس النخبة في الجزائر، و"زارتمان" درس النخبة في الشرق الأوسط، ...الخ.

ووفقا لهذا النموذج تكون السياسة العامة هي تلك التي تعبر عن قيم وتفضيلات النخبة المتنفذة، وأنها كنخبة متميزة هي التي تشكل راي الجمهور حول السياسة العامة، وهي التي تؤثر في الجمهور بأكثر مما تتأثر هي به[1]

وعليه فان نموذج النخبة يتميز بالخصائص التالية:

- المجتمع وفقا لهذا النموذج ينقسم الى قسمين: قسم يمتلك القوة، وقسم لا يمتلك القوة، وتبعا لذلك فان تحول الافراد من فئة الأكثرية الى فئة الأقلية النخبوية، يقيد بضوابط شديدة، تكمن في الحفاظ على الاستقرار وتجنب حالات قيام الثورة، بحيث لا يدخل ضمن فئة النخبة والاقتناع بها والإخلاص لها.
- إن الاقلية الحاكمة ليست ممثلة للكثرة المستضعفة، حيث غالبا ما تكون النخبة الحاكمة من الطبقة العليا الغنية وذات النفوذ، والبعيدة عن الطبقات الدنيا ولا تلبي مطالبها، بل أنها تسعى فقط لتلبية مصالحها الخاصة.
- لا تخضع النخبة لضغوط الجماهير، الا بنسبة محدودة، اذ ان النخبة هي التي تشكل مصدر الضغط والتأثير في الجماهير وليس العكس، كما ان آراء الجماهير عادة ما يتم تضليلها والتأثير عليها من قبل النخبة، دون ان يكون لتلك الجماهير أي رد فعل او أثر يذكر في قيم النخبة.

يلائم هذا النموذج عددا من الأنظمة السياسية القائمة في المجتمعات الافريقية والدول العربية والإسلامية ذات الأنظمة التقليدية، وأمريكا اللاتينية، ...[2]. ووفقا لهذا النموذج تكون السياسة العامة تعني

[1] السيد عبد المطلب غانم، **معايير التقويم**، القاهرة، مطبعة الأطلس، 1989، ص 109.

[2] كمال المنوفي، **المرجع سابق**، ص 288.

بالمصالح الخاصة على حساب المصالح العامة، الامر الذي يشكل استفزازا للأفراد، كما يصعب تحديد أعضاء النخبة وجمع المعلومات عنهم.

3- نموذج النظم Systems Model: يعتبر **ديفيد استون (David Easton)** من اول علماء السياسة الذين حاولوا استعمال مفهوم النظام في الدراسات السياسية، ويعرف **ديفيد استون** النظام بانه:" تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من النظام الاجتماعي العام تفرع عنه بقصد البحث والتحليل ... ويتكون النظام السياسي من مجموع العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي، ويمكن التعرف على حدود النظام السياسي من خلال مجموعة الاعمال التي تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع ...ومن ثم فان كل عمل اجتماعي لا تتوافر فيه هذه الخاصية يجرد من مكونات النظام السياسي ويمكن اعتباره أحد العوامل البيئية المحيطة"[1].

ويعتبر هذا النموذج السياسة العامة من مخرجات للنظام السياسي القائم في المجتمع والبيئة، وأنها استجابة النظام السياسي للحاجات والمطالب المطروحة عليه، ويعتمد في ذلك على المعلومات المطروحة من خلال عناصره المتمثلة في المدخلات، المخرجات والتغذية العكسية.

1. **المدخلات: Inputs** وتتكون من العناصر التالية:

1. **المطالب:** وهي حاجات وتفضيلات أفراد المجتمع، والتي يستقبلها الى النظام السياسي كمطالب تمثل ما يريده او يسعى له الافراد والجماعات لغرض اشباع مصالحهم العامة، الامر الذي يفرض على النظام السياسي الاستجابة لها بصورة او بأخرى.

2. **الدعم والمساندة:** وتعبر عن التزام الافراد والجماعات بما تقوم به الحكومة، وكذا علاقتهم بالسلطات والمؤسسات الرسمية، ويأخذ التأييد اشكال عدة: كدفع الضرائب وتطبيق القوانين، ولهذا السبب يرى **ديفيد استون** انه يجب على النظام سياسي ان يعمل على خلق والمحافظة على درجة عالية من التأييد، بحيث انه كلما انخفضت نسبة التأييد عن الحد الأدنى، فان استمرارية وديمومة النظام السياسي تصبح معرضة للخطر.

[1] Christopher Ham and Micheal hill, The policy Process In the Modem Capitalist state, New York, Harvester Wheatsheaf, 1984, P13- 14.

3. **المعارضـــة او المقارنة:** وتكون هذه المعارضـــة من قبل الهيئات التي لديها مطالب ترمي الى تحقيقها من خلال ممارسة للضغوط على النظام السياسي بأشكال مختلفة، كالأحزاب السياسية والجماعات المعارضة.

4. **المصـادر والموارد:** تشـمل المصـادر المادية والبشـرية والموارد الموجودة في بيئة النظام السـياسـي على المستوى الداخلي والدولي، والتي يتك توظيفها تحقيقا لأهداف النظام وتنفيذ السياسة العامة.

5. **المعلومات الراجعة:** هي تلك المعلومات وردود الفعل الصادرة من المجتمع تجاه سياسة عامة ما، والتي تشكل جملة مطالب جديدة[1].

2. **الصـندوق الأسـودBlack Box:** يجسـد النظام السـياسـي ويعبر عن كيفية تعامله مع المدخلات وتحويلها الى مخرجات.

3. **المخرجات outputs:** وهي اسـتجابات النظام السـياسـي للمطالب الفعلية التي تأتيه من البيئة، وتكون هذه الاستجابات في شكل قرارات وافعال معينة يقوم بها النظام السياسي، وهذه الاستجابات تختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر، وتعبر المخرجات عن طريقة تصرف النظام السياسي إزاء بيئته.

4. **التغذية العكسـية(الراجعة) Feed back:** يقصـد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السـياسـي، وذلك في صـورة طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة الى النظام السـياسـي عبر المدخلات.

وتمثل التغذية العكسية (الاسترجاعية) ما يتلقاه أعضاء السلطة من معلومات عن نشاطاتهم، وهي أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتصحيح السلوكات وتقويم الأفعال.

يقول استون:" تسمح التغذية الاسترجاعية لأعضاء النظام بادراك ذواتهم ومعرفتها، ومعرفة الوضعية التي يوجدون فيها، كما تزود النظام وتمكنه من اكتشـاف وسـائل جديدة واسـتطلاعها لمعالجة المشـكلات وهكذا يكتسب النظام السياسي نضجا سياسيا.

على الرغم من اسهامات هذا النموذج في تطوير الدراسات السياسية، الا انه يؤخذ عليه ما يلي:

- نموذج يعنى بمقومات النظام وطرق دعمه، ويهمل عوامل تغييره وتطويره، فهو يكشـــف عن عناصر الاستمرار والاستقرار في النظام وطرق دعمه، دون ان يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام

[1] David Easton, the Anlysis of political comparative of politics, e Ed, Edited by Roy C macridis and Bernard E Brown, Irwin Dorsey Georgtown, the Dorsey Press HomeWood, 1997, p 110.

من وضع الى آخر بصورة دقيقة، وبالتالي فان هذا النموذج غير صالح لتناول النظم السياسية في فترات التغيير الثوري.

- ينظر الى الحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها وخصائصها المتميزة كما يميل الى التجريد والعمومية.
- يتجاهل التاريخ، علما بان الظاهرة السياسية ليست مقطوعة الصلة بالماضي.
- الغموض الكائن حول عمليات اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة داخل الصندوق الأسود أي داخل النظام السياسي.

ومع ذلك فان نظرية النظم مهمة لمعرفتنا حول صنع السياسة و كيفية تأثير البيئة في السياسة العامة وتطبيق النظام السياسي، وكيف تحول المطالب الى سياسة عامة إضافة الى تأثير السياسة العامة في البيئة، وكذا معرفة طبيعة القوى والعوامل البيئية المولدة للمطالب المطروحة على النظام.

4- النموذج المؤسسي Institutional Model: وفقا لهذا النموذج فان الأنشطة السياسية والحكومية تتمحور من خلال المؤسسات الرسمية في الدولة ممثلة في: المؤسسة التشريعية، التنفيذية والقضائية، بحيث ان هذه المؤسسات هي التي تتخذ القرارات وتصنع السياسة العامة. فالسياسة العامة وفقا لهذا النموذج تتبناها وتنفذها الحكومة، وهي التي تضفي عليها ثلاث خصائص أساسية وهي:[1]

1. **الشرعية:** فالسياسات العامة تحظى بالالتزامات القانونية، التي تفرض على الجهات الأخرى والمواطنين الالتزام والعمل بها.
2. **العمومية:** السياسة العامة تتميز بطابعها العام، وتشمل كل افراد المجتمع.
3. **الفرض (الاجبار):** ذلك أن الحكومة وحدها تستطيع فرض عقوبة على من يخالف سياستها.

هذا النموذج رغم أهميته الا أنه لا يواكب التطورات الحاصلة كون ان الدولة هي الفاعل الرئيسي، قد يتم الحد من دورها في ظل وجود دور بارز لقوى أخرى، لذلك اتجه اهتمام المحللين الى استخدام نظريات تتعلق بدراسة الجماعات والشبكات التي تحكم العلاقات بين الافراد بدل الدول[2].

[1] Thomas Dye, Understanding Public Policy? 7Ed, New Jersy, Prentice Hall, Englenwood chiffs? 1992, P 21.

[2] Dye, Op Cit, P 21-22.

5- نموذج العمليات والأنشطة الوظائفية: The Functional Activities and Process Model

يقوم هذا النموذج على أساس جمع وتحليل النشاطات والعمليات الوظائفية وعلاقتها بالسياسة العامة، فكانت النتيجة تحديد عدد من العمليات والنشاطات الوظائفية التي يمكن تبنيها كمدخل في دراسة السياسة العامة[1]، فالعمليات الوظائفية من خلال الانشطة ينظر لها من خلال ثلاث طروحات:

الطرح الاول: هو طرح **هارولد لاسويل** بحيث قدم سبعة أنشطة أساسية وهي:

أ) **الاستخبار:** ويتعلق بكيفية تجميع ومعالجة المعلومات المتعلقة بمسائل السياسة والتي تنال اهتمام صناع السياسة.

ب) **التوصيات:** وتتمثل في كيفية صياغة وتبني التوصيات المتعلقة بمسائل معينة.

ج) **الوصف:** ويتمثل في كيفية تبني وتطبيق القواعد وعن طريق من؟

د) **الإنقاذ:** وذلك لتحديد ما إذا كان السلوك متعارضا مع القوانين أو القواعد أم لا؟

ذ) **التطبيق:** كيف يتم تطبيق القوانين والقواعد فعليا؟

ر) **التقويم:** كيفية تقويم عمليات السياسة من حيث فشلها أو نجاحها؟

ز) **الانهاء:** كيف ينتهي العمل بالقوانين والقواعد الاصلية أو يقرر الاستمرار بها؟[2]

الطرح الثاني: قدم **إي كويد E.Quide** خمسة أنشطة تشكل منطلقات لعملية مترابطة في عملية صنع السياسة العامة وتحليلها وهي كالاتي:

أ) **الصياغة** :وتمثل قاعدة مفهوماته، حيث يركز على وضوح الأهداف ومعرفة القضايا المهمة ثم تحديد المشكلة المتعلقة بالسياسة العامة[3].

ب) **البحث:** حيث ترتكز الاهتمام حول البحث عن المعلومات والعلاقة بينها لصياغة بديل أفضل يكون مناسبا لحل المشكلة بطريقة فعالة.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 185.

[2] جيمس اندرسون، **مرجع سابق**، ص 37.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **المرجع سابق**، ص 185_186.

ج) التقويم: ويمثل قاعدة تحليلية، حيث يركز على دراسة النماذج المختلفة من أجل استخدامها للتنبؤ بالنتائج واختيار البدائل بعد مقارنتها مع النتائج المتوقعة.

د) التفسير: حيث يركز على كيفية توظيف وتمييز المعلومات المناسبة التي يمكن أن تخدم النتائج المنتظرة، وبالتالي اختيار الأسلوب الأفضل الذي يمكن اعتماده في السياسة العامة.

هـ) التثبيت: ويمثل قاعدة علمية، حيث يركز على أهمية القيام باختيار النتائج المحتملة في إطارها التجريبي، لضمان ما يترتب عنها اثناء التطبيق في الواقع العملي للسياسة العامة.

الطرح الثالث: طرح **توماس داي** خمسة أنشطة انطلاقا من رؤيته للعملية السياسية على أنها سلسلة من النشاطات تجسد في مجموعها السياسة العامة، وهي كالتالي:

أ) تشخيص المشكلات Identifying Problems: يتم هذا التشخيص عن طريق تجميع المطالب، لأجل التحرك أو العمل الحكومي حيالها، بما يؤكد اهتمامها وعنايتها.

ب) تشكيل مقترحات السياسة Formulating Policy Proposals: تتم من خلال وضع الأجندة لأغراض المنافسة العامة، والتطوير مقترحات برامج لحل المشكلة.

ج) تشريع السياسات Legitimating Policies: وهذه تتم خلال الاختيار للمقترح، وبناء الدعم السياسي المطلوب له، وتفعيله في شكل قانون وبذلك يكون التشريع لسياسة ما.

د) تطبيق السياسات Implementing Policies: ويتم هذا من طرف المنظمات البيروقراطية، ودفع الأجور وتوفير الخدمات وفرض الضرائب[1].

هـ) تقويم السياسات Evaluating Policies: لتقويم السياسة لابد من دراسة البرنامج وتقدير مخرجاته ثم العمل على تحديد آثاره على الجماعات الموجودة في المجتمع، لمعرفة ما إذا كان البرنامج هادفا أو لا، وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها يتم اقتراح التعديلات الضرورية.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 186 ص 187.

6- نموذج دراسة الحالة Case Study Mode:

يعرف قاموس "**ويبستر**" دراسة الحالة بأنها:" تحليل مكثف لوحدة مستقلة شخصا كان أو مجتمعا، بالتأكيد على العناصر التطورية لذلك الشخص او لذلك المجتمع، في إطار علاقته مع البيئة المحيطة." حيث يقوم هذا النموذج على:

1) رسم ودراسة السياسة العامة بوصفها نابعة من حالات وحوادث معبرة عن التفاعل مع المعنيين والمشتركين فيها بصورة واضحة ومعلومة في إطار بيتي، اجتماعي، سياسي، إداري .....

2) إجراء الدراسات التحليلية والتفصيلية لكل حالة أو مشكلة أو قضية على حدى، يتم خلال هذه الدراسة رسم السياسة العامة إزاء تلك الحالة أو المشكلة التي يتم تحليلها بالتفصيل، وذلك بالاعتماد على الملاحظات التجريبية لكل حالة.

3) التحليل المكثف لوحدات مستقلة مع التأكيد على العناصر التطورية (الوحدات التابعة) في إطار علاقات كل ذلك مع البيئة المجتمعية.

يجسد هذا النموذج أسلوبا منظما للتحليل والدراسة المستقلة للسياسة العامة ولقضاياها القائمة بذاتها، ومعرفة جوانب التأثير المتبادل الذي يربط بينها كعامل مستقل وبين العوامل الأخرى التابعة ذات العلاقة، وصولا الى نتيجة حقيقية مدركة تصلح للتعميم ولإصدار السياسة العامة المناسبة لها.

ثانيا: نظريات اتخاذ القرار:

1. **النموذج الكلي الرشيد (Rational Comprehensive Model):**

القرار الرشيد او السياسة الرشيدة وفقا لهذا النموذج هو ذلك الذي يحقق أكبر عائد (ناتج) اجتماعي معين، بمعنى ان يحقق الفوائد الكبيرة وفقا لأقل قدر من التكاليف المطلوبة، وعليه يكون من غير اللائق او الصحيح تبني أي سياسة او قرار نكون تكلفتة عالية مرتفعة وتزيد عن عائدها[1].

ويتكون هذا النموذج من العناصر الأساسية التالية[2]:

1. وجود مشكلة محددة، قابلة للدراسة بشكل متأني وجديرة بالاهتمام.

[1] Dye, Op Cit, P 30-31.

[2] جيمس اندرسون، **المرجع سابق**، ص 24.

2. تحديد الأهداف، أي ان صانع القرار يقوم باتخاذ قراره في ظل وضوح الأهداف واهميتها وترتيبها تبعا لدرجات الأفضلية فيها وترتيبها يكون منطقيا.
3. فحص ودراسة جميع البدائل بصورة كاملة.
4. تحديد وتحليل النتائج المتوقعة عن اختيار البدائل و قياس كلفة كل منها ومقارنتها.
5. كل بديل تجري عليه عملية مقارنة تبعا لما يتوقع عنه من نتائج مع البدائل الأخرى، سعيا لتحديد البديل الأفضل.
6. يقوم صانع القرار بناء على الخطوات السابقة باختيار البديل الأفضل، الذي يمكن صانع القرار من تحقيق الهدف المسطر في البداية وبأقل تكلفة بوصفه الأفضل من بين جميع البدائل الأخرى.[1]

هذا النموذج يستوجب معرفة وتحديد كل القيم المجتمعية، وكذا معرفة كل البدائل الممكنة.

وحسب بعض الباحثين، فان الرشد الكامل لم يتحقق لا في السياسة ولا في غيرها من الميادين نظرا لصعوبة اتخاذ قرار يتسم بالرشد والعقلانية.[2]

2. النموذج التدريجي (Incremental Model):

صاحب هذا النموذج هو: تشارلز لندبلوم (charlez Lindblom) في مقالته الشهيرة" علم التخبط العشوائي The science MuddilingThrough[3] "، ويمسها كذلك بالتدريجية المجزأة IncrementalismDisjointed ، حيث يقوم هذا النموذج في عملية صنع القرار على اعتبار أن السياسة العامة ماهي الا استمرارية للنشاطات الحكومية السابقة، مع وجود بعض التعديلات التدريجية، باعتبار ان صانعي القرارات يفضلون تجزئة المشكلات عند صياغة القرارات، لغرض التمكن من اختيار القرار الذي يحقق في كل منها هامشا مطلوبا من الحل.

كما يقوم هذا النموذج على أساس ان القرار والسياسة العامة عملية تراكمية محورها الإضافة لما تم في الماضي، ومحاولة تحسين الوضع بصورة آنية وجزئية، وعليه فان البرامج والمشروعات الراهنة وما يتصل بها من سياسات تتخذ كقاعدة يبنى عليها مع إضافة بعض التعديلات الجزئية.

ويعاب على هذا النموذج أنه يركز على الأهداف القصيرة المدى وليس على التخطيط الطويل.

---

[1] جيمس دروتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (تر د وليد عبد الحي)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات 1985، ص ص 309-310.

[2] جيمس دروتي، روبرت بالستغراف، **نفس المرجع**، ص ص 322-323.

كما يحافظ على التواصل والاستمرار في الحاضر عن طريق تغيير جزئي في القرارات.

3. نموذج الفحص المختلط Mixed Scanning model:

صـــاحب هذا النموذج هم أميتا أتزيوني Amita Etzioni الذي دعا الى ضـــرورة إيجاد نموذج توفيقي في عملية صنع القرار واتخاذه، فهو نموذج يأخذ من النموذج الكلي الرشيد كما يأخذ أيضا في جوانب من النموذج التدريجي[1].

وجاءت أفكار اتزيوني بناء على الانتقادات التي وجهها الى النموذج العقلاني الذي يعتبره نموذج خيالي، حيث أن صانع القرار هو انسان لا يمكن ان يتصف بكل صفات الكمال التي تؤهله لاتخاذ قرار رشيد، كما وجه انتقادات للنموذج التدريجي بأن الانسان لا يعرف كل هذه البدائل، وان هذا النموذج يركز على حاضر المؤسسة وماضيها دون الاهتمام بالمستقبل.[2]

ومن هنا قدم اتزيوني بديلا أطلق عليه الفحص المختلط، واعتبر ان عملية التخطيط والتنفيذ وظيفتان متكاملتان، ما يعني ان مرحلة التخطيط تســـتدعي اعتماد النموذج الرشـــيد ومرحلة التنفيذ تتطلب اعتماد النموذج التدريجي.

وبالتالي فان اتزيوني حاول التوفيق بين النموذجين من اجل الحصول على نموذج قائم على الدمج بين العقلانية والتدريجية التي تعتبر الأسس التي تقوم عليها نموذج الفحص المختلط.

4. نظرية الاحتمالات Probability Theory:

هي أحد النظريات الكمية التي تنطلق في حل المشـــكلة من المعطيات والمعلومات والظروف المحيطة بالموقف لتجيب على أسئلة متكررة مفادها: هل المعلومات والمعطيات المتوفرة لدينا حقيقية وكاملة، ام لا؟ وهل الظروف المحيطة بالقرار مواتية ومناسبة لاتخاذ القرار؟ وما درجة المواءمة تلك؟

إن الإجابة عن تلك الأسئلة تجعل المدير او الرئيس في وضعين مختلفين، وضع التأكد من المعطيات المتوفرة، ووضع عدم التأكد من تلك المعطيات والحقائق.

1

[2] د. فضل الله علي فضل الله، **نظريات التنظيم الإداري**، الطبعة 02، دبي: المطبعة العصرية، 1983، ص 120.

الوضع الأول: وضع التأكد

بمعنى ان القرار وظروفه والمعلومات المتوفرة مؤكدة، وان الأسباب والعوامل العشوائية قليلة ومعلومة لدى صانع القرار كما هي ومثل هذه الاوضاع تجعل القرار يقيني ويتصف بالرشد، وتكون احتمالات المخاطرة قليلة او معدومة في هذه الحالة يفترض انعدام تأثير قانون الصدفة، لتبقى دقة التقديرات، وبالتالي دقة تحديد العلاقة بين المغيرات المتوفرة، ثابتة كانت او عشوائية، ويمكن لصانع القرار استخدام الأساليب الكمية والرياضية لضبط تقديراته كالمحاسبة الإدارية والبرمجة الخطية. من خلال الطرح السابق لنظرية الاحتمالات، وفي ظروف التأكد التام نجد ذلك ممكنا في الجوانب الكمية المادية، حينما تكون الأوضاع مستقرة وغير متحركة، اما في حالة احتواء وحدة التحليل على متغيرات عشوائية، او متغيرات غير ثابتة، فان هذا يجعل القرار أقل تأكيدا وثباتا.

الوضع الثاني: وضع عدم التأكد

يعود وضع عدم التأكد الى أكثر من سبب منها قلة المعلومات والحقائق، او تعارضها، ارتباط القرار بمتغيرات عشوائية لا يمكن التحكم فيها، وتبعا لذلك فإن النتائج المحتملة للقرار غير مؤكدة، ونسبة التحقيق فيها ضعيفة، وإذا تنكرنا فان القرار دائما متعلق بالمستقبل يتطلب جهدا باختيار احتمالات أكثر واقعية، الإشكال هنا يتوقف على الدوافع والحوافز التي تجعل متخذ القرار يضحي بالشكل الذي يمكنه من تقدير القرار الواقعي.

وعليه فإن صانع القرار يجد امامه عوامل كثيرة تؤثر على عامل اليقين في نتيجة القرار منها العوامل المادية، البشرية، السلوكية، والعوامل السياسية الاقتصادية القانونية بالإضافة الى العوامل الثقافية والحضارية، كما ان المستقبل يكتنفه الغموض وتحيط به العوامل الطارئة، ....

إن نظرية الاحتمالات تقدم الكثير لصانع القرار، وترشدهم الى جدوى القرار، ومن ورائه رشد التسيير وصولا الى مفهوم الحكم الراشد على مستوى الإدارة، وإدارة الجودة الشاملة على مستوى إدارة الاعمال قصد تحقيق التنمية المستدامة والتنمية الشاملة بفضل صواب رشد القرار.

نظرية اللعب (المباراة): Game theory

لقد بدأ تطوير نظرية اللعب في بداية الاربعينات وتحديدا سنة 1944 من خلال الكتاب الذي الفه عالم الرياضات فون نيومان von neumann ، وعالم الاقتصاد اوسكار مورجنسترن oskar mrgenstern

، بعنوان: نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي، وبذلك فقد بدأ الاهتمام بالنظرية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والإدارية المطروحة أمام متخذي القرار.

وتدور نظرية اللعبة على اعتبار وجود مباراة محددة لها هدف نهائي يسعى كل متنافس الوصول اليه، من خلال مراحل خاصة يتم اختيارها حسب قوانين وأسلوب اللعبة، وعليه يمكن ان تقاس المباراة على مقياس كمي إذا كان الهدف يتمثل في الربح او الخسارة، كما يمكن ان تقاس المباراة بالربح او المنفعة نتيجة لاستخدام الاستراتيجيات المتاحة لدى كل متنافس[1].

1-اللعبة الصفرية: سميت بمباراة ذات المجموع صفر لان ربح احد المتسابقين يساوي خسارة المتنافس الخصم، مما يعني ان: الربح+ الخسارة= صفر، وان اختيار معيار لحل مشكل قراري ما يتوقف كثيرا على توفر المعلومات، لكن المباراة عادة ما تفقد الكثير من المعلومات، ومن بين الصعوبات صعوبة معرفة أو التنبؤ بتصرفات ونوايا المتنافس الخصم، لهذا فهذا النوع من المباراة قابل للتجسس، ونظرا لصعوبة مهمة التجسس كون المتنافسين كلاهما محاطا بالسرية التامة، فان المعيار المحافظ عادة ما يعتبر أفضل معيار لحل مثل هذا النوع من المباراة.

1- اللعبة غير الصفرية: تقوم أساسا على بناء التحالفات لضمان الأمن لأجل إيجاد صيغة توفيقية تضمن تحقيق المكاسب لكل الأطراف في ظل مساهمات كل طرف، وهذا ما يتضح خاصة في التعاون بين الدول او التحالفات بين الاحزاب السياسية.

المطلب الثالث: عملية صنع السياسة العامة

اولا: مراحل صنع السياسة العامة

تعتبر عملية صنع السياسة العامة عملية ديناميكية يتدخل في رسمها فاعلين رسميين وغير رسميين، حيث تمر هذه العملية بعدة خطوات قبل أن تنتهي في شكلها الأخير المتمثل في قوانين قرارات واجراءات، وتختلف من دولة لأخرى تبعا لعدة عوامل، من أهمها طبيعة النظام السياسي وطبيعة الحكم، وفيما يلي سوف نتطرق إلى المراحل الاساسية التي تمر بها السياسة العامة وأهمها:

[1] د حسن علي شروق، **نظرية القرارات الإدارية: مدخل كمي في الادارة**، عمان، دار الميسرة، 1997، ص 274.

أولا: **تحديد مشكلة السياسة العامة وصياغتها:**

يتطلب صنع سياسة حكومية لعلاج مشكلة عامة تحديدا وتعريفا واضحا ودقيقا لطبيعة المشكلة التي يعاني منها المجتمع ويسعى لإيجاد حلول لها[1]، فالمشكلة إطار فكري يساعد على وصف واقع معين وعلى تنظيم الجهد الهادف لفهم وتغيير هذا الواقع من حال الى حال[2]، حيث تحتوي مشكلة السياسة

العامة على مجموعة من المطالب والاحتياجات وتمثل حاجات غير مشـــبعة لفئات عريضـــة من المجتمع[3]، وقد حدد بيتر دركر P.Drucker ثلاث إجراءات أساسية لكيفية تعامل محلل السياسة العامة مع المشكلة العامة وهي:

أ) تصنيف المشكلة من حيث المدى الزمني لتكرارها والمبادئ والأساليب المعمول بها، كذلك يساعد تصنيف المشكلات على إيجاد ترتيب لها في السلم الحكومي حسب الأولوية.

ب) التعرف على المشكلة من خلال تحديد الأساليب والحقائق التي أدت إلى حدوثها من خلال بحث اغراضها.

ج) تحديد الإجراءات والحلول التي يجب أن يقوم باتخاذها محلل السياسة العامة لمواجهة هذه المشكلة على المدى الزمني المناسب لها[4].

تعتبر هذه الاجراءات الثلاث، ركائز عمل محلل السياسة العامة لأجل التوصل الى الحل المناسب للمشكلة المعروضة، وذلك أن التشخيص الدقيق للمشكلة ومضمونها وأبعادها وأسبابها وعلاجاتها وتأثيراتها، يعتبر من القضايا الجوهرية للتعرف عليها، وبغير ذلك تعد كل معالجة سطحية تكلف الحكومة اموالا اضافية وفشلا في معالجتها أو حتى صرف نظر صناع السياسة العامة عنها قد يكون استجابة ضمنية للحكومة لها، وعلى هذا الأساس يتم ترتيب المشاكل في **(جدول أعمال الحكومة الأجندة السياسية)**، فمفهوم الأجندة السياسية مفهوم جوهري وأساسي في عملية تحليل المراحل الأساسية التي تعتمد عليها الفواعل السياسية في عملية وضع السياسات الفعالة لمعالجة وحل المشكلات، حيث تعرف

[1] ثامر كامل محمد الخرجي، **مرجع سابق**، ص ص 162-163.

[2] خيري عبد القوى، **دراسة السياسة العامة**، ط 1، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص 101.

[3] عامر خضر الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومة**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 78.

[4] خالد عطا الله، **دور التخطيط في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر 2012/1999، (رسالة ماجستير)، الجزائر، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة03، 2013، ص 28).

الاجندة السياسية حسب جون باديلو Jean Badioleau بأنها: "مجموعة المشاكل التي تدرك بإعتبارها تستدعي مناقشة عامة وحتى تدخل السلطات العامة" ويتم تدوين المشكلة على الأجندة بطريقتين هما:

أ) طريقة مباشرة مثل اعداد الميزانية.

ب) طريقة نزاعية تفاعلية ففي إطار المناقشات العامة تعرض المشاكل على السلطات لمعالجتها، وبالتالي ضمن السيناريو التفاعلي التنافسي تتدخل العديد من الفواعل في تسجيل المشكل على المفكرة

السياسية كالأحزاب السياسية، الجمعيات... إلخ. كما تلعب الظروف والحالات الاستثنائية في بعض الأحيان دورا كبيرا في تدوين المشاكل على جدول أعمال الحكومة[1].

ثانيا: جمع وتصنيف المعلومات:

لا يمكن التوصل إلى حل مشكلة دون بحث واستقصاء وجمع المعلومات حولها ومعرفة الجهود السابقة التي بذلت من اجل حلها، حيث تعطي المعلومات الواردة من تحليل هذه المشكلات ودراستها، بعض الخيارات والتصورات التي قد تدور في أذهان الساسة وصناع القرار وتكون بمثابة بدائل في المرحلة القادمة، فالدراسة العلمية للمشكلات وتصنيفها من قبل الخبراء والمختصين في الحكومة وحتى مراكز البحث والدراسات والمعاهد المتخصصة تعطي حصيلة وافيه من البيانات والمعلومات لصنع السياسة[2]، فكلما كانت المعلومات دقيقة ومتكاملة كلما كان الاستنتاج والتحليل واختيار البدائل واضحا ومفهوما، فهي التي تحرك السياسات وترشدها[3]، وهناك عدة طرق لجمع المعلومات وهي كالتالي:

أ) استخدام اساليب البحث العلمي مثل الملاحظة، الاستقصاء، الاستبيان، النظريات العلمية...إلخ.

ب) أبحاث مراكز المعلومات أو الهيئات الاستشارية والمعاهد المتخصصة وصناع القرار من خلال عملية التخطيط وإعداد المشروعات.

---

[1] عزيزة ضمبري، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**، (رسالة ماجستير، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2007.2008، ص 47 ص 48.

[2] فاطمة الربابعة وآخرون، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة 2002، ص 139.

[3] حسيبة غارو، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة**، دراسة حالة الجزائر 2007/1997، (رسالة ماجستير، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2012، ص 96.)

هناك ثلاث أســـس يجب الالتزام بها في ســـبيل التمكن من تجميع المعلومات الهامة التي يحتاجها صناع السياسة العامة للقيام بمهامهم وهي:

أ) التفكير الدقيق والمستمر بالمشكلات، لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات المرتبطة بتلك المشكلة وأبعادها المؤثرة[1].

ب) تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع ذوي الاختصاص والخبرة والمحللين من اجل الحصول على معلومات إضافية تعزز فهم المشكلة.

ج) حسن استخدام المعالجات الإحصائية لتوظيف معلومات ذات الدلالة الواضحة[2].

ثالثا: ترشيح البدائل والحلول:

بعد تحديد المشاكل ووضعها على الأجندة السياسية ثم جمع المعلومات لترتيبها لابد للحكومة من بلورة الأفكار والسياسات الممكن اتباعها للتعامل مع المشكلات ذات الأولوية، فطرح الحلول للمشكلات في القضايا العامة نابع من قدرات وخبرات محللي السياسة العامة عن طريق الوصف وكذا استخدام بعض الأساليب الرياضية اذا كانت السياسات اقتصادية اما السياسات الاجتماعية غالبا ما تناقش بدائلها وفق اعتبارات الدولة ومسؤولياتها، ففي هذه المرحلة يتم التعرف على الحلول المختلفة للمشكلة القائمة[3]، حيث ينبغي على محلل السياسة اعتماده لأكثر من بديل، بما يعزز احتواء الموقف وضمان عدم معارضة الحلول المتوصل إليها في المستقبل، وهذا يستدعي بالمحلل العودة الى التحري لمعرفه مصدر كل بديل من خلال طرق البحث العلمي والحالات الدراسية المماثلة في المجتمع محل الدراسة، وحتى نحقق ذلك علينا استخدام الأساليب العلمية التي تؤمن المقدرة الدقيقة للتحليل البدائل وتقصي نتائجها ومميزاتها، ومن أهمها ما يلي:

[1] احمد طيلب، **دور المعلومات في رسم السياسة العامة، دراسة حالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، (رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007.2006، ص 29.)

[2] زين العابدين معو، **المعلومات كآلية لرسم السياسة العامة في الجزائر**، (رسالة ماجستير، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2007/2008، ص 75.)

[3] هجيره بن زيطة، **دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا**، (رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2007.2006، ص 40)

أ) **أسلوب الحدس** Intuition: عملية ناجمة عن فاعلية الخبرات المتراكمة.

ب) **اسلوب دلفي** Delphi: عملية جماعية تعبر عن آراء مجموعة من المختصين إزاء القضايا المستقبلية

ح) **أسلوب السيناريو** Scenario: عملية افتراضية لمجموعة أحداث مستقبلية، لاستثارة الأفكار والتصرف حيالها وتحديد الإجراءات العلاجية لها[1].

د) **أسلوب بحوث العمليات** Operations Research: عمليه منتظمة لتطبيق الأساليب العلمية في معالجة المشكلات المعقدة والوصول إلى البديل الأمثل.

ذ) **أسلوب النماذج الرياضية** Mathematical Models: عملية تطبيق الأساليب التجريبية ومعالجة المتغيرات كميه التابعة والمستقلة لعمليه اتحاد القرار وصنع السياسة العامة[2].

رابعا: اختيار البديل الأفضل:

يتم في هذه المرحلة اختيار بديل من البدائل المطروحة كبديل مفضل للسياسة، أي اتخاذ القرار من طرف الجهة الرسمية المخولة بذلك، أو إصدار تشريع أو قانون يجسد الأهداف المراد بلوغها، ويشمل هذا تبني مقترحات أو بدائل بعينها أو تعديلها أو رفضها، حيث تتم عملية المفاضلة بين البدائل المقترحة والبحث عن البديل الذي يحل المشكلة جزئيا أو كليا[3]، أي أن محلل السياسة العامة يقوم باختيار البديل بحسب ما يملك من مقاييس معيارية وأحكام امبريقية، ذلك أنه عند اختياره لسياسة ما فإنه يحاول التوجه نحو هدف مرغوب[4]، ضمن إطار الكلفة والمنفعة المترتبة عن البديل المثل في إطار المفاضلة، ومن أهم المعايير في المفاضلة ضمن هذه الخطوة نجد:

أ) تكلفة البديل المترتبة عنه حينما يتم تنفيذه.

ب) قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة التي يتم تسخيرها لحل المشكلة.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 102.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **المرجع نفسه**، ص 1002 ص 103.

[3] زهية إعباسن، **دور المعلومات في ريم السياسة العامة، دراسة حالة السياسة الصحية من 2004 الى 2014**، (رسالة دكتوراه الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 03، 2019، ص 75.)

[4] روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، (ترجمة علا أبو زيد)، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 180.

ج) نوعية المعالجة التي يعمل البديل على تقديمها إزاء المشكلة.

د) مدى الانسجام بين البديل وأهداف السياسة العامة[1].

هـ) مدى السرعة والتوقيت في تنفيذ الحل وإظهار نتائجه المحتملة.

و) درجة المخاطر المتوقعة عن البديل، في حال عدم تحقيقه للهدف المنتظر[2].

ولا يكون اختيار المحلل للسياسات العامة في عملية المفاضلة بين البدائل بصورة عشوائية، وإنما يكون مبني على رؤى ومقاييس علمية دقيقة تساعد المحللين وصناع السياسة في اختياراتهم مثل:

أ) نظرية المباراة Game Theory: التي تعبر عن الاختيار الرشيد للبديل، التي بموجبها يقوم المحلل بتحليل مجموعة من اختيارات متداخلة من البدائل والمفاضلة بينها، وصولا الى البديل الأفضل مقارنة مع البدائل المتنافسة.

ب) شجرة القرارات Decision Tree: التي تشير الى تتابع التأثيرات الناجمة عن إختيار المحلل في السياسة العامة لهذا البديل أو غيره، بحيث تمثل هذه الشجرة طريقة بيانية تعرض فيها نتائج الاحتمالات التأثيرية للبديل في صوره تفرعات، التي تمكن المحلل من التقويم الجيد للبديل المناسب.

ج) نظريه الاحتمالات Probabilities Theory: حيث تدعو الى توثيق عدد مرات حدوث او تحقق حدث معين مماثل للبديل المختار، للوصول إلى توقعات سليمة في المستقبل، مما يساعد محلل السياسة العامة على التعامل مع القضايا الغامضة وغير الواضحة التي قد تؤثر على تنفيذ البديل ونتائجه المرجوة.

د) دراسة الحالة Case Study: التي تمثل اسلوبا تحليليا للمشكلة بمختلف جوانبها وأسبابها، وبالتالي وضع التقويم الجيد لهذه المشكلة وصياغة الحل المناسب لها[3].

[1] عزيزة ضمبري، **مرجع سابق**، ص 52.

[2] عزيزة ضمبري، **المرجع نفسه**، ص 52.

[3] زين العابدين معو، **مرجع سابق**، ص 77 ص 78.

حسب هذه النظريات والأساليب متخذ القرار مقيد بالمعلومات التي تم إيصالها إليه بقنوات الاتصال المختلفة والتي تكسبه الخبرة والإبداع والابتكار إذا ما أحسن توظيفها عند قيامه بمعالجة المشكلات التي تعرض عليه مستقبلا، وتمكنه من الوصول الى حلول ايجابية لها[1].

خامسا: تنفيذ السياسة العامة:

بعد اختيار البديل المناسب وإقرار السياسة العامة تأتي مرحلة إخراج القرار الى حيز التنفيذ والتطبيق، حيث تعتبر عملية تنفيذ السياسة العامة استمرار لمختلف العمليات السابقة بانتقال العمل إلى السلطة التنفيذية بمختلف مستوياتها، وذلك لتمتعها بسلطات تقديرية والخبرة اللازمة والتجربة في كافة الميادين، مما يعطيها الصلاحية في إصدار اللوائح والتعليمات الضرورية بتفاصيل تنفيذ السياسة العامة[2]، والتطبيق الفعال يجب وجود خطة تفصيلية لتنفيذ العمل بفاعلية، حيث يجب أن تشمل ما يلي:

أ) تحديد مراحل التنفيذ والخطوات في كل مرحلة على التوالي .

ب) تحديد توقيت تنفيذ الخطوات والمراحل

ج) تحديد من سيقوم بتنفيذ كل خطوة أو مرحلة من المراحل

د) تحديد من سيراقب[3].

ولإنجاح عملية تطبيق السياسة العامة، يتطلب توفير جملة عوامل متحكمة في التنفيذ وهي:

1) رصد الأموال والموارد اللازمة للتنفيذ

2) دراسة إمكانية التنفيذ ورصد الكفاءات الضرورية لذلك

3) تحديد الأهداف بدقة وإيضاحها للمسؤولين عند التنفيذ

4) إعطاء الشرعية المناسبة للسياسة، بجلب أكبر عدد من المؤيدين

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 104.

[2] إبتسام قرقاح، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، 2009/1989**، (رسالة ماجستير، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، 2011.2010، ص 38.)

[3] زهية إعباسن، **مرجع سابق**، ص 77.

5) الحرص الشديد على التنسيق بين أجهزة التنفيذ والصياغة وبين السياسات نفسها[1].

إلى جانب الجهاز الإداري الذي يتصدر قائمة الفواعل المعنية بعملية التنفيذ، تتواجد فواعل أخرى حتى وإن كان تدخلها في عملية التنفيذ مباشرا أو غير مباشر[2] ، كالسلطة التشريعية من خلال الضغط على الإدارة وكذلك من خلال اللجان الفرعية المتخصصة التي تتولى مراجعة اللوائح، وكذلك اعتماداتها المالية السنوية التي يجب أن تحظى بموافقة السلطة التشريعية، التي يكون عملها في هذه الحالة مندرجا في مهام ذات اختصاصات تنفيذية، كما تلعب السلطة القضائية أدوار محورية في الأداء التنفيذي، بالكشف عن التجاوزات والتلاعبات التي تحصل على مستوى الوحدات الإدارية التنفيذية[3] .

سادسا: تقويم السياسة العامة :

يعد التقويم المرحلة الأخيرة من عمليات السياسة، والتي تتضمن نشاطات متسلسلة، والتقويم كنشاط وظيفي يمكن بل ويجب أن يتحقق من خلال عمليات الرسم والصنع والصياغة والتطبيق، وليس كنشاط لاحق وكمرحلة أخيرة، فالتقويم قد يؤدي إلى إعادة الدورة التي تبدأ بالمشكلة ثم بالبحث عن البدائل ثم المفاضلة لتقرير أو تعديل أو أنها صالحة للبقاء والاستمرار[4]، حيث يعرف جون ليكا Jean Leca ، التقويم بأنه:" نشاط جمع وتحليل وتأويل المعلومات المتعلقة بتنفيذ وآثار الإجراءات الهادفة لتغيير وضعية اجتماعية وكذا تحضير إجراءات جديدة[5]. وعليه يمكن القول ان التقويم هو عملية منظمة تقوم بها مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، أي أن هذه العملية قد تمارس من طرف صناع السياسة العامة ومنفذوها والمتخصصين والاستشاريين والمنتفعين بالسياسات العامة محل التقويم وحتى المتأثرين بها[6].

وللتقويم عدة أنواع في السياسة العامة يمكن اختصارها فيما يلي:

1/التقويم المتقدم للتنفيذ يتم فيه الاهتمام بجدوى السياسة قبل تنفيذها .

---

[1] ابتسام قرقاح، **مرجع سابق**، ص 38.

[2] عزيزة ضمبري، **مرجع سابق**، ص 54.

[3] احمد طيلب، **مرجع سابق**، ص 37.

[4] عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي، **تقويم السياسة العامة، دراسة نظرية**، المركز الديموقراطي العربي، 17 اوت 2020،

[5] أمال عزلاوي، **تقويم السياسات العامة، دراسة حالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي**،1994/2008، (رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007.2008، ص 23.)

[6] عزيزة ضمبري، **المرجع سابق**، ص 56.

2/التقويم الملازم للتنفيذ ويضم دراسة التكلفة, التشغيل، تطوير وتحسين عملية الأداء

3/التقويم اللاحق للتنفيذ يحدد نجاح أو فشل السياسة.

4/التقويم الإستراتيجي يهدف تحقيق الفاعلية في التنفيذ .

5/تقويم الفعالية أي مدى قدرة السياسة أو البرامج على تحقيق الأهداف .

6/تقويم الكفاءة أي تحقيق أقل نفقة ممكنة.

7/تقويم النتائج و الآثار من حيث السلبية والإيجابية[1].

.بالرغم من أهمية عملية التقويم إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات والتحديات منها :

– صعوبة تحديد الأهداف أو الصياغة غير الجيدة للسياسات العامة أو التنفيذ غير الفعال .

–عدم توفر المعلومات والبيانات عن الوضع القائم، قبل وبعد تطبيق سياسة معينة.

–معارضة نتائج التقويم من قبل المعنيين بهذه السياسات مما يعيق العملية

–استقطاع جزء من الموارد المالية والبشرية المخصصة لسياسة ما، مما يؤثر سلبا على نتائجها[2].

لذا فعملية التقويم تعد مرحلة هامة، ملازمة لجميع مراحل صنع السياسة العامة، لا يمكن الاستغناء عنها، لأنَ السياسة العامة من خلالها تستطيع أن تتجنب مختلف الصعوبات والمشاكل التي تعترضها خاصة أثناء تنفيذها، وبهذا تحقق نتائجها بالصورة التي خطط لها [3].

ثانيا: فواعل صنع السياسة العامة

عملية صنع السياسة العامة ضرورية وذات أهمية بالغة في جميع بلدان العالم، وهذه الأهمية البالغة تفرض أن تكون صياغة أو رسم السياسة العامة حصيلة تضافر جميع الجهود من الفاعلين السياسيين، هؤلاء الفاعلين قد يكونون رسميين من داخل السلطة بأي شكل من الأشكال كان، وقد يكونون غير

[1] ابتسام قرقاح، **مرجع سابق**، ص 40.

[2] ناديا بونوة، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر، 1989/2010**، (رسالة ماجيستير، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2009.2010، ص 62.)

[3] خالد عطا الله، **مرجع سابق**، ص 33.

رسميين أي خارج أطر صناعة القرار لكن هذا لا ينفي تأثيرهم مهما بلغت مستوياته على عملية صنع القرار، وعليه فعملية صنع السياسة العامة هي نتاج تضافر وتعاون جهود الفاعلين الرسميين وغير الرسميين ويشير إليها بعض المفكرين في كتاباتهم بالمؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة العامة.

أ- الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة:

ان المقصود بالفواعل (الهيئات) الرسمية هي تلك المؤسسات التي يحددها دستور أي دولة ما، الذي يعتبر أسمى وثيقة في الدولة مهما كان نظامها السياسي، وبموجب هذا الدستور احتلت هذه المؤسسات المرتبة السامية في هرم النظام السياسي، والسياسة العامة ترسم على مستوى هذه المؤسسات باعتبارها تحتل مركز الريادة في هرم النظام السياسي، وتتمثل هذه المؤسسات في السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والجهاز الإداري(البيروقراطي).

أولا: السلطة التشريعية:

تعتبر المؤسسة التشريعية أهم مؤسسة سياسية في أي نظام سياسي، فهي المقياس لديمقراطية أي نظام سياسي، وهي مرآة تعبر عن مدى المشاركة الشعبية في رسم وصنع السياسات العمومية من خلال النواب المنتخبين. ورغم أهميتها إلا أن وضعها يختلف من دولة لأخرى بحسب طبيعة النظام السياسي القائم، وبالرغم من تفاوت الدور والمكانة التي تحوزها السلطة التشريعية، إلا أن أغلب المختصين والدارسين لحقل السياسة العامة يجمعون على دور وأهمية السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة.

وتبرز أهمية الدور من خلال الوظائف التي تقوم بها السلطة التشريعية، فالمناقشات العامة التي تعقد في قبة البرلمان تتناول جوهر السياسة العامة للبلاد، هذه المناقشات لا تكون مقتصرة على قطاع دون أخر فهي شاملة إلا أن عملية المناقشة تختلف حدتها من طبيعة القطاع، وغالبا ما تستأثر مناقشات الهيئة التشريعية القضايا التي تثير الرأي العام كالصحة وقضايا التربية وقضايا التعليم العالي، ومن جهة أخرى يعتقد الكثير أن وظيفة البرلمان تقتصر على المناقشة بينما الأمر يتعدى ذلك بكثير، فالوظيفة التي الأساسية التي وجدت من أجلها السلطة التشريعية هي وظيفة التشريع ومن القوانين، وهنا تبرز العلاقة بين

السلطة التشريعية وعملية رسم السياسة العامة للبلاد، فسن القوانين وتشريعها ووضع الخطط الهدف منها مواجهة مشكلة ما يستوجب حلها أو الاستعداد لتفاديها قبل وقوعها[1].

ويختلف دور السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة من نظام سياسي لآخر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تلعب السلطة التشريعية ممثلة في الكونغرس (Congress) بغرفتيه دورا كبيرا في صنع القرار ورسم السياسات ، و يبرز تأثيرها بشكل جلي في السياسات المتعلقة بالشؤون الداخلية وذلك من خلال اللجان الدائمة التي لديها صلاحيات واسعة في إقرار أو إلغاء مشاريع القوانين، وهو ما نراه في النقاشات الحادة لدى مناقشة بيان السياسة العامة المتعلقة بالشأن الاجتماعي كالصحة والضرائب والحقوق المدنية وغيرها من القطاعات التي تؤثر على حياة ونمط سلوك المواطن الأمريكي، بينما يقل هذا الدور في السياسة العامة الخارجية للنظام الأمريكي ، وغالبا ما تلجأ السلطة التنفيذية للهيئة التشريعية من أجل اضفاء طابع الشرعية للسياسة الخارجية[2].

اما في المملكة المتحدة التي تعتمد النظام البرلماني، الذي تتداخل فيه السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية، ما أثر بشكل جلي وواضح على دور السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة، إذ أن الهيئة التنفيذية قريبة من المواطن وعلى دراية بانشغالاته كما أنه يمكن للوزير أن يجمع بين عضوية البرلمان ومنصب الحكومة، وهذا التداخل لا يمنع الهيئة التشريعية في الأنظمة البرلمانية وبخاصة في بريطانيا من أداء دورها في رسم السياسة العامة للبلاد.

ويتأثر دور السلطة التشريعية في رسم وصنع السياسة العامة في أي دولة بالعديد من العوامل سواء الداخلية او الخارجية:

1- العوامل الخارجية المؤثرة على أداء السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة:

من المعروف أن المجالس التشريعية ليست كيانات تعمل بمعزل عن البيئة الخارجية، هذه البيئة بما فيها السلطة التنفيذية والفاعلين السياسيين والمجموعات على اختلاف توجهاتها السياسية والايدولوجية تؤثر

[1] مبروك كاهي، السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية"، **رسالة دكتوراه**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) ،2017، ص25

[2] جيمس أندرسون، ترجمة عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، مرجع سابق، ص 56

بشكل مباشر وغير مباشر مما يقيد أو يعزز أداء هذه المجالس التشريعية فيما يخص مجال صنع السياسة العامة.

ومن خلال العلاقة الترابطية بين السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية، فإن هذه الأخيرة تعمل دور الرقابة على أعمال الأولى، كما تعمل على مقاومة بعض مشاريع القوانين وتعديلها في بعض الحالات، ومتى فقدت المجالس التشريعية هذا الدور زاد من هيمنة السلطة التنفيذية على المشهد السياسي، ومن ثم الاستئثار في صنع السياسة العامة، ففي النظم الديمقراطية كالنظام الأمريكي والبريطاني تعمل المجالس التشريعية الأدوار الحقيقية التي أنشأت من أجلها وهو ما يظهر جليا في تعطيل وتعديل وفي بعض الحالات يبرز ما تعرف بمصطلح مقاومة مشروع تريد الهيئة التنفيذية تمريره وفي بعض الحالات ينجز عن هذا الاحتدام استقالة الحكومة أو حل هذه المجالس التشريعية هذا فيما يخص الانظمة الرئاسية وشبه الرئاسية بين الوضع يختلف في الانظمة البرلمانية للأسباب المذكورة سابقا، ومنه فإن سياسة التشريع في الأنظمة الرئاسية أكثر نشاطا مما عليه في الأنظمة البرلمانية، وفي الدول الاستبدادية يبقى وجود هذه المجالس التشريعية عبارة عن واجهة لديمقراطية شكلية أن لم يتعد الأمر حول شرعية الممثلين للهيئة الناخبة، ويبرز بشكل جلي تأثير الهيئة التنفيذية على أداء واستقلالية هذه المجالس ومن ثمة غيابها الفعلي في مجال صنع السياسة العامة لبلاد[1]

ومن جهة أخرى تتأثر هذه المجالس التشريعية بالمركزية والفيدرالية (Centralization & Federalizations) حيث تعتمد دول العالم في إدارة شؤونها الداخلية على بعض الاجراءات الادارية من أجل تسهيل خدمة مواطنيها والتحكم أكثر في أقاليمها الجغرافية، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب الكونغرس (Congrés) توجد مجالس محلية في الولايات المشكلة للدولة الامريكية في شكل فيدرالي، تؤثر على أداء الكونغرس حيث أن بعض القوانين المتعلقة بالسياسة العامة قد تتعارض مع القوانين المحلية مما يحد من تطبيقها خاصة تلك المتعلقة بما يعرف بالحرية الشخصية، ونفس الشيء أو الأمر ينطبق على المملكة المتحدة أي بريطانيا العظمى والتي تعتمد النمط الاتحادي هذا

[1] David M. Olson, Michael L. Mezey. Legislatures in the policy process the dilemmas of economic policy. Cambridge University Press First published 1991 p08

الأخير يؤثر على أداء ودور البرلمان البريطاني في صنع السياسة العامة، بينما يضعف التأثير في الأنظمة التي تعتمد نظام المركزية واللامركزية الادارية حيث تكون الهيئة التشريعية أكثر نشاطا.

كذلك تؤثر الهيئة الناخبة بشكل جلي وواضح على أداء المجالس التشريعية، فالنواب يصلون إلى هذا المقعد من خلال الانتخابات والأصوات المحصل عليها، ومن أجل تمثيل هذه الهيئة الناخبة يتوجب على المشرعين تمثيل الفئات التي انتخبتهم أحسن تمثيل والتعبير عن إرادتهم الحقيقية، وهو ما يؤثر في عملية صنع السياسة العامة إضافة الى النظام الانتخابي وسير دورات المجلس التشريعي، وقد يحدث في بعض الحالات صدام ليس بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية، وإنما هذا الصدام يكون بين النواب (ممثلي الهيئة الناخبة) أنفسهم، بسبب تضارب المصالح وهو ما ينجر عنه استحالة وجود اجماع كامل حول لائحة أو مشروع قانون ما. وهناك العديد من المؤثرات الخارجية التي تؤثر على أداء المجالس التشريعية كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح وحتى الهيئات القضائية.

2- العوامل الداخلية المؤثرة على أداء الهيئات التشريعية:

مثلما هناك مؤثرات خارجية على أداء ودور المجالس التشريعية في صنع السياسة العامة هناك كذلك مؤثرات داخلية، لعل أبرزها النظام الداخلي أو القانون الداخلي لهذه الهيئة مع ضرورة الاشارة أن هذا القانون الداخلي يختلف من نظام لآخر وليس موحدا بحسب الأعراف التي قام عليها هذا النظام السياسي، فهناك أنظمة تعتمد نظام الغرفة الواحدة وهناك أنظمة تعتمد نظام الغرفتين.

ومن جهة أخرى فإن الحزب السياسي عندما يصل الى المجالس التشريعية خاصة عندما يحرز الأغلبية فإنه يؤثر على تنظيم جدول أعمال المجلس التشريعي وتحديد إجراءاته، في النقطة بالذات يبرز ما يصطلح عليه الأغلبية والأقلية وكذلك مصطلح التحالف، كل هذا يؤثر في دور المجلس في صنع السياسة العامة.

كذلك تضم المجالس التشريعية لجان برلمانية، وظيفة هذه اللجان هي المراقبة والمسائلة وتشير بعض الكتابات أن فعالية المجالس التشريعية في صنع السياسة العامة يكمن في مدى قوة وفعالية هذه اللجان، وقوة هذه اللجان يتحكم فيها عاملين رئيسيين[1] :

– العوامل المؤسسة السياسية السياقية (Contextual political institutional) factors وتتمثل في الترتيب الدستوري، نظام التشريع الثاني الحزب السياسي.

– العوامل البينية بين المؤسسات (institutional factors –Intra) وتتمثل في الترتيب الوظيفي، الترتيب الهيكلي، الترتيبات الاجرائية

ثانيا: السلطة التنفيذية:

انطلاقا من التعريفات السابقة والتي تتفق في معظمها أن السياسة العامة هي ترجمة حقيقية للقرارات الحكومية، هذا الأمر يجعل من السلطة التنفيذية أهم فاعل في صنع السياسة العامة، وبالعودة إلى كتابات "جيمس أندرسون (J–Anderson) المتعلقة بصنع السياسة العامة، تجده يؤكد على أهمية هذه الهيئة ويذهب أبعد من ذلك عندما يقول أن المرحلة الحالية هي مرحلة هيمنة السلطة التنفيذية، وإن كانت الأطر التقليدية تشير إلى أن وظيفة الهيئة التنفيذية هي تركز على أن وظيفة الهيئة التنفيذية أن مهمتها الأولى هي تنفيذ القوانين والإشراف على أعمال الادارة العامة، وليس صياغة وصنع السياسة العامة للبلاد.

وتبرز هذه الهيمنة – الهيئة التنفيذية – في المجال العسكري ومجال السياسة الخارجية، وهذه الهيمنة ليست مقتصرة على الأنظمة الديمقراطية فحسب بل تشمل غالية الأنظمة السياسية الموجودة في العالم، فعلى سبيل المثال يعتبر الرئيس في النظام الأمريكي وبموجب الدستور والصلاحيات الواسعة التي خولها له، صانع العلاقات الخارجية والموجه الرئيسي للسياسة الخارجية للدولة[2]

ويبرز دور الهيئة التنفيذية في رسم السياسة الخارجية للبلاد من خلال عقد الاتفاقيات والمواثيق الدولية سواء التي تعقد بين الدول نفسها من خلال إقامة السفارات والقنصليات وتبادل البعثات الدبلوماسية

[1] Taiabur Rahman. Parliamentary Control and Government Accountability in South Asia. Madison Ave, New York First published 2008 by Routledge P. 71

[2] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص59.

المشـــتركة، أو مع المنظمات الدولية وحتى مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية بغض النظر عن النشاط الذي تمارسه، أما الجانب العسكري بما أن مناقشة سياسات الدفاع والإنفاق العسكري في معظم دول العالم تتسم بالسرية هذه الأخيرة تستوجب هيمنة السلطة التنفيذية من أجل المحافظة على أهمية وسرية واستراتيجية هذا القطاع، بالرغم من أن الموافقة على القوانين المتعلقة بالجانب العسكري يستوجب دوما الحصول على موافقة الهيئة التشريعية[1].

ومن جهة فإن الهيئة التنفيذية عملها لا يبقى مقتصرا على السياسة الخارجية وسياسات الدفاع الوطني، بل يتعدى إلى الشأن الداخلي، وبعدما كان التشريع حكرًا على الهيئة التشريعية (البرلمان) أصبح كذلك للهيئة التنفيذية صلاحية التشريع هذه الصلاحية تمكنها من سن القوانين والتشريعات المختلفة عن طريق فرض الأوامر اللوائح والقوانين المختلفة والسهر على تنفيذها، كما تعطي بعض الدساتير في العالم كالدستور الفرنسي وبعض الأنظمة التي تعتمد النظام شبه الرئاسي، الهيئة التنفيذية دعوة الهيئة التنفيذية أو تأجيل عقد دورتها، والأهم من ذلك تحول الدساتير للهيئة التنفيذية حل الهيئة التشريعية في حالة الانسداد السياسي، هذه الفترة بالذات تعطى للهيئة التنفيذية صلاحيات جد واسعة في مجال صنع السياسة العامة.

ويختلف وضع الهيئة التنفيذية في الدول النامية عن نظيراتها في الدول المتقدمة، إذ تتواجد في هذه الأخيرة وفق الأطر القانونية وتتعاون مع السلطة التشريعية من أجل رسم سياسة عامة الهدف منها تحسين حياة المواطن وتحقيق الرقي والازدهار للبلاد، بينما في الأنظمة الشمولية وخاصة الافريقية وبدرجة أقل آسيا وأمريكا اللاتينية فتتركز السلطة التنفيذية في يد الشخص الحاكم، هذه الشخصية تنعكس وبشكل جذري على رسم السياسة العامة للبلاد، إذ يتم توجيهها وفقا لمعتقدات والايدولوجيا التي يؤمن بها، فالإدارة الشخصية لشؤون الدولة يقابله تراجع والحصار لمؤسسات الدولة وتخلص استقلاليتها بما فيها الهيئة التشريعية التي يبقى وجودها شكليا أو تستخدم كواجهة لترويج الديمقراطية كما سبق وأن ذكرنا ذلك.

[1] ضمبري عزيزة، "**الفواعل السياسية في الجزائر ودورها في رسم السياسة العامة**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق 2008، ص 21

ثالثا: السلطة القضائية:

يتمثل دور السلطة القضائية في رسم السياسات العامة، في تفسير النصوص القانونية وذلك من خلال عملية المراجعة والتعديل بالإضافة كذلك الى تقديم المشورة، ويتعزز هذا الدور من خلال الاستقلالية التي تتمتع به هذه الهيئة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يلعب القضاء دورا بارزا في مجال صنع السياسة العامة للبلاد، وذلك من خلال مبدأ المراجعة التشريعية للمحاكم بإسقاط تشريعات أو مراسيم تنفيذية وتعديل الدستور حسب الظروف المتغيرة عن طريق تفسيره وقد يكون له دور في كبح أعمال الحكومة التعسفية لغرض معايير الاجراءات السليمة في إدارة العدل[1]، أما في بريطانيا فدور الهيئة القضائية فهو يختلف كلية عما هو في النظام الأمريكي، فدور القضاء في بريطانيا في مجال السياسة العامة لا يصل إلى حد إلغاء المراسيم والتشريعات الدستورية فعمل الهيئة القضائية في بريطانيا لا يخرج عن إطار مراقبة السلطة التنفيذية في أداء مهامها.

أما في الدول النامية والأنظمة الشمولية فإن دور القضاء في مجال السياسة العامة يكاد يكون منعدمًا، ويكاد يكون تدخل هذه الهيئة في الحياة السياسية أمرا نادر الحدوث وفريدا من نوعه فهيمنة الهيئة التنفيذية على الهيئة التشريعية العكس بدوره على الهيئة القضائية، وهو الأمر الذي مس باستقلالية هذا الجهاز مما حد دوره في معالجة القضايا الأساسية التي أنشأ من أجلها مما جعل دوره لا يرتقي الى المشاركة في صياغة السياسة العامة للبلاد.

رابعا: الجهاز الاداري (البيروقراطي):

إن وظيفة الجهاز الإداري في كامل الأنظمة السياسية الموجودة في العالم، هي تنفيذ القوانين والتعليمات الصادرة سواء من السلطة التنفيذية أو التشريعية وحتى القضائية، إلا أن مهام ووظائف هذا الجهاز تكون أكثر ارتباطا بالهيئة التنفيذية نظرا للامتداد التنظيمي والهيكلي لها. وبعد دور الجهاز الإداري في مجال السياسة العامة أكثر من ضروري، باعتبار أن الجهاز الإداري هو حلقة وصل بين المسئولين عن رسم السياسة العامة ومن جهة أخرى فهو على علاقة مباشرة بالمستفيدين أو المعنيين المستهدفين من هذه السياسة العامة، فالرجل الاداري أعماله تخرج من مجرد التطبيق إلى مجال حل الصراعات التي قد

[1] مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، **النظام السياسي والسياسة العامة**. كربلاء العراق 2006

تنجم عن هذا التطبيق، فالهيئة التنفيذية تقدم القواعد العامة لتنفيذ القوانين، وتقدم كذلك الآليات والطرق وحتى الوسائل التي يجب اتباعها من أجل التطبيق وتفادي الصعوبات التي قد تنشأ من سوء التفسير أو التأويلات الخاطئة لقرارات الحكومة.

كما أن الأجهزة الإدارية في العالم ليســـت موحدة، بل تختلف من حيث الحجم والأهمية ودرجة التعقيد والهرمية ونطاق الإشـــراف ودرجة الاســـتقلالية[1]، كما تعتمد بعد الأنظمة نظام المركزية الادارية والبعض الآخر اللامركزية الإدارية، من أجل تطبيق أحســـن للقوانين والإجراءات الحكومية بما في ذلك يضـــمن الجهاز الاداري مشـاركة المواطنين في رسـم وصـياغة بيان السـياسـة العامة وذلك تحقيقا لما يطلق عليه بالديمقراطية التشاركية[2].

ومن جهة أخرى فإن الادارة العامة تختلف مسـتوياتها في تنفيذ السـياسـة العامة، فالمسـتوى التنظيمي الأعلى للإدارة العامة يضـم المناصـب القيادية العليا في الدولة والتي يغلب عليها الطابع السـياسـي، ففي النظم الرئاسـية التي يمثل فيها رئيس الدولة قمة الهرم الإداري، يتم انتخابه من قبل الناخبين، ونفس الأمر ينطبق على الانظمـة البرلمـانيـة مع وجود بعض الاجراءات التي يجـب المرور عليهـا قبـل الاعلان عن رئيس الوزراء.

فالرئيس في النظام الرئاســـي ورئيس الوزراء في النظام البرلماني، يقوم بتعيين وزراءه عادة من نفس الحزب الذي ينتمي إليه، فهذه التعيينات الوزارية ليسـت بالضـرورة أن يكون معيار الكفاءة والمؤهل العلمي وحتى الخبرة السـياسـية العامل الأسـاسـي في التعيين، بل في غالب الاحيان تتم على أسـاس الاخلاص والولاء الاتفاق الايديولوجي، وعادة ما يقوم الوزراء بتعيينات جديدة في قيادات المسـتوى التنظيمي الأوسـط من أجل ضـمان التطبيق الأمثل للسـياسـة العامة وتحقيق أهدافها، مع علم أن المسـتوى الأعلى للإدارة العامة ليس بمعزل عن البيئة المحيطة به ســـواء كانت الداخلية أو الخارجية، ومن جهة أخرى فهي تتأثر كذلك بالنظام القائم سواء أكان اشتراكيا أو رأسمالي أو حتى منفتح على السوق اقتصاديا ومغلق سياسيا.

[1] جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص60

[2] United Nation. **PUBLIC ADMINISTRATION AND DEMOCRATIC GOVERNANCE: Govern- ments Serving Citizens**," **Decentralization and Local Autonomy for Participatory Democracy**" James Katorobo January 2372007 p

أما المستوى الثاني من الإدارة وهو المستوى التنظيمي الأوسط، فهو يغلب عليه الطابع الإداري أكثر منه سياسي بخلاف المستوى الأعلى، كما أن الاستقرار هي أهم ميزة لهذا المستوى التنظيمي فهو حلقة وصل أساسية بين المستوى الأعلى والمستوى الأدنى للإدارة العامة، وفي بعض الحالات يتأثر هذا المستوى التنظيمي بتوجهات المستوى التنظيمي الأعلى وأهداف السياسة العامة في البلاد.

أما المستوى الثالث من مستويات الادارة العامة وهو المستوى التنظيمي الأدنى، ويكتسي أهمية بالغة في تنفيذ بيان السياسة العامة وتحقيق أهدافها والخطط الموضوعة سلفا، ولهذا فإن هذا المستوى التنظيمي يغلب عليه الطابع البيروقراطي ويكون أقل تأثرا بالعوامل السياسية مقارنة بالمستويين السابقين، فالهدف الأساسي لهذا المستوى التنظيمي هو تنفيذ السياسة العامة بكفاءة وفعالية انطلاقا من الهيئات الادارية المنتشرة والتي هي في اتصال دائم ومستمر بالمواطنين أو ما يطلق عليهم المستهدفين الأساسيين من هذه السياسة العامة[1].

[1] مصطفى عبد الله أبو خشيم مبادئ علم الإدارة العامة طرابلس الجامعة المفتوحة 2001 ص290

الجدول رقم :(01) السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الشمولية

	الأنظمة الديمقراطية	الأنظمة الشمولية
السلطة التنفيذية	– تعمل على تجسيد الوعود الانتخابية إلى أفعال – حل المشاكل ومستعدة للمغادرة في حال الفشل – المصلحة العامة لها الأولوية في الأجندة	– احتكار السلطة واقصاء الآخرين – استنفاذ كل الوسائل من أجل تعزيز بقائها – تكون قوية أمام باقي السلطات الأخرى.
السلطة التشريعية	– منتخب ديمقراطيا ويعبر عن الادارة الشعبية – تشريعاته في خدمة مصلحة المواطنين العامة – يراقب الحكومة ويمارس مهامه الدستورية	– لا يرتقي ولا يعبر عن إرادة المواطنين – تشريعاته في مصلحة بقاء النظام – ضعيف أمام الهيئة التنفيذية وسمته التزوير
السلطة القضائية	–هيئة تتمتع بالاستقلالية والنزاهة في العمل – حل النزاعات والمحافظة على النظام العام	– تابعة للجهاز التنفيذي ولا يتمتع بالاستقلالية –أحكامها ردعية ووجدت لخدمة النظام القائم
الأجهزة الادارية	اعتماد اجراءات بسيطة وسمة الادارة الكفاءة والفاعلية، وتقديم الخدمة في اطار السياسة العامة.	تعتمد على اجراءات جد معقدة وتعيق نشاط المواطنين وتنتشر فيها السلوكيات السلبية
المجتمع المدني	المساهمة الفعالة في صياغة السياسات العامة بالشكل الذي يخدم الأهداف العامة للجميع.	عادة مل يكون المجتمع المدني في الأنظمة الشمولية مخترقة من طرف النظام وتعاني التضييق والتهميش.

المصدر: مبروك كاهي، السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية"، رسالة دكتوراه، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) ،2017

ب– الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة:

إلى جانب الفاعلين أو المشاركين الرسميين في صنع السياسة العامة، هناك مشاركين غير رسميين في صنع السياسة العامة، ويتمثل المشاركون غير الرسميون في الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وبعض الشخصيات من المواطنين النافذة، واكتسبت هذه المجموعة صفة غير الرسمية كونها لا تملك إطار قانوني داخل النظام السياسي، لكن لا يمكن تجاهل دورها في رسم السياسة العامة وحتى تنفيذها، وفي

بعض الأنظمة الدولية يتعدى دور هذه المجموعة إلى مجال السياسة الخارجية وتوجيها بالشكل الذي يخدم مصلحة هذه المجموعة أكثر مما يخدم الدولة نفسها.

أولا: الأحزاب السياسية: بخلاف الجماعات الضاغطة التي هدفها الرئيسي هو التأثير على السلطة والدفاع عن مصالحها الخاصة، فإن الأحزاب السياسية تتشكل وتتأسس بهدف الوصول إلى السلطة، والدفاع عن توجهات ناخبيهم وتمثيلهم في المجالس النيابية، إذ يعرف عالم السياسة اندري Andre Horiu " الأحزاب السياسية بأنها " تنظيمات دائمة ومتحركة على مستوى محلى وطني من أجل الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة".

إن النظام السياسي يضم أو يحوي مجموعة من التنظيمات، ولعل أبرز هذه التنظيمات هي الأحزاب السياسية، هذه الأخيرة هي أهم متغير وأساس الحياة السياسية، وذلك من خلال حث الجماهير على المشاركة السياسية وحشد الرأي العام بالإضافة إلى الوظائف الأخرى التي تقوم بها الأحزاب السياسية.

أما عن دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة أو التأثير عليها فيأتي من نقطتين أو زاويتين أساسيتين الأولى من داخل السلطة والثانية من خارج دوائر السلطة[1]:

أ- دائرة التأثير خارج السلطة: لقد ذكرنا في التعريف الأول للأحزاب السياسية أنها تنظيمات تهدف إلى الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها، في إطار العملية الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، إلا هذا الهدف لا يتأتى لجميع الأحزاب إلا أن لديها أدوات خاصة يمكنها التأثير على رسم وتنفيذ السياسات العامة، منها إثارة الرأي العام حول المسائل العامة، سواء لإقناعه لتبني سياسة ما أو معارضة هذه السياسة، كما أن هذه الأحزاب قد تتكتل فيما بينها لتشكل جبهة معارضة في وجه السلطة وحتى قوة ضاغطة لتعطيل بعض القرارات التي لا تخدم أو تعيق مصالح الفئات التي تمثلها، ومن ثم هذه الاحزاب التي هي خارج دائرة السلطة تمارس دورا أساسيا لا يقل عن نظيراتها داخل دوائر الحكم، هذا الدور يتمثل في ممارسة الرقابة السياسية على أنشطة الحكومة ومن ثم فهي تساهم بشكل أو بآخر بنجاح السياسة العامة.

ب- دائرة التأثير ضمن السلطة ذاتها: يختلف دور الأحزاب السياسية داخل دوائر السلطة من نظام الآخر، ففي النظم الرئاسية يتولى مرشح الحزب الفائز بوضع الخطط والاستراتيجيات للسياسة العامة في

[1] وصال نجيب العزيزي، **مبادئ السياسة العامة**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2003 ص52.

البلاد، أما في النظم البرلمانية فيتولى الحزب الفائز هذه المهمة، وفي بعض الحالات يضطر الحزب الذي لم يحصل على الأغلبية المطلقة على عقد تحالفات أو تكتلات مع أحزاب أخرى أي إشراكها في العملية السياسية ومن ثم رسم سياسة عامة مشتركة، كما أنه ومن جهة أخرى تقوم بعض الأحزاب السياسية الفائزة بالأغلبية المطلقة إلى إدخال بعض الأحزاب الأخرى من أجل إضعاف المعارضة وضمان يسر وسهولة تمرير القرارات الخاصة بالسياسة العامة.

وبالرغم من اختلاف المواقع التي تساهم فيها الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة سواء كانت في المعارضة أو في دوائر السلطة، إلا أن كليهما يراقب بعضهما بعضا فأحزاب المعارضة تحرص على مراقبة أنشطة السلطة الحاكمة وتقييم وتنتقد برامجها بينما أحزاب السلطة تكون أحرص على شرح سياسة الحكومة وتبرير مواقعها، كما تعمل الأحزاب السياسية على ربط المصالح الاجتماعية والمطالب والاحتياجات ببدائل السياسة العامة، فالأحزاب السياسية على اختلاف الأنظمة التي تتواجد بها تعمل على استقطاب أكبر عدد ممكن من المواطنين والذين هم بمثابة المستهدفين بالدرجة الأولى من خطط وبرامج السياسة العامة، وهذا الاستقطاب لا يقتصر فقط على الفئات المؤيدة أو المنضوية تحت عضوية الحزب، فهو يتعدى إلى الفئات الأخرى خاصة المنتقدة البرامج السياسة العامة أو المترددة في مواقفها هذه الأخيرة غالبا ما تصنع الفارق في الاستحقاقات الانتخابية[1].

ثانيا: جماعات الضغط: تلعب جماعات الضغط وتعرف كذلك جماعات المصالح دورا بارزا في صنع السياسة العامة أو حتى التأثير في مسارها بالشكل الذي يخدم مصالح هذه الجماعات، حيث أن هذه الجماعات توجد داخل المجتمع والمستهدف الرئيسي من خطط وبرامج السياسة العامة هو المجتمع، ويختلف درجة حجم وقوة تأثير هذه الجماعات وحتى درجة تعقدها باختلاف المجتمعات والأبنية السياسية التي توجد بها، كما أن هذه الجماعات من حيث الأهداف أو المصالح التي تدافع عنها أو تحاول دفع السياسة العامة في الاتجاه التي تريده تنقسم إلى نوعين، فهناك جماعات مصالح تدافع عن أهداف مادية واقتصادية وتتواجد بكثرة في الدول الرأسمالية أين تدفع هذه الجماعات بمرشحيها وتدعمهم ماديا وحتى

[1] نفس المرجع من 53. كما يمكن العودة للمرجع التالي:

2- THE PARTY PERIOD AND PUBLIC POLICY McCormick .Richard L
.New York OXFORD UNIVERSITY from the Age of Jackson to the Progressive Era American Politics
PERRSS P197

اعلاميا حتى يتمكنوا من السلطة ومن ثم رسم السياسة العامة بالشكل الذي يخدم أهداف ومصالح الجماعات الضاغطة، أما النوع الثاني فقد كان منتشرا وبكثرة في الأنظمة الشمولية والاشتراكية حيث تدافع هذه الجماعات عن مبادئ ايدولوجية.

وإضافة للتقسيم السابق للجماعات الضاغطة، هناك تقسيم آخر يحدد نوع وطبيعة وحتى كيفية تأثير هذه الجماعات على النظام السياسي[1]:

01- الجماعات الضاغطة الترابطية: تنطلق هذه الجماعات من وجود مبدأ التفاهم والترابط بين أعظائها فالمطالب تكون موحدة وتعبر عن اتجاهها وبالتالي فهي تشكل عامل قوة ضاغطة اتجاه القرارات الحكومية.

02- الجماعات الضاغطة المؤسسية: غالبا ما تدافع هذه الجماعات عن السياسة العامة للحكومة وتساند قراراتها وتدعم كل خططها وبرامجها، فهذه الجماعات هي بمثابة الممثل الرسمي لمؤسسات النظام كالمؤسسة العسكرية والأجهزة البيروقراطية، وحتى بعض المؤسسات الأخرى كالبرلمان والهيئات الدينية.

-03- الجماعات الضاغطة غير الترابطية: ما يميز هذه الجماعات عن غيرها من الجماعات الأخرى عدم وجود عامل واحد يوحد أهدافها فحسب، كعامل مادي واقتصادي، بل يتعدى إلى عوامل أخرى إلى عوامل ذات علاقة بالبيئة الإقليمية الجغرافية وكذلك وعوامل ذات صلة بخلفيات إثنية وعرقية، والشيء الملاحظ على هذه الجماعات أن تأثيرها لا يقتصر على تنفيذ ورسم السياسة العامة في البلاد بل قد يتعدى إلى المساس باستقرار النظام السياسي وحتى الاجتماعي إذا ما أحست هذه الجماعة بوجود تهديد لمصالحها.

وتعتمد جماعات الضغط في تأثيرها على في وضع ورسم وحتى تنفيذ السياسات والقرارات الحكومية على عدة أدوات أو عوامل لعل أبرزها الأفراد المنظمين لهذه الجماعة ومواردها المادية إضافة إلى مكانتها الاجتماعية، كما يلعب قوة تنظيمها درجة تماسكها دورا حاسما في التأثير في القرارات الحكومية.[2]

[1] مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، **النظام السياسي والسياسة العامة**، مرجع سابق

[2] جيمس أندرسون، ترجمة عامر الكنيسي، **صنع السياسات العامة**، مرجع سابق، ص 64

إضافة إلى الأدوات السابقة الذكر التي تستخدمها الجماعات الضاغطة لتحقيق مصالحها وذلك انطلاقا من مستويات وأبنية النظام السياسي، ففي مجال السلطة التشريعية مثلما ذكرنا سابقا تدعم هذه الجماعات مرشـــحيها ماديا ومعنويا وحتى حشـــد الجماهير ســـواء لانتخابهم أو إعادة انتخابهم في هذه المجالس وبالتوازي مع ذلك تمنع أو تعرقل وصـول كل من ينتهج سـياسـة عامة تتعارض مع أهداف ومصـالح هذه الجماعة[1]، وعلى صـعيد السـلطة التنفيذية تسـتغل هذه الجماعات أهمية اقتراح مشـاريع القوانين التي تتقدم بها السـلطة التنفيذية للمجالس التشـريعية للمصـادقة عليها، وهذا انطلاقا من قاعدة أن الاقتراح هو أصـل التشريع.

أما في مجال السلطة القضائية، فبالرغم من أن الأنظمة الديمقراطية في العالم تحرص على استقلالية هذا الجهاز الحساس، إلا أن الجماعات الضاغطة تمتلك العديد من الآليات للتأثير على السلطة القضائية، لعل أبرزها التأثير في حركة نقل وتعيين القضـــاة وعملية انتخاب القضـــاة في المجالس القضـــائية وتقديم الدراسات والبيانات للمحاكم القضائية التي من شأنها أن تدعم وجهة نظر هذه الجماعات الضاغطة.

كما تمارس تأثيرها على الأجهزة الادارية من خلال عملية الرقابة التي تمارســـها على ســـير وتنفيذ السـياسـة العامة، كما أن هذه الجماعات تهتم بالإجراءات أكثر من اهتمامها بالمضـمون السـياسـي التي تحمله السياسـة العامة، كما تلجأ هذه الجماعات إلى تأجيج المواطنين من خلال عمليات التظاهر وأعمال التخريب التي تحشد لها المواطنين من أجل تعطيل الادارة العامة وحتى الأجهزة الأخرى من تنفيذ السياسة العامة أو إجبارها على إعادة النظر في بيان السياسة العامة.

من خلال الكل يبرز دور الجماعات الضاغطة في رسم والتأثير على صنع السياسات العامة في أي بلد، وهذا بالرغم من أنها من الفواعل غير الرسمية إلا أن هذه الأخيرة تملك أدوات فعالة في عملية التأثير على راسمي السياسة العامة

ثالثا: الرأي العام: يعرف الرأي العام بأنه خلاصـة الرأي السـائد بين مجموعة من البشـر تجاه قضـية معينة في وقت معين، كما أنه ليس من الضـــروري أن يكون هذا الرأي هو رأي الأغلبية، فعادة ما يبدأ برأي فرد أو مجموعة قليلة لتطور ويصبح رأي الأغلبية.

انطلاقا من الفكرة السائدة أن المستهدف الرئيسي من برامج السياسة العامة والخطط الحكومية هو الجمهور أو المواطنين، فإن ما يفكر فيه هذا الأخير هو ما تفعله الحكومة، وعليه فإن العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة هي علاقة دائرية تأثيرية متبادلة، علما أن هذه العلاقة تختلف باختلاف الانظمة السياسية ودرجة مشاركة الافراد غير الرسميين في الحياة السياسية، وتتأثر هذه العلاقة كذلك بنوع القضية المطروحة على الرأي العام ومدى استجابة الجماهير لها وتماسكهم وتوحدهم في مواقفهم، مع ضمان وجود مؤسسات دستورية تضمن حرية التعبير عن الرأي ومن ثم التأثير أو المساهمة في صنع السياسة العامة وقد يكون هذا التأثير أيضا من قبل المنظمات غير الربحية باعتمادها على عدة وسائل قد تكون تتماشي مع أهداف وخدمة النظام القائم وقد تكون مخالفة لسياساته العامة[1].

ويؤثر الرأي العام على مراحل صنع السياسة العامة من خلال اختيار القائمين على صنع السياسة العامة التي تتيحها صناديق الاقتراع، وهذا ما يجعل هذا التأثير منحصرا ومحدودا باعتبار أن المواعيد أو الاستحقاقات الانتخابية ليست دورية أو سنوية فهي عادة ما تكون بين 04 أربع سنوات فأكثر بحسب خصوصية كل نظام سياسي، فمحدودية الرأي العام بهذا الطرح يفتح المجال أكثر للنخب السياسية والمؤسسات الرسمية النصيب الأكبر لصنع السياسة العامة.

بينما هناك اتجاه ثاني يرى أن تأثير الرأي على مراحل السياسة العامة لا يتوقف عند الأولويات أي انتخاب القائمين بل يتعدى إلى التفاصيل وحتى طرق التنفيذ، خاصة إذا كانت القضية المطروحة تحظى باهتمام فئات وشرائح واسعة من المواطنين[2].

ومن جهة أخرى فإن تأثير الرأي العام في اتجاه السياسة العامة يتم كذلك في ثلاثة أشكال رئيسية الأجندة السياسية، الأطر العامة للسياسة الخيارات السياسية[3] :

[1] Herrington J Bryce New Nonprofits as Social Capital and Players in the Public Agents Policy Process :York
2005 p52 Palgrave Macmillan First published

[2] نجوان فاروق شيحة، صدفة محمد محمود، "**دور استطلاعات الرأي العام في صنع السياسات العامة**"، بحث مقدم إلى مؤتمر القاهرة الدولي حول استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار النظرية والتطبيق 06-05 فيفري 2007

[3] سميري عزيزة، "**الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر** " مرجع سابق ص32

أ- التأثير في الأجندة السياسية: المقصود بهذه النقطة أن صانع السياسة العامة يضع ضمن أولوياته ومفكرته اتجاهات الرأي العام نحو قضـــية ما، وعلى هذا الأســـاس تعطى الأولوية وهو ما يفرض على صانع السياسة الأخذ بعين الاعتبار قبل تحديد أولويات أجندته السياسية اتجاهات الرأي العام.

ب- التأثير في الأطر العامة للسياسة: يلعب الرأي العام في وضع الخيارات الممكنة للسياسة العامة، وصانع السياسة العامة يأخذ بعين الاعتبار هذه الأطر العامة للسياسة، بحيث أن السلطة الحاكمة في حالة مخالفتها أو معارضتها لهذه البدائل والأطر فإنها سوف تجابه بثورة من الرأي العام.

ت- التأثير في الخيارات السياسية: يمكن للرأي العام أن يؤثر على نوعية الخيارات السياسية وذلك بتحديد البدائل والسياسات التي يتبناها صانع السياسة العامة، وغالبا ما يكون للرأي العام دورا أكبر في منع تبني سياسة ما مقارنة بدوره في الدفع إلى تبني سياسة بديلة.

ويكون الرأي العام أكثر تأثيرا في السياسات العامة، في حالة ما إذا كانت أغلبية واضحة متماسكة مثلما أسلفنا الذكر، ويكون التأثير أقوى في المواقف التي تشعر فيها الحكومة أن تجاهلها لهذه المطالب سيزيد من استيعاب فئات اجتماعية أخرى وهو ما يهدد بقاء وشرعية هذه السلطة ويكون هذا التأثير أكثر قوة – الرأي العام – في قضايا الاجماع العام في المجتمع[1].

بالرغم من الدور الهام الذي يلعبه الرأي العام في صنع السياسة العامة إلا أن هذا الدور يبقى محدودا، إن طبيعة النظام السياسي قد تكون عائقا أو العكس، ففي النظم الديمقراطية ابن نتاج حرية التعبير وتوفر وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري وهو ما يعطي للرأي العام دفعا قويا للتأثير على صانعي السياسة العامة، أما في النظم الشمولية التسلطية فإن هامش حرية الرأي وحرية التغير منحصر ويضيق أكثر كلما اقترب من قواعد صنع القرار، إضافة إلى ذلك فإن وسائل الاتصال تكون محتكرة من طرف السلطة ويتم استغلالها لغرض التعبئة الجماهيرية وتوجيهها نحو الغايات الايدلوجية للسلطة.

– صعوبة ترجمة الرأي العام الى سياسة ونقصد صعوبة التعرف عليه في الوقت المناسب وحقيقة المسألة وموقف الرأي العام منها ومن ثم ترجمتها إلى سياسة عامة.

[1] مبروك كاهي، السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية"، رسالة دكتوراه، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) ،2017، ص 37.

– تعذر وصـــول المعلومات الدقيقة عن توجهات الرأي العام وقد يرجع الســـبب التحيز بعض وســـائل الاعلام اتجاه القضـــايا المطروحة، ومحاولة التفاف بعض التنظيمات والجماعات كالأحزاب الســـياســـية وجماعات الضغط والمصالح على المطالب وتقديم نفسها على انها تتحدث باسم الشعب.

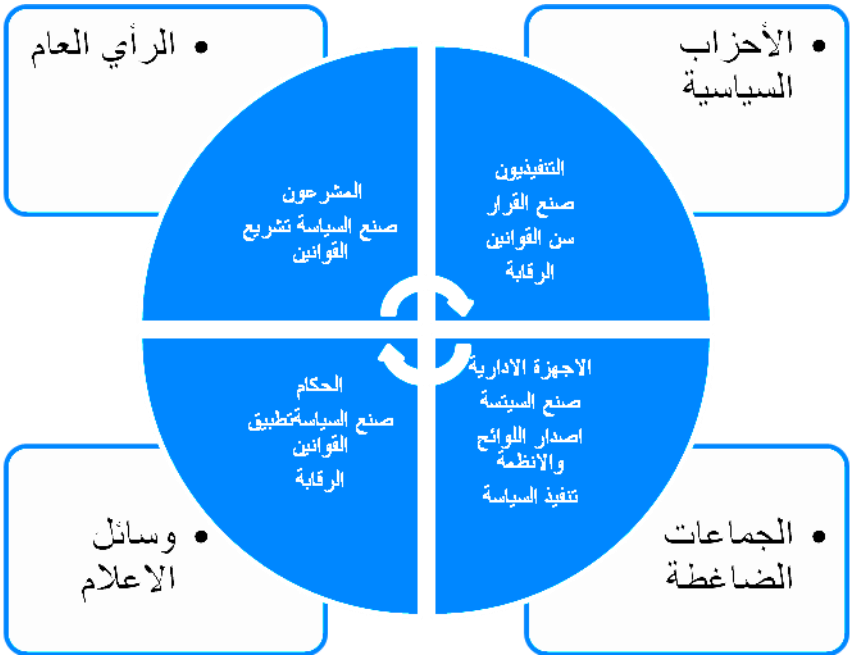
– انعدام أو ضـــعف الدراســـات المســـبقة للقضـــايا الهامة والعامة الأزمات، مناقشـــة الحلول ... تزايد طموحات ورغبات المواطنين بشكل كبير.

– طبيعة القضايا المثارة[1].

وفي الأخير فإن دور الرأي العام في التأثير على صـياغة السـياسـة العامة يعتبر مهما رغم أن الرأي العـام هو من الفـاعلين غير الرســـميين، وتزداد أهميـة هـذا الطرح بـاعتبـار أن جمهور المواطنين هم المســـتهدف الرئيســـي من برامج وخطط الحكومة، ويزداد أهمية ودور الرأي العام بوعي الجماهير وإدراكها لقيمة دورها الحقيقي وأنها المستهدف الرئيسي من هذه الخطط والبرامج.

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية**. الإسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، ط1، 2012 من 237

دور الصناع الرسميون وغير الرسميون في السياسة العامة



المصدر: مبروك كاهي، السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية"، رسالة دكتوراه، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) ،2017

يبرز الشكل عملية التفاعل داخل مكونات النظام السياسي لينتج ما يعرف بالسياسة العامة، إذ لا يمكن تصور نظام سياسي ما مهما كان نوعه وتوجهه بدون سياسة عامة، التي تشكل محور الحياة السياسية كما هو مبين في الشكل، هذا المحور يتأثر بصفة مباشرة بالمتغيرات ذات الصلة المباشرة بالنظام كالأجهزة الإدارية والأجهزة القضائية، كذلك السلطات التشريعية والأجهزة التنفيذية الحكومية، وهذا لا يعني غياب المتغيرات الأخرى والتي عادة ما تكون خارج دوائر الأجهزة الرسمية من مشاركتها في صياغة السياسة العامة، كالرأي العام والجماعات الضاغطة، والأحزاب السياسية وباقي أجزاء المجتمع المدني، غير أن دورها يكون أكثر فاعلية في الأنظمة التي تحترم فيها القوانين والممارسة الديمقراطية.

الفصل الثانـي

المجتمع المدنـي والدولـة

في تونس

المبحث الأول: النظام السياسي التونسي وملامح تطوره

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في تونس

صاحب استقلال تونس صراعا بين قطبي الحزب الدستوري الحر، "الحبيب بورقيبة" الذي يمثل الجناح التحديثي المفرنس، والذي قبل العرض الفرنسي سنة 1955 القاضي بالحكم المحلي وتأجيل الاستقلال الكامل إلى مرحلة أخرى من جهة، ومن جهة ثانية "صالح بن يوسف" الأمين العام للحزب الذي يمثل الجناح العروبي الإسلامي الذي حاول توثيق العلاقة مع الاتجاه القومي الناصري والتيار الزيتوني، ومختلف القوى التقليدية[1] والذي رفض العرض الفرنسي وكسب تأييدا جماهيريا وحزبيا ما أدى إلى تحقيق الاستقلال التام في 20 مارس 1956.

بعد اعلان قيام النظام الجمهوري من طرف المجلس القومي التأسيسي التونسي سنة 1957، كلف الحبيب بورقيبة برئاسة الدولة إلى حين تطبيق الدستور الذي تم الإعلان عنه بتاريخ: 01جوان 1959، وأعقبه إجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية في تونس المستقلة يوم: 08 نوفمبر 1959، التي فازت بها مثل ما كان متوقعا قوائم – الجبهة القومية – وانتخب بو رقيبة رئيسا للدولة[2]

وفي خرق صارخ للدستور الذي يتيح لرئيس الجمهورية في الفصل التاسع و الثلاثون الترشح مرتين متتاليتين، أعلن بورقيبة نفسه رئيسا مدى الحياة في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم : 18 مارس 1975 ، حيث امتدت فترة رئاسته إلى العام 1987.

تميزت فترة – الحبيب بو رقيبة – في بدايتها بالعمل على القضاء على المعارضة اليوسفية*، ولقد تم له ذلك بمساعدة منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل أكبر المنظمات التونسية، الذي كان له دور كبير في الحركة الوطنية واستقلال البلاد.

عمل الرئيس "بورقيبة" طوال فترة حكمه الممتدة من 1955 إلى 1987 على استيراد الحداثة الغربية الجاهزة وتطبيقها في تونس بهدف التغيير السريع، وتمتين العلاقة مع فرنسا إلام كما وصفها، بالتالي الانسلاخ عن كل ما هو عربي، حيث كان يقول: " إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات

[1] فضيل التهامي،" **الثورات الديمقراطية في العالم العربي – تونس نموذجا**"، الحوار المتمدن، العدد4160، جويلية2013، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369593 ، يوم:2019/01/02.

[2] الهادي التيمومي، **تونس 1956-1987**، ص ص 23-25.

* اليوسفية: نسبة لجناح صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الحر.

التاريخية، وان من مصـلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسـا بصـورة أخص، وان مرسـيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة وان اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية[1]

لقد قامت التجربة البورقيبية التي أسست لنسق النظام السياسي التونسي المعاصر على مجموعة من الارتكازات أهمها:

*هيمنة الحزب الحر الدستوري الحاكم، الذي ارتبط بالحركة الوطنية التونسية منذ تأسيسه عام 1920.

*الزعامة الأبوية والتي كرست دستوريا بالنموذج الرئاسي المركزي المتحكم بصفة مطلقة في دوائر القرار.

*الإيديولوجية التحديثية العلمانية التي شكلت جوهر الحركة الإصلاحية التونسية والمتمحورة أساسا حول تطوير التعليم وتحرير المرأة[2]

وتجسدت سياسة بورقيبة التحديثية في كل المجالات من خلال إصداره مجموعة من القرارات الجريئة مثل:

- إقرار المجلس التأسيسي التونسي في 25 جويلية 1957.
- إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، حيث اختير بورقيبة كأول رئيس للجمهورية التونسية بعد عزل آخر البايات التونسيين الباي "محمد الأمين"[3]
- إصدار مجلة(قانون) الأحوال الشخصية التي تعد انقلابا على الأحكام الإسلامية وقيم المجتمع التونسي، إذ حددت سن الزواج بـ 17 سنة، وأقرت الإجهاض ونصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، وحددت الزواج بامرأة واحدة لا أكثر[4]
- إغلاق جامع الزيتونة عام 1961 وحظر التعليم الشرعي.
- إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء التونسي.

وفي 01 جوان 1959 بقصر باردو تم الإعلان عن إصدار دستور الجمهورية التونسية المستقلة، والذي نظم الحياة السياسية وأرسى قواعد النظام السياسي التونسي، هذا الدستور الذي عرف عدة تعديلات

[1] سالم لبيض، "قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي: مثال تونس"، في ابتسام الكتبي، **الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص 202.

[2] السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير**، بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2011، ص 17.

[3] راغب السرحاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة2011**، ط2، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة،2001، ص 36.

[4] توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،1997، ص 301.

أهمها سنوات: 1976 – 1988 – 1993 – 1997 – 2002 أملتها رغبة النخبة الحاكمة في إرساء المزيد من الآليات الدستورية لتثبيت حكمها . لعل أبرزها تلك التعديلات التي كرست الرئاسة مدى الحياة في فترة حكم بورقيبة، وكذلك إلغاء الفصل الذي يحدد عدد فترات الرئاسة ورفع سن الترشح إلى 75 سنة في فترة حكم بن علي.

والنظام السياسي التونسي حسب دستور 1959 في جميع مراحله هو نظام رئاسي يقوم على ثلاث سلطات وهي:

* **السلطة التشريعية:** وتمارس التشريع بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء، وتضمن الدستور في مواده من 18 إلى 36 اختصاصات وطرق عمل هذه السلطة[1] .

***السلطة التنفيذية:** تمارس من قبل رئيس الجمهورية بمساعدة حكومة يرأسها وزير أول[2]، حيث ينتخب الرئيس انتخابا حرا ومباشرا بالموازاة مع انتخاب المجلس الوطني، أما الحكومة فهي مستقلة عن رئيس الجمهورية يرأسها وزير أول، إلا أن الدستور أعطى صلاحيات تسمية الوزير الأول وأعضاء حكومته لرئيس الجمهورية حصرا. [3]

***السلطة القضائية:** لها ازدواجية المهام، إعداد القانون ومراقبه تطبيقه، وحدد الدستور تنظيم هذه السلطة في أحكام المواد: 64، 65، 66.

كما استغل الرئيس بورقيبة محاولة الانقلاب التي استهدفته عام 1962 ليجمد الحزب الشيوعي ويعطل الصحف المعارضة والمستقلة، ويلغي الحريات ويقيم نظام الحزب الواحد[4] .

كرس الدستور التونسي بشكل مطلق طغيان صلاحيات الرئيس، الذي يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة بدون منازع، وعلى صعيد أخر هو زعيم الحزب الحاكم، وبناء على ذلك فقد جمع الرئيس التونسي السلطتين السياسية والحزبية[5] .

---

[1] Publication du sécrétrait d'etat al'information, tunisie **en bref**,tunisie: sosieté d'art graphique;1975,p7.

[2] دستور الجمهورية التونسية 1959، المادة 18.

[3] راغب السرحاني، **مرجع سابق**، ص39.

[4] خيري عبد الرزاق جاسم: "النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، ، متحصل عليه من:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94797 ، يوم :2021/03/03

[5] توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،1997، ص 301.

وعلى الرغم من تبني نظام الرئيس بورقيبة بعض الإصلاحات نتيجة للاضطرابات التي عاشتها تونس نهاية العام 1978، حيث أعلن في أفريل 1981 عن عدم اعتراضه عن تأسيس أحزاب سياسية معارضة، شريطة تخليها عن العنف والارتباط بالأجندات الخارجية، وإصداره قرار التعددية السياسية والاعتراف ببعض الأحزاب المحضورة، إلا أن هذه الإصلاحات كانت صورية سرعان ما أقدم النظام على توقيفها وإعلان حالة الطوارئ سنة 1984 بعد " انتفاضة الخبز".

لقد نجح بورقيبة إلى حد بعيد في تحديث المجتمع التونسي في مختلف المجالات مستندا على شرعيته التاريخية بالرغم من السلبيات الكثيرة التي ميزت النهج الذي سار عليه، فخلال فترة حكمه تم احتكار السلطة من طرف نخبة صغيرة، وتحييد المواطنين عن المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية وتحييد أغلب أشكال المعارضة لاسيما المعارضة اليسارية[1]، ومحاولة احتواء منظمات المجتمع المدني الفاعلة مثل الاتحاد العام التونسي للشغل.

وشهدت سنوات الثمانينات حالة من الضعف للنظام السياسي التونسي، وانعكس ذلك في العديد من الأزمات التي عصفت بالمجتمع حينها لعل أبرزها مظاهرات 03 جانفي 1984 التي تعرف بـ ثورة الخبز والتي تعامل معها النظام أنداك بوحشية وراح ضحيتها مئات من المواطنين.

وتزامنت تلك الأحداث والضعف مع تدهور الحالة الصحية للرئيس بورقيبة التي لم تسمح له بمزاولة نشاطه السياسي، حيث استغل رئيس وزرائه – زين العابدين بن على – المادة 57 من الدستور التي تتيح لرئيس مجلس النواب تولي مهام رئيس الدولة مؤقتا في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية أو استقالته أو وفاته أو في حالة العجز التام،

وفي 07 نوفمبر 1987استنادا إلى تقرير طبي أثبت عجز الرئيس تولى "زين العابدين بن علي" الذي كان يشغل منصب الوزير الأول رئاسة البلاد في انقلاب ابيض نتيجة تدهور الحالة الصحية للرئيس بورقيبة، انقلاب قوبل بفرحة عارمة من التونسيين، حيث تبنى خطابا إصلاحيا أكثر وضوحا بالمقارنة بالمرحلة السابقة، وقدم نفسه من خلال مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية على انه زعيم الإصلاح الذي يضطلع بمهمة وضع أسس الديمقراطية والتعددية[2].

[1] عبد الباقي الهماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص108.

[2] فضيل التهامي، **مرجع سابق**.

أعلن" زين العابدين بن علي" في بيان السابع من نوفمبر أنه قرر استلام السلطة لأن الشعب التونسي"... بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل ابناءه وفئاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه، في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها، ويوفر أسباب الديموقراطية المسؤولة، على أساس سيادة الشعب كما نص عليها الدستور... (وان الشعب) جدير بحياة سياسية متطورة ومنظمة، تعتمد بحق تعددية الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية" (راجع بيان 07 نوفمبر).

هذا البيان الذي كان له وقع السحر على التونسيين، فبالرغم من أن " بن علي" لم يكن يحمل رصيدا سياسيا، ولا ذلك الرصيد النضالي والشرعية الثورية، ولا الثقافة الواسعة المزدوجة مثل سلفه" بورقيبة"، الا ان انقلابه عليه قوبل بفرحة عارمة، نظرا لتعهد" بن علي" لشعبه بإلغاء الرئاسة مدى الحياة، وفتح باب الحريات السياسية، والدفاع عن حقوق الانسان.[1]

ولبناء شرعيته ركز النظام الجديد في تونس على اتجاهين رئيسيين، تمثل الأول في اتخاذ العديد من الإجراءات الهامة بهدف تخفيف الضغوط والقيود السياسية المفروضة على القوى السياسية، والعمل على التخفيف من حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي التي آلت اليها البلاد في السنوات الأخيرة من حكم" بورقيبة"، اما الثاني فتمثل في العمل على بناء حالة من التوافق الوطني حول طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي وأولوياتها[2].

وفي هذا السياق أقدم الرئيس "بن علي " على مجموعة من الإجراءات يمكن إيجازها في:

- تعديل الدستور وإلغاء الرئاسة مدى الحياة، حيث حددت في ولايتين تشريعيتين.
- إلغاء نظام الحزب الواحد وإصدار قانون الأحزاب السياسية سنة 1988.
- تعديل القانون الانتخابي عدة مرات أعوام: 1988- 1990- 1993- 2003.
- توسيع نسبة المقاعد للمعارضة.
- توقيع الميثاق الوطني مع المعارضة.

[1] فتحي معيفي، دور النخبة التونسية في التغيير السياسي 2011-2017"، **رسالة دكتوراه**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، 2019، ص 124

[2] أحمد منيسي وآخرون، **التحول الديموقراطي دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص 177.

– رفع القيود وإدخال المزيد من المرونة على شروط الترشح للانتخابات.

– تنظيم انتخابات رئاسية تعددية.

– إلغاء الخلافة الآلية التي يتمتع بها الوزير الاول.

– إلغاء محكمة أمن الدولة وإلغاء خطة الوكيل العام للجمهورية.

– السماح لروابط الدفاع عن حقوق الانسان والاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد العام التونسي للشغل بالعمل بحرية.

إن هذا النهج من الإصلاح (اصلاح فوقي) يهدف في جوهره إلى بعث الاستمرارية للنظام السياسي التونسي، بخلق نوع من الديمقراطية الشكلية دون مشاركة فعلية من الشعب، حيث استمرت سيطرة الحزب الحاكم الذي غير اسمه فقط من الحزب الاشتراكي الدستوري إلى " التجمع الدستوري الديمقراطي " في ظل عدم التكافؤ بينه وبين باقي الأحزاب السياسية الأخرى.

فكل ما سعى إليه النظام من خلال هذه الإصلاحات هو فقط كبح نشاط المعارضة الإصلاحية عن طريق آليات قانونية، وتوظيف الانفتاح الديمقراطي لتمرير سياساته الاقصائية وبقائه على رأس السلطة

. وبناء عليه فالتغيير الذي حصل هو تغيير شكلي وليس حقيقيا، فعلى الرغم من ان النظام التونسي دأب على ترتيب استحقاقات انتخابية منتظمة، إلا انها كانت في الحقيقة مجرد مناسبات باهتة لتجديد الولاء للرئيس الذي منحت له كل القاب التمجيد والتعظيم[1]، فقد اعيد انتخاب " بن علي" عامي 1994و 1999، وفي عام 2002 أجرى تعديلا دستوريا مكنه من الترشح لفترة رئاسية جديدة، ما مثل تراجعا على الوعود التي جاءت في بيان السابع نوفمبر 1987 ، وفاز فيها بنسبة 94.4% من الأصوات، ثم ترشح مجددا عام 2009 لولاية خامسة، وفاز فيها بنسبة 89.62% من أصوات الناخبين[2].

لقد ابرزت الانتخابات التي اجريت بصفة دورية ومنتظمة في تونس جملة من الحقائق تمثلت في[3]:

[1] السيد ولد اباه، **مرجع سابق**. ص 20.

[2] راغب السرجاني، **مرجع سابق**. ص 55.

[3] توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**. مرجع سابق، ص 79-81.

- النظام الانتخابي السـائد في تونس لم يجسـد التعددية الحزبية، فنظام الانتخابات الذي يعتمد القائمة (الأغلبية) لا يفسـح المجال للفوز إلا لقوائم " التجمع الدسـتوري الديموقراطي" باعتباره الحزب الأقوى.
- كشـفت هذه الانتخابات والنتائج التي اسـفرت عنها في كل مرة عن القدرة الحقيقية المقاومة لهذه الإصلاحات الديموقراطية مهما كانت محدودة، من جانب أجهزة الدولة ومؤسساتها.
- لا يمكن للأحزاب والقوى السياسية المعارضـة ان تصبح مؤثرة في الواقع السياسي، إلا بعد تغيير عميق في أجهزة الدولة.
- ادخال بعض العناصر السياسية المستقلة الى الحكومات المتعاقبة، لم يكن الغرض منه الإصلاح او توسـيع المشـاركة في صـنع القرار، بل هو فقط محاولة من نظام الرئيس " زين العابدين بن علي" استيعاب " ورطة الانتصار" في تلك الانتخابات.

وعليه نحد أن السمات التي يتصف بها النظام السياسي التونسي، لا تخرج عن إطار سمات الأنظمة التسلطية بشكل عام، التي تتصف بمركزية الجهاز التنفيذي، وتوسيع الجهاز البيروقراطي مع زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد، وإعطاء الأولوية للإنفاق العسكري والأمني باعتباره الضامن لاستمرارها عوضا عن شرعية الانتخابات، وجمع كل السلطات بيد الرئيس مع عدم وجود مؤسسات تمثيلية فعلية[1].

وفي هذا السياق يمكن القول أن النظام السياسي التونسي يتصف بمجموعة من الخصائص منها:

1- انه نظام ذو طبيعة سياسية تسلطية زبونيه، أمنية بوليسية.

2-نظام يكرس تزاوج السلطة والمال، من خلال الاستحواذ على معظم الشركات الصناعية عن طريق خصخصتها أو تسهيل الاستحواذ عليها من الشركات العالمية أو محيط عائلة الرئيس بعض رجال المال المحليين المقربين مقابل عمولات.

3-نظام ذو طابع تسلطي بوليسي يسيطر على كافة مناحي الحياة السياسية.

والملاحظ أن هذه الخصائص التي اتسم بها النظام السياسي التونسي لم يكن منبعها فقط البيئة الداخلية للنظام، بل هي تأتي في انسجام تام مع السياق الإقليمي والدولي الذي زاد من طابعها نتيجة للصورة التي يسوقها النظام كأبرز حليف للغرب في المنطقة في مواجهة الخطر الأصولي والإرهاب، من جهة وارتباط

[1] فضيل التهامي، **مرجع سابق**.

تونس بالاقتصاد النيوليبرالي وسياسة الخوصصة المرافقة له، ما كرس سيطرة طبقة معينة قريبة من محيط الرئيس على الاقتصاد، ومن ثم تفقير بقية الشعب التونسي.

شكلت بيئة النظام السياسي التونسي المغلقة، وخصائصه التي جعلت العمل السياسي حكرا على الطبقة الحاكمة وحاشيتها، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في ارتفاع مستويات البطالة (أكثر من 13%)، خاصة في أوساط حاملي الشهادات، وتزايد التفاوت الاجتماعي بين المناطق والجهات، أبرز الأسباب البنيوية التي ساهمت في تأجيج روح الثورة لدى الشعب التونسي[1] ، التي أدت إلى انهيار النظام السياسي.

المطلب الثاني: دوافع التغيير السياسي في تونس

أخذت عملية الانتقال الديمقراطي في تونس شكلا "إحلاليا" عن طريق ثورة* شعبية أطاحت بنظام حكم تسلطي هيمن على الحياة السياسية في تونس قرابة الربع قرن، وليس هناك عامل واحد لتفسير عملية التغيير حيث أن أسباب ودوافع التغيير تختلف بصورة جذرية من مكان إلى آخر ومن قترة زمنية إلى أخرى.

تتداخل مجموعة من الدوافع والأسباب الداخلية والخارجية في عملية التغيير والانتقال الديمقراطي في أي بلد ومنها تونس، وهو ما سنتناوله من خلال هذا المطلب:

أولا: الدوافع الداخلية:

أ-الدوافع السياسية:

قدم **" زين العابدين بن علي "** نفسه منذ توليه الحكم على أنّه زعيم الإصلاح، الذي يضطلع بمهمة وضع أسس الديمقراطية والتعددية وإرسائها وتكريس دولة القانون والمؤسسات، وإصلاح النظام في اتجاه حياة سياسية متطورة تعتمد على تعدد الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية، كما جاء في إعلان مشروع

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سابق**.

* يعرف "ايرك هوبزباوم Eric hobsbewm"، الثورة أنها تحول كبير في بنية المجتمع، ويركز على فكرة أساسية هي التحول Transition، ويشير إلى أربعة عناصر تستدعي الاهتمام عند الحديث عن الثورة وهي الخصوصية، والنصر، والبعد الجغرافي للثورة، وأخيرا التراكمية، وبالرغم من أن مكانية التحول عنده هي أوروبا في الفترة ما بين عامي 1789 و1848م، إلاّ أنّه يمكن إسقاط تلك العناصر على الحالة التونسية موضع الدراسة. للمزيد ينظر:

Eric hobsbawm,the age of revolution:1789-1848,London:vintage books,1996; p p02-17

التغيير في 07 نوفمبر 1987 أنّ "شعبنا بلغ من النضج والوعي ما يسمح لكل أبنائه وفئاته بالمشاركة البناءة في تعريف شؤونه على أساس سيادة الشعب[1]

إلاّ أن الواقع كان عكس ذلك تماما، فلقد سيطر "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي*" وهيمن على مجمل نشاطات الحياة السياسية، حيث سيطر على أغلبية مقاعد مجلس النواب (أكثر من 80% من المقاعد) في كل الاستحقاقات الانتخابية التي أجريت منذ 1989، ما ترتب عليه إقرار قوانين وتشريعات جديدة في مجملها لمصلحة الحزب الحاكم، واتضح ذلك من خلال التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب لضمان استمرارية حكم الرئيس " بن علي " لتونس، مثل تعديلات 1998 التي أزالت القيد عن عدد فترات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية والتي كانت محددة بـــثلاث فترات، ورفعت سن الترشح من 70 إلى 75 سنة، التي ترتب عنها فوز مرشح "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" مثلا في شخص الرئيس "بن علي" في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تونس عام 2009 بنسبة تقارب 90%، في مشهد تخللته مقاطعة شعبية واسعة لتلك الانتخابات[2] .

أفرزت سياسات الرئيس "بن علي" شرائح عريضة داخل المجتمع غاضبة وناقمة على رموز النظام السياسي والاقتصادي، يتملكها شعور بالمهانة والظلم وضياع الكرامة الإنسانية، كما عبر عن ذلك السيد **"حمه الهمامي"** رئيس الحزب الشيوعي للعمال التونسيين بقوله " لقد سادت فتره حكم بن علي حاله من الإقصاء المزدوج سياسيا واقتصاديا، مما انعكس سلبا على واقع الحياة السياسية بمجملها وهذا هو السبب الرئيس في تفجير أحداث الثورة التونسية[3].

ويمكن تلخيص العوامل التي حركت الفعل الاحتجاجي بالنقاط التالية:

1- الاغتراب السياسي والهوة بين الخطاب الرسمي والواقع : أحد الأسباب التي أدت إلى الإضرابات من مختلف الفئات العمالية و المهنية ، فالخطابات والتصريحات الرسمية قدمت صورة مشرقة عن

---

[1] ناجي عبد النور، "**الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 387، ماي 2011، ص ص131-148.

* حزب التجمع الدستوري الديمقراطي: هو الحزب الحاكم سابقا في تونس، كان اسمه الحزب الاشتراكي الدستوري منذ اكتو بر 1964، وفي 1988/02/27 غير اسمه إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، وقد هيمن على الحياة السياسية في تونس إلى غاية اندلاع الثورة التونسية والمطالبة بحله باعتباره رمزا للنظام المنهار.

[2] العربي صديقي ، "تونس: ثورة المواطنة.. "ثورة بلا رأس"،الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2011،ص14،متحصل عليه من: http://en.calameo.com/read/001231435486a0df40001?bkcode=001231435486a0df40001

[3] العربي صديقي، **المرجع نفسه**.

الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس، لكنها موجودة فقط في الشريط الساحلي الشمالي، ما غذى عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات. إنّ أزمة الثقة هذه جعلت الشباب ينتقم من الأوضاع العامة، ويخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة الغضب[1] .

2- الإخفاق السياسي : لقد عرف النظام السياسي التونسي العديد من الأزمات نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية ورفضه السماح بقدر كاف من الحريات والمشاركة السياسية, مما أدى إلى تقييد الحريات العامة و حرية التعبير وانتهاك حقوق الإنسان, حيث لم يفرد الدستور التونسي قسما مستقلا لباب الحريات بل جاءت النصوص المتعلقة بها موزعة على مختلف فصول الدستور، الذي لم يقرها بالمطلق، فقد نص على خضوع ممارسة تلك الحقوق للقوانين المنظمة. وبالرغم من أن ذلك لا ينقص نظريا من تلك الحقوق. إلاّ أنّه من واقع الخبرة العربية غالبا ما يتم استخدام تلك النصوص بشكل سلبي بما يسمح بتفريغ تلك الحقوق من مضمونها.

لقد اعتمد النظام التونسي في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة خطاباً مزدوجاً، حيث حرص على تحسين صورته أمام العالم الخارجي من خلال قبوله وتوقيعه على كل الاتفاقيات الداعية إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان، في حين أنّ الممارسات والسلوكات الداخلية كانت عكس ذلك تماما، فنجد أن الحكومة التونسية تتبع أسلوب التضييق والملاحقات الأمنية في حق مختلف قوى المجتمع المدني. مثل القبض على قيادات الاتحاد العام لطلبه تونس والحكم عليهم بالحبس لمدة 09 أشهر سنة 1998، ونائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان الذي قبض عليه في أوت 1997 وحكم عليه بالسجن لمدة 03 سنوات بتهمة التحريض والإساءة للنظام العام، وكذلك التضييق على نشر الكتب ومصادرة العديد من المؤلفات[2] .

ونتيجة للتداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة الأولى، هيمن الحزب الحاكم على مختلف المستويات وطنيا وجهويا ومحليا، حيث لم يبق أمام الشباب إلا التظاهر لإخراج المكبوت من اجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمة من التعبير عن تحطمها[3] .

---

[1] وحشي أمير،"دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس "**مذكرة ماجستير**، (جامعة جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)،2013، ص179.

[2] المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي2000-2001**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص 99.

[3] عبد الرحيم حافظ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2006 ،ص 326 .

لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فعال ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية عموما، وتمثيل مصالح الشعب ونقل انشغالاته إلى أجندة السياسة العامة للحكومة ، فعلى الرغم من الإقرار بالتعددية الحزبية إلا أن الحزب الدستوري الحاكم هيمن على الحياة السياسية في البلاد , إضافة إلى أن هذه الأحزاب أصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها وإيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية والممارسة ومختلف أشكال الفصل السياسي، وأصبحت تعيش أمراضا داخلية كغياب الديمقراطية والجري وراء المناصب والمكاسب، رغم درجة تمثيلها الضعيفة في البرلمان[1] . حيث تصاعد الجدل في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس بن علي لولاية سادسة عام 2014، ودعوة اللجنة المركزية للحزب الحاكم لتبني هذه المطالب رسميا.

ب – الدوافع الاقتصادية:

كثيرا ما سمع المواطن التونسي خلال حكم بن علي عن **"المعجزة الاقتصادية التونسية"** وعن نعت تونس **" بالقوة الاقتصادية الصاعدة"** و **"تمر شمال إفريقيا"**. حيث شاع لدى بعض الصحفيين والمراقبين الأجانب وبعض الأوساط السياسية والمالية الأجنبية المنتفعة من حكم الرئيس بن علي: أنّه إذا كانت حصيلة حكمه في المجال السياسي قابلة للنقد لاتسامها بإفراط غير مبرر في التشدد فإنّ الحصيلة الاقتصادية إيجابية ونموذجية. وأن تونس لا تحتاج إلا لبعض الإصلاحات السياسية لتحقق التقدم المناسب[2] .

والحقيقة أن النتائج الاقتصادية لـ23 سنة من حكم بن علي لا تقل سوءا عن النتائج السياسية، حيث لا توجد قطيعة بين الاقتصاد والسياسة، فالديكتاتورية بما تعنيه من قمع للحريات وإلغاء لمبدأ السيادة الشعبية وانتهاك لحقوق الإنسان ما هي إلاّ إطار سياسي لتكثيف استغلال الشعب ونهب خيراته لفائدة أقلية، دون أن تكون له إمكانية الدفاع عن حكم بن علي وفي نفس الوقت انتظر اللحظة الحاسمة يعبر فيها عن غضبه وسخطه من تلك السياسات[3].

[1] سالم لبيض،"الدولة وأحزاب المعارضة القانونية: أية علاقة؟ حالة تونس"، **المجلة العربية للدراسات السياسية**، العدد27، صيف2010، ص21.

[2] آية يوسف عبد السلام، "أسباب قيام ثورات الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي، المتحصل عليه من:
http://democraticac.de/?p=1393، يوم :03-03-2019.

[3] مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

إن الحكم على أي سياسة اقتصادية لا يتم إلاّ من زاوية قدرتها على الاستجابة الفعلية لمقتضيات النهوض بالبلاد في مختلف المجالات وإخراجها من دائرة التبعية، وتلبية حاجات الشعب الأساسية المادية والمعنوية، وليس من زاوية ما توفره من منافع لأصحاب رأس المال المحليين والأجانب[1] .

إنّ الاختيارات الاقتصادية للنظام التونسي والتي تندرج ضمن النهج الرأسمالي، مثل تطبيق **"برنامج الإصلاح الهيكلي"** الذي تم الشروع في تنفيذه العام 1986 بتوصية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وكذا **" برنامج التأهيل الشامل"** الممول من الاتحاد الأوروبي سنة 1995 في إطار **اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية** التي تهدف إلى خلق منطقة تبادل حر مع تونس. والانخراط في منظمة التجارة الدولية (1995)، كان لها نتائج وخيمة على الاقتصاد التونسي. كما توضحه النقاط التالية:

ـ هشاشة الاقتصاد التونسي: أصبح الاقتصاد التونسي في عهد الرئيس " بن علي " هشا بسبب توجه النشاط الاقتصادي إلى القطاعات غير المنتجة (الخدمات) على حساب القطاعات المنتجة بحثا عن الربح السهل والسريع، وذلك بتغييب العاملين والشعب عامة في تقرير الاختيارات الاقتصادية ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها، وفي كيفية صرف الأموال العمومية، وذلك لانعدام الشفافية. حيث تراجعت سنة 2002 إلى حدود 10.4 %، في حيث لم تتجاوز مساهمة قطاع الصناعة والمناجم 29.1 %بينما بلغت نسبة قطاع الخدمات 60.5 %، ومن نتائج ذلك أن تونس أصبحت تعيش أكثر فأكثر من الاستيراد ما يعمق تبعيتها ويرهن مستقبلها بمراكز القرار الأجنبية دولا ومؤسسات وشركات استعمارية[2]. ولقد عرف الاقتصاد التحول نحو "الخصخصة" التي شملت كافة القطاعات بما فيها الإستراتيجية كالإسمنت والكهرباء والغاز والاتصال والنقل. حيث استأثر الرأسمال الأجنبي بـــ 75 % من عائدات هذه الخصخصة، ما سيمكن الأجانب دولا وشركات وبنوك من مزيد من السيطرة على مصادر البلاد وتجريد الشعب التونسي من كل إمكانية للتحكم في خيرات بلاده وثرواتها، للنهوض بأوضاعه وضمان مستقبله.

ـ المديونية الخارجية: لم يؤد برنامج الإصلاح الهيكلي إلى التخفيف من عبء المديونية الخارجية كما روج لذلك النظام التونسي، حيث تؤكد النتائج تفاقم المديونية الخارجية، إذ أنّها زادت ما بين عامي 1987 و2002 بمقدار 3.6 مرات وأصبح نسق تطور خدمة الدين أكبر من نسق تطور الناتج الداخلي الخام، ولم يسجل الميزان التجاري تحسنا يبرر تلك الخيارات.

[1] آية يوسف عبد السلام، **مرجع سالق**.

[2] آية يوسف عبد السلام، **المرجع نفسه**.

وبالإضافة إلى تلك النقاط زاد غياب التسيير الرشيد للنشاط الاقتصادي الأمر سوءا. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال:

ـــ تفاقم ظاهرة الفساد: يمكن أن نعرف الفساد أنّه الاستغلال السيئ من طرف نخبة الدولة المتحكمة للوظيفة الرسمية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة[1].

أصبح الفساد في عهد بن علي ركيزة من ركائز النظام ممثلا في أفراد "العائلة المالكة"*والمقربون منها من خلال استغلال نفوذ الرئيس بن علي للحصول على عمولات هامة من التوسط في الصفقات العمومية واستغلال عملية الخصخصة للاستحواذ على مؤسسات وأراض عمومية بأثمان بخسة واحتكار العديد من الأنشطة المربحة، والأهم من ذلك تخريب النظام البنكي بما يحصلون عليه من قروض دون ضمانات. وكانت البنوك العمومية أكثر متضرر من هذه الممارسات، وتفشي ظاهرة الرشوة في كافة المستويات من إدارة وبوليس وقضاء.

هذا ما أشار إليه المؤلفان الفرنسيان **" نيكولا بو Nicola beau "** و **" كاثرين غراسييه Cutherine graciet "** في كتابهما " حاكمة قرطاج La Régente de Carthage " عن مدى تغلغل نفوذ ليلى الطرابلسي زوجة الرئيس المخلوع بن علي وعائلتها، في الهيمنة والسيطرة على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، إما عبر امتلاك الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، أو عبر العمل كوسيط بعمولة مالية من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية أو المالية، كما تشير الباحثة " بياتريسا بيو" من مركز البحوث والدراسات الدولية، إلى أنّ زوجة الرئيس المخلوع وأفراد عائلتها نجحوا في الوصول إلى جميع الشركات الكبرى عبر أداء دور الوسيط في جميع عمليات الخصخصة وطلبات الشراء الكبرى[2] .

ج – الدوافع الاجتماعية والثقافية:

تعتبر العوامل الاجتماعية الأكثر أهمية في تفسير الحالة التونسية، خصوصا أنّ كلّ الحركات الاحتجاجية التي عرفتها البلاد في الستينيات والتسعينيات وانتفاضة الخبر في جانفي 1984، كانت بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية وغياب العدالة الاجتماعية.

---

[1] فضيل التهامي، **مرجع سابق**.

* العائلة المالكة: لفظ يطلقه التونسيون على عائلة الطرابلسي، عائلة (ليلى الطرابلسي) زوجة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي.

[2] العربي صديقي، "إعادة التفكير في الديمقراطية العربية: انتخابات بدون ديمقراطية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 381، نوفمبر 2010، ص ص 11-29.

تركت الأزمة الاقتصـــادية التي عرفتها تونس منذ أواخر 2007 وارتباطها بالأزمة المالية العالمية، ونمط التنمية الذي انتهجته الحكومات التونسية وتعميق الفوارق بين مختلف فئات المجتمع ومناطق البلاد، أثارا عميقة في أوضـاع كل الفئات الاجتماعية خاصـة الشـباب المتعلم الذي انسـدت أمامه أبواب العمل وظلّ وقتا طويلا يعاني التهميش والاغتراب في الوقت الذي كانت فئات محدودة تنعم بجميع خيرات البلاد[1]

وتتمثل أهم المؤشرات الاجتماعية في:

1- تفاقم ظاهرة البطالة: تفاقمت ظاهرة البطالة خصـوصـا بين خريجي التعليم العالي، وأصـبحت من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة نظرا لارتفاع عدد خريجي الجامعات (نحو 80 ألف سنويا بعد أن كان لا يتجاوز 40 ألف خلال الأعوام الخمسـة الماضـية التي سـبقت إسـقاط نظام الرئيس بن علي)، فبلغت نسبة البطالة 13.3 % في عام 2009 حسب الإحصاءات الرّسمية. وبلغت 25% بين الشباب خريجي الجامعات. وقد حذّر تقرير للبنك الدولي من أنّ البطالة تظل مشـــكلة مهمة لخريجي التعليم العالي في تونس. الذين يمثلون 60 % من الوافدين الجدد إلى سوق العمل[2].

2 -غياب العدالة الاجتماعية: إضافة إلى مشكلة البطالة، كان لغياب العدالة الاجتماعية والسياسيات التنموية غير العادلة الدور الهام في تراكم العوامل التي فجرت الاحتجاجات الشعبية. التي أدت إلى إسقاط النظام لأنّها عمقت الهوة بين مناطق البلد الواحد، حيث عرفت تونس انقساما تنموياً بين الشريط الساحلي الذي تمركزت فيه أغلب النشـاطات الاقتصـادية، ومناطق الوسـط والجنوب التي أُهملت في المخططات التنموية. وهو ما أدى بشـــباب هذه المناطق إلى الهجرة. باتجاه أوروبا والدّول المجاورة (ليبيا)، فرارا من تدهور الحالة المعيشية.

فعلى الرغم من أنّ منطقة السّاحل تضم 14.4 % فقط من التونسيين حسب إحصـاءات 2010 فهي تتمتع ببنية تحتية ومرافق اجتماعية ومصانع وفنادق وجامعات أكثر من محافظات الوسط والجنوب.

وعلى الرغم من تراجع نســـبة الفقر في تونس بشـــكل كبير بين عامي 1990- 2003، ارتفع معدل الفقر بنسبة كبيرة في المناطق الريفية في الوسط الغربي والجنوب، وبدا التباين بين المناطق الغنية والفقيرة

[1] عبد اللطيف الحناشي،"**الكوادر الحزبية تفوقت على قادتها في الثورة "في سلسلة ملفات: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثرة التونسية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ماي 2011، ص12.

[2] فضيل التهامي، **المرجع السابق.**

واضحا. ففي حين قدّر متوسط الإنفاق السنوي للفرد التونسي 716 دينارا لم يتعد 437 دينارا في سيدي بوزيد مهد الثورة (1999).

3 _سياسة التغريب الثقافي: تعتبر تونس ذات تاريخ ثقافي عريق ومكانة رائدة في الثقافة الإسلامية والعربية، حيث باءت بالفشل كل محاولات الاحتلال الفرنسي طمس الهوية والإسلامية العربية للشعب التونسي. وبعد استقلال تونس انتهج الرئيس **الحبيب بورقيبة** سياسة تحديثية علمانية مناهضة للدين الإسلامي من خلال تغيير المناهج التعليمية بحذف التربية الإسلامية وتغيير قانون الأحوال الشخصية. والقيام بجميع الأعمال التي تستهدف إبعاد الشعب التونسي عن ثقافته الغربية والإسلامية. كإغلاق جامع الزيتونة والتضييق على العلماء.

حيث كان يصرح:" أنّ كل ما يربطنا بالعرب ليس إلاّ من قبيل الذكريات التاريخية. وأن مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، أنّ مرسيليا أقرب لنا من بغداد ودمشق أو القاهرة، وأنّ اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية"[1].

وسار الرئيس زين العابدين على نفس خطى بورقيبة فعمل على حجب الفضائيات والمواقع الإلكترونية الدينية، ومنع زيارة العلماء، وفي مقابل ذلك عمل على نشر الفساد والانحلال الأخلاقي في المجتمع[2] .

ثانيا: الدوافع الخارجية:

بالإضافة إلى العوامل الداخلية وما مثلته من دافع للثورة التونسية والانتقال الديمقراطي في البلاد لا يمكن بأي حال إغفال العوامل والدوافع الخارجية التي ساهمت في دفع عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، التي ويحكم موقعها لم تكن بمنأى عن تلك التغيرات الحاصلة في العالم، ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل في:

أ- **النظام الدولي الجديد:** يعتبر مؤتمر مالطا المنعقد في 02 ديسمبر 1989م نهاية الحرب الباردة، حيث لاحت معالم النظام الدولي الجديد، الذي طرح مفاهيم جديدة مست البناء السياسي والاقتصادي للعديد من الدول، حيث أصبح النظام الدولي يرتكز على دعامات جديدة مثل الديمقراطية والتعددية، والدعوة لحقوق الإنسان، واقتصاد السوق الحر، والحكم الراشد. ويعد خطاب الرئيس الأمريكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 01 أكتوبر 1990 إيذانا بنظام دولي جديد، حيث جاء فيه: "الانتخابات الحرة

[1] سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص 202.

أساس الحكومات الديمقراطية وبإمكانها تحقيق نجاحات كالذي شاهدناه في ناميبيا ونيكاراغوا" وهي دعوة صريحة للانتقال إلى نظم ديمقراطية، وتعزز ذلك في مؤتمر باريس للأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد عام 1990 حيث جاء التأكيد على أنّ الحكومة الديمقراطية هي تلك الحكومة التي ترتكز على الإرادة الشعبية المعبر عنها في فترات منتظمة من خلال انتخابات حرة ونزيهة[1]

وقد ركز مؤتمر فيينا (جوان 1993) على فكرة تكامل الحقوق بأبعادها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم قابليتها للتجزئة. وقد قامت الأمم المتحدة ومؤسساتها باتخاذ عدد من التدابير في هذا الشأن لعل أبرزها: إقرار مجلس الأمن سنة 1994 مبدأ التدخل الديمقراطي في حالة إعادة نظام ديمقراطي منتخب كان ضحية انقلاب عسكري.

ب- المؤسسات المالية العالمية: لعبت المؤسسات المالية العالمية والدول الصناعية الكبرى دورا بارزا في الدفع بدول العالم الثالث إلى تبني خيارات سياسية واقتصادية وفق رؤيتها ومنها الانتقال إلى الحكم الديمقراطي في إطار ما بات يعرف بالجيل الثاني من المشروطية[2]، حيث أنّه منذ قمة الدول الصناعية السبع الكبرى في هيوستن عام 1990 وقمة لندن عام 1991، جاء التأكيد على أنّ المساعدات سوف تقدم وفقا لمدى تطبيق دول العالم الثالث للأساليب الديمقراطية في مجتمعاتها[3]

ولم تكن تونس بمنأى عن ذلك حيث خضعت كغيرها من الدول الإفريقية إلى ما يسمى المشروطية السياسية في إطار المساعدات التي تلقتها حيث نفذت تونس برنامج الإصلاح الهيكلي[4]

ج- تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001: يجمع العديد من المفكرين على أنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تعد أهم حدث بعد نهاية الحرب الباردة في العلاقات الدولية، حيث استغلت الولايات المتحدة هذه الأحداث لترويج مقاربتها في محاربة الإرهاب، كما ظهر في العلاقات الدولية مبدأ جديد هو مبدأ " حق التدخل " ما أثر كثيراً على حرية وسيادة العديد من دول العالم لا سيما في المنطقة العربية التي تعرضت أكثر من غيرها للضغوطات الأجنبية.

---

[1] رعد صالح الالوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، الأردن: مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع،2006، ص ص 144.141.

[2] راوية رشيد، **مرجع سابق**، ص27.

[3] ليلى سيدهم، "إشكالية التحول الديمقراطي في تونس"، **مذكرة ماجستير**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية)،2009، ص 114.

[4] توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 619.

حيث أعلنت الولايات المتحدة مباشـرة بعد الأحداث عن رغبتها في ضـرورة تغيير أسـاليب الحكم في الدول العربية والإسـلامية متخلية بذلك عن مسـاندة النظم التي كانت تحسـب بأنّها حليفة لها في وقت سـابق. إلاّ أنّ هذه السـياسـة تقوم على معايير مزدوجة والكيل بمكيالين ولا تعبر بالمرة عن التزام مبدئي بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان[1] .

إنّ أحداث 11 سبتمبر تم استغلالها جيدا في الضغط على الأنظمة العربية وإجبارها على ركوب قطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية. وهي المرة الأولى التي يتم فيها تمرير مشروع سياسي بواسطة مقاربات جمعت بين الترغيب السياسي والضغط الاقتصادي والتهديد الأمني لكل من يخالف التوجه الأمريكي.

د- تنامي دور المجتمع المدني العالمي: سـاهمت منظمات المجتمع المدني العالمية في الدفع بالثورة التونسية نحو النجاح، من خلال إصدارها للعديد من التقارير التي شجبت المقاربة البوليسية التي تبناها النظام من خلال قمعه الحق في التظاهر[2]. حيث كان لتلك الخطوة أثرا كبير في دعم المسـيرات الاحتجاجية وتقوية عزيمة المحتجين وتحفيزهم على مواصلة التظاهر لإدراكهم أنّ قضيتهم صارت تلقى دعم تلك المنظمات ومن بين المنظمات الحقوقية التي أصـدرت تقارير نجد:**" منظمة العفو الدولية "**، التي أصدرت تقريرا بناء على استطلاع أجرته في تونس، أشارت فيه أنّ النظام التونسي مازال يعرف عدة خروقات في مجال حقوق الإنسـان، ووجود قمع ممنهج ومنظم. وتقرير منظمة**" مراسـلون بلا حدود "** الذي شجبت فيه منع الصحافيين والمراسلين الأجانب من أداء عملهم، خصوصا أثناء الانتخابات الأخيرة.

أما **" الشبكة الأوروبية المتوسطية "** فأصدرت عدة تقارير خلاصتها، أن تونس تنتهك وبشكل سافر الحقوق والحريات التي التزمت بها في إطار اتفاقية الشـراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، وفي الأخير تقرير **" منظمة هيومن رايتش وتش "** في 2009، الذي يقول أن الانتخابات التونسـية الأخيرة جرت في جو خال من النزاهة والحرية، وتحت أعمال القمع، والضغط على المعارضة.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، "الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي"، **كراسات إستراتيجية**، العدد130، السنة 13، 2003، ص39.

[2] فضيل التهامي، **مرجع سابق**.

المطلب الثالث: النظام التونسي بعد 2011، نظام هجين

يعقب كل عملية انتقال ديموقراطي ظهور نظم سياسية هجينة، تجمع بين عناصر النظم غير الديموقراطية وملامح النظم الديموقراطية وعناصرها، وفي تلك الفترة توصف النظم بالـ "حرة جزئيا" مقارنة بـ" الدول الحرة" و" الدول غير الحرة" وتقع هذه النظم السياسية في منطقة سياسية رمادية بين النظم الديموقراطية الكاملة بين ناحية، والنظم غير الديموقراطية الخالصة بالمعنى الكلاسيكي من ناحية أخرى، وتتميز هذه الفترة اما بتأخر استصدار التشريعات و الدساتير نتيجة الطبيعة الفجائية لعملية التعيير وغياب الرؤية للنخب السياسية، او بكثرة النصوص التشريعية وتضاربها نتيجة الطبيعة الاستعجالية التي تطبعها. وهو الامر الذي عاشته تونس بعد سقوط نظام بن علي.

أولا- دستور عام 2011(نظام برلماني):

تميز النظام السياسي التونسي قبل الثورة بحكم الفرد الواحد ممثلا في رئيس الجمهورية، بحكم الصلاحيات الكبيرة جدا التي يمنحها الدستور التونسي لعام 1959 ا لرئيس الجمهورية، على حساب البرلمان والحكومة، وبذلك كان النظام السياسي التونسي قبل 2010 نظاما رئاسيا فرديا ديكتاتوريا.

وعقب نجاح الثورة التونسية عام 2010 دار الجدل بين النخب السياسية حول أفضل الأنظمة السياسية للبلاد: النظام الرئاسي ام النظام البرلماني؟ حيث انقسم النخب الى فريقين، فريق يطالب بنظام سياسي برلماني صرف، تدعمه حركة النهضة الإسلامية، وفريق آخر يرى ان الحل هو نظام سياسي مختلط برلماني ورئاسي، إلا أنه تم اعتماد النظام البرلماني، وتم الاخذ به عام 2011، واستمر الامر الى ان تم وضع دستور عام 2014.

وقد عبر رئيس الجمهورية آنذاك (المنصف المرزوقي) الذي وجد ان دورة رمزيا في المشهد السياسي للبلاد، عن احتجاجه على هذا الوضع بأشكال مختلفة. ومن هنا جاء دستور عام 2014 الذي يعطي رئيس الجمهورية بعض الصلاحيات الإضافية، وان ظلت اقل من سلطات رئيس الحكومة، الا ان هذا الدستور الجديد لم يفصل في حدود وصلاحيات رأسي الجهاز التنفيذي، التي أصبحت موضع تنازع.

ثانيا- دستور عام 2014(نظام سياسي هجين):

ونتيجة لعديد الاختلالات التي عرفتها الفترة ما بين 2011- 2014 واحتجاجات مؤسسة الرئاسة، وبعد العديد من النقاشات والتسويات التي أشرف عليها المجتمع المدني تم وضع دستور جديد

عام 2014، بحيث أصبح النظام السياسي نظاما تشاركيا، أي هجينا مزدوجا، او برلمانيا معدلا، يقوم على توزيع الصلاحيات بين رأسي الجهاز التنفيذي للدولة رئيس الجمهورية والحكومة، لتحقيق التوازن والحد من هيمنة رئيس الجمهورية على السلطة[1].

وتتكون السلطة التنفيذية في تونس حسب الدستور من رأسين: رئيس الجمهورية وحكومة يرأسها رئيس حكومة بحسب ما جاء في الفصل 70منه، وبالرغم من أن الفصل 71 من الدستور ينص على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدتها، يضمن استقلالها واستمراريتها ويسهر على احترام الدستور، قد اعطى دستور 2014 صلاحيات كبيرة جدا للبرلمان ولرئيس الحكومة، فقد ركز السلطة التنفيذية بين يدي رئيس الحكومة، لا رئيس الجمهورية، وجعل رئيس الحكومة الذي يعين من قبل الأغلبية البرلمانية مسؤولا امام البرلمان الذي يملك صلاحية مراقبة الحكومة وحجب الثقة عنها، بينما لا يتدخل رئيس الجمهورية في تعيين الوزراء وفي اقالتهم؛ إذ اوكل الدستور ذلك حصرا الى رئيس الحكومة واشترط موافقة البرلمان. الا ان الدستور نفسه قرر انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب في انتخابات عامة، واعطاه صلاحيات واسعة في الاشراف على قطاعات الامن والدفاع والسياسة الخارجية وتعيين وزرائها وكبار مسؤوليها[2].

وفيما يأتي استعراض لصلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان)[3]:

أولا- صلاحيات رئيس الجمهورية: حدد الدستور في الفصول من 77 الى 79 صلاحيات رئيس الجمهورية، والصلاحيات التي يشترك فيها مع رئيس الحكومة، حيث يتولى السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية وحكومة يرأسها رئيس الحكومة، وينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب لمدة خمس سنوات، لدورتين متصلتين او منفصلتين.

ومن صلاحياته تمثيل الدولة، وضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع، والعلاقات الخارجية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة. وله أيضا صلاحية حل مجلس نواب الشعب، ورئاسة مجلس الامن القومي الذي يدعى اليه رئيس الحكومة، ورئيس مجلس نواب الشعب، والقيادة العليا للقوات المسلحة. ومن

[1] عارف بني حمد، فشل عملية الانتقال الديمقراطي في تونس (2010-2021) الأسباب والسيناريوهات المتوقعة، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد19، العدد2، ص564.

[2] بن بريك، خميس:" لمحة عن النظام السياسي الجديد لتونس"، نت، 2014/2/11، الدوحة.

[3] القرقوري، معتز:" **النظام السياسي التونسي**، تونس: مجمع الأطرش للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص ص375-482.

صـــلاحياته أيضـــا اعلان الحرب، وابرام الســـلم بعد موافقة مجلس نواب الشـــعب بأغلبية ثلاثة اخماس أعضـائه، وارسـال قوات الى الخارج بموافقة رئيسـي مجلس نواب الشـعب والحكومة، واتخاذ التدابير التي تحتمها الحالة الاسـتثنائية، المصـادقة على المعاهدات والاذن بنشـرها، واسـناد الأوسـمة، والعفو الخاص، وتعيين مفتي الجمهورية التونســـية وإعفاؤه، وكذلك التعيينات والاعفاءات في الوظائف العليا برئاســـة الجمهورية والمؤســسـات التابعة لها، والتعيينات والاعفاءات في الوظائف العليا: العسـكرية والدبلوماسـية والمتعلقة بالأمن القومي بعد اســـتشـــارة رئيس الحكومة، وتعيين محافظ البنك المركزي باقتراح من رئيس الحكومة، وبعد مصـادقة الأغلبية المطلقة لأعضـاء مجلس نواب الشـعب، ويرأس مجلس الوزراء وجوبا في مجالات الدفاع، والعلاقات الخارجية، والامن القومي المتعلقة بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية. والملاحظ ان جل تلك الصـــلاحيات مقيدة بعبارات من قبيل: بعد اســـتشـــارة رئيس الحكومة، او بالاتفاق مع رئيس الحكومة، بعد موافقة البرلمان الذي يمكن لأغلبية أعضـــاء مجلس نواب الشعب المبادرة بلائحة معللة لإعفاء رئيس الجمهورية بتهمة الخرق الجسيم للدستور، ويوافق عليها بأغلبية الثلثين من أعضـــائها. ولا يمكن للمحكة الدســتورية ان تحكم في صـــورة الإدانة الا بالعزل، ويترتب على الحكم بالعزل فقدانه لحق الترشح لأية انتخابات أخرى[1].

ثانيا– صلاحيات رئيس الحكومة: ينص الدستور التونسي أن رئيس الجمهورية يكلف مرشح الحزب او الائتلاف الانتخابي الذي يحصـــل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشـــعب بعد أســـبوع من الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات، بتشـكيل الحكومة خلال شـهر، وتتكون الحكومة من رئيس وزراء وكتاب دولة يختارهم رئيس الحكومة وبالتشـاور مع رئيس الجمهورية، باسـتثناء وزارتي الخارجية والدفاع. وتعرض الحكومة بيانها الوزاري على مجلس نواب الشـعب لنيل ثقة المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضـائه. وعند نيل الحكومة ثقة المجلس يتولى رئيس الجمهورية فورا تســـمية رئيس الحكومة واعضـــائها. ويؤدي رئيس الحكومة واعضاؤها اليمين الدستورية امام رئيس الجمهورية[2].

و رئيس الحكومـة هو رئيس مجلس الوزراء، وينعقد مجلس الوزراء بـدعوة من رئيس الحكومـة الـذي يضبط جدول اعماله؛ اذ يعمل على ضبط السياسة العامة للدولة، وتنفيذ القوانين، وتعديل الوزارات وكتاب الدولة وضبط اختصاصاتها، وإقالة عضو أو اكثر من أعضاء الحكومة، والتشاور مع رئيس الجمهورية إذا تعلق الامر بوزير الخارجية او وزير الدفاع، واحداث او تعديل المؤســـســـات والمنشـــآت العمومية

[1] الدستور التونسي، فصل 71–80–2014..

[2] الدستور التونسي، فصل 89.

والمصالح الإدارية، وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها، باستثناء المؤسسات التابعة لرئاسة الجمهورية، واجراء التعيينات والاعفاءات في الوظائف المدنية العليا، وإبرام الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة الفنية، ويمكن لرئيس الحكومة ان يفوض بعض صلاحياته للوزراء، ويمكن لمجلس نواب الشعب سحب الثقة من احد أعضاء الحكومة بعد طلب معلل يقدم لرئيس المجلس من ثلث الأعضاء على الأقل، على ان يتم التصويت على سحب الثقة بالأغلبية المطلقة [1].

وبحسب **قيس سعيد** (خبير القانون الدستوري) النظام السياسي الجديد لا يمكن في الواقع تصنيفه بسهولة، وانه جاء نتيجة توافق واسع داخل المجلس التأسيسي، وان غلبة الاعتبارات السياسية للتوافق نتج عنه ترك بعض الصلاحيات غير واضحة بالنسبة الى رأسي السلطة التنفيذية؛ مما قد يخلق ازمة بينهما، وان الاختلاف في تأويل بعض الصلاحيات والمسائل المتداخلة قد يؤدي الى تعارض في المواقف، والى تعطيل دواليب الدولة حين يرفض كل طرف موقفا يتبناه الطرف الآخر [2].

ثالثا- صلاحية مجلس نواب الشعب (البرلمان): كان البرلمان التونسي قبل ثورة 2010 يتكون من غرفتين: مجلس نواب ومجلس مستشارين، وحسب دستور تونس 2014 السلطة التشريعية مكونة من غرفة واحدة هي مجلس نواب الشعب، ينتخب المجلس مدة خمس سنوات، ويتكون من 217 نائبا ونائبة، يمثلون 27 دائرة في الداخل، و6 دوائر في الخارج، ويتم احتساب عدد المقاعد حسب عدد السكان بمختلف الدوائر الانتخابية، وينتخب مجلس نواب الشعب في اول جلسة له رئيسا من بين أعضائه. حيث جرت اول انتخابات تشريعية وفق الدستور الجديد 2014/10/26.

ومن مهامه المصادقة على مشاريع القوانين والمعاهدات، وتنظيم الحياة العامة في الدولة، ومنح الثقة او حجبها عن الحكومة وأعضائها، والمصادقة على قانون المالية والميزانية، ورفع الحصانة عن أحد النواب[3].

رابعا- المحكمة الدستورية: تختص المحكمة دون سواها بمراقبة دستورية للقوانين، وتتكون وفقا للدستور من 12 عضوا من ذوي الكفاءة، ويعين كل من رئيس الجمهورية، ومجلس نواب الشعب، والمجلس الأعلى للقضاء، أربعة أعضاء، ويكون التعيين لدورة واحدة مدتها تسع سنوات، وينتخب من

[1] الدستور التونسي، الفصول 91-94.

[2] بن بريك، خميس:" **لمحة عن النظام السياسي الجديد لتونس**"، مرجع سابق.

[3] فردي، نور الدين:" **النظام السياسي في تونس وأزمة الثقة: الى اين؟**"، مرجع سابق.

بينهم رئيسا ونائبا له [1].إلا أنه لم يتم استكمال تشكيل المحكمة الدستورية بسبب الصراع بين الرئاسات الثلاث.

الخريطة الحزبية والقوى السياسية الفاعلة في تونس: عرفت تونس تغيرا جذريا في الخريطة الحزبية بعد التغيير، وفيما يلي أبرز القوى السياسية الفاعلة التي أفرزتها الانتخابات التشريعية بتاريخ: (1019/10/6)[2] :

أولا- حركة النهضة: من أقدم الأحزاب المعارضة في تونس، وهي حركة سياسية ذات مرجعية إسلامية تأسست عام 1972، وأعلنت رسميا عن نفسها عام 1981، في زمن لم يكن يسمح فيه نظام الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة بالتعدية الحزبية، وتعرضت الحركة لحملات قمع بلغت ذروتها في فترة حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، مما أدى الى سجن الآلاف من منتسبيها وأنصارها، في حين تمكن منتسبون آخرون من مغادرة البلاد، بينهم رئيس الحركة راشد الغنوشي. وبعد ثورة عام 2011عادت النهضة الى النشاط وفازت بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، الانتخابات البلدية في عام 2018، وتصدرت الحركة نتائج الانتخابات البرلمانية2019، ب 52 نائبا[3].

ثانيا-قلب تونس: أسسه رجل الاعلام والاعمال نبيل القروي بتاريخ 2019/6/25، وهو حزب ليبرالي تقوم فلسفته على مبادئ المبادرة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والديموقراطية. إلا ان رئيس الحزب نبيل القروي واجه تهما بتبييض الأموال والتهرب الضريبي، وأمضى نحو شهر ونصف بالسجن موقوفا على خلفيتها قبل ان يتم الافراج عنه، وحصل حزبه على 38 مقعدا[4].

ثالثا- التيار الديموقراطي: حزب اجتماعي ديموقراطي يدعو الى نظام اجتماعي يقوم على التوزيع العادل للثورة وتكريس العدالة الاجتماعية تأسس بتاريخ2013/5/30، على يد محمد عبو القيادي السابق في حزب" المؤتمر من اجل الجمهورية" الذي كان يقوده آنذاك الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي. وهو. حصل علة 22 نائبا، في قفزة كبيرة عن نتائجه في تشريعية اكتوبر 2014 حيث كان له 3 نواب فقط[5] .

[1] الدستور التونسي، فصل 120.

[2] بوعمري حليم:" حركة 25 جويلية في تونس: اصلاح مؤسساتي ام نزعة تسلطية؟ مركز سيتا 2021/8/24، الجزائر

[3] BBC عربي، ابرز الأحزاب السياسية التونسية، 2011/1/17.

[4] اندبندنت عربي، أبرز الأحزاب في تونس، 2020/6/14.

[5] صحيفة الشروق،" توزيع المقاعد بمجلس نواب الشعب"، 2019/10/9، تونس.

رابعا: ائتلاف الكرامة: تأسس عام 2019 من طرف شخصيات سياسية، وهو حزب ثوري دون إيديولوجيا، ومن أهدافه الدفاع عن الاستقلال القرار الوطني وسيادة الدولة على ثرواتها، وحصل ائتلاف الكرامة على21 مقعدا في الانتخابات التشريعية، ليكون الكتلة الرابعة في البرلمان من حيث عدد المقاعد [1]

خامسا- الدستوري الحر: تأسس الحزب عام 2013 على يد رئيس الوزراء الأسبق حامد القروي، وتقوده حاليا المحامية عبير موسى منذ عام 2016، ذات المواقف المعادية للثورة وللنهضة، كما تدعو الى تغيير دستور2014. وحصل الحزب على 17 مقعدا، ليكون الكتلة الخامسة في البرلمان [2].

سادسا- حركة الشعب: حزب ذو توجه قومي ناصري، ترجع جذوره الى مجموعة " الوحدويون الناصريون بتونس"، ويتبنى وحدة الامة العربية والاشتراكية والتقدم، حصل على 16 مقعدا ليكون سادس كتلة برلمانية[3].

سابعا- تحيا تونس: تأسس الحزب عام 2019 من قبل قياديين سابقين في نداء تونس وأحزاب أخرى، وحصل على 14 مقعدا بالبرلمان[4].

[1] صحيفة الشروق،" توزيع المقاعد بمجلس نواب الشعب".

[2] Political Islam in Tunisia: the history of Ennahada, Previous reference.

[3] الثابتي، عادل:" برلمان تونس، الصدارة للنهضة 6 قوى"، وكالة الاناضول التركية 2019/10/11.

[4] صحيفة الشروق، " توزيع المقاعد بمجلس نواب الشعب".

المبحث الثاني: المجتمع المدني التونسي (تاريخه ومكوناته)

إن معرفة وإدراك واقع المجتمع المدني التونسي، لا يكون إلا إذا كانت لدينا خلفية معرفية نظرية حول طبيعة هذا المجتمع، ومدى التحولات التي عرفها عبر تاريخه سواء في الحقبة الاستعمارية أو بعد الاستقلال، ثم سنحاول إبراز البنية التنظيمية وهيكلية المجتمع المدني التونسي للكشف عن مدى تنوعها.

ومن أجل تحديد الحيز القانوني الذي تتحرك فيه تنظيماته سنتناول دراسة المكانة القانونية التي أعطيت له، خصوصا من خلال دستور 1959 ومختلف تعديلاته ودستور 2014، اللذان يتخللان فترة الدراسة.

المطلب الأول: السيرورة التاريخية للمجتمع المدني في تونس

أولا: خلال الحقبة الاستعمارية: تعود الجذور التاريخية للمجتمع المدني التونسي إلى أواخر القرن 19 وبداية القرن20، حيث يمكن اعتبار التنظيم في شكل جمعيات جزءا من ثقافة التونسيين على مر تاريخهم، وذلك ببروز جمعيات شكلت ما اعتبر النواة الأولى لمنظمات المجتمع المدني. فقد تكونت جمعيات ومؤسسات فكرية وتعليمية وثقافية كان لها دور هام في توعية المواطنين بضرورة النهوض بالمجتمع التونسي وتحديثه في ظل الأوضاع المتردية التي كان يعيشها، وذلك بتأثير من نخبة من المفكرين الذين تفاعلوا مع الأفكار الإصلاحية والتحررية المنتشرة في العالم العربي والإسلامي في ذلك التاريخ.

وما يمكن ملاحظته أن ظاهرة الجمعيات المدنية والأهلية سبقت الظاهرة الحزبية والسياسية في تونس، وأن معظم الجمعيات التي تكونت في بداية القرن الـ 20 ساهمت فيما بعد في لجوء نفس النخب الفكرية إلى تكوين أحزاب سياسية لخوض معركة الاستقلال بداية من سنة 1920 [1].

إن ظهور أولى الجمعيات الخيرية العصرية أواخر القرن 19 يفسر لنا صدور أول أمر علي ينظم الجمعيات بالرائد التونسي في 15سبتمبر 1888 والذي تضمن في مادته الثانية شرط موافقة الدولة على تأسيس الجمعية، ونتيجة لتزامن هذا القانون مع دخول الاستعمار الفرنسي للبلاد التونسية فقد حجر على الجمعيات الخوض في أي من القضايا السياسية أو الدينية.

[1] منير سنوسي،"البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق"، ص 2. متحصل عليه من: http://mena.icnl.org/Docs/Mounir%20Snoussi.pdf ، يوم: 2021/01/12

كما أنه شدد الرقابة واحكمها في مواجهة أي مبادرة حرة[1]. و إثر هذا القانون تأسست "جمعية الخلدونية" سنة 1896،و التي تعد أولى الجمعيات العصرية التي اتخذت نموذج الجمعيات الأوروبية، و في سنة 1905 تأسست "الجمعية الصادقية" و قد ضمت نخبة مثقفة من خريجي المدرسة الصادقية، و في نفس السنة تأسست الجمعية الخيرية الإسلامية، و في 1907 تأسست حركة الشباب التونسية كأول حركة وطنية سياسية مثلت صوت سكان تونس الأصليين في وجه المستعمر، تكونت الحركة من خريجي المدرسة الصادقية الذين واصلوا تعليمهم بالخارج من أمثال علي باشا حامية و بشير صفر، و عبد الجليل الزاوش و خير الدين بن مصطفى و الشيخ عبد العزيز الثعالبي، و في سنة 1913 تأسست جمعية التعاون الخيري بصفاقس[2] .

وعرفت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بين سنتي 1919 , 1921 نضج العمل النقابي لدى التونسيين وهو ما مهد لميلاد الحركة النقابية التونسية التي تعد أبرز أوجه المجتمع المدني التونسي عبر تاريخه. حيث ساهم تأسيس الكنفدرالية العامة للشغل(C .G.T)سنة1919 التابعة للنقابة المركزية في فرنسا، وانخراط العمال التونسيين فيها في تكوين العديد من التونسيين نقابيا، و قد مثل إضراب عمال الرصيف بتونس و بنزرت في 1924.08.13الذي أطره محمد علي الحامي فرصة استغلها هذا الأخير لما رأى قوة العمال التونسيين على مستوى التنظيم و التضحية، لبعث منظمة نقابية تونسية، حيث أسس في 17أوت1924"جامعة عموم العملة التونسيين "الأولى، و التي تعد أول منظمة نقابية بمبادرة من رجل من العالم الثالث[3]، ولم يعجب هذا الإجراء بقية المنظمات(الفرنسية)خاصة و أن المنظمة الجديدة نجحت في استقطاب العديد من العمال التونسيين حولها، بالرغم من أنها لم تشمل كل التراب التونسي، كما لم يعجب ذلك سلطات الاحتلال التي اتهمت المنظمة بالتحالف مع النشطاء السياسيين الدستوريين و الشيوعيين، ما أدى إلى إلقاء القبض على محمد علي الحامي يوم 1925.02.25 بتهمة التآمر على امن الدولة، و حكم عليه بالإبعاد لمدة عشر سنوات، إلى أن وافته المنية في ظروف غامضة في 1928.05.10،و بذلك انتهت التجربة النقابية التونسية الأولى.

---

[1] فتحية السعيدي، "تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس"، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، ص 21، متحصل عليه من:ftp://pogar.org/localuser/pogarp/civil/assessments/tunisia-a.pdf ، يوم:2020/01/25

[2] هي إحدى الجمعيات التي حافظت على وجودها إلى اليوم، وهي موجودة في نهج الخيرية قرب جامع الخيري بصفاقس، ولها فروع في كل معتمديات تونس، وهي منضوية تحت لواء الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي حاليا.

[3] شوقي بن حسن، "النقابة في تونس"، مركز افريقية للدراسات والبحوث السياسية، متحصل عليه من: http://www.ifriqiyah.com/detail/27302 ، يوم: 2021/01/22.

بعد الاختفاء السريع للمنظمة العمالية الأولى، ازدادت أوضاع العمال التونسيين تأزما خصوصا مع تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب الجفاف الحاد، الأمر الذي حمل العمال التونسيين على التفكير في إحياء نقابتهم، ففي 27أفريل 1937 تم تأسيس "جامعة عموم العملة التونسيين الثانية" وانتخب المناضل بلقاسم القناوي كاتبا عاما لها، بحيث اشتد التنافس بينها وبين C G T لاستقطاب العمال[1] . و لم تعمر التجربة الثانية طويلا، نظرا لعدم التنسيق بين النقابة و القوى السياسية، خاصة الحزب الدستوري الجديد، حيث كان بلقاسم القناوي ضد إقحام النقابة في التجاذب السياسي، لذا سعى الحزب لتغيير القيادة لتصبح النقابة مسايرة لخطه السياسي فتم فرض الهادي نويرة أمينا عاما، فيما رفع القناوي الأمر للقضاء، فانتهزت فرنسا الخلافات لتحل المنظمة النقابية من جديد.

من خلال التجربتين السابقتين أيقن التونسيون أنه لا يمكن الفصل بصفة قطعية بين النضال الاجتماعي والسياسي، وهذا ما جسده المناضل الوطني" فرحات حشاد" لما يتميز به من روح المبادرة ووضوح الرؤية، حيث أنشأ الاتحاد العام التونسي للشغل في 20جانفي 1946 وانتخب كاتبا عاما له، بينما كان الأمين العام الشيخ الفاضل عاشور.

إذا كانت الحركة النقابية هي الحركة الاجتماعية الأبرز، فإن الحركة الطلابية التونسية كانت سابقة لها بل ومغذية لها، فقد شكلت منبتا وأكاديمية متميزة لخلق الكوادر والانتلجنسيا* ،وهو الأمر الذي غذى مسيرة الدولة التونسية منذ فترات مبكرة، وكذلك المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية بمختلف توجهاتها الأيديولوجية والفكرية[2].

تعود جذور الحركة الطلابية التونسية الى سنة 1910، حيث شنت عديد الافعال الاحتجاجية التي وصفت بالعنيفة مثل اضراب 18 أفريل 1910، وفي 19 فيفري 1950 تأسست لجنة صوت الطالب الزيتوني الاصلاحية والتي لم تعمر طويلا، وفي سنة 1952 وبدعم من الاتحاد العام التونسي للشغل وامينه العام "فرحات حشاد "تأسس الاتحاد العام لطلبة تونس، أبرز تنظيم طلابي في الفترة الاستعمارية.

[1] المرجع نفسه.

* الانتلجنسيا (intellegentia): أي النخبة المثقفة وهم طبقة اجتماعية تشارك في عمل ذهني معقد يهدف إلى توجيه ونقد، أو لعب دور قيادي في تشكيل ثقافة المجتمع وسياسته، وقد تشمل الانتلجنسيا الفنانين ومعلمي الدارس، الأكاديميين والكتاب والصحفيين وغيرهم ممن يطلق عليهم بشكل واسع مثقفين.

[2] سالم لبيض، "الحركة الطلابية التونسية: النشأة والتأسيس و قضايا الهوية"، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، متحصل عليه من: http://www.laes.org/upload/editor_upload/file/Salem-Labiad-Students-Movement--.pdf ، يوم:2020.02.15..

ثانيا: بعد الاستقلال: بعد الاستقلال عرف المجتمع المدني التونسي انتكاسة وتراجع، حيث اخضعت الدولة مؤسسات المجتمع المدني الى المراقبة المباشرة انسجاما مع نظرة السلطة لمتطلبات المرحلة والتنمية، عن طريق اصدار القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 07 نوفمبر 1959، والذي كان تراجعا عن المكاسب التي كانت في القانون الذي سبقه (قانون06 أوت 1936) باعتباره يقيد حرية المبادرة في تكوين الجمعيات[1]، ورغم التعديلات التي عرفها القانون في 1988 و1992، إلا أنه لم يرق الى تطلعات المجتمع المدني والمواطن التونسي.

وما يمكن ملاحظته من خلال المؤشرات السابقة ارتفاع عدد جمعيات العمل التنموي، وهي جمعيات مصنفة ضمن الجمعيات الثقافية والفنية ينشط أغلبها في المدارس الابتدائية والاعدادية، حيث بلغ عددها سنة1998 حوالي4155 جمعية، وخلال هذه الفترة عرفت بانوراما الحياة الجمعياتية التونسية ثلاثة أنماط متباينة من طبيعة العلاقة مع الدولة:

النمط الاول: جمعيات حليفة تتكامل أدوارها مع الدولة، تمثل العدد الاكبر من الجمعيات التونسية، تكاد تكون امتدادا عضويا لمؤسسات الحزب الحاكم وتنفذ خيارات الدولة. من أبرزها الاتحاد الوطني للمرأة والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

النمط الثاني: جمعيات تعلن استقلاليتها التامة عن الدولة وعن مختلف الاحزاب السياسية في البلاد، كالاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان التي تأسست في 07ماي1977 كأول جمعية من نوعها تظهر بأفريقيا والعالم العربي وبعض الجمعيات حديثة النشأة مثل فرع تونس لمنظمة العفو الدولية والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية والمعهد العربي لحقوق الانسان، وهي جمعيات كان لأغلبها دور بارز في الثورة التونسية.

النمط الثالث: جمعيات تتوسط النمطين السابقين، وهي عادة جمعيات علمية أو ثقافية أو تنموية. وهو نمط من الجمعيات لا ترتبط بعلاقة شراكة مميزة مع هياكل الدولة و لا تنخرط في مواقف معادية لخياراتها.

[1] فتحية السعيدي، مرجع سابق.

المطلب الثاني: مكونات وهيكلية المجتمع المدني التونسي

ساهمت التحولات التي عرفتها تونس منذ 14 جانفي 2011، في بروز ترسانة جديدة من الجمعيات والمنظمات التي تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الحقوقية والثقافية. وهذا نتيجة منطقية للكبت والتضييق الذي كان يمارسه النظام السابق على عمل الجمعيات من جهة واتساع هامش الحريات وارتفاع سقف المطالب والطموحات الجماهيرية من جهة أخرى، حيث يمكن اعتبار هذه الفترة بفترة "الانفجار الجمعياتي" في تونس، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة عدد الجمعيات لغاية ما قبل 17 ديسمبر 2010 والتي قدر عددها بـ: 9872 جمعية، في حين أنّ 5305 جمعية تم إنشاؤها فقط في العامين الموالين للثورة، بواقع 2687 جمعية في عام 2011 و2618 جمعية العام 2012، نتيجة للمرسوم الرئاسي رقم 88 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2011.

وبناء على ما سبق اتفق أغلب الباحثين بشأن مكونات المجتمع المدني ، حيث يمكن القول أن أهم تنظيمات المجتمع المدني التونسي تتمثل في: المنظمات النقابية، جمعيات حقوق الإنسان، الجمعيات النسائية، الجمعيات الاجتماعية والتطوعية.

أولا: النقابات المهنية.

تعد حرية العمل النقابي المبدأ الأساسي الذي يرتكز عليه الحق النقابي من بين الحقوق الأساسية المعترف بها لفائدة الأجراء، بغية تمثيل مصالحهم والدفاع عنها. حيث تم تكريس هذا الحق في مختلف قوانين حقوق الإنسان مثل اتفاقية الشغل الدولية رقم 87 حول الحرية النقابية وحماية الحق النقابي، والاتفاقية رقم 98 حول التنظيم والمفاوضات الجماعية، والاتفاقية 135 حول ممثلي الأجراء.

وقد أولى القانون التونسي أهمية كبرى للحق في العمل النقابي واعتبره ضمن الحقوق الأساسية للمواطن، حيث نص الفصل الثامن من دستور 1959 بأن الحق النقابي مضمون [1].

وتعد النقابات في تونس الوجه البارز للمجتمع المدني على مر التاريخ الحديث، نظرا للدور الكبير الذي لعبته في الحركة الوطنية التونسية، حيث كان الاتحاد العام التونسي للشغل إلى جانب الحزب الدستوري الحر من أبرز القوى التي قادت الثورة ضد الاستعمار وساهمت في نيل الاستقلال، ومن بين ابرز التنظيمات النقابية في تونس وأكثرها فعالية:

1- الاتحاد العام التونسي للشغل :

يعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل القوة الأولى في المجتمع المدني التونسي منذ تأسيسه العام 1946، حيث عمل النظام التونسي على استثمار الإرث النضالي للاتحاد لكسب المزيد من الشرعية، فقد سعى الرئيس بورقيبة منذ الاستقلال إلى السيطرة على اتحاد الشغل الذي يعد مدرسة لتنشئة الكوادر السياسية للحزب الحاكم[1] .

إلاّ أنّ هذه العلاقة لم تدم طويلا حيث عرفت تدهورا كبيرا في منتصف السبعينات نتيجة لوصول جيل جديد لا علاقة له بالحزب الدستوري، وبالتالي زادت رغبته في الاستقلال والتحرر من قيود السلطة. وفي ظل اتهام قيادة الاتحاد بالإعداد لمؤامرة للانقضاض على الحكم لصالح دولة أجنبية (ليبيا) [2].

وفي 26 جانفي 1978 أعلن الاتحاد إضرابا يعد الأكبر منذ الاستقلال نتج عنه مواجهات دامية بين المحتجين وقوات الأمن فيما يعرف بأحداث **الخميس الأسود***.

ومنذ ذلك الحين زادت السلطة في الضغط على الاتحاد لاحتوائه وتدجينه بشتى الوسائل مثل: الاعتقالات، والعنف والاضطهاد إلا أنّها لم تنجح في مسعاها، فعمدت إلى أسلوب جديد من خلال بث منظمة نقابية منشقة عن الاتحاد هي الاتحاد الوطني التونسي للشغل UNTT العام 1984 لإضعاف الحركة النقابية عموما.

أمّا الرئيس "زين العابدين بن علي" فقد اتبع وسائل مختلفة للسيطرة على الاتحاد العام التونسي للشغل منها القانونية والإدارية والتنظيمية، وكذا عمل على ضمان ولاء قادة الاتحاد للحزب الحاكم. بالموازاة مع استخدام القوة في التعامل مع المظاهرات والاعتصامات واعتقال أعضاء الاتحاد المتظاهرين واحداث الانشقاق داخل بيت المنظمة النقابية. ومنه أصبح الاتحاد هيئة مسيسة تخدم مصالح الحزب الحاكم، ولم يعد له دور محوري في الحياة السياسية والاجتماعية[1] .

---

[2] محسن مرزوق، "**الحركات الاجتماعية في تونس**"، **مداخلة في منتدى الحركات الاحتجاجية في العالم العربي دراسات في الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن**، مركز البحوث العربية والإفريقية، مصر في 2006، ص 280.

* **الخميس الأسود:** هي مواجهات دامية هزت البلاد التونسية يوم 26جانفي 1978، إثر الصدامات العنيفة التي شهدها ذلك اليوم بين الطبقة الشغيلة بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام الرئيس الاسبق الحبيب بورقيبة، وراح ضحيتها أكثر من 400 ضحية ومئات المعتقلين.

وبالرغم من أن الاتحاد العام التونسي للشغل المنظمة العمالية الأكبر في تونس بحوالي 500 ألف منخرط، إلاّ أن الساحة التونسية بعد الانتقال الديمقراطي عرفت إنشاء منظمات نقابية مستقلة عن الاتحاد تكريسا لمبدأ التعددية النقابية وانسجاما مع المناخ السائد بعد الثورة، ومن هذه المنظمات نجد:

-**اتحاد عمال تونس (UTT)** والذي تأسس في 01 ماي 2011 خلال الاحتفال بأول عيد عالمي للشغل بعد الثورة، كمنظمة نقابية عمالية وطنية ديمقراطية ومستقلة، كما أوضح أمينها العام **إسماعيل السحباني** خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد بتونس العاصمة.

-**الجامعة العامة التونسية للشغل:** تأسست بتاريخ06 ديسمبر 2006، إلا أن السلطات لم تعترف بها.

-**المنظمة التونسية للشغل:** وهي نقابة عمالية تأسست في 26 أوت 2013، على يد جبهة تصحيح المسار النقابي داخل الاتحاد العام التونسي للشغل وهي ذات مرجعية إسلامية، رئيسها هو **الأسعد عبيد** [2]

2- الاتحاد العام لطلبة تونس :

أنشئ الاتحاد العام لطلبة تونس بداية العام 1952، تحت اسم الاتحاد العام للطلبة التونسيين، وعقد مؤتمره التأسيسي في العاصمة الفرنسية باريس جويلية 1953، ومنذ تأسيسه بسط الطلبة الدستوريون سيطرتهم على المنظمة الطلابية، ما أتاح للرئيس بورقيبة استعماله من ضمن أدوات تحقيق النظام لسياسته[3].

وفي العام 1971 عقد الاتحاد مؤتمره الثامن عشر (18). حيث كون القوميون واليساريون والدستوريون أغلبية بقيادة **أحمد المستيري** دعت إلى استقلال الاتحاد عن السلطة الحاكمة، ولمواجهة ذلك استخدمت السلطة العنف والقمع، واستمر هذا الوضع إلى غاية تولي زين العابدين الحكم حيث اعترف بالاتحاد وبنشاطه، واعترف به ممثلا للطلبة التونسيين ومفاوضا باسمهم مع وزارة التعليم العالي التونسية[4].

---

[2] المصدر،" الإعلان عن تأسيس المنظمة التونسية للشغل"، متحصل عليه من:
http://ar.webmanagercenter.com/2013/08/27/18494 ، يوم:2019.03.04.

[3] شهرزاد صحراوي، **مرجع سابق**، ص 49.

[4] محسن مرزوق، **مرجع سابق**، ص 280.

3- الاتحاد العام التونسي للطلبة :

كان تأسيس الاتحاد العام التونسي للطلبة خلال مؤتمر الحسم المنعقد أيام 18 ، 19 , 20 أفريل 1985 بكلية العلوم بتونس، حيث أقر المؤتمرون تأسيس منظمة نقابية طلابية جديدة تقطع مع الماضي وتؤسس لحياة جامعية جديدة؛ إلاّ أنّ السلطات لم تعترف بالمنظمة الطلابية فعليا إلاّ سنة 1988، في محاولة من نظام بن علي لتحييد الجامعة حتى يتمكن تسويق الصورة الباهرة لنظامه كنظام ديمقراطي تقدمي وعصري، إذ بعد انتخابات سنة 1989 دخل النظام في مواجهة مفتوحة مع المنظمة الطلابية، عبر طرد مسؤولين نقابيين للاتحاد في كل من كلية العلوم وكلية الطب ومدرسة المهندسين بجهة صفاقس، عبر مجالس تأديبية صورية. ثم قامت بحل المنظمة النقابية في 29 مارس 1991 وملاحقة عناصرها والزج بهم في السجون.

ثانيا: جمعيات حقوق الإنسان:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني بمختلف فعالياتها واحدة من الآليات التي تهتم بحقوق الإنسان وتعمل على حمايتها وتعزيزها، نظرا لما تعرفه هذه الحقوق من تطور وتقدم ملموس على المستوى العالمي، حيث يرتكز عمل هذه التنظيمات المدنية والحقوقية على السمو بالجانب القانوني على حساب المعطى السياسي، كآلية لاستكشاف الثغرات والهفوات التي يمكن أن تمس سياسة حقوق الإنسان[1].

تتسم علاقة جمعيات حقوق الإنسان بالسلطة في تونس بالصراع الدائم، حيث يتعرض نشطاء هذه الجمعيات إلى الملاحقات والاعتقال. ما جعلها ضعيفة البنية والتأثير في المجتمع، إلاّ أنّها عرفت انتعاشا كبيرا بعد الإطاحة بنظام **بن علي** وأصبح من أهم فواعل المجتمع المدني التونسي. ومن أهمها:

1- الرابطة التونسية لحقوق الإنسان :

تعتبر الرابطة التونسية لحقوق الإنسان التي أنشأت في ماي 1977 من طلائع منظمات حقوق الانسان، وتعكس الرابطة دينامية اجتماعية وسياسية، حيث تتكون من شخصيات مستقلة ومجموعة من مختلف التوجهات من نشطاء الحركة السياسية[2]. وتعد من أبرز مؤسسات المجتمع المدني التونسي

---

(1) عزوز غربي، "حقوق الإنسان بالمغرب العربي دراسة في الآليات والممارسات: دراسة مقارنة تونس . الجزائر. المغرب"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري)،2013، ص140.

(2) Mohamed karem,"La question des droits de l'homme au Maghreb", a Mahiou ahmed,L'etat de droit dans le monde arabe ,paris:C.N.R.S,1997,p221.

بتاريخها الحافل بالنشـر والتعريف بقيم المجتمع المدني وحقوق الإنسـان، وترقية ثقافة المجتمع التونسـي بهذه القيم والمبادئ دون تجاهل دورها المهم في كشـف انتهاكات حقوق الإنسـان من أي جهة كانت[1]. حيث تعمل على نشـر تقارير وبيانات خاصـة بوضـعية حقوق الإنسـان في تونس. ففي 1991 أدانت اضـطهاد السـلطة للتيار الإسـلامي، كما رفضـت التعديلات التي أقرها قانون الجمعيات المعدل العام 1988.

وأمام النضـج والتطور الذي عرفته وما أفرزته من كوادر عديدة وبارزة حتى على الصـعيد العربي والدولي، لم يكن أمام السلطات التونسية إلاّ محاولة تطويق اتساعها بالترغيب تارة و بالترهيب تارة أخرى. ففي العام 1992 قامت الرابطة بحل نفسها نتيجة الضغوط الأمنية التي تعرضت لها قياداتها وأعضائها، ثم عاودت الرجوع إلى نشاطها إثر قرار المحكمة الإدارية في 26 مارس 1993 القاضي بوقف تنفيذ قرار تصنيف الرابطة ضمن الجمعيات ذات الصيغة العامة[2] .

وكانت الرابطة من منظمات المجتمع المدني السباقة إلى الالتحاق بالثورة التونسية منذ بدايتها.

2- الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية :

تأسـست في 07 جانفي 1991 كمؤسـسـة وطنية تهتم بحقوق الإنسـان جاءت بتوجيه من الأمم المتحدة، من أجل إحداث آليات وطنية غرضـها الأسـاسـي حماية حقوق الإنسـان وتعزيزها على الصـعيد الوطني.

فهي بالتالي نتيجة لإرادة الدولة التونسـية في تمثيل حقوق الإنسـان وتعكس اسـتجابة الدولة لتوصـية الأمم المتحدة في هذا المجال.

3- المجلس الوطني للحريات بتونس :

هو منظمة غير حكومية تونسية تهتم بمجال حقوق الإنسان. تم تأسيس هذه المنظمة في 1998 من قبل حوالي من ثلاثين شـخص، منهم **المنصـف المرزوقي** و**مصـطفى بن جعفر** و**سـهام بن سـدرين** لم يعترف النظام التونسي آنذاك بها ومنع نشاطاتها.

[1] توفيق المديني، **الدولة البوليسية في تونس المعاصرة**، بيروت المركز العربي للطباعة والنشر، ص149.

وبذلك لم يتم الاعتراف بالمجلس إلا بعد الثورة التونسية وتحديدا في 28 فبراير 2011. ينتمي المجلس إلى الجامعة الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان. تهدف المنظمة إلى حماية حقوق الإنسان وتقصي التجاوزات في الفساد وخاصة في الانتخابات[1] .

ثالثا: الجمعيات النسائية:

على غرار العديد من منظمات المجتمع كانت تونس سباقة في إنشاء الجمعيات النسوية، حيث يعتبر الاتحاد النسائي الإسلامي التونسي أول منظمة نسائية تونسية تأسست سنة 1936.

ارتبط عمل الجمعيات النسائية في تونس منذ بدايته بالتركيز على العمل الخيري التطوعي تجاه المحتاجين والمشاركة في عمل الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال.

تتمتع المرأة التونسية بحقوق وفرتها لها الإرادة السياسية، لم تصل إليها أي امرأة عربية أخرى، حيث تشير إحصائيات عام 2004 أنّه بلغ عدد الجمعيات النسائية 25 جمعية من إجمالي 8444 جمعية، يعمل 500 منها خارج تونس[1]. ومن أهم الجمعيات النسائية التونسية:

1- الاتحاد الوطني للمرأة التونسية :

وكان يسمى سابقا بالاتحاد القومي النسائي التونسي، وهي المنظمة النسائية الرئيسية في تونس، أنشأه **"الحبيب بورقيبة"** في جانفي 1956، من خلال توحيد لجنة المرأة في الحزب الاشتراكي الدستوري واتحاد حركات المرأة التونسية، وقد لعبت السلطة السياسية دورا كبيرا لدفع ودعم النواة الأساسية لهذه المنظمة[2]، حيث حافظ الاتحاد على علاقة عضوية مع الحزب الحاكم في تونس، فهو يعتبر من المنظمات القومية الدائرة في فلكه.

ولما تولى الرئيس "زين العابدين" الحكم حول الاتحاد إلى منظمة غير حكومية، وأنشأ عام 1990 هيئة للدفاع عن حقوق المرأة. ونظرا لأهمية دور الاتحاد في المجتمع فرض الحزب الحاكم سيطرته عليه وجعله وسيلة لتحقيق أهدافه.

[1] نيفين مسعد، **المشاركة السياسية للمرأة العربية**، مصر:(د. د. ن)،2008، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 46.

2- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات :

تكونت هذه الجمعية بصفة قانونية في 06 أوت 1989 ونادت بفصل الدين عن الدولة، وحصول النساء التونسيات على جميع حقوقهن السياسية والمدنية والاجتماعية مثل الرجل وتعمل على تغيير المنطق الأبوي السائد ثقافيا وإلغاء كل مظاهر التمييز ضد المرأة وتمكينها من المواطنة الكاملة بوسائل منها توعيتها بحقوقها القانونية. بقيت هذه الجمعية نخبوية نتيجة التركيبة المهنية والعمرية لمناضلاتها فبقي نشاطها محدودا يكاد يقتصر على بعض الندوات الفكرية والورشات والبيانات الصحفية، ومن أهم ما قامت به في هذا الصدد أن فتحت مركزا مختصا في التصدي لكل أنواع العنف المسلط على النساء.

رابعا: الجمعيات الاجتماعية والتطوعية:

هذه الجمعيات هدفها الرئيسي يكمن في تقديم خدمات اجتماعية لمساعدة الفئات الهشة والمتضررة في المجتمع، وهي تمثل أغلب الجمعيات الناشطة في تونس سواء قبل الثورة أو بعدها.

ويبرز دور هذه الجمعيات عادة أثناء الأزمات مثل الفيضانات، الزلازل، الأوبئة وغيرها. وكذلك في رعاية الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

خامسا: مؤسسة الفيسبوك

تشير احصائيات 2012 ان ما يقارب ربع سكان تونس يستخدمون فيسبوك (23.56%) بمجموع 2.494.760 شخص، ما يجعل من تونس أكبر بلد افريقي من حيث نسبة عدد مستخدمي الفيسبوك الى عدد السكان، بل تتفوق على بلدان أكثر تفوقا وتطورا في المجالين التقني والاقتصادي.[1]

كما ان نسبة المستخدمين من الجنسين متقاربة جدا بحكم الطبيعة العلمانية للمجتمع 58بالممئة للذكور و32بالمئة للإناث، مما يعني ان غالبية الشعب التونسي منخرط في الفضاء الالكتروني حين اتسعت قاعدة الاحتجاجات الاجتماعية لتشمل كل المحافظات وأدمجت النساء والرجال معا في حركية التغيير.

تميزت كذلك مؤسسة الفايسبوك في تونس بطبع الانسجام والتنسيق على غرار تشكيلات المجتمع المدني الأخرى، ويبرز هذا الانسجام انتظامه على شكل مجموعات إخبارية بلغ عدد أعضاءها مئات

[1] عمراني كربوسة. المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...اي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. جامعة محمد خيذر بسكرة. الجزائر. العدد 16. سبتمبر 2014

الالف ومنها مجموعة Ma Tunisie التي تجاوز أعضاءها 650 ألف ناشط، ومجموعة (Touwanssa) التي تجاوز أعضائها 555الف ناشط.

المطلب الثالث: المكانة القانونية للمجتمع المدني التونسي.

إن البحث عن مدى قدرة وفعالية أي مجتمع مدني ليس فقط بمعرفة طبيعة وتركيبة المجتمع الذي ينشـط فيه، وبنيته المؤسـسـية، إذ تعد البيئة القانونية التي تحدد كيفية ومجال نشـاطه ذات أهمية وتأثير كبير على ديناميكيته ككل.

لذا سـنتناول في هذا المطلب المكانة القانونية التي يتمتع بها المجتمع التونسـي في كل من دسـتور 1959-2014، لمعرفة ما مدى تأثير التغيير السـياسـي في تونس على مكانة المجتمع المدني في الدستور التونسي.

أولا: دستور 1959: يعود صدور دستور 01 جوان 1959 إلى فترة تاريخية اتسمت بمرحلة الاستقلال والبناء الوطني. وقد عرف هذا الدستور عدة تعديلات جزائية أملتها توجهات ومصالح النخبة الحاكمة في تونس، حيث كانت تعديلات 1976 و1988، 1997 وآخرها تعديلات 2002.

ينص الفصل الثامن من دستور 1959 على ما يلي " حرية الفكر و التعبير و الصحافة و النشر و الاجتماع و تأسيس الجمعيات مضمونة و تمارس حسبما يضبطه القانون و الحق النقابي مضمون[1]. ويستنتج من ذلك أن حرية تأسيس الجمعيات لم تكن بالمطلق بل قيدها المشرع التونسي بالضوابط القانونية. وكنتيجة لذلك تخضع الجمعيات في تونس للقانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 07 نوفمبر 1959 و الذي تميز بالتضييق على حرية تأسيس الجمعيات، بالاعتماد على نظام التسجيل أو التأشيرة الذي أسند إلى وزير الداخلية صلاحيات تقديرية واسعة لقبول أو رفض طلب التأسيس[2].

كما اتسم بالطابع الردعي حيث أسند اختصاص توقيع العقوبات إلى السلطة التقديرية لوزير الداخلية حسبما نصت عليه الفصول 23- 24- 25 من القانون 154 لسنة 1959.

وقد شهد هذا القانون تعديلين أساسيين وهامين، الأول في 02 أوت 1988 الذي حرر نسبيا حرية مبادرة تأسيس الجمعيات و الإجراءات التي ينبغي إتباعها في هذا الصدد، فمثلا عند حصول المؤسسين

---

[1] الجمهورية التونسية، دستور 1959، ص7.

[2] منير سنوسي، **مرجع سابق**، ص4

على الرفض قبل أو بعد انقضـاء 03 أشـهر من تاريخ إيداع طلب التأسـيس يمكنهم الطعن في القرار، و أن يكون قرار الرفض الصـادر عن وزير الداخلية معللا عند إبلاغه إلى المعنيين بالأمر[3]. كما يحق لكل جمعيـة أن تحـدث فروعـا تـابعـة لهـا على أن يتم إبلاغ وزير الـداخليـة بـذلـك، إلا أن هذا التعـديـل ألزم الجمعيات بضـــرورة إعلام الســـلطات بكل تغيير يهم إدارة الجمعية أو مســـيريها وكل ما يتعلق بهوياتهم (تاريخ ومكان الميلاد، مقر الإقامة المهنية)، ويترتب عن عدم احترام هذه الإجراءات تعرض مســـؤولي الجمعية إلى العقوبات.

أما التعديل الثاني المؤرخ في 02 أفريل1992 فقد أضاف تصنيفا وجوبيا للجمعيات بحسب نشاطها[1]، مما أدى إلى مزيدا من التضـــييق على حرية تكوين الجمعيات بإجبارها على النشـــاط في مجالات معينة ومحددة لا يمكن أن تعمل خارج إطارها.

وعلى أثر القانون 90 المؤرخ في 02 أوت 1988 نشـــأت 5553 جمعيـة (إلى غايـة 11 أكتوبر 1998). ليصبح بالتالي عدد الجمعيات الإجمالي في تونس 7529 جمعية سنة 2000.

شكل يوضح تطور عدد الجمعيات في تونس 1988/ 2000



المصدر: فتحية السعيدي، "تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس"، الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية.

[3] فتحية السعيدي، **مرجع سابق**، ص23،

من خلال ما سبق يتضح جليا مدى التضييق الذي مارسه النظام التونسي على المجتمع المدني، فبالرغم من توقيعه على اتفاقيات حقوق الإنسان نجده ينتهج مبدأ المزاوجة في طرحه للقوانين، فمن جهة يمنح هامشا من الحريات بمقتضى الدستور (الفصل 08)، بالمقابل نجده يحدد حدود ومجال هذه الحريات بتشريع آخر يمنحه سلطة التحكم في ممارستها على النحو الذي يرغب فيه. ولهذا تميزت هذه الفترة بعد فاعلية المؤسسات المجتمع المدني، وضعفها، باستثناء بعض المنظمات التي دخلت في صدام مع النظام نتيجة مطالبتها باستقلالها التام عنه، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. في فترات متباينة.

ثانيا: دستور 2014: من أبرز أهداف الثورة التونسية إحداث القطيعة مع منظومة الحكم السابق في جميع المجالات، لاسيما الترسانة القانونية التي اتسمت بالتضييق على الحياة السياسية والحياة العامة عموما، ومنها القوانين ذات الصلة بالجمعيات بهدف تحريرها، حيث عرفت تونس ما يمكن أن نطلق عليه بالانفجار الجمعياتي والحزبي قبل حتى صدور القوانين التنظيمية. لاسيما قانون الجمعيات رقم 88لسنة 2011، المؤرخ في 24/ 09/ 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات الذي أعدته لجنة الخبراء بالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة (1)، وقد صاحب إعداد القانون العديد من الصعوبات والعراقيل لعل أبرزها الجدل الذي ساد حول أحقية الهيئة في إصدار مثل هذه القوانين التي تعد من اختصاص برلمان منتخب. إلا أن الهيئة واصلت أشغالها باعتبار أن إصدار قانون الجمعيات هو شرط من شروط الانتقال الديمقراطي، وأن القانون المنظم للسلطات العمومية أسند لها اختصاص إعداد وإصدار هذا القانون[1] .

يتميز المرسوم عدد 88 لسنة 2011 بتبسيط إجراءات تأسيس الجمعيات، حيث يراعي في ذلك المعايير والمبادئ الدولية، لاسيما الفصل 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وذلك بإلغاء نظام الترخيص المسبق، والاختصاص التقديري لوزير الداخلية الذي كان معمولا بها سابقا.

ينص الفصل 8 من الباب الثاني: "لكل شخص طبيعي، تونسي أو أجنبي مقيم في تونس، حق تأسيس جمعية أو الانتماء إليها أو الانسحاب منها وفق أحكام هذا المرسوم". في حين تضمن الفصل 10

[1] منير سنوسي، **مرجع سابق**، ص05.

إجراءات بسيطة يخضع لها تأسيس الجمعيات مثل: التصريح ينص على اسم الجمعية وموضوعها وأهدافها ومقرها. ونسخة من بطاقة الهوية أو شهادة الإقامة للأجانب، و النظام الأساسي[1] .

ومن أبرز المكتسبات التي جاءت في هذا القانون ما تضمنه الفصل الخامس من الباب الأول حيث جاء فيه للجمعية:

أولا: حق الحصول على المعلومات.

ثانيا: حق تقييم دور مؤسسات الدولة وتقديم مقترحات لتحسين أدائها.

ثالثا: حق إقامة الاجتماعات والتظاهرات والمؤتمرات وورشات العمل وجميع الأنشطة المدنية الأخرى.

رابعا: حق نشر التقارير والمعلومات وطبع المنشورات واستطلاع الرأي.

وككل نظام تحرري لا تخضع الجمعيات إلى رقابة مسبقة تمارس عند القيام بإجراءات التأسيس وإنما إلى رقابة لاحقة تمارس على الجمعيات المكونة قانونا وتنطبق على أنشطتها الفعلية[2] ، واعتمد المشرع التونسي هنا مبدأ التدرج من الأدنى إلى الأعلى بدءا بالتنبيه على الجمعية من طرف الكاتب العام للحكومة، ثم الرقابة القضائية، أولا بتعليق نشاط الجمعية ثم الحل بطلب من الكاتب العام او ممن له مصلحة من طرف المحاكم المختصة، كما جاء في الفصل 46 من الباب الثامن [3].

وما يمكن ملاحظته أن هذا القانون جاء موائما للمتغيرات التي شهدتها تونس، مبرزا للمكانة التي بات يحظى بها المجتمع المدني والدور السياسي اللافت الذي صار يلعبه بالموازاة مع وظائفه التقليدية، ولعل أدل على ذلك مشاركة المجتمع المدني في إعداد مشروع القانون من خلال ممثلين عن أكثر من 50 جمعية.

لقي المرسوم صدى ايجابيا وكان له أثر على تعدد التصاريح المتعلقة بتكوين جمعيات جديدة، حيث أن الكاتب العام للحكومة يتلقى يوميا تقريبا 80 إعلاما بتكوين جمعية جديدة، كما أن الرائد الرسمي

[1] الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 88 لسنة2011، يتعلق بإحداث وزارة العلاقة بنظيم الجمعيات، بتاريخ24سبتمبر 2011، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ع74، سبتمبر 2011، ص 1996.

[2] منير سنوسي، **مرجع السابق**.

[3] الجمهورية التونسية، مرسوم عدد88.

للجمهورية التونسية يتضمن دوريا و منذ صدور المرسوم و دخوله حيز التنفيذ تقريبا 10 إعلانات نشر لتكوين جمعيات جديدة[1] .

أما دستور 2014: لعب المجتمع المدني دورا مهما بشكل خاص في صياغة الدستور الجديد لتونس، حيث أسهم أكثر من 300 منظمة من المجتمع المدني لعل أبرزها الرباعي الراعي للحوار الوطني* بآرائهم في الحوار حول الدستور على مستوى البلاد[2]، حيث لجأ إلى مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات السلمية ليبقي الضوء على مطالبه، وتضمنت هذه الاستراتيجيات مناظرات و مناقشات حادة على مختلف الشبكات و قنوات التلفزيون الوطنية، و المبادرة بالمشاركة في الشبكات الاجتماعية لزيادة الوعي وحشد التأييد، وتنظيم المظاهرات و المسيرات السلمية لفرض المطالب الشعبية.

فبمقتضى هذا الدستور الذي صادق عليه أعضاء المجلس الوطني التأسيسي بأغلبية 200 نائب من أصل 216 نائبا، فيما صوت ضده 12 نائبا وامتنع 04 عن التصويت[3] . وصدر في 26 جانفي 2014، أعطى للفرد مكانة متميزة وأعيد له الاعتبار في سبيل خلق مواطنة مسؤولة كما تنص عليه فصول الباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات، كما حمل معه أيضا توسيعا لأدوار المجتمع المدني في سبيل الارتقاء بالعمل الجمعوي، ففي الفصل 35 ينص الدستور: "حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة"[4]، كما نص الفصل 36 على ضمان الحق النقابي بما في ذلك الحق في الإضراب.

وبفضل المكانة القانونية التي بات يحظى بها المجتمع المدني، أصبحت تونس ما بعد الثورة تنعت بتونس الحراك الجمعياتي، فحسب آخر إحصائية نشرها مركز إفادة للإعلام و التكوين و الدراسات و التوثيق حول الجمعيات إلى غاية 16 ماي 2016 بلغ المجموع العام للجمعيات في تونس 18822

---

[1] منير سنوسي، **المرجع نفسه**.

* أربع منظمات من المجتمع المدني التونسي هي: الاتحاد العام التونسي للشغل ، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، رعت عام 2013 حوارا سياسيا وطنيا بين الحكومة الانتقالية وجبهة أحزاب المعارضة، مما أدى إلى وفاق شامل بينهما، وجنب البلاد الدخول في حرب أهلية. فازت هذه المنظمات بجائزة نوبل للسلام عام 2015.

[2] دنيا جميل، "المجتمع المدني من ثائر إلى حارس للسلام"، البنك الدولي، متحصل عليه من : http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/tunisian-civil-society-revolutionaries-peace-keepers اطلع عليه:2020/01/12.

[3] جريدة الأنباء الالكترونية، "أي أهمية لدستور تونس الجديد"، 2014/02/12، متحصل عليه من:http://anbaaonline.com/?p=198558 يوم:11-12-2019

[4] الجمهورية التونسية دستور 2014، الفصل 35.

جمعية [1] ، و اللافت ما بعد 2011 بعض الممارسات الجيدة المتعلقة أساسا بالمقاربة التشاركية للمجتمع المدني في اتخاذ القرارات وصياغة القوانين و كذلك الدستور و مأسسة علاقة المجتمع المدني بالحكومة من خلال استحداث وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان من خلال الأمر الحكومي عدد 465 لسنة 2016 المؤرخ في 11 أفريل 2016 ، حيث جاء في الفصل 02 منه:" تتولى وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان المساهمة في تكريس التحاور المتواصل بين الحكومة و المجتمع المدني في إطار إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية"[2]، وبالتالي فالتغيرات التي عرفها السياق الدستوري والسياسي لتونس ما بعد الثورة يحتم على المجتمع المدني إحداث تغيرات تجعله و الفرص الجديدة التي أتاحها الدستور الجديد، ويمكن تحديد بعض ملامح التغير فيما يلي:

1- تعزيز إدراكه لدوره وإعادة النظر في رؤيته ورسالته وصولا إلى أساليب عمله[3].

2- مزيد من الاحترافية والمهنية كي يصبح قوة اقتراحيه تساهم في بلورة القوانين.

تقديم مقترحات تهم النظام الداخلي لمجلس النواب كي ينضم مشاركته في إعداد واقتراح التشريعات.

المبحث الثالث: المجتمع المدني والنظام السياسي في تونس، حدود التأثير والتأثر

تتميز تونس بأسبقية ظاهرة الجمعيات المدنية والأهلية غن الظاهرة الحزبية ، حيث ان معظم الجمعيات التي تكونت في بداية القرن العشرين، ساهمت فيما بعد في تكوين أحزاب سياسية لخوض معركة الاستقلال بداية من سنة 1920، حيث ترجع جذور المجتمع المدني في تونس الى بروز جمعيات نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث شكلت تلك الجمعيات ما اعتبر النواة الأولى لمنظمات المجتمع المدني، هذه الاسبقية و الأدوار الكبيرة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني في تطوير المجتمع وقيادة الحركة الوطنية في تونس مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، هي التي أدت الى

[1] موقع جمعيتي، "دراسة حول واقع المجتمع المدني بتونس"، متحصل عليه من: http://jamaity.org/2016/06/%D8%AF%D8%B1 ، يوم:2019.01.25

[2] الجمهورية التونسية، أمر حكومي عدد 465 لسنة 2016، يتعلق بإحداث وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها، بتاريخ 11ا فريل 2016، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ع30، أفريل 2016، ص 1282.

[3] سمية بن خلدون،"رهانات المجتمع المدني على ضوء مقتضيات الدستور الجديد، متحصل عليه من: http://www.pjd.ma/node/2578 ، يوم:2019/03/22.

ازدواجية الأدوار الاجتماعية و السياسية التي ميزت المجتمع المدني التونسي، وطبعت علاقته بالنظام السياسي عبر تاريخه.

المطلب الأول: طبيعة علاقة المجتمع المدني والنظام السياسي قبل 2011.

ترجع حرية العمل الجمعوي في تونس الى سنة 1888 تاريخ صدور اول امر ينظم الجمعيات بالرائد التونسي في 15 سبتمبر 1888، وتعتبر الجمعية الخلدونية أول جمعية ظهرت إثر هذا القانون في 22 ديسمبر 1896 ، وهي جمعية كانت تهدف الى تلقين العلوم العصرية للشباب التونسي لتوسيع آفاقه العلمية[1]، وفي سنة 1936 صدر قانون جديد سعى الى دعم الهوية الوطنية للجمعيات وحرر نسبيا مبادرات تأسيسها، وهو ما ساهم في بروز العديد من الجمعيات التي كانت تنشط في مختلف المجالات، وأسهمت بشكل كبير في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي[2]، كما تعتبر النقابات أحد أبرز مكونات المجتمع المدني في تونس، إذ تعود جذور الحركة النقابية في تونس الى العهد الذي كانت تتبنى فيه البلاد النظام الملكي، وتعيش في ظل الاستعمار الفرنسي[3]، وتميزت الحركة النقابية في تونس منذ نشأتها ببعد سياسي ارتبط فيه النضال النقابي بالنضال الوطني.

1-فترة بورقيبة: إن الفترة التي أعقبت الاستقلال مباشرة يمكن أن نصنفها بكونها فترة قادها ما أطلق عليه " سان سوليو" بمنطق الصهر [4] fucion logic ، حيث شرع " الحزب الحر الدستوري الجديد" بقيادة الحبيب بورقيبة المرتقي حديثا الى واجهة السلطة آنذاك في حملة تصفية لخصومه السياسيين، وقام بشن حملة مطاردة ضد التيار "اليوسفي" في" الحزب الحر الدستوري الجديد"، بمباركة من المجتمع المدني وبخاصة اتحاد الشغل، وبالتوازي مع هذا التوجه لاحتكار السلطة والتفرد بالحكم اجتهد في المجال المدني للهيمنة على الجمعيات، حيث تم حل" جمعية الطلبة الزيتونيين" وإعادة هيكلة جمعيات أخرى وتغيير قياداتها ك " اتحاد الفلاحين"[5].

---

[1] علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**. مرجع سابق، ص 26.

[2] سالم لبيض، **مرجع سابق**. ص 18.

[3] أمينة هكو، "الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 353، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2008، ص 73.

[4] منصف القابسي،"النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثورة: قراءة تحليلية وتقويمية لتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 94، أكتوبر 2015، ص 97

[5] **La transition dèmocratique en Tunisie- Etat des Lieux- Les Acteurs**. Op. Cit, p 312.

ونظرا لاحتكار الحزب للحياة السياسية وسيطرته على مفاصل الدولة ، وتبنيه سياسات تنموية لم ترق لمختلف شرائح المجتمع التونسي، بدأت العلاقة بين السلطة ومكونات المجتمع المدني في التوتر، والتي عبر عنها قادة التنظيمات المدنية بإعلان رفضهم سيطرة الحزب على الدولة، حيث اصبحت منظمات مثل "الاتحاد العام التونسي للشغل" و "النقابة الوطنية للمحامين" و"الاتحاد العام للطلبة التونسيين" فضاءات أساسية للمقاومة ومواجهة النظام السياسي.[1] بالإضافة الى ميلاد منظمتين في هذه الفترة احتلتا مكانا أساسيا في مقاومة النظام التسلطي وهما" الرابطة التونسية لحقوق الانسان" و" الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات"، وكانت مهمتها الأولى هي الدفاع عن الحريات الجماعية والفردية .

وقد مثل الاتحاد العام التونسي للشغل الوجه الحقيقي لطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والنظام السياسي في تلك الفترة، فرغم وقوف اتحاد الشغل مع جناح بورقيبة في صراعه مع الأمين العام للحزب الدستوري الجديد "صالح بن يوسف" ونجاحه في ذلك وتولي عدد من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد حقائب وزارية هامة أبرزهم مصطفى الفيلالي وعبد الله فرحات، وكذا تبني الحكومة للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي الأول للاتحاد سنة 1956.

إن هذه المرحلة وان كانت مرحلة "تحالف تصاهري" بين اتحاد الشغل والحزب الحاكم، إلا أن ذلك لم يكن دائما على ما يرام بل شهدت صدامات وتوترات، ذلك أن نظام بورقيبة كان منزعجا وغير قابل لوجود منظمة مستقلة عن الحزب الدستوري لاسيما اتحاد الشغل ذي الثقل الكبير والتاريخ النضالي الحافل ، وسرعان ما انفجرت تلك العلاقة سنة 1956 حيث ابعد " احمد بن صالح" من الأمانة العامة لاتحاد الشغل بأمر مباشر من بورقيبة وأصبحت السلطة تتدخل في تسمية وعزل المسؤولين النقابيين .

وشهدت سنة 1965 ظهور بوادر أول أزمة بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل وتصدع التحالف بينهما نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وانخفاض القدرة الشرائية على إثر قرار الحكومة بخفض قيمة الدينار التونسي، وهو قرار تم دون استشارة اتحاد الشغل. ولإنقاذ الوضع طالب الاتحاد ببعض التعويضات المالية على مستوى الأجور في شكل منح للحد من تدهور الفترة الشرائية للطبقات الضعيفة من المواطنين، ما أثار سخط الحكومة والرئيس بورقيبة[2]. الذي عمل على تنحية

[1] فتحي معيفي، **مرجع سابق**، ص 225.

[2] عبد العزيز بوراوي، **مرجع سابق**، ص 193

"الحبيب عاشـــور" من الأمانة العامة للاتحاد من خلال المؤتمر العاشـــر المنعقد في 31 جويلية 1965 وتنصيب " البشير بلاغة " الموالي لبورقيبة [1].

شــهد عام 1970 تغيرا في المشــهد الســياســي والنقابي في تونس ، وذلك بإعادة تنصــيب " الحبيب عاشور" أمين عام في المؤتمر الاستثنائي المنعقد في 29 ماي 1970 ، وعلى مستوى الحكومة تم تعيين بتاريخ 06 نوفمبر 1970 " الهادي نويرة " ذو التوجه الليبرالي وزيرا أولا وقد لاقت ســـياســـاته تزكية من اتحاد الشـغل ، توجت بالمصـادقة على " ميثاق الرقي والسـلم الاجتماعي " ،إلا أن موقف الهياكل النقابية اليسـارية منها بالخصـوص _ كان على النقيض، بل أخذت على القيادة تفردها بأخذ القرار دون اسـتشـارة القواعد ، فهي تعتبر الميثاق كبح للنقابيين وعرقلة مســـيرتهم النقابية لفائدة النظام ومنظمة الأعراف ، وبالتالي فهو خيانة للقضية العمالية[2] .

ما أدى إلى تراجع " الحبيب عاشـور " عن تأييد الميثاق ثم رفض المشـروع في المؤتمر الرابع عشـر سـنة 1977، وهي السنة التي عرفت العديد من الإضرابات المطلبية (452 إضرابا).

أصـبح الاتحاد العام التونسـي للشـغل أكبر قوة معارضـة في البلاد خاصـة بعد تمكن العديد من الشـباب اليســـاريين المعارضـــين للنظام من احتلال مناصـــب قيادية في الهياكل القاعدية والوســـطى رغم محاولة القيادات النقابية عرقلتهم [3] .

وزاد تدهور الوضـع الاقتصـادي والاحتقان الاجتماعي الناتج عنه من اتسـاع الهوة بين حكومة " الهادي نويرة " والمنظمة النقابية التي اسـتنكرت الارتفاع المفرط للأسـعار، حيث بلغت نسـبة زيادة الأسـعار ما بين 30 % إلى 40% خلال الفترة بين شهري مارس وسبتمبر 1977[4] .

وفي 12 أكتوبر 1977 شـهدت مدينة " قصـر هلال " ما يمكن أن نصـفه بالانتفاضـة الشـعبية من قبل عمال الشـــركة العامة للنســـيج بالمدينة على إثر خلاف مع الإدارة[5]. حيث ســـاند أهالي المدينة العمال

[1] سعد توفيق البزاز، "الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي:1970- 1987"، **مجلة التربية والعلم جامعة الموصل**، المجلد 19، العدد 4، 2012، ص 86.

[2] سالم الحداد، **الحركة النقابية التونسية في تونس بين الاستقلالية والتبعية: الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقيبة بين الوئام و الصدام**، تونس: أرتيبو للطباعة،2010، ص 82

[3] الطاهر المعز، **مرجع سابق**.

[4] عبد العزيز بوراوي، **المرجع نفسه**، ص 238

[5] سالم الحداد، **مرجع سابق**، ص 100

المضربين الأمر الذي قابلته السلطات بقسوة عن طريق إنزال الجيش للشوارع وتفريق المتظاهرين بقوة ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف المتظاهرين.

وعلى إثر هذه الأحداث زادت التعبئة الحزبية ضـــد المركزية النقابية، التي قررت في اجتماع الهيئة الإدارية يوم 22 جانفي 1978 شــن إضــراب عام إنذاري يوم 26 جانفي، وتحميل الحكومة تداعيات ما يحصل.

وفي يوم الخميس 26 جانفي 1978انتشــر الجيش في كامل أنحاء البلاد، من اجل قمع المتظاهرين واسـتعمل الرصـاص الحي لتفريقهم وإخماد الاحتجاجات، وبالرغم من تضـارب الأرقام حول عدد ضـحايا هذه الأحداث حيث تشــير بعض المصـــادر النقابية إلى ســقوط أزيد من ألف شـــهيد، إلا أن جريدة le mondeالفرنسـية أشـارت لسـقوط حوالي 420 شـهيدا وعدد كبير من الجرحى [1]، إضـافة إلى ما لحق الممتلكات الخاصة والعامة من أضرار.

وعلى إثر الأحداث التي باتت تعرف في الأوسـاط التونسـية بالخميس الأسـود، أصـدر بورقيبة إعلان حالة الطوارئ في البلاد وتم اعتقال كل القيادات المركزية والجهوية ومحاكمتهم بدواعي الإخلال بالأمن العام.

وفي محاولة للالتفاف على المنظمة النقابية اســـتغلت الســـلطات الفراغ الذي أحدثه اعتقال القيادات النقابية، وتم عقد مؤتمر استثنائي للاتحاد (مؤتمر الوضوح والنزاهة) يومي 24 و25 فيفري 1978 حيث عين التجاني عبيد أمينا عاما .

كل هذه الإجراءات لم تمكن الحكومة من السـيطرة على الوضـع، فعملت إلى تغيير سـياسـتها اتجاه المنظمة النقابية من خلال محاولة اختراق المنظمة النقابية وإدخالها في مشـــاكل تنظيمية تشـــغلها عن أدوارها الاجتماعية والســـياســـية، حيث تم تعيين "محمد مزالي" وزيرا أولا خلفا "للهادي نويرة" في أفريل 1980، الذي انتهج سـياسـة منفتحة اتجاه المعارضـة السـياسـية والنقابية عن طريق الحوار، فتم إطلاق سراح النقابيين والاعتراف باستقلالية الاتحاد [2].

---

[1] سالم الحداد، **المرجع نفسه**، ص 135

[2] أعلية العلاني، **الحركات الإسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية**، القاهرة: دار مصر المحروسة،2008، ص 136

وظلت العلاقة بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني طول فترة حكم "بورقيبة" تتجاذبها إرادة الاحتواء والسيطرة من جهة الحزب الحاكم، وقوة النفوذ والاستقلالية خاصة من جانب" الاتحاد العام التونسي للشغل"، حيث كانت هذه المنظمة النقابية ترى في نفسها القدرة على ان تكون قوة في نفس قوة ونفوذ سلطة الحزب لعدة اعتبارات، أهمها الشرعية التاريخية التي تأسست وترعرعت في خصمها، وتجدد الصدام بين نظام "بورقيبة" ومكونات المجتمع المدني خلال ما عرف ب " انتفاضه الخبز" في 03 جانفي 1984، وهو الاسم الذي أطلق على الانتفاضة التي قامت احتجاجها على الزيادة في الأسعار بما في ذلك اسعار الخبز، نتيجة القرار اتخذته الحكومة التونسية في أواخر ديسمبر 1983. وقام نظام "بورقيبة" بقمع " انتفاضة الخبز"، ووقعت مصادمات بين قواته والمتظاهرين خلفت 84 قتيلا وأكثر من 900 جريح حسب المصادر الرسمية، ومئات من القتلى وآلاف الجرحى وفقا لمصادر غير رسمية، وأعلنت السلطات التونسية حالة الطوارئ وشنت حملة اعتقالات في صفوف المتظاهرين، لكن الرئيس "بورقيبة" أعلن يوم 6 جانفي 1984 التراجع عن قراره وإعادة أسعار الخبز الى ما كانت عليه قبل الاحتجاجات[1]

ومنذ سنة 1985 عانت مكونات المجتمع المدني التونسي ضعفا وشتاتا وتهميشا كبيرا، وذلك بعد حملة الاعتداءات المنظمة التي استهدفت قياداتها والناشطين فيها، حيث عمد الحزب الى السيطرة على المنضمات المناوئة له وتنصيب الموالين له في مختلف جهات البلاد، وما نال قادتها ومسؤوليها من إيقاف وسجن.

1- **فترة بن علي:** اتخذ النظام السياسي في تونس بعد اعتلاء " زين العابدين ين علي" السلطة سنة 1987 جملة من الإجراءات التي استحسنها المجتمع المدني بمختلف أطيافه، وباركتها المركزية النقابية ل" الاتحاد العام التونسي للشغل"، والتي كان من ابرزها اطلاق سراح الموقوفين، واطلاق قانون التعددية السياسية، وفي إطار سعى النظام إلى بناء حالة من الوفاق الوطني دعا القوى السياسية و الاجتماعية إلى توقيع " ميثاق وطني " يكون أساسا للمرحلة الجديدة شارك الاتحاد العام التونسي للشغل في مناقشة هذا الميثاق بدءا من سبتمبر 1988 مع مختلف القوى السياسية و الحزبية وقوى المجتمع المدني الأخرى[2]

[1] أبرز احتجاجات "الخبز" والغلاء بدول عربية ". نقلا عن الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www. aljazeera.net، تاريخ الاطلاع : 01/29/ 2019.

[2] محمد فايز فرحات،" أبعاد التحول الديمقراطي في تونس"، في السيد عوض عثمان وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مؤسسة الأهرام ،2004، ص 177

غير ان "الحلم " الديموقراطي لم يستمر طويلا، فقد كشفت الانتخابات التشريعية التي جرت سنة1989 عن نزيف تصريحات " بن علي" الديموقراطية، حيث فاز فيها الحزب الحاكم بنسبة 80.7 % من مجموع الأصوات، أي 141 مقعدا من أصل 189 مقعدا[1].

استطاع نظام " بن على " احتواء وتدجين منظمات المجتمع المدني، مستفيدا من الإصلاحات الاقتصادية التي اقرها " رشيد صقر " بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في إطار سياسة التعديل الهيكلي حيث فاقت نسبة النمو في بعض الأحيان 05 %، والتسويق لما أصبح يعرف حينها بالمعجزة التونسية حسب وصف الرئيس الفرنسي.

الى جانب اتباع سياسة بوليسية قمعية ضد كل معارض، حيث عمد الى تدجين اتحاد الشغل من خلال قمع النقابيين و بث الشقاق بينهم عن طريق تأييد النقابيين من الجيل الجديد، الذي لم يجد مع هذه الظروف بدا من الإذعان و الرضوخ، وحصر العمل النقابي في الجانب المطلبي، الذي شهد بدوره انحسارا شديدا , حيث أن جل ما تم تحقيقه من مكاسب اجتماعية و اقتصادية كان بتنازل من الحكومة لأغراض سياسية للمحافظة على السلم الاجتماعي خصوصا عند المواعيد الانتخابية, إذ لم يكن الاتحاد شريكا اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا مثلما كان عليه الوضع في اغلب فترات حكم "بورقيبة " وهو ما افقد الاتحاد مكانته و هيبته محليا و دوليا و موقعه في الحركة العمالية العالمية[2].

اما باقي التنظيمات المدنية المعارضة او شبه المعارضة فقد عمل " بن علي" على الهيمنة عليها من خلال خلق انشقاقات داخلها والتعامل مع الجناح الموالي له، او ضيق الخناق عليها على غرار ما كان يفعله مع ط الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان"[3]، وعطل عمليا " الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان" و" نقابة المحامين" اللتان هما الدعامة المتينة للمجتمع المدني التونسي[4].

[1] راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص 54.

[2] Najet MIZOUNI,op .cit , p84

[3] الهادي التيمومي، **خدعة الأستاذ الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي**. مرجع سابق، ص 47.

[4] السيد ولد أباه، **مرجع سابق**، ص20.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في إدارة عملية التغيير في تونس

يلعب المجتمع المدني عادة بما فيه من منظمات وجمعيات في إطار وظائفه المتعددة دورا توفيقيا بين الدولة والمجتمع على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي وكذلك السياسي.

وفي الحالة التونسية برز دور المجتمع المدني في الحراك المجتمعي من خلال مساهمة بعض مؤسساته المعروفة بتاريخها النضالي والدفاع عن مبادئ المواطنة والحرية والعدالة، وبخاصة تلك التي مارس عليها النظام التونسي السابق صور الاستبداد والتضييق، في محاولة لاستمالتها وتدجينها ، فالاحتجاجات التي انطلقت أواخر عام 2010 وادت الى اسقاط النظام أوائل العام 2011 بالرغم من فجائيتها التي تبدو لغير المتابع للشأن التونسي ، كانت نتيجة تراكمات طويلة من الفعل الاجتماعي والسياسي المعارض لسياسات النظام، وبخاصة " الاتحاد العام التونسي للشغل" و" الهيئة الوطنية للمحامين" و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان" و" الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات".

فبالنسبة للاتحاد العام التونسي للشغل ورغم ما كان يعيشه من صراعات داخلية كان محورها استقلالية المنظمة العمالية على السلطة السياسية القائمة، وهو صراع في الغالب بين القيادات العليا المركزية و القيادات الوسطى والقاعدية، فقد نبه إلى خطورة السياسات المعتمدة من الدولة، و التي يمكن أن تؤدي إلى انفجار الوضع وبخاصة بعد أحداث الحوض المنجمي بقفصه سنة 2008، حيث انجز قسم الدراسات بالاتحاد العام التونسي للشغل دراسة حول التنمية و التشغيل بجهة سيدي بوزيد ـ مهد الثورة ـ نبه فيها إلى خطورة الوضع التنموي بالجهة و شخص كارثيته (البطالة ، التعليم العالي ، البنية الأساسية , الصحة) وذلك بالاستعانة بالاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد[1]. ما شكل وعيا دفع الشباب والنقابيين إلى الانخراط في الأحداث منذ بدايتها حيث كانت التجمعات والمسيرات التي بدأت منذ 18 ديسمبر 2010 تنطلق من أمام مقر الاتحاد الجهوي للشغل.

وبالرغم من الموقف غير المؤكد لقيادة الاتحاد بداية الثورة، نتيجة للتجربة التي عاشها الاتحاد فترة حكم الرئيس "بن علي " وكذا الفجائية التي طبعت الأحداث، إلا أن الاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد كان سباقا للانخراط في الأحداث ولو بطريقة غير مباشرة، عن طريق إصدار أول بيان يوم 18 ديسمبر 2010 يطالب فيه بحق الجهة من التنمية وسحب قوات الأمن من الشوارع، وفي 21 ديسمبر 2010

[1] التهامي الهاني، **الثورة في تونس:17 ديسمبر والدور الوطني للاتحاد العم التونسي للشغل**، تونس: المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، 2010، ص 36

صـدر أول بيان عن المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد والذي جاء متقاربا مع بيان الاتحاد الجهوي بسـيدي بوزيد. فقد أكد في لغة بعيدة عن التصـادم على حق الشـغل و ضـرورة اجتناب الحلول الأمنية كما اسـتدل البيان بما قدمه الاتحاد من دراسـات حول التنمية والتشـغيل بالجهة, وفي أول تفاعل ميداني مع الأحداث أرسلت قيادة الاتحاد عضوين من المكتب التنفيذي إلى ولاية سيدي بوزيد .الامر الذي دفع نظام "بن علي" لمحاولة احتواء الوضـع إدراكا منه للثقل الكبير الذي يمثله اتحاد الشـغل، حيث اسـتقبل السـيد " محمد الغنوشـي " مسـاء يوم الجمعة 07 جانفي 2011 " عبد السـلام جراد " الأمين العام للاتحاد بحضـور عدد من أعضـاء الحكومة , لدراسـة القضـاء على الأسـباب التي تخص التوازنات التنموية للجهات الداخلية بالبلاد و قضايا الشغل, والإسراع بتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها وتعزيز الحوار بين كل الأطراف كما أكد على ضرورة بعث صندوق للبطالة[1].

وفي تطور مفاجئ للأحداث شـكلت حادثة قتل القناصـة للمتظاهرين في القصـرين بتاريخ 08 جانفي 2011 نقطة تحول في موقف اتحاد الشـغل، حيث بدأ بالتحول عن "بن علي "وأعرب عن معارضـته لاسـتخدام القوة ضـد المتظاهرين. ليعلن أعضـاء الهيئة الإدارية يوم 11 جانفي حق الهياكل الجهوية في الدخول في تحركات احتجاجية، وقد عمت المسـيرات والوقفات الاحتجاجية والإضـرابات كل جهات البلاد انطلاقا من الاتحادات الجهوية، حيث أرشـد النقابيون الشـباب خلال الثورة وقاموا بتسـييس الشـعارات. وكانت الاجتماعات العامة تتم في الجهات تحت إشراف أعضاء من المكتب التنفيذي الوطني.

وفي انحياز واضح من قيادة اتحاد الشغل للمتظاهرين، كان قرار الإضراب العام في صفاقس –القاعدة الأسـاسـية للسـلطة في الوسـط و الجنوب– يوم 12 جانفي و الذي رافقته مسـيرة ضـخمة رفع خلالها المتظاهرون شعارات ضد النظام و نادت بالاتحاد العام التونسي للشغل حاسما في بداية انهيار نظام بن علي الذي أقدم على إقالة وزير داخليته في محاولة لتهدئة المتظاهرين، إلا أن هذه التنازلات من النظام لم تثن المتظاهرين الذين ارتفع سـقف مطالبهم إلى رحيل رأس النظام، وتلا إضـراب 12 جانفي مسـيرات يوم 13 جانفي في ولايات سـيدي بوزيد، سـليانة والقيروان والقصـرين وبنزرت, تنادي بإسـقاط نظام بن علي وحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم[2].

[1] أمير وحشي، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس"، **مذكرة ماجستير**، (جامعة جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2013، ص 198

[2] احمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، **مرجع سابق**، ص 16

وفي محاولة أخيرة من القيادات العليا للاتحاد لإيجاد حلول والقيام بدور توفيقي ذهب الأمين العام للاتحاد **عبد السلام جراد** لمقابلة الرئيس" بن علي " بقصر قرطاج يوم 13 جانفي، وهو اللقاء الذي طلب فيه الرئيس" بن علي " توضيحات عن قرارات الإضراب بالعديد من الجهات، خصوصا بعد نجاح إضراب جهة صفاقس، ودعا الأمين العام للاتحاد إلى إيقافها لكن الأمين العام وتحت ضغط معارضة أعضاء الاتحادات الجهوية للنظام رفض متعللا بان القرار ليس قراره وإنما هو قرار الهيئة الإدارية الممثلة للقطاعات العمالية وللجهات[1] .

لعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورا حاسما في إسقاط نظام " بن علي "، فمن أمام مقر الاتحاد بساحة محمد علي، انطلقت مظاهرة الحسم يوم 14 جانفي 2011 لتقتحم شارع بورقيبة , حيث صرخ عشرات الآلاف من التونسيين أمام وزارة الداخلية مرددين شعارا واحدا (ارحل dégage) , وفي مساء الجمعة 14 جانفي و البلاد في حالة احتقان و ثورة لم تهدئها خطابات الرئيس" بن علي " التي أعلن من خلالها للشعب " غلطوني" و " فهمتكم " و انه لن يترشح مجددا , أعلن التلفزيون الرسمي التونسي بان فراغا وقتيا حصل في هرم السلطة , وأن الوزير الأول " محمد الغنوشي " سيتولى رئاسة الدولة بمقتضى الفصل 56 من الدستور، وفي اليوم الموالي أعلن المجلس الدستوري انه قد تم الاستناد إلى الفصل 57 من الدستور الذي بمقتضاه أصبح رئيس مجلس النواب" فؤاد لمبزع" رئيسا مؤقتا للبلاد، في الوقت الذي وصل فيه الرئيس" بن علي " إلى جدة بالسعودية بعد هروبه.

اما بالنسبة للهيئة العامة للمحامين التونسيين، فقد شكل المحامون جزءا من الفاعلين المهمين في الاحتجاج ضد نظام " بن علي"، عبر تنظيم الاعتصامات امام قصر العدالة وتنسيق التحركات مع النقابين المحتجين[2]. فعمادة المحامين مثلت فضاء حرا وأحيانا كانت هي المجال الوحيد للعمل السياسي المعارض الجدي في البلاد، سواء على مستوى القواعد او على مستوى القيادة، وكانت" الهيئة الوطنية للمحامين" في اغلبها أكثر من مرة معارضة للسلطة، فبين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011، لعب المحامون دورا قياديا حقيقيا[3].

[1] منصف القابسي، **مرجع سابق**، ص 107

[2] روضة العداسي،" دور المحاماة التونسية في حماية الثورة". **مجلة المحاماة**، عدد ممتاز، أفريل 2011، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2011، ص 82.

[3] هالة اليوسفي، **الاتحاد العام التونسي للشغل: قصة شغف تونسية– نقابيون في الثورة**. مرجع سابق، ص 73.

وكان اول انخراط فعلي للمحامين في الثورة، بخروج مسيرة للمحامين ب " القصرين" يوم 22 ديسمبر 2010، حيث انطلق 12 محاميا من أمام المحكمة الابتدائية الى الشارع رافعين شعارات منددة بالظلم والحيف المسلط على ولاية "القصرين"، وتحول الامر الى اجتماعات يومية بمقر المحكمة حتى يوم 27 ديسمبر، إذ خرج يومها كل المحامين ليجوبوا كامل مدينة "القصرين"[1].

وفي يوم 31 ديسمبر اعتصم المحامون بساحة قصر العدالة، لدعم الحركة الاحتجاجية في "سيدي بوزيد" وتميز الاعتصام بتواجد مكثف لقوات الامن لمنع المحامين من دخول المحكمة، وتم الاعتداء على العديد منهم، وتفاعلت هيئة المحامين مع الاعتداءات التي تمت في حق المحامين بالدعوة الى اضراب عام في 06 جانفي 2011، للتظاهر ضد ما وصفته بالاستخدام غير المسبوق للقوة ضد المحامين الذي يرمي لإسكاتهم[2].

أصدر مجلس" الهيئة الوطنية للمحامين" يوم 12 جانفي 2011، بيانا أعلن فيه عن إطلاق مبادرة لتشكيل لجنة وطنية لمكونات المجتمع المدني المستقلة من أجل مأسسة الحراك، هدفها وقف تردي الأوضاع والاستجابة لمطالب المحتجين، حيث وافق كل من الامين العام ل " الاتحاد العام التونسي للشغل" ورئيس "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان" على الانضمام لهذه المبادرة[3].

وفي نفس الوقت أعلن المجلس الدخول في اعتصام مفتوح ودعا كافة فروع المحامين لتنظيم اعتصامات بمقراتهم الى حين تلبية جملة المطالب التالية[4]:

- الإيقاف الفوري لإطلاق النار وقتل للمواطنين العزل في كامل انحاء البلاد.
- الافراج الفوري واللا مشروط عن كافة المعتقلين دون قيد او شرط.
- تشكيل لجنة مستقلة ومحايدة لتحديد المسؤولين عن إطلاق الرصاص على المحتجين متابعتهم قضائيا.
- تشكيل لجنة مستقلة ومحايدة لفتح ملفات الفساد المالي بالبلاد ومحاسبة المتورطين.

[1] عبد الرزاق الكيلاني، **مرجع سابق**، ص ص 115-116.
[2] بيان الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، 6 جانفي 2011.
[3] بيان الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين،11 جانفي 2011.
[4] بيان الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين،12 جانفي 2011.

- الكف الفوري عن وصف الحراك الشعبي بالإرهاب والتطرف من قبل أجهزة الاعلام والمسؤولين الرسميين.

أما باقي مكونات المجتمع المدني التونسي فلم تستطع مواكبة الاحداث ومجاراتها، نتيجة فجائية الاحداث من جهة والقمع والحصار اللذان كانت تعاني منهما اغلب مكونات المجتمع المدني التونسي قبل جانفي 2011 من جهة أخرى، رغم مشاركة المنتمون لمختلف مكونات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات بشكل فردي، على غرار" الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات"، و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان" وغيرها، حيث لم تساهم هذه الجمعيات والمنظمات في المراحل الأولى للاحتجاجات. غير ان هذه المكونات تداركت الامر بعد اسقاط النظام، وكان لها دور بارز في المرحلة الانتقالية.

وهنا لابد من الإشارة إلى الدور الذي لعبه الجيش التونسي في إزاحة " بن علي " عن السلطة، خاصة موقف رئيس هيئة أركان الجيش " رشيد عمار " بعدم التدخل لمواجهة المتظاهرين و عدم السماح لقوى الأمن بإطلاق الرصاص عليهم، حيث رفض الانصياع للأوامر التي تلقاها من الرئيس "بن علي " القائد الأعلى للقوات المسلحة بمقتضى الفصل 44 من الدستور[1] .

المطلب الثالث: المجتمع المدني التونسي بعد 2011، إدارة المرحلة الانتقالية

شكل الانهيار السريع لرأس الحكم في البلاد وهروب الرئيس " بن علي " يوم 14 جانفي 2011 حدثا مفاجئا لكل المتابعين للشأن التونسي، بحيث حصل اضطراب كبير وتذبذب في طريقة إدارة المرحلة الانتقالية، حيث واصل الحلفاء السياسيون للرئيس " بن علي " والأمن ووزارة الداخلية وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي التشبث بالحكم وكأن أمرا لم يقع، فأعربوا عن اعتقادهم بأن الثورة لم تكن أكثر من مجرد انتفاضة شعبية أطاحت بالرئيس لكن لم تغير النظام السياسي. هذا الإرباك طال اغلب قيادات المجتمع المدني وعلى رأسها القيادة المركزية للاتحاد العام التونسي للشغل التي قبلت المشاركة في حكومة "محمد الغنوشي " الأولى بثلاثة وزراء، وهي الحكومة التي سيطر عليها حزب التجمع الدستوري الذي احتكر جميع الوزارات السيادية ومنح القوى المعارضة والمستقلة مناصب وزارية هامشية [(2)].

وتحت الضغط الشعبي و استمرار التظاهرات ضد الحكومة , قدم وزراء اتحاد الشغل الثلاثة استقالتهم من الحكومة, و هو موقف من القيادة المركزية أرادت من خلاله تبديد حالة الاستياء التي كانت

[1] إبراهيم سعيدي:" **دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي في تونس**"، سلسلة تقارير شبكة الجزيرة، مارس 2011، ص 05

[(2)] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 320

لدى قوى الثورة من تعاونها مع النظام السـابق .وفي أول بيان صـدر عن المكتب التنفيذي الوطني بتاريخ 15 جانفي وضـع الاتحاد نفسـه في موضـع المتحمل لمسؤوليته الوطنية تجاه شـعبه , إذ دعا إلى ضـرورة تطبيق الدستور , وتشكيل مجموعة من اللجان في تقصي الحقائق والفساد والإصلاح السياسي والاقتصادي وفي مجال الإعلام والحريات واستئناف النشاط الاقتصادي و حماية الممتلكات الخاصة و العمومية [3].

ولتجسـيد تطلع الشـعب التونسـي إلى إرسـاء نظام ديمقراطي وإحداث القطيعة نهائيا مع النظام السابق، وقفت منظمات المجتمع المدني بما تملكه من قدرات تنظيمية وبشرية ومادية الى جانب الجماهير صمام أمان ضد كافة إرهاصات الثورة المضادة.

دعم وتأطير الاعتصـامات الشـعبية: لعبت منظمات المجتمع المدني دورا رئيسـيا في إدارة ودعم الاعتصامات المناهضة للحكومة، وقد ظهر ذلك جليا في الدعم الذي قدمه الاتحاد العام التونسي للشغل بما يملكه من قدرات تنظيمية وتعبوية ومادية هائلة لاعتصامي القصبة* الأول و الثاني , وهما اعتصامان عملا على إسـقاط حكومتين لمحمد الغنوشـي الوزير الأول في نظام " بن علي " الذي يمثل رموز النظام البائد , حيث كانا حاسـمين في تصـحيح مسـار الثورة , و النجاح في مرحلة الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي .

ففي اعتصام القصبة 1 بتاريخ 20 جانفي تجلى دعم الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال تواجد النقابيين بين المعتصمين، وتشكيل لجان تنوب عن المعتصمين في تقديم مطالبهم لرئاسة الحكومة، والتي تمحورت حول العفو التشريعي العام ورحيل وجوه النظام البائد [1].

أما اعتصام القصبة2 فتم تنظيمه على نحو أفضل من قبل مختلف المنظمات السياسية والمهنية بما في ذلك الاتحاد العام التونسـي للشـغل وجمعية المحامين لمدة اثني عشـريومامن20 فبرايرإلى04 مارس 2011,حيث تمكن المعتصـمون من إسـقاط حكومة" الغنوشـي"التي اعتبروها امتداد لنظام الرئيس المخلوع[2]. وبالرغم من فض الاعتصام بالقوة فإن مطالب المعتصمين الأساسية تحققت، حيث تم اسقاط

---

[3] احمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، **مرجع سابق**، ص 17.

* القصبة هي الساحة حيث يوجد مقر الحكومة التونسية في تونس العاصمة.

[1] احمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، **المرجع نفسه**، ص 17

[2] عميرة علية الصغير، **مرجع سابق**، ص 58

حكومة الغتوشي وتولى " الباجي قايد السبسي " رئاسة حكومة تصريف أعمال، حيث حدد المرسوم الرئاسي عدد 6 الصادر بتاريخ 18 فيفري 2011ما تبناه اتحاد الشغل والتفاوض عليه مثل:

- تحقيق الانتقال الديمقراطي
- استمرار الثورة وحمايتها
- بعث هيئة عليا مستقلة للانتخابات
- إصدار قانون ينظم المجلس الوطني التأسيسي
- المحافظة على المرافق العمومية.

وكانت مساهمة المجتمع المدني التونسي في تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي، تعبر عن الحرص على تأمين عملية الانتقال الديمقراطي، كانت مهمة الهيئة إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي و اقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة إلى حين انتخاب المجلس التأسيسي، حيث صاغت الهيئة التي ترأسها الخبير القانوني " عياض بن عاشور " مشروع قانون انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي تم اعتماده من الحكومة و نشر في 07 ماي 2011 [1]. وقد استطاعت الهيئة أن تؤمن بنجاح كبير أول عملية انتخابية ديمقراطية في تاريخ تونس عبر مراحلها يوم 23 أكتوبر 2011.

رعاية الحوار الوطني التونسي: بالرغم من استكمال بناء المؤسسات الانتقالية بنهاية 2011 , إلا أن حكومة الترويكا لم تنل رضا جميع القوى التونسية رغم شرعيتها. حيث دعت التحالفات المعارضة بوجوب انسحاب الترويكا من الحكم في 2011/10/23 وهو موعد انتهاء عهدة المجلس الوطني التأسيسي، وقد زاد عجز المجلس التأسيسي عن انجاز مهمته الرئيسية المتمثلة في إعداد دستور للبلاد من الأزمة. وفي ظل هذه الأجواء المشحونة والتجاذبات، كان لزاما تدخل المجتمع المدني لما اكتسبه من مصداقية خلال المرحلة الأخيرة لا سيما المنظمات التاريخية، من اجل التوسط لجلجلة الازمة ودعوة جميع الأطراف للجلوس الى مائدة الحوار الوطني.

كان الحوار الوطني بمبادرة فردية من الاتحاد العام التونسي للشغل , ثم أشرك معه ثلاث منظمات مجتمع مدني هي :الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ونقابة المحامين و اتحاد الصناعة و التجارة (الأعراف) , لتشكل مع بعض " الرباعي الراعي للحوار " الذي فاز بجائزة نوبل للسلام لسنة 2015

[1] عميرة علية الصغير، **المرجع السابق**، ص 59

كاعتراف من المجتمع الدولي ولجنة الجائزة بالدور الذي لعبه الرباعي في اســـتقرار تونس في مرحلة من أصعب مراحل الانتقال الديمقراطي، حيث وردت فكرة المبادرة في بيان الهيئة الإدارية لاتحاد الشغل بتاريخ 28 ماي 2012 في ظل رؤية توافقية لإنقاذ البلاد من العنف , ووضع خارطة طريق واضحة تسرع بإنهاء صياغة الدستور و تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ووضع قانون انتخابي و التوافق على إرساء العدالة الانتقالية الشفافة و المنصفة و إصلاح القضاء [3].

انعقد المؤتمر الأول للحوار في 16 أكتوبر 2012 وشـــارك فيه الكثير من الأحزاب والمنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية، وقد رفضت أحزاب الترويكا المشاركة في المؤتمر.

شهدت تونس خلال تلك الفترة مرحلة من أصعب مراحل تاريخها الحديث، احتدم فيها الصراع والاصطفاف السياسي، وزاد اغتيال السياسي اليساري شكري بلعيد يوم 26فيفري 2013 والمعرض اليساري محمد البراهمي يوم 25جويلية20213، الوضع السياسي الهش تأزما حيث اشارت أصابع الاتهام الى حركة النهضة، وتم الإعلان عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني بتاريخ 26جويلية2013. وبلغت الازمة السياسية ذروتها في اعتصام الرحيل طوال صيف 2013، وانسحاب أغلب نواب المعارضة(60نائبا) من المجلس التأسيسي. فكان من الضروري أن يتحرك المجتمع المدني لامتصاص ذلك الاحتقان. والبحث عن حلول توافقية بين طرفي النزاع لإنقاذ البلاد من أية مضاعفات سلبية محتملة.

فأعاد الرباعي الراعي للحوار مبادرته وقدم خطة طريق تضمنت عدة نقاط ومبادئ أساسية للحوار، جاءت المبادرة في بيان الهيئة الإدارية لاتحاد الشغل بتـاريخ 29 جويلية 2013، وأهم النقاط التي جاءت في المبادرة:

- حل الحكومة الحالية والتوافق على شخصية وطنية مستقلة تكلف بتشكيل حكومة كفاءات.
- تشكيل لجنة خبراء لاستكمال إعداد الدستور وإعداد قانون انتخابي.
- الإبقاء على المجلس الوطني التأسيسي الذي تكون من مهامه المصادقة على مشروع الدستور.

[3] احمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، **مرجع سابق**، ص 29

لقيت هذه المبادرة تجاوبا كبيرا حيث قبل الجميع بهذا الدور للمجتمع المدني، بالرغم من أن ثقة البعض في حيادية الرباعي الراعي للحوار لم تكن قوية، نتيجة للتشـــنجات التي حصـــلت في العامين الماضيين بين اتحاد الشغل وحزب النهضة خصوصا.

ومع ذلك أخذت الثقة تتعزز تدريجيا لإدراك الجميع بحجم الأزمة التي كانت تهدد اســتقرار البلاد , ورغم أن ذلك تطلب الكثير من الجهد والوقت إلا أن جميع أطراف النزاع اقتنعت بضـرورة تجاوز صـغائر الأمــور و قــبــول مــبــادرة الــربــاعــي والــجــلــوس عــلــى طــاولــة الــحــوار[1]. في 17 ســبتمبر 2013 طرح الرباعي الراعي للحوار خريطة طريق كأرضــية للحوار , واشــترط التوقيع عليها للمشــاركة في الحوار , حيث وقع عليها ابرز أحزاب المعارضــة بالإضــافة إلى حزبي النهضــة و التكتل من الترويكا , بينما رفض التوقيع كل من حزب المؤتمر و تيار المحبة و عدد من الأحزاب الصغيرة , وقدم رئيس الحكومة السيد " علي العريض " وعدا باستقالة حكومته في الوقت المناسب .

انطلقت جلســات الحوار الســياســي في 25 أكتوبر 2013 , حيث كان الهدف هو الوصــول إلى الوفاق الذي ظل مستعصيا نظرا لطبيعة النزاع التي يغلب عليها الطابع الإيديولوجي خاصة وأن كل طرف رفع ســـقف مطالبه ولم يبد أية نية لتقديم تنازلات، حيث طالبت المعارضـــة منذ البداية بحل المجلس التأسيسي واستقالة الحكومة، كما أن الفشل في التوصل إلى اختيار شخصية توافقية لرئاسة الحكومة زاد من تعقيدات الحوار.

وفي النهاية وبفعل عوامل داخلية (اشتداد الأزمة الاقتصادية وتهديدات الرباعي) حيث كلما وصل الحوار إلى طريق مسدود خرجت المسيرات للشــارع لقــدرة الرباعي خاصة اتحاد الشغل على الحشــد الجماهيري [2]، وأخرى خارجية تتمثل أساسا في الضغوطات الإقليمية والأوروبية والأمريكية، نجح الرباعي في دفع أكثر ما يمكن من الأحزاب لقبول مضمون خارطة الطريق.

نجحت جلسات الحوار المتواصلة ـــ 52 جلسة ـــ في الوصول إلى اختيار " مهدي جمعة "وزير الصــناعة في حكومة "العريض" المســتقيلة رئيســا للحكومة عن طريق آلية الانتخابات وذلك بموافقة 9 أحزاب وامتناع 7 أحزاب عن التصويت وانسحاب الحزب الجمهوري من الحوار، وذلك لتعذر التوافق بين الفرقاء السياسيين والبلاد لا تحتمل تمديد الحوار.

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، **مرجع سابق**

[2] كارم يحي، **مرجع سابق**، ص 122

وفي 26 جانفي 2014 تمت المصادقة على الدستور التونسي من قبل المجلس الوطني التأسيسي بأغلبية واسعة (200 صوتا من أصل 217) كما أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم 26 أكتوبر 2014 موعدا للانتخابات التشـريعية التي فاز فيها حزب " نداء تونس " بأكبر عدد من المقاعد، ويوم 23 نوفمبر 2014 موعد للانتخابات الرئاسية.

الفصل الثالث

واقع وآفاق دور المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس

تمهيد:

تعتبر العديد من التقارير الاقتصاد التونسي واحدا من أكثر الاقتصادات العربية اندماجا في السوق العالمية، لما يتوفر عليه من امكانيات مهمة. حيث وصف الاقتصاد التونسي بالمعجزة التونسية، إلا أن هذا الوضع المستقر نسبيا للاقتصاد التونسي، لم تجن ثماره سوى فئة قليلة من التونسيين سواء في عهد بن علي أو في المرحلة الموالية لثورة 17 ديسمبر 2010.

1- الاقتصاد التونسي نهاية عهد الرئيس بن علي: بالرغم من أن تونس في عهد بن علي لم تكن تلك الدولة المثالية على المستوى الاقتصادي، الا أن الاقتصاد التونسي كان أفضل حالا مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي نحو 5% خلال الفترة من 2000 الى 2010، كما حققت تونس في نفس هذه الفترة نسبة تزيد على 3% لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛ ويمكن ارجاع ذلك أساسا إلى انتهاج سياسات ناجحة في مجال تنظيم الاسرة والتي أدت لانخفاض في معدل النمو السكاني بشكل حاد إلى 1.1 سنويا[1]. بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد التونسي يتسم بالتنوع النسبي، وتزايد أهمية دور قطاع الخدمات والتي وصلت إلى أكثر من 62%، في حين انخفضت نسبة إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من 13 إلى 8 منذ التسعينات[2] . إلا أن هذا الاستقرار الذي شهده الاقتصاد التونسي لم ينعكس بالإيجاب على حياة المواطن البسيط، ويمكن تفسير هذا التناقض بانتشار الفساد في جسد الاقتصاد التونسي.

وفي دراسة أعدها البنك الدولي بعنوان " كل شيء داخل الأسرة، تحكم الدولة في تونس"، خلص الباحثون الى أن المسؤولين في النظام التونسي السابق قاموا بتكييف قوانين وإعداد لوائح حكومية جديدة، بما يفيد أفراد الأسرة الحاكمة وبعض من المقربين، وهو ما أنتج اقتصادا ريعيا تسيطر عليه حاشية الرئيس بن علي، ذلك أنه وبنهاية عام 2010 كانت هذه المجموعة من أصحاب الامتيازات تستولي على أكثر من 21% من جميع أرباح القطاع الخاص في البلاد، وفق ما أكدته الدراسة السالفة الذكر[3]

[1] الحسن عاشي:" **وصفة للتعافي: كيف يمكن النهوض بالاقتصاد التونسي بعد الثورة**"، السياسة الدولية، مصر، ب. ت، موقع السياسة الدولية،.http: www.siyassa.org.eg اطلع عليه يوم: 12-02-2019

[2] المرجع نفسه.

[3] إبراهيم الغيطاني: "دراسة للبنك الدولي: حاشية بن علي سيطرت على خمس أرباح القطاع الخاص"، **المصري اليوم**، القاهرة، 2014/03/28، موقع المصري اليوم،Http : www.almasryalyoum.com اطلع عليه يوم 12-02-2019.

وخلصت الدراسة إلى أن حاشية النظام التونسي قد استثمرت في قطاعات مربحة تحظى بالحماية، كما ان هذه الحاشية سخرت كل مؤسسات الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة، وهو ما خلق نظاما ضخما مما يعرف بـــ "رأسمالية المحاسيب". والواقع أن الفساد والمحسوبية والريع من أهم الإشكالات التي واجهت الاقتصاد التونسي في عهد بن علي. حيث استولت فئة قليلة من رجالات النظام والمقربين من أسرة بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي على خيرات تونس، فيما عاش أغلب التونسيين على واقع الحرمان الاقتصادي والاجتماعي. كما شهدت تلك الفترة بالإضافة الفساد تضييقا علة المجتمع المدني والمواطنين أدت في النهاية الى انفجار الوضع العام للبلاد.

2-الاقتصاد التونسي بعد 2010: إن الاشكالات التي عاش على وقعها الاقتصاد التونسي خاصة فيما يتعلق باختلال الهياكل الاقتصادية وانتشار الفساد في جسد الاقتصاد التونسي، كانت من أهم عوامل الغضب الشعبي الذي أطاح بالنظام الحاكم من خلال ثورة 17 ديسمبر. وهذا ما يجعل من مرحلة ما بعد الثورة مرحلة تحدي اقتصادي بالنسبة لكل الحكومات المتعاقبة التي ينبغي عليها وضع سياسات ناجعة، فالرفع من معدلات النمو ومواجهة الفساد كان على رأس أولويات كل حكومة من حكومات ما بعد الثورة.

فالملاحظ للبرنامج الاقتصادي للحكومة يجد أنها تطمح لتحقيق نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 3.5 % خلال سنة 2012، بعدما عرفت سنة 2011 نموا سلبيا قارب 1.8في المائة. كما أكد هذا البرنامج الاقتصادي على السعي إلى تحقيق أهداف التنمية الجهوية المتوازنة، وتوجيه نصيب كبير من مشاريع التنمية نحو المناطق الداخلية التي انطلقت منها الثورة، خاصة في ولايات سيدي بوزيد والقصرين وسليانة وقفصة، والرفع من نسبة التشغيل، ناهيك عن الرفع من نسق النمو، وتعزيز الاستثمار بأنواعه[1]

ولإنجاح مشروعها الاقتصادي فإن الحكومة راهنت على عمليات الإسراع في تفويت الأملاك المصادرة من بن علي وحاشيته، التي بإمكانها توفير قرابة 1200 مليون دينار تونسي (نحو 800مليون دولار). بالإضافة إلى الرهان على زيادة عدد السياح الغربيين في حدود 500 ألف سائح، وذلك من شانه المساهمة في التقليص من المديونية الإجمالية لتونس بنسبة 4.7%[2].

[1] المنجي السعيداني، "تونس: الحكومة تعرض برنامجها الاقتصادي على المجلس التأسيسي هذا الأسبوع"، **الشرق الأوسط**، لندن، 2012/04/02، موقع الشرق الأوسط، http://www.aawsat.com اطلع عليه يوم 14-02-2019

[2] **المرجع نفسه.**

ويمكننا القول أن الحكومة التي تسلمت مقاليد السلطة في ظل وضعية اقتصادية مزرية حاولت صياغة سياسات ناجعة تهدف إلى إخراج الاقتصاد التونسي من مرحلة الخطر. إلا أن الواقع يعكس حقيقة واضحة مفادها أن الأوضاع الاقتصادية لتونس لازالت صعبة وأن هناك إشكالات أعمق يعاني منها الاقتصاد التونسي في ظل غياب اندماج مغاربي وتكتل عربي وتعاون إسلامي يعين تونس على تجاوز أزمتها الاقتصادية.

يمكن القول أن الحكومات المتعاقبة فشلت في معالجة الملف الاقتصادي، بل إن الاوضاع الاقتصادية في تونس سارت في مرحلة ما بعد الثورة من السيئ إلى الأسوأ، في ظل الوضعية الصعبة التي عاشتها تونس بعد الحراك الثوري، وكذا الوضع المتأزم للاقتصاد العالمي الذي غاب عنه الاستقرار منذ بداية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية سنة 2008، إذ أكد تقرير صادر عن البنك الدولي على وجود تباطؤ في معدلات الانتعاش الاقتصادي في تونس عام 2013 بسبب المخاوف الأمنية وضعف الأداء الاقتصادي في دول الإتحاد الأوروبي وليبيا، التي تعد شريكا تجاريا استثماريا مهما لتونس. وأكد التقرير على تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2013 الى ما نسبته 3.2 مقابل 3.6 في عام 2012. كما زادت معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليصل إلى ما نسبته 6%[1].

المبحث الأول: أليات ومساهمة المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس.

المطلب الأول: آليات المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس

إن من أهم افرازات التغير في الممارسة الدولية انه بإمكان المجتمع المدني ان يتدخل في دورة السياسات العامة لاسيما في المراحل الانتقالية او ما قبل استقرار النظام السياسي للدولة كما هو الحال في الحالة التونسية، وفي هذا المجال نشهد ان هذا الدور المنوط بالمجتمع المدني يقوم به باعتباره قوة فاعلة ضمن خارطة القوى المجتمعية.

ان مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية صنع وتنفيذ ورقابة السياسة العامة يساهم في ترشيد هذه السياسات، ويمكن تمظهر اهم معالم مساهمة المجتمع المدني في ترشيد السياسة العامة على المستوى النظري من خلال مجموعة من الاليات التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني أهمها:

[1] "دراسة: الاقتصاد التونسي يترنح تحت وطأة الازمة السياسية "، إيلاف، لندن، 2013/11/09، موقع إيلاف، http://www.africanmanager.com اطلع عليه يوم 2018/05/01

1-توفير المعلومات:

لقد جعلت ثورة المعلومات بما احدثته من تراكم في كمية المعلومات وتنوع في مضـــمونها، من دور مؤسـسـات المجتمع المدني ضـرورة لا غنى عنها، فهذه المؤسـسـات تركز على قضـايا محددة او ترتبط بقطاعات محددة في المجتمع، ومن ثم فهي الأكثر قدرة على توفير المعلومات لصـانع السياسات العامة، وهي الأكثر قدرة على طرح البدائل ومن ناحية أخرى، فان ثورة الاتصال يسرت من دور هذه المؤسسات، واتاحت لها المزيد من الفرص لتحقيق الاتصـال مع صـانع السياسـات وطرح المطالب المجتمعية بوسـائل حديثة متنوعة وفي مقدمتها الانترنت.

كما ان تقديم المعلومات الى صانع السياسة العامة يعد امرا بالغ الأهمية، سواء كانت هذه المعلومات حول المشـكلة او القضـية المراد حلها او حول عملية تنفيذها والملاحظات التي سـجلت عليها، وتعد هذه المعلومات بمثابة التغذية العكسـية لعملية صـنع السـياسـة العامة، فاذا قدمت مؤسـسـات المجتمع المدني المعلومات او وجهات نظرها الى لجنة وزارية أو لجنة تشـــريعية او احدى إدارات الحكومة أضـــحت طرفا في عملية صنع السياسة العامة حتى ولو لم يؤخذ بوجهة نظرها[1].

2- التأثير على الراي العام:

ان مؤسسات المجتمع المدني تعمل على التأثير في الراي العام من خلال وسائل الاعلام السمعية والبصـرية والصـحف، وعقد الندوات والمؤتمرات، اذ تلجأ هذه المؤسـسـات الى شـن حملات إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية المضـادة دفاعا عن قضـايا معينة او اثارة اهتمام الحكومة لمشكلة معينة، يجب حلها، مما يؤدي الى اقناع الحكومة او ارغامها على اتخاذ سـياســة عامة لمعالجة القضـية او حل المشكلة.

فمؤسـسـات المجتمع المدني تسـتعمل هذه الوسـيلة في الرقابة على تنفيذ السـياسـة العامة وتقويمها، لأنها تلعب دورا مهما في تعرية أخطاء وانحرافات المسـؤولين عن عملية صـنع السـياســة العامة وعملية تنفيذها[2].

[1] سحر كامل خليل، السياسة العامة ووسائل المجتمع المدني في صنعها: دراسة نظرية، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 24، العدد02، 2013، ص 434.

[2] **المرجع السابق.**

بالإضافة الى هذين المظهرين، يمكن لمساهمة منظمات المجتمع المدني أن تتخذ اشكالا وأدوارا أخرى في عملية صنع وترشيد السياسات العمومية مثل:

3-تقديم مقترحات للسياسة العامة: تعمل منظمات المجتمع المدني باختلاف مشاربها واتجاهاتها من خلال الدراسات التي تعدها والورشات والندوات التي تبادر اليها، في تقديم مجموعة من المقترحات للسلطات العامة وعلى رأسها الحكومة ووزاراتها حول بعض السياسات العامة.

4- الضغط من أجل إيقاف العمل بسياسة معينة أو الإبقاء عليها: عندما تكون السياسات الموضوعة أو المعمول بها لا تتماشى مع توجهات ومصالح فئات مجتمعية مختلفة وكذا العديد من مؤسسات المجتمع المدني، فان هذه الأخيرة تبذل كل ما في وسعها لإيقاف العمل بها، وفي الحالة العكسية أي عندما تكون السياسات الموضوعة خادمة لمصالحها فإنها تدعمها وتروج لها وتبذل ما في وسعها للإبقاء عليها.

5- تعطيل تنفيذ سياسة عامة: في حالة العجز في التدخل في صنع سياسة عامة تتماشى مع المصالح والأهداف المشتركة-وهو الامر الغالب للأسف- لا يكون أمام المجتمع المدني سوى التدخل في مرحلة تنفيذ السياسة العامة بهدف تعطيلها ومحاولة ثني الحكومة عن المضي فيها.

6- التعديل في السياسة القائمة: إذا كانت إحدى السياسات العامة القائمة تشكل في مضمونها وأهدافها خطرا يهدد مطالب ومصالح فئات واسعة بشكل جزئي يمس بأحد مصالحها فإنها تتدخل في عملية صنع السياسة العامة بهدف إرغام السلطات على إجراء تعديل فيها بالشكل الذي يرفع من درجة تلاءم وتوافق هذه السياسة مع المصلحة العامة[1].

7- الحركات الاحتجاجية: تعد الحركات الاحتجاجية من أهم الاليات التي تلجأ اليها منظمات المجتمع المدني وكذا الجماهير للتأثير على السياسات في البلاد أو لتوجيه الرأي نحو قضية ما، يمتاز تاريخ تونس المعاصر بثراء كبير فيما يتعلّق بالحركات الاجتماعيّة (Les mouvements sociaux) أثناء الاستعمار وخلال دولة الاستقلال وبعد الثورة، بمختلف تمظهراتها الاحتجاجيّة (مظاهرات، مسيرات، تجمّعات أمام مراكز السلطة، وقفات احتجاجيّة عابرة أو دوريّة، إضرابات، اعتصامات، قطع طرقات...إلخ) ويمكن أن نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر «الوقفة الدوريّة شكون قتل بلعيد؟ شكون قتل البراهمي؟» و «اعتصام الرحيل» صيف 2013 و «تمرّد تونس» قبله و «مانيش مسامح» واعتصامات مدن الحوض المنجمي في الرديّف والمظيلة وأم العرائس وحاجب العيون و» اعتصام

[1] عزيزة ضميري، **مرجع سابق**، ص135.

الكامور» في تطاوين واعتصـامات المجمع الكيمياوي في قابس والصـخيرة وتحرّكات الناجحين في كاباس 2017 الذين التفّت الحكومة ووزارة التربية على حقّهم في الانتداب التزاما بتعهّداتهما لصندوق النقد الدولي في إيقاف الانتدابيات في الوظيفة العموميّة لثلاث سنوات متتالية، واعتصام وزارة التشغيل...إلخ.

ومن خلال تتبع اغلب ان لم نقل كل الحركات الاحتجاجية التي عرفتها البلاد التونســـية، يمكن أن نلاحظ أن:

– تبدأ اغلب الحركات بشـــكل فجائي ومن دون رأس، الا أنه ســـرعان ما يبرز دور المجتمع المدني في الحركة ســـواء من خلال أن اغلب محركي هذه الحركات ذو خلفية نقابية وطلابية، او من خلال انخراط منظمات المجتمع المدني في الحركة وادارتها خاصة المنظمات الحقوقية واتحاد الشغل.

– أن اغلب الحركات الاحتجاجية ذات طبيعة اجتماعية احتجاجا على الوضـــع الســـائد مطالبة بتحســـين الوضـع المعيشـي للفرد التونسـي، منددة بالسـياسـات المنتهجة من قبل السـلطة خاصـة في مجال التوظيف ومكافحة الفقر، رغم عدم خلوها من خلفية سـياسـية نظرا لسـياسـة التسـلط والاسـتبداد المنتهجة من طرف النظام التونسي وكذا الخلفية النضالية لمحركي هذه الاحتجاجات.

–اتســاع النطاق الجغرافي للحركات الاحتجاجية في تونس، حيث مســت جميع الأقاليم، الا انها أكثر في الأقاليم الداخلية البعيدة عن الشريط الساحلي حيث تزداد نسبة الفقر والتهميش.

8– التشبيك:

يعتبر التشـــبيك آلية واطارا فاعلا للتنســـيق، تتوخى التركيز عل القواســـم المشـــتركة بين المنظمات الأعضـاء وعلاقاتها، ولتطوير رؤية تنموية شـاملة ولتقوية الوسـائل التحليلية لدى المنظمات غير الحكومية باتجاه تحسين الأداء الاقتصـادي والاجتماعي والسياسي للدولة الذي يؤثر بمجتمعاتها وبرامجها، من خلال تحديث طرق وأدوات تبادل المعلومات والخبرات ومن خلال الاجتماعات واللقاءات الدورية التي تنظمها الشـبكات في إطار هيكليتها وكذلك من خلال دعم وتطوير الأطر التنسـيقية الأخرى التي يمكن ان تنشـأ بين المنظمات غير الحكومية.

كما يساهم التشبيك في بلورة "رؤية" مشتركة للهدف السامي الذي تلتقي المنظمات الأعضاء لتحقيقه، كما يؤدي الى بلورة "رسـالة" بمثابة الأهداف بعيدة المدى التي يصـبون الى تحقيقها من خلال تعاونهم وعملهم المشترك.

8-1 التعريف: التشـــبيك بين المنظمات غير الحكومية والجمعيات الاهلية هو وســـيلة ناجعة لتبادل المعرفة والمعلومات حول الاحتياجات والحلول والخبرات والمنافع، والمساهمة في نشرها وتداولها.

كما يعتبر التشـــبيك وســـيلة لتقوية المنظمات غير الحكومية من خلال توحيد الخطاب وزيادة التأثير في المفوضات والضغط. ويساهم التشبيك كذلك في تعزيز الأداء الديمقراطي وتفعيل الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني.

ويشـكل التشـبيك أداة لتقوية المنظمات غير الحكومية في سـعيها نحو اسـتقلالية قرارها في مواجهة نزعة الحكومة للهيمنة عليها ولتوجيهها والقطاع الخاص الذي يحاول التخفيف من آثار أدائه الاقتصـــادي على الصـــعد الاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال دعم المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة التي تسعى الى فرض أهدافها وبرنامج عملها، وفي بعض الأحيان ثقافتها[1].

يقوم التشـــبيك حول رؤية يتوافق الأعضـــاء عليها، وتكون الرؤية بمثابة الأهداف الســـامية التي يتوجب تحقيقها. ويؤكد الأعضـــاء على الرؤية المشـــتركة التي تكون بالنســـبة إليهم بمثابة "نموذج تنموي بديل" يعملون من خلال الشبكة للترويج وتحقيق هذه "الميزة التفضيلية" التي يتمتعون بها.

وللتشـبيك رسـالة (المهمة) واضـحة تعبر عن أهمية المنظمة والأسـباب الكامنة وراء وجودها. ان الرسـالة توضح الاتجاهات التي يجب ان تسلكها الشبكة لتحقيق أهدافها.

وتسـاعد الرسـالة في تحديد سـبب او أسـباب قيام الشـبكة، وفي تحديد شـرعيتها المجتمعية والقانونية وفي تحديد فلسفتها العامة تجاه المجتمع ككل وتجاه الفئات المستهدفة.

وغالبا ما تؤكد الرســـالة على تعزيز مبادئ الديمقراطية والتنمية البشـــرية المســـتدامة والعدالة الاجتماعية وصياغة ثقافة تنبذ العنف وتقوم على أساس احترام حق الحياة والتضامن والتعاون، ثقافة تقوم على أساس الحقوق المتســاوية بين كافة المواطنين بدون تمييز ســواء بســبب الجنس او العقيدة او الدين او العرق او الإعاقة، مع العمل على رفع الوعي الاجتماعي والثقافي للمواطنين وتطوير المجتمع المعاصـــر وتمكين المجتمع المدني[2].

[1] شبكات المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND، التشبيك بين منظمات المجتمع المدني، على الرابط: http://www.dawahmemo.com/image/2014-12-06-06_41_43tshbeek.pdf، اطلع عليه يوم:2022/11/28.

[2] المرجع نفسه.

8-2 أهمية وفوائد التشبيك:

للتشـبيك أهمية بالغة، خاصـة بعد ان تم الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني كشـريك حيوي في عملية التنمية، ففي حين كانت الجمعيات الاهلية، ومنذ عقود قليلة مضـــت تعتمد على العمل الخيري والرعائي وتقديم الخدمات، أصـبحت قضـايا التنمية تحتل حيزا أسـاسـيا، في برنامج ونشـاطات منظمات المجتمع المدني، مما يضـــع امامها مســؤوليات مضـــاعفة تملي عليها تحســين أدائها وتطوير المفاهيم والمبادئ العامة والاهداف واليات العمل من خلال التنســيق وتبادل المعلومات والخبرات وفي جو من الديمقراطية والتعاون والشفافية واحترام الراي الاخر.

ويساهم التشبيك كذلك في بلورة "رؤية" يلتقي الأعضاء لتحقيقها، كما يؤدي الى بلورة "رسالة"، وهي بمثابة الأهداف بعيدة المدى التي يصـــبون الى تحقيقها من خلال تعاونهم وعملهم المشـــترك، ويحدد أخيرا المنضـوون في اطار الشـبكات "الاهداف" المحددة التي يتوخون تحقيقها في مهل زمنية محددة، يتضـمن التشـبيك اعتماد اليات واطر فاعلة للتنسـيق ، تتوخى الإضـاءة على القواسـم المشـتركة بين المنظمات الأعضـاء وعلاقاتها بمرجعياتها، بالإضـافة الى تطوير رؤية تنموية شـاملة وتقوية الوسـائل التحليلية لدى المنظمات غير الحكومية باتجاه تحسين الأداء الاقتصـادي والاجتماعي والسـياسـي للأطراف الشـريكة في التنمية.

ويتحقق هـذا الأثر الإيجـابي من خلال تحـديـث طرق وأدوات تبـادل المعلومـات والخبرات، ومن خلال الاجتماعات واللقاءات الدورية التي تنظمها الشـــبكة في إطار هيكلتها، وكذلك من خلال دعم وتطوير الأطر التنسيقية الأخرى التي يمكن ان تنشأ بين المنظمات غير الحكومية.

يعتبر التشـبيك بين منظمات المجتمع المدني وسـيلة لتقوية اسـتقلالية واجنداتها وقدراتها وصـوتها وأثرها ومجمل دورها في المجتمع. انه طريق نحو تقوية الشـــراكات مع القطاعات الأخرى، ونحو شـــراكة مبنية على الاحترام، والعلاقات المتبادلة المتوازنة، واستقلالية الأطراف المنخرطة فيها[1].

- ويسـاعد التشـبيك بين المنظمات المجتمع المدني على تبادل المعلومات وإرسـاء أسـس الفهم المشـترك للمقاربات التنموية، ويمكن المجموعات المتعاونة من بلورة رؤاها المشـــتركة، ويحد من الازدواجية ويساهم في استخدام الموارد البشرية (والمادية) على نحو كفوء.

[1] المرجع السابق.

- والتشبيك يساعد أيضا على تجاوز العمل في تنفيذ المشروعات وتوفير الخدمات الى الاضطلاع بدور المدافعة والنصرة والضغط، والمشاركة في صنع السياسات.
- هو وسيلة لبناء القدرات والتشارك في المهارات ويساهم كذلك في تعزيز الأداء الديمقراطي ويفعل الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني. وهكذا، فهو سبيل نحو تحقيق دور اقوى واشد تماسكا وانسجاما لمنظمات المجتمع المدني، ذلك ان التنافس والتنافر فيما بينها سيتراجع لمصلحة التكامل والتعاون.
- يساعد التشبيك في تسهيل أعباء التعامل من إجراءات التمويل وجعل الموارد متاحة ومستدامة لصغريات المنظمات غير الحكومية. كما يمكن لمرونة الشبكات ان تساعد على الحد من المنفقات المصروفة على التدابير الإدارية والبنيوية، وان تجعل المال توفرا للمشروعات والأنشطة، وان تؤدي الى إدارة أفضل للموارد.
- الشبكات الناجحة تمكن منظمات المجتمع المدني من اسماع صوتها في المنتديات الإقليمية والدولية، حيث تصاغ السياسات التنموية العالمية، كما يمكنه ان تنشئ بدائل عملية وفعالة تدافع عنها على مستوى صنع السياسة نظرا الى كونها ستحصل على دعم كافة المنظمات الشريكة.
- مع تزايد الاهتمام بالمتابعة الإقليمية والدولية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن العولمة وسياسات تحرير التجارة وفتح الأسواق، تحتل مسالة المشاركة في المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية اهتماما بالغا. فياتي التشبيك والتنسيق ليفعلها ويعطي المنظمات الاهلية المنضوية في الشبكات القدرة على المبادأة والمبادرة والابداع. ولا تسعى المنظمات الاهلية الى الذوبان من خلال الانضمام الى شبكات محلية، إقليمية او دولية بل الى التفاعل وتبادل الخبرات والمعلومات وتطوير الرؤية والاهداف والمفاهيم والحد من التنافس.

كما تهدف شبكات الجمعيات العاملة في القطاع ذاته الى ترشيد استخدام الموارد البشرية والمصادر المالية، وقد تعزز الدور الفاعل والمؤثر لمنظمات المجتمع المدني بعد تطور مفهوم التنمية في العقدين الأخيرين, وخاصة أواخر التسعينات حيث باشرت الأمم المتحدة بطرح المفاهيم الجديدة للتنمية, فقياس التنمية لم يعد يقتصر على المؤشرات التقنية كالدخل والعمر المتوقع عند الولادة ومعدلات الامية فحسب, بل بات يتعداها لتكون اكثر شمولية بأبعادها وأهدافها من خلال ادخال مؤشرات إضافية منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية بما في ذلك نوعية الحياة, كل ذلك أدى الى تطوير النظرة الى المجتمع المدني والعمل الأهلي وتعريفاته , وبالتالي الى دوره السياسي والاجتماعي والثقافي وكذلك

الاقتصادي في مجال الحفاظ على البيئة والدفاع عن حقوق الانسان والديمقراطية كشريك أساسي وفاعل للدولة.

ويذهب البعض الى إعطاء يعد إضـــافي لهذا الدور، فيتبنى فكرة ان يكون المجتمع المدني شـــريكا كاملا للدولة بما في ذلك اشراكه في مناقشة وصنع القرارات وكذلك المشاركة في اليات اتخاذها ومن ثم تنفيذها. وذلك في كل المجالات الاقتصـــادية والاجتماعية، وعلى كافة المســـتويات الوطنية والإقليمية والدولية. وهذا ما يضع المجتمع المدني امام مسؤوليات مضاعفة تملي عليه تحسين أدائه وتطوير المفاهيم والمبادئ العامة والاهداف واليات العمل من خلال التنســـيق وتبادل المعلومات والخبرات، وفي جو من الديمقراطية والتعاون والشفافية واحترام الراي الاخر.

3-8 الحالة التونسية: الجمعيات وتأثيرها في مركز القرار:

نهض المجتمع المدني بدور إيجابي بعد الثورة، وذلك إثر انهيار مؤســـســـات الدولة وحل مجلس النواب ومجلس المستشارين، اذ كان هو البديل لملء الفراغ الذي نجم عن غياب الدولة. وبعد 14 جانفي 2011 تم احداث هيئة تحقيق اهداف الثورة والانتقال الديمقراطي التي أدت على مســـتوى الواقع دور المشرع ولو انها وحسب المرسوم المحدث لها تقترح فقط مشاريع المراسيم على رئيس الجمهورية ليصادق عليها لاحقا. وتميزت جميع التيارات الحزبية وشـــخصـــيات متعددة من المجتمع المدني وتولت هذه الهيئة صـــياغة المرســـوم عدد 88 لســـنة 2011 في صـــيغة تحررية محترمة للمعايير الدولية ولمبادئ حقوق الانسان. وساهم حماس النشطاء والناشطات من اجل اكتسابهم تجربة وتكوين خبرات في الغرض في مجالات مختلفة كان من أبرزها مجال الانتخابات. وتم بناء القدرات جنبا الى جنب مع خبرات اجنبية وبالتعاون مع المنظمات الدولية التي استقرت بتونس[1].

وحافظت مكونات المجتمع المدني على لعب هذا الدور المؤثر في أصـــحاب القرار اذ قامت الجمعيات النسوية التاريخية برفقة جمعيات نشأة بعد ثورة 2011 بمراقبة أصحاب القرار عند وجود تهديدات لمكاسب المرأة او عند كتابة الدستور. وتم تتويج المسار من خلال دور الرباعي الراعي للحوار الوطني في تجنب حرب أهلية بإيجاد أرضية حوار بين كل التيارات المؤثرة في السياحة السياسية والخروج بمبادرة مواطنية في إطار تداول سلمي على السلطة ورسم خارطة طريق يلتزم بها كل الفاعلين.

[1] أنوار منصري، **واقع المجتمع المدني في تونس**، ط1، تونس: مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، 2016، ص63.

ان اكتســـاب الخبرة في الميدان الجمعياتي مكن مكونات المجتمع المدني من التحول من قوة احتجاج كان شغلها الشاغل معارضة السلطة [1]، الى قوة تضغط واقتراح تساهم بشكل فاعل في المسائل الوطنية والشأن العام، بصورة استطاعت من خلالها تجاوز الدور التقليدي الذي كانت تنهض به قبل الثورة من قوة مضادة تراقب وتضغط على السلطة الى لعب دور جديد تشاركي من خلال المبادرة والاقتراح.

وتبعا للدور الجديد المنتظر من منظمات المجتمع المدني في إدارة الشـــأن العام وتفعيلا لما تمت دســـترته تحت عنوان الديمقراطية التشـــاركية، فان عمل الجمعيات ما انفك يتنامى من خلال عدم اختزال الشأن العام في الديمقراطية التمثيلية او النيابية التي لها حدودها ولا يمكنها وحدها ان تفي بالحاجة لضمان مشاركة أوسع للمواطنين والمواطنات وتعزيز مشاركتهم في اتخاذ القرار وإرساء سلطة محلية , وتجسد هذا التحول من الدور التقليدي الى الدور الجديد حسب بعض المتدخلين من خلال المساهمة في رفع التحديات ذات الصبغة الاجتماعية والإنسانية والبيئية والحقوقية وغيرها...واقتراح الإصلاحات المستوجبة وتدخلات يتم الضغط على أساسها ليقع في ضوء ذلك من قبل السلطة.

وتم فتح حوار مستمر مع مكونات المجتمع المدني التي لا تقتصر على تقديم توصيات تتعلق بمشروع قانون معروض على اللجان فحسب بل أصبحت تقدم مشاريع قوانين وتسلمها للجان البرلمانية للاستعانة بها لاحقا [2] عند صياغة القوانين.

وقد أدت الجمعيات دور الحاضنة للحوار من خلال التظاهرات السلمية والاعتصامات (اعتصام القصبة، واعتصام باردو...) كما كانت مكونات المجتمع المدني وراء تغيير مسودة الدستور المقترحة في غزة جوان 2013 باعتبارها كانت متحفظة بخصـــوص بعض الحقوق والحريات، فتم احداث لجنة توافقات خارج المجلس المنتخب قصد اقتراح مشروع دستور تقدمي حام للحقوق والحريات [3]، وتمت المصادقة عليه في 27 جانفي 2014.

1 –تعتبر الجمعية "سلطة مضادة للحد من تعسف كل من الإدارة العمومية والسلطة السياسية ولهذا تعد الجمعية في الواقع عنصرا هاما للديمقراطية التمويل العمومي للجمعيات دراسة من اعداد مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية ديسمبر2014، صفحة7.

2 –فيما يتصل بمشروع القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء تقدمت جمعية القضاة واتحاد القضاة الإداريين ورابطة الناخبات التونسيات بمشاريع قوانين في الغرض للمجلس.

3 –أسهم أكثر من ستة الاف مواطن، و300 منظمة من المجتمع المدني، و320 ممثلا عن الجماعات بآرائهم في حوار حول الدستور على مستوى البلاد، وكدليل على التوافق في الآراء الذي يتجلى في الوثيقة النهائية: مقال دنيا جميل "المجتمع المدني التونسي من ثائر الى حارس سلام" منشور بمدونة مجموعة البنك الدولي بتاريخ 15 أكتوبر 2015.

وقد توج هذا المسار بدسترة مبدا التشاركية في اتخاذ القرار من خلال توطئة الدستور التي هي في نهاية المطاف تحميل للمبادئ التي تقوم عليها الدولة التونسية وتحدد اهم ملامحها اذ تم التأكيد على ان نظام جمهوري تشاركي وكذلك تمت دسترته باعتباره شرطا لقيام الحكم المحلي وتكريس اللامركزية في إدارة الشأن على مستوى الأقاليم والجهات والبلديات ، اذ جاء في الفصل 139 من الدستور[1] :"تعتمد الجماعات المحلية اليات الديمقراطية التشاركية ، ومبادئ الحكومة المفتوحة ، لضمان اسهام أوسع للموطنين والمجتمع المدني في اعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون".

وفي هذا المجال يتجه التأكيد ان المجتمع المدني فرض نفسه في الساحة العامة باعتباره قوة اقتراح وأصبح فاعلا أساسيا في مجال رسم السياسات العامة والقوانين.

واختلف التواصل بين المجتمع المدني وأصحاب المبادرة التشريعية باعتماد طريقتين[2]:

1-سعي الحكومة باعتبارها صاحبة المبادرة التشريعية الى عرض مشاريعها على الجهات والتنقل إليهم والاخذ بعين الاعتبار ملحوظاتهم بعد ان يكون المشروع قد تم نشره سابقا[3]، وكانت بعض الاجتماعات مهمة ومؤثرة في المسار.

2-كان التواصل بين مجلس النواب والمجتمع المدني يتم عبر جلسات الاستماع، ولم تكن إجراءات الاستماع الى الجمعيات معقدة بل يكفي ان تودع مطالب في الغرض في اجل معقول في مكتب الضبط صلب المجلس ليحيلها على اللجنة المختصة حتى تتم الاستجابة لها، وإذا ما وقع رفض المطلب فانه يجري عادة اعلام الجمعيات المعنية ويطلب منها مد مجلس النواب بالمقترحات بطريقة كتابية، وتجدر الملاحظة الى ان جلسات الاستماع قد اعاقت في مرحلة معينة عمل المجلس النيابي مما اضطره الى وضع روزنامة في الغرض لتلقي المطالب، على ان تكون المطالب الواردة بعد التاريخ المسجل مرفوضة. وقد ساهمت مبادرات الجمعيات في تغيير مسار بعض القوانين خصوصا إذا ما تم الالتجاء الى الاعلام وجعلها قضية راي عام. وتقييم هذا الامر يبقى رهين النتائج المترتبة عن هذا الشكل من اشكال التواصل، فقد اقتصر في بعض الحالات على مجرد الاستماع[4]، فيما أثر في حالات أخرى في القوانين[5].

[1] الدستور التونسي، 2014.
[2] أنوار منصري، **المرجع السابق**، ص64.
3 -مثل: مشاريع القوانين المتعلقة بالعدالة الانتقالية، وبالقانون الانتخابي، وبالجماعات المحلية....الخ.
4 -مشروع القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء.
5 -مشروع القانون المتعلق بالنفاذ الى المعلومات.

ونظرا لأهمية تشـــريك المجتمع المدني، وقع بعد انتخابات 2014 احداث خطة وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وتم في جانفي سنة 2016 تمكين الخطة من وزارة مستقلة وتنظيمها بموجب الامر الحكومي عدد 465 لسنة 2016 المؤرخ في 11 أفريل 2016 والمتعلق بأحداث وزارة العلاقة مع الهيئات الدســتورية والمجتمع المدني وحقوق الانســان وضــبط اختصــاصــاتها وصــلاحياتها والتي من بين مهامها الأســاســية المســاهمة في تكريس التحاور المتواصــل بين الحكومة والمجتمع المدني في إطار إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية.

وتم على مستوى هذا النص إقرار تكليف هذه الوزارة بضـمان احترام تأسـيس الجمعيات والانضـمام اليها والنشـــاط في اطارها وتطويرها والحفاظ على اســتقلاليتها، وأيضــا تركيز الاليات الكفيلة بتكريس التحاور المتواصـــــل بين الحكومة والمجتمع المدني، والعمل على تدعيم العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني وتشـريك المجتمع المدني في ضـبط الخيارات والبرامج الحكومية. وما يسـتشـف من هذا النص على الرغم من تضـــمنه لمبادئ مهمة هو اقتصـــار هذا الدور على الســـعي وليس الالتزام بتحقيق نتيجة تتمثل في ضرورة تشريك المجتمع المدني.

ويبدو من خلال التنظيم الســياســي انه من حيث المبدأ جرى احداث خطة تتكفل بالتواصــل مع المجتمع المدني وذلك صلب رئاسة الجمهورية ومجلس نواب الشعب وبالنسبة الى الحكومة، فانه إضافة الى احداث وزارة مختصـة فان بعض الوزارات أحدثت خطة مكلف بالمجتمع المدني على غرار وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية.

اشارت بعض الجمعيات الى صعوبة التواصل مع الإدارة وخصوصا منها السلطات المحلية بشأن بعض المسـائل التي تدخل في أهدافها ونشـاطها وان مشـاركة المجتمع المدني برأيه على المسـتوى المحلي تعد مشاركة صورية وفي بعض الحالات انتقائية، ولاحظت تلك الجمعيات ان مؤشر "اليقظة الجمعياتية" متدن كما ان الوعي الجمعياتي بالسـبل القضـائية لحل النزاعات وضـرورة توفير ميزانية مخاطر تخصـص للرد والتحرك الاني تكاد تكون معدومة[1].

وكان المجتمع المدني خلال المســـار الانتقالي صـــمام امان ضـــد بعض الانحرافات، وقد تولى متابعة أصـــحاب القرار برقابة دائمة ازعجت لكنها اثرت. وبعد 2014 كانت هناك محاولات لتقنين حضـــور

1 –حلقة النقاش حول "واقع الجمعيات في تونس" التي نظمها مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية بالشراكة مع "جمعيتي" يوم الاحد 24 أفريل 2016 بنزل جولدن ياسمين–القصبة ولاية القيروان.

الجمعيات بالمجلس النيابي عن طريق فرض بعض القيود، لكن هذا المشروع لم يمر بضغط من المجتمع المدني.

1. بعد 2011 أصبح إضفاء المشروعية على المبادرات الحكومية رهين تشريك المجتمع المدني، وعادة يكون لهذه المبادرات الحكومية ان تمر. اما إذا تم اتخاذها بصفة أحادية، فإنها تجد معارضة لا فقط من الأحزاب المعارضة بل كذلك من الجمعيات مثلما تم الامر في اقتراح الحكومة لمشروع قانون لحماية الامينين. وتراوحت العلاقة حسب الموضوع المطروح بين تنسيق وتعاون أحيانا وبين معارضة وتصادم أحيانا أخرى.
2. اما فيما يتعلق بمأسسة الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني فانه غير واضح رغم وجود هياكل في بعض الإدارات تهتم بذلك، كما يلقى معارضة وتصادم أحيانا أخرى.
3. ساهمت الجمعيات في التأثير خاصة في صياغة الدستور، وتم في بعض القوانين الاخذ بعين الاعتبار بمقترحات المجتمع المدني المتكررة منذ 2011 على غرار مبدا التناصف الأفقي بين النساء والرجال في القانون الانتخابي للجماعات المحلية بعد ان طالبت به الجمعيات وخصوصا التي تهتم منها بحقوق النساء منذ الانتخابات التشريعية في 2014.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار ان الكثير من مكونات المجتمع المدني التونسي اكتسبت الخبرة الفنية في التخاطب مع أصحاب القرار وفي وضع توصيات مؤسسة ومعللة حسب الدستور والمعايير الدولية التي صادقت عليها تونس، وعليه فان اللجان بمجلس النواب تجد صعوبة من الناحية التقنية في رفضها، غير انها غالبا ما تقوم بدحض تلك التوصيات والمقترحات لاعتبارات سياسية.

ويقوم مجلس نواب الشعب، اعتمادا على مبدا الشفافية، بنشر كل النصوص المتعلقة بالمشاريع قبل المصادقة عليها امام الجلسة العامة والتقارير المصاحبة لها على الموقع الالكتروني المخصص لها، وتوضع في متناول المواطنين والجمعيات للاطلاع عليها في اجل معقول. وتدعمت هذه السياسة بالنسبة الى الوزارات بتكريس رئاسة الحكومة للحكومة المفتوحة open goverment، حيث تضع مشاريع واستراتيجيات الحكومية على الموقع الالكتروني للحكومة عملا بأحكام الفصل 32 من الدستور الذي ينص على ان "تضمن الدولة الحق في الاعلام والحق في النفاذ الى المعلومة. وتسعى الدولة الى ضمان الحق في النفاذ الى شبكات الاتصال". وعلى مستوى الواقع فبالرغم من اتاحة امكانية النفاذ الى البرامج والاستراتيجيات، فان هناك منظمات لا تلج اليها الا عند الحاجة الماسة الى الاطلاع على برنامج او

استراتيجية مرتبطة بنشاطها. وعادة ما يكون ذلك عبر بيان وجود المعلومة على مواقع الحكومة من خلال وسائل الاعلام. ويرى البعض ان الحكومة لم تضع بعد استراتيجيات اتصالية للتعريف بها وأهميتها.

المطلب الثاني: مساهمة منظمات المجتمع المدني في ترشيد السياسات العمومية في تونس

يمكن التدليل على مساهمة منظمات المجتمع المدني في ترشيد السياسات العمومية في تونس، بالتطرق الى اسهامات بعض من اهم الفاعلين في المجتمع المدني على غرار مؤسسة الفيسبوك في تونس والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وكذا الاتحاد العام التونسي للشغل كأحد أكبر مكونات المجتمع المدني في تونس:

1-الاتحاد العام التونسي للشغل: يعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد النقابي الرئيسي في تونس، أقدم اتحاد نقابات عمال في العالم العربي، وشكل عنصرا حيويا في نضال التحرر الوطني، ومن الصعب التأكد بدقة من عدد المنتسبين اليه، ومع ذلك فان الاتحاد يدعي عضوية 800 ألف عضو. اما بالنسبة للتكوين الجندري، فان 53% من المنتسبين هم ذكور فيما 47% اناث.

وقد كافح الاتحاد العام التونسي للشغل عبر تاريخه وإن بدرجات متفاوتة حسب ظروف كل مرجلة من أجل ترشيد السياسات العمومية في تونس وتحقيق التنمية، لا سيما سياسات التشغيل ووضع تصور واضح لمضمون العدالة الاجتماعية وركز منذ الثورة، على الحوار الاجتماعي (مفاوضات رفيعة المستوى بينه وبين الحكومة وجمعية أصحاب العمل) كشرط مسبق ضروري لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ووجه أهدافه نحو تحقيق هذه الغاية حيث يرى الاتحاد أنه لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية لا بد من تظافر جهود الجميع واشراك الفاعلين الاجتماعيين في صناعة القرار ورسم السياسات، وقد بدأ العمل بالحوار الاجتماعي (دون رضا كوادر او قيادة الاتحاد الكامل)، ويرى قادة الاتحاد ان العدالة الاجتماعية مرادفة لمفهوم العمالة وبخالصة العمالة اللائقة. وقد وصف الأمين العام للاتحاد حسين العباسي مسار تونس بانه " انتقال ديموقراطي وعدالة اجتماعية"، وفي تصـــريحات ادلى بها الى الاتحاد العام للعمال البرتغاليين، واضعا إياها في إطار غير مسيس مع تركيزه على الاقتصاد، وهو بذلك ردد مقاله سلفه عبد السلام جراد في الفترة المضطربة من 2011، حول عدم اهتمام الاتحاد العام التونسي للشغل بالسلطة، حيث يركز بدلا من ذلك على تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية التي وصفها بهدف اتحاد النبيل.

بعد الثورة، منح اهتمام حقيقي للحوار الاجتماعي وقد وقعت الحكومة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل وجمعية اصحاب العملّ، برعاية منظمة العمل الدولية ميثاقا اجتماعيا في جانفي 2013، دعا الى

ترسيخ الحوار الاجتماعي في لجنة جديدة رفيعة المستوى والعمل على اهداف اقتصادية مشتركة، وقد اعيد تحديد الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص. ويعني استخدام تونس للاتفاقيات الموسعة ان غالبية العمال سيستفيدون حتى من دون ان يكونوا أعضاء رسميين في نقابة.

في هذا السياق تميز الاتحاد العام التونسي للشغل بمجموعة من الخصائص جعلته فاعلا مؤثرا في مجال السياسة العامة التشغيلية في تونس، ويمكن رصد هذه الخصائص من خلال ما يلي:

– تمتع الاتحاد العام التونسي للشغل بنوع من حرية الحركة والنفوذ، مما أتاح له القدرة على التعبير عن مصالح العمال والتأثير في مجريات العملية السياسية في شتى مستوياتها، والمساهمة في تنشئة وتجنيد عدد من الكوادر السياسية، كما شكل قناة مزدوجة للاتصال بين العمال من جانب والنخبة السياسية من جانب اخر، وأصبح طرفا اجتماعيا يشارك ويستشار في سياسة العقد الاجتماعي الى جانب الحكومة.

– يعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل الحاضن الاجتماعي لكل أطياف المعارضة التونسية من اقصى اليسار الى الإسلاميين مرورا بالقوميين، حيث وضع الاتحاد كل ثقله في الثورة وساهم في توسيعها بعدما كانت حبيسة منطقة الوسط الغربي، اذ كانت البداية بإعلان النقابيون اضرابا عاما في صفاقس يوم 10 جانفي 2011، وغيرها من اشكال الدعم التي قدمها الاتحاد للثورة التونسية[1].

– استقلالية الاتحاد العام التونسي للشغل: حيث نشا هذا المبدأ وترسخ كقاعدة عمل تمسكت بها المنظمة بتثبيتها في الممارسة بحسب الظروف والامكانيات.

– انحياز الاتحاد العام التونسي للشغل بشكل ثابت الى قيم إنسانية متأصلة في نشأتها الاجتماعية، هي العدالة والحرية والكرامة، وقد انحاز مؤسسو المنظمة النقابية لهذه القيم بصوفهم اجراء انفصلوا في ظروف مختلفة عن جماعتهم القبلية والفروية والحرفية، التي كانت تحميهم قبل ان تتفكك، ليؤسسوا إطار اجتماعيا جديدا يحمي هذه الحقوق بأدوات ومعايير جديدة.[2]

[1] عائشة عباش، الاتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة الوطنية: جدلية الفعل النقابي والسياسي، **مجلة العلوم السياسية والقانون**. العدد 01، جانفي 2017، ص 179.

2 **المرجع نفسه**، ص 176.

1-1 الاتحاد العام التونسي للشغل ومكافحة الفقر:

في هذا السياق فقد ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل في سياسة محاربة الفقر من خلال إعداده لتقارير إحصائية، وذلك بالتزامن مع احياء اليوم العالمي للعمال كشف تقرير أعده مركز الدراسات والتوثيق للاتحاد العام التونسي للشغل حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس صنف الفقر في تونس الى فقر وفقر مدقع وتختلف النسب من جهة الى أخرى، وتشير الاحصائيات والأرقام الى خطورة المؤشرات وتطورها وتكشف في ذات الوقت حجم تدهور الوضع الاجتماعي التي أضحت الاسر التونسية تعيشه.

وحسب التقرير فانه يوجد حوالي 320 ألف تونسي عاجزين على توفير حاجياتهم الأساسية الغذائية بغض النظر عن حاجياتهم الأخرى من سكن ولباس، ويبرز هذا المعطى خاصة في مناطق من القصرين والقيروان حيث تتجاوز نسبة الفقر المدقع 10 بالمائة فضلا على ولايات الكاف وسليانة اين تتجاوز هذه النسبة 8 بالمائة سنة 2016.[1]

ان الوسائل التي طورها الاتحاد كثيرة في سعيه للمساهمة في القضاء على الفقر والتقليص من الفوارق بشكل عام، وقد أضاف الى هذه الوسائل تشكيله الى جانب هيئة المحامين وهيئة حقوق الانسان واتحاد أصحاب العمل، للإشراف على المراحل الانتقالية التي تمر بها البلاد، ومنها مشاركته في العديد من الهيئات الرقابية والتشاورية وامضاؤه للعقد الاجتماعي مع الحكومة واتحاد أصحاب الاعمال ومشاركة هياكله في العديد من المشاريع الوطنية والبرامج التي ترمي الى اصلاح منظومات التربية والتعليم بمستوياته من الابتدائي الى الثانوي الى العالي والبحث العلمي، وتدخلاته العديدة للمساهمة في حل الازمات التي تمر بها البلاد في المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذلك لا يزال الاتحاد العام التونسي للشغل يعد الفاعل المركزي الأول في حقل الفعل التاريخي بتونس الى يومنا هذا[2].

2-مؤسسة الفيسبوك:

يبلغ عدد مستخدمي الفايسبوك في تونس حوالي (مليونين ونصف مليون) 2.494.760 بنسبة تقترب من ربع عدد الإجمالي لسكان البلاد (23.56 بالمئة)، هذا العدد يجعل من تونس البلد الافريقي الأول من

1 تقرير مركز الدراسات والتوثيق للاتحاد العام التونسي للشغل ينصف الفقر في تونس، http ;//www. Radio tunisienne. tn/2017/05/12. اطلع عليه يوم: 2021.01.02.

2 منصف القابسي، النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثورة قراءة تحليلية وتقويمية لتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**. العدد 94. 2015. ص 111.

حيث عدد مستخدمي الفايسبوك مقارنة بعدد السكان، وعلى المستوى العالمي تتقدم تونس على أكثر الدول تقدما في المجال التقني والاقتصادي مثل روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل.

كما ان نسبة المستخدمين من الجنسين متقاربة جدا بحكم الطبيعة العلمانية للمجتمع 58بالممئة للذكور و32بالمئة للإناث، مما يعني ان غالبية الشعب التونسي منخرط في الفضاء الالكتروني حين اتسعت قاعدة الاحتجاجات الاجتماعية لتشمل كل المحافظات وأدمجت النساء والرجال معا في حركية التغيير.

تميزت كذلك مؤسسة الفايسبوك في تونس بطابع الانسجام والتنسيق على غرار تشكيلات المجتمع المدني الأخرى، ويبرز هذا الانسجام انتظامه على شكل مجموعات إخبارية بلغ عدد أعضاءها مئات الالف ومنها مجموعة Ma Tunisie التي تجاوز أعضاءها 650 ألف ناشط، ومجموعة (Touwanssa) التي تجاوز أعضائها 555الف ناشط، فضلا عن ان مؤسسة الفايسبوك تنتظم في مجموعات لنشر اخبار الحراك التونسي بشكل منظم وتزويد مختلف شبكات العالم وتطورات أوضاع البلاد على غرار" وكالة انباء تحركات الشارع التونسي".

ولم تكن شبكات التواصل الاجتماعي وبخاصة فيسبوك مجرد ناقل للأحداث في تونس، وإنما تحولت بحكم طبيعتها التفاعلية واتساع نطاق استخدامها خاصة بين فئات الشباب، الى واحدة من المحركات الأساسية وساهمت بفعالية عالية في تشكيل وعي جديد من خلال حركة التسييس السريعة والمكلفة وربط النشطاء ببعضهم، وتنسيق حركتهم الميدانية وخلق بيئة اتصالية تغيرت فيها أنماط التواصل الاجتماعي والسياسي[1].

لعبت شبكات التواصل الاجتماعي في تونس دور وكالات الانباء التي لا تخضع للرقابة، فعملت على تغطية الاحداث والاحتجاجات ونقلها بشكل حي، وهو ما جلب انتباه وسائل الاعلام لأصوات الشعب التونسي، وحافظ على زخم المحتجين، وأدى في كثير من الأحيان الى تغيير السياسات والتراجع عن العديد من القرارات.

لقد ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي بصورة فعالة في التأثير على صانع القرار في تونس لاسيما في الفترة التي أعقبت الثورة، حيث استغل الشباب التونسي بشكل فعال تشابك وترابط وتفاعلية الانترنت من

[1] عبد الله ممدوح مبارك الرعود، دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، **مذكرة ماجستير**، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعلام)، 2012، ص67.

أجل نشر المعلومات على أكبر عدد من المواقع العالمية، مما صعب على النظام التونسي التصدي لها وحجبها.

وباتت الشبكات بذلك هي الأداة التي مكنت الشعب من نشر ما يعرفه عن موضوع معين بسرعة وبعيدا عن تصفية الاخبار التي تقوم بها الأجهزة الحكومية، وفي وصف فعاليتها يقول الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما:(هي الأفضل في فضح الاساطير التي يمكن ان تمر من خلال منافذ وسائل الاعلام التقليدية.[1])

استخدم التونسيون برنامج جداول البيانات المشتركة لتوثيق انتهاكات حقوق الانسان، وتتبع الانفاق الحكومي وجمع المعلومات عن الفساد الرسمي، حيث انتجت شبكة من الناشطين شريط فيديو وثائقي قصير عن فساد أسرة الرئيس بن علي، يظهر استخدام ليلى الطرابلسي طائرة الدولة لرحلاتها التسوقية، وجرى توزيع الشريط على نطاق واسع من قادة المجتمع المدني التونسي، مما قوض الثقة بمصداقية الرئيس وغذى الانطباع السائد عن الفساد[2].

ودفعت مميزات شبكات التواصل الاجتماعي الحكومة التونسية الى العمل على حجبها وملاحقة المستخدمين عن طريق بروتوكولات الشبكة، مستخدمة العديد من الطرق والمناورات، مثل محاولة سرقة كلمة المرور للفيسبوك من المستخدمين المعارضين الا أنها لم تنجح في ذلك ولم تحقق النتائج المرجوة، حيث ضلت شبكات التواصل الاجتماعي من أهم الوسائل التي يستخدمها الشباب ونشطاء المجتمع المدني في التأثير على السياسات وكشف الحقائق وإثارة الرأي العام.

3-الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية: من أهم منظمات أرباب العمل البارزة في تونس، الذي أنشأه قادة الأعمال والتجار التونسيين، وهو يجمع كل من يشتغل بالتجارة والصناعة ، وقد تكتل اغلبيتهم الساحقة في نقابات، مهمتها الدفاع عن مصالح أعضائها[3]، ويعد الاتحاد الممثل الرئيسي للقطاع الخاص في البلاد، ويضم في عضويته 150 ألف شركة خاصة، وهي تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا رئيسيا، لا سيما من خلال مشاركتها في عملية المفاوضات الثلاثية مع الحكومة ومع الاتحاد العام التونسي للشغل (المنظمة النقابية الرئيسية للعمال ، ويضم الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة كونفدراليات من 17 اتحادا مهنيا و 24 اتحادا إقليميا و 216 اتحادا محليا و 370 غرفة تجارة وطنية

[1] المرجع نفسه.
[2] عبد الله ممدوح مبارك الرعود ، **المرجع السابق**، ص68.
[3] علي البهلوان، **تونس الثائرة**، المملكة المتحدة: مؤسسة الهنداوي سي أي سي، 2017، ص95.

و1700 غرفة تجارة إقليمية، ويشمل الغرفة الوطنية لسيدات الأعمال، التي تم إنشاؤها في عام 1990 ، وانضمت إليه العديد من المنظمات الأخرى، ويمارس هذا الاتحاد دورا مهما في تصميم وتنفيذ السياسات العامة بعد الاستقلال[1].

كما تعمل تلك المنظمات على عقد تحالفات لحماية مصالحهما واستصدار قوانين لتسهيل أعمالهم، ولعل الدليل في هذا الصدد، الأرقام التي تكشف التباين الكبير بين الضرائب على الشركات (التي تراجعت من 19 إلى 12 في المائة بين 2010 و 2017 والضرائب على الأشخاص (التي ارتفعت من 21إلى 29 في المائة خلال نفس الفترة المذكورة [2]، وقد ظهر نفوذ رجال الأعمال في تونس بشكل واضح بعد ثورة يناير 2011 أين فتحت هذه الأخيرة الباب أمام رجال الأعمال الذين اندفع بعضهم للانضمام في أحزاب أو دعمها، ثم تولي مناصب وزارية في فترة ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي، ثم المشاركة في تلك الانتخابات[3].

وبالرجوع إلى الانتخابات التشريعية لفترة 2014 والتي أفرزت لنا مقولة تتمثل في بروز مقاربة اقتصادية تحكم المشهد السياسي في تونس قائمة على أساس أن ممولي الأحزاب في الانتخابات التشريعية من رجال الأعمال لا بد لهم من الحصول على مقابل ممن تم تمويله من أعضاء السلطة، فكان من أول المؤشرات على ذلك صدور قانون المصالحة الاقتصادية الذي قدمه رئيس الجمهورية إلى البرلمان في 2015 والمصادقة عليه والذي كان له امتداد على باقي السنوات، إلى جانب العديد من رجال الأعمال ذاتهم أصبحوا نواب في البرلمان بنسبة تجاوزت إحدى عشر بالمائة في ذات الانتخابات مما زاد من سلطتهم[4].

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في الحركات الاحتجاجية في تونس

تميز تاريخ المجتمع المدني في تونس بالعديد من الحركات الاحتجاجية، وقد وصل العديد منها الى درجة العنف لا سيما من جهة النظام السياسي، وإذ كانت الفترة التي أعقبت ثورة 2011 قد عرفت طفرة من حيث عدد هذه الحركات وتأثيرها. فإن فترة ما قبل الثورة وبالرغم من حالة التضييق على الحريات التي

[1] عزة بوعيسى، دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات ارباب العمل في الدول المغاربية نموذجا، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 3، العدد 2، ماي 2021، ص

[2] عبد السلام هرشي، في تونس صراع البورجوازيات القديمة والجديدة،20-04-2018، موقع الميادين: https://www.almayadeen.net، اطلع عليه يوم: 03-05-2021.

[3] عبد اللطيف الحناشي، **التعبئة الانتخابية في تونس -حالة الانتخابات التونسية 2014-**، قطر: مركز الأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 187.

[4] عزة بوعيسى، **المرجع السابق**.

شـهدتها وتغول السـلطة وتحكمها في جميع مناحي الحياة، وادارتها البلاد بسـياسـة الحديد والنار، الا انها شـهدت العديد من الحركات الاحتجاجية سواء كانت ذات طابع سياسي او اجتماعي، وفيما يلي نستعرض اهم تلك الحركات الاحتجاجية:

1- قبل 2010:

بالرغم من أن هذه الفترة تميزت بالطبيعة التسلطية الاستبدادية للنظام، وانتهاجه سياسة الصهر والاحتواء لجميع مكونات المجتمع المدني التي كان يعمل أغلبها كأبواق دعائية للنظام وسـياسـاته، باسـتثناء القليل من المنظمات التي عانت من الاضـطهاد والتهميش، الا أنها لم تخل من بعض الحركات والاحتجاجات، ولعل اهم حركة احتجاجية شـهدتها تلك الفترة، وكان لها الأثر الكبير على الحياة العامة في البلاد وارتباطها الوثيق بدور منظمات المجتمع المدني في ترشـيد السـياسـات العمومية، احداث الحوض المنجمي سنة2008.

1-1انتفاضـة الحوض المنجمي: نظرا لأهمية الحركة الاحتجاجية، نسـتعرض بالتفصـيل أهم محطاتها التي تبرز دور المجتمع المدني لا سيما اتحاد الشغل فبها[1]:

- 2008-01-04: اعلان نتائج مناظرة انتداب لدى شركة فسفات قفصة أكبر مشغل بالحوض – الإقليم المنجمي.
- 2008-01-05: انطلاق احتجاجات بالرديف (30.000 نسمة) احدى مدن الحوض المنجمي.
- 2008-01-06: مظاهرة نظمها المعطلون عن العمل في الرديف بمشاركة من اتحاد المعطلين.

من أهم الشـعارات الرئيسـية المرفوعة في الحركة: مراجعة نتائج مناظرة الانتداب. المطالبة بالحق في التشغيل. التنديد بالرشوة والمحسوبية والفساد.

- دخول بعض المحتجين والمتظاهرين على الفور في اضـراب جوع بمقر الاتحاد المحلي للشـغل بالرديف.
- 09 و 10-01-2008: انتشار الاحتجاجات الى باقي مناطق الولاية (المحافظة) حيث:

– أغلقت مداخل المظيلة حوالي الثالثة مسـاءا، ورابط السـكان بالشـوارع الى حدود العاشـرة ليلا وخرج التـلاميـذ مـن المـدارس الابـتـدائـيـة والاعـداديـات ومـن المـعـاهـد الـثـانـويـة.

– اعتصـام تلاميذ الثانوي في شـوارع ام العرائس، وعشـرات ينصـبون خياما ويمنعون عمال الشـركة من

[1] منير السعيداني، فؤاد غربالي، الحركات الاجتماعية في تونس: الحركات الاجتماعية في تونس السياقات، الفاعلون، الأفعال، وسيناريوهات التطوّر المحتملة، 2018/09/12، على الرابط: https://ftdes.net/ar/mytssociauxtunisiek ، اطلع عليه يوم:2022/06/12.

مواصـــلة العمل، ويمنعون القطار الحامل للفســـفات من التحرك، بالتوازي مع اعتصـــام أعضـــاء اتحاد المعطلين عن العمل بمقر المعتمدية (السلطة المحلية على مستوى قسم من الولاية).

❖ 12-01-2008: تكوين لجنة محلية للتفاوض بالرديف: ضم الكاتب العام للاتحاد المحلي للشغل (نقابي بصـــدد تحمل المســـؤولية)، عضـــو مجلس نواب (برلماني) عن جهة، عضـــو نقابة قاعدية بالمناجم(نقابي)، عضو الاتحاد المحلي للشغل (نقابي بصدد تحمل المسؤولية، اظهر صفات قيادية جعلته يظهر في الصورة أكثر من الكاتب العام)، نقابي سابق (وكان سجينا سياسيا وعضو الحزب الاشتراكي المنشق عن حزب العمال الشيوعي التونسي). مفاوضات ووعود لم تنفذ.

❖ استمرار تنظيم الاحتجاجات الأسبوعية، ومنها الليلة في ارجاء مختلفة من المنطقة وعلى الأخص في الرديف، استغلال مقر الاتحاد المحلي للشغل للاجتماعات والتعبئة.

❖ انســحابات من لجنة التفاوض (الكاتب العام، والبرلماني)، تعرض بعض المســؤولين النقابيين الى عقوبات من داخل الاتحاد (إيقاف عن النشاط لمدة خمس سنوات للقيادي في الاتحاد المحلي).

❖ 29-02-2008/01-03-2008: الإعلان عن ميلاد "الحركة الاحتجاجية الاجتماعية بالرديف" كهيكل تنظيمي لتأطير وإدارة الحركة الاحتجاجية، وكان هدفها تبني جميع مطالب أبناء الجهة والتعريف بالأوضـــاع الســـائدة بها على المســـتويين الداخلي والخارجي[1]. تتكون اللجنة المشـــرفة على الحركة من مجموعة من الإطارات النقابية من الاتحاد العام التونسي للشغل، وهي لجنة تفاوضية مع السلطة المحلية تســاندها لجنة مكلفة بالإعلام بها 6 أعضـــاء منهم اعلاميون ومنهم مراســل قناة الحوار التونســي ورئيس الجمعية التونســية لمواطني الضــفتين (تونســي يقيم بفرنســا)، وســياســيون ومنهم رئيس اللجنة المحلية لأصـحاب الشـهادات المعطلين عن العمل، ولجنة مالية (4 اعضـاء) ولجنة تعبئة وتأطير (بها قرابة 30 عضـــوا). ومن الملاحظ ان اغلب هذه القيادات نقابية في الحقل العمالي او في الحقل الطلابي ســـابقا وحقوقية (الرابطة التونسـية لحقوق الانسـان)، ولها ميول يسـارية عامة فيها الحزبي (أسـاسـا الاشـتراكي والعمال الشيوعي) وغير الحزبي[2].

❖ تواصـــل الاعمال الاحتجاجية على امتداد أســـابيع في ثلاث مدن على الأخص هي ام العرائس والمظلية والرديف: اجتماعات، مســـيرات، تظاهرات، اعتصـــامات جماعية مفتوح في الأماكن العمومية، نصب خيام لإيواء المعتصمين ليلا (منها خيمة بها 10 نساء من ام العرائس، وخيمة المعطلين عن العمل

1 -حفيظ الطبابي، انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة (2008)، **مجلة الفكر الجديد**، تونس، العدد2، أفريل 2015، ص 76.

2 -**المرجع نفسه**، ص76.

بنفس المدينة) ، توقيف الأنشطة الاقتصادية في مقاطع استخراج الفسفات، توقيف المغاسل وشل حركة نقل الفسفات بقطع سكك الحديد, إضرابات جوع مفتوحة جماعية وفردية، اقتلاع مئات الأمتار من سكة الحديد لمنع مرور القطارات المحملة بالفسفات، كسر أنبوب المياه بهدف تعطيل عمل المغاسل[1].

- بين 06 و 07-04-2008: وهي الليلة الفاصلة في الاحتجاجات، تقرر السلطة فرض نتائج مناظرة الانتداب ووضع حد لـ"لانفلات الامني" وشن حملة اعتقالات واسعة طالت ما يقارب 40 شخصا[2].
- 07 الى 10-04-2008: مواجهات في الرديف مع قوات الشرطة التي ارادت فك الاعتصامات بالقوة.
- 09 و 10-04-2008: إطلاق سراح الموقوفين وسط استقبال حافل للمفرج عنهم.
- 07-05-2008: محاصرة امنية لمدينة الرديف وحسب شهود عيان، حاول مئات من سكان المدينة مغادرتها الا ان لجنة الاضراب اقنعتهم بالبقاء.
- 05-06-2008: هجوم أمنى غير مسبوق على المدينة.
- 16-07-2008: انعقاد مجلس جهوي (شكل من مجلس حكم محلي، ولكنه استشاري وتحت سطوة السلطة المركزية) برئاسة رئيس الدولة وإعلان عن قرارات تنموية.
- 27-07-2008: مسيرة الرديف يوقف على أثرها مشاركون ويحالون على المحكمة في جلسة اول يوم 31 جويلية 2008، ثم جلسة ثانية 14 اوت 2008.
- تواصل المتابعات القضائية الى حد ختم البحث التحقيقي (13-09-2008) وامتدت المحاكمات بين الطور الابتدائي (11-12-2008) والاستئناف (03-02-2009).
- تكون لجان مساندة من المحامين والحقوقيين والإعلاميين ومنظمات مجتمع المدني والاتحاد العام التونسي للشغل.
- 04-11-2009: إطلاق سراح المحكوم عليهم (ابتداء من 10 سنوات الى سنتين مع تأجيل التنفيذ، والاستئناف من 8 سنوات الى عدم سماع الدعوى).

1-1-1بعض الاستنتاجات العامة: من خلال استعراض كرونولوجيا احداث الحركة الاحتجاجية، يمكن للدارس ان يستشف مجموعة من الاستنتاجات حول الحركة سواء من حيث سيرورتها أو بنيتها الداخلية والخارجية، والاهم هنا علاقتها بالمجتمع المدني ودوره في الاحداث.

1 - **المرجع السابق**، ص 77.

2 -**المرجع نفسه**، ص69.

1-1-2من حيث سيرورة التحركات:

- ✓ اندلاع التحركات بصفة تلقائية في اغلب الأحيان.
- ✓ توسع نسبي للتحرك ونسج اتصالات بين المحتجين ومن يرون فيهم إمكانية مساندتهم من منظمات المجتمع المدني خصوصا.
- ✓ تكوين لجان محلية وجهوية ووطنية للمساندة.
- ✓ توسع / تضييق المطالب ومفاوضات مباشرة او غير مباشرة.
- ✓ معالجة المتابعات: ملاحقات، قضايا جزائية.

1-1-3من حيث البنية الداخلية:

- ✓ وجود عناصر ذات ماض نقابي مهني او طلابي ضمن النواة الصلبة للمحتجين (المطالبين).
- ✓ تكوين قيادة داخلية يمكن ان تختزل في ناطق رسمي ومسؤول اتصالات.
- ✓ توثيق للتحرك وإصدار بيانات.

1-1-4من حيث البنية الخارجية:

- ✓ نسج اتصالات بين المحتجين ومن يرون فيهم إمكانية مساندتهم.
- ✓ تكوين لجان محلية وجهوية ووطنية للمساندة.
- ✓ شبكة اعلام محلية/ جهوية/ وطنية/ إقليمية ، نشريات سرية/ شبه سرية/ محدودة التوزيع، مراسلات الكترونية (قائمة المرسل إليهم تتوسع شيئا فشيئا)، صحف، مدونات، صحافة الكترونية، قنوات تليفزيونية، .... الخ.
- ✓ شبكة مساندة: امضاء عرائض وبيانات مساندة، جمع تبرعات.
- ✓ تنظيم الدفاع بتكوين شبكة محامين (متطوعين غالبا).
- ✓ مكونات لجان المساندة: مناضلون حقوق انسان منخرطون في جمعيات ومنظمات مختلفة[1]
- ✓ للدفاع عن حقوق الانسان، نقابيون متحملون لمسؤوليات او قدامى، صحافيون، مثقفون، مناضلون تحركات احتجاجية مطلبية موازية او سابقة.

1-1-5من حيث العلاقة مع منظمات المجتمع المدني وجمعياته:

- ✓ نسج اتصالات بين المحتجين ودوائر من المساندين تتسع وتضيق ممن يرون فيهم مساندتهم.

[1] منير السعيداني، فؤاد غربالي، الحركات الاجتماعية في تونس: الحركات الاجتماعية في تونس السياقات، الفاعلون، الأفعال، وسيناريوهات التطوّر المحتملة، 2018/09/12، على الرابط: https://ftdes.net/ar/mvtssociauxtunisiek، اطلع عليه يوم:2022/06/12.

- ✓ هيكلة المساندة عن طريق لجان المساندة رئيسيا.
- ✓ انفتاح افاق اشتباك غير تقليدية مع السلطات المحلية والجهوية والمركزية.
- ✓ قيام العلاقة بين التحركات ومنظمات المجتمع المدني التقليدي على التساند/ التنافس.

ومن الواضح ان هذا الانموذج يشتغل قريبا جدا من شكل التحركات الاحتجاجية المطلبية النضالية التي تصح عليها تسمية الحركة الاجتماعية وان التحليل الاطاري للحركات الاجتماعية صالح للاستثمار في فهم ما حدث.

ومما سبق يمكن القول أن أحداث الحوض المنجمي تعتبر خير مثال على دور المجتمع المدني التونسي في تأطير وإدارة الحركات الاحتجاجية في البلاد، لا سيما المنظمات التاريخية منه وبالأخص الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي كان سباقا منذ بداية الاحداث في تبني المطالب واحتواء الجماهير وتسخير مكاتبه واطاراته لإنجاح الحركة، بالرغم من أن القيادة المركزية للاتحاد لم يكن لها موقف مساند للحركة بل عمدت الى رفع الغطاء عن الكوادر المحلية المنخرطة في الاحتجاجات. الا ان جدلية المركز والأطراف التي ميزت اتحاد الشغل خلال تلك الفترة كانت وان من غير قصد سببا في الحفاظ على الزخم الثوري للاتحاد ودوره في معارضة النظام.

2-بعد 2010: من المهم ان نبين ان ثمة نوعا من التواصل بين ما كان قبل 2010 وما كان بعدها من منظور تكون الحركات الاجتماعية وتطورها في تونس، حيث تتسم المرحلة التاريخية التي انقضت منذ اندلاع انتفاضة الحوض المنجمي ثم مجمل التحركات الاحتجاجية المطلبية التي استحالت انتفاضة فثورة في تونس (2010-2015) بانفجار المطلبية الاجتماعية عددا وكثافة واتساعا وسياقا.

وفيما يلي نستعرض بعض النماذج من الحركات الاحتجاجية التي كان لها اثرا كبيرا على السياسات العامة في تونس ومكافحة الفساد وكشف المفسدين، والتي يبرز من خلالها دور المجتمع المدني:

2-1- وينو البترول؟: ويقصد بها اين بترول تونس؟ هي حملة فيسبوكية كانت قد شنت على يد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي في تونس في شهر ماي من سنة 2015 أعلنوا فيها ان الأرقام التي قدمتها الحكومة حول انتاج البترول هي ارقام وهمية زائفة، مؤكدين وجود نهب للثروات الباطنية للبلاد على غرار البترول والفوسفات وقد طالبوا الحكومة بالشفافية بنشر العقود التي تربط تونس بالشركات الدولية التي تستغل ابار النفط التونسية.

وقد لاقن الحملة آنذاك رواجا وجدلا وشـــغلت كل المواقع والمحطات العربية في المقابل اعتبر الناطق الرسمي باسم رئاسة الجمهورية التونسية معز السيناوي في تصريح إعلامي له ان تلك الحملة مجرد دعابة فيسبوكية. وكالعادة الحكومة التونسية لا تهتم بأحد وتجاهلت المطالب وتجاهلت أصحابها.

هل يستطيع شعار " وين البترول" تغيير موقف الحكومة نحو المبالاة بدل التجاهل؟ وهل يستطيع إطاحة حكم الرئيس المنتخب الباجي قائد السبسي الذي تسلم رسميا مقاليد حكم تونس يوم 31 ديسمبر من العام 2014.

وامام يقين التونســيين ان العقود التي تربط تونس بالشــركات الدولية التي تســتغل ابار النفط التونســية وثرواتها الباطنية هي عقود اســتعمارية انتهازية ونظرا لتحكم فرنســا وســيطرتها على اغلب شــركات ابار النفط بتونس فقد توصــل البعض الى انتقاد وثيقة الاســتقلال التام للبلاد التونســية الموقعة في 20 مارس 1956 بين الوزير الأكبر الطاهر بن عمار ووزير الخارجية الفرنســـي كريســـتيان بينو والتشـــكيك بها والمطالبة بعرضها على الشعب التونسي في أكثر من مناسبة.

وفعلا تم يوم الجمعة 8 ابريل 2016 عرض وثيقة بروتوكول استقلال تونس عن الاستعمار الفرنسي وذلك لأول مرة في تاريخ البلاد ويأتي حدث عرضـها في إطار إحياء الذكرى ال 78 لعيد الشـهداء او أحداث 9 ابريل 1938 الذي احتضـنته مؤسـسـة الأرشـيف الوطني بالعاصـمة وقد تم توقيع وثيقة الاسـتقلال التام لتونس بعد توقيع وثيقة الاستقلال الداخلي بتاريخ 1 يونيو 1955.

اليوم مع بزوغ ربيع 2017 عادت هذه الحملة وهذا الشــعار بقوة ليغزو شــمال البلاد وجنوبها وســاحلها وداخلها، شرقها وغربها عاصمتها وضواحيها، امام تعتيم اعلامي تونسي، إعلام متواطئ وصمت الحكومة وتعمدها الصـمت والتصـرف بعدم مبالاة تجاه شـعبها وصـوته المطالب بالحق في ثروات وطنه امام فقره وعدم تمتعه بأبسط مرافق الحياة والعيش بكرامة.

وينو البترول؟ هذا الشـعار الذي تلي شـعار " **ارحل dégage** " المشـهور ربيع 2011 الذي أطاح بنظام المخلوع زين العابدين بن علي الذي دام 24 ســـنة.. جاء بعد يأس الأهالي من الدولة التونســـية في الاســتجابة لهم، فهل يســتطيع اجبار الحكومة على الاســتجابة لمطالبهم في تحقيق مواطن الشــغل؟ هل يستطيع إقناع الحكومة بمنحهم حقهم الإنساني الأساسي في التنمية؟ هل يستطيع تغيير موقف الحكومة نحو المبالاة بدل التجاهل؟

2-2-مانيش مسامح: ركزت الحملة على التصدي لمشروع قانون المصالحة الاقتصادية الذي قدمته الحكومة الى البرلمان تطبيقا لما أعلن عنه الرئيس باجي قائد السبسي بعيد عملية باردو الإرهابية – مارس 2015- ، ويهدف النص إلى العفو على الموظفين الذين أسهموا في الفساد خلال فترة حكم الرئيس السابق بن علي، وانطلقت الحملة منذ الإعلان عن مقترح القانون – أغسطس 2015- واستمرت حتى المصادقة على نصه في مجلس نواب الشعب – 13 سبتمبر 2017- . وكانت الحملة عبارة عن مبادرة مواطنية مستقلة مفتوحة أمام كل من يريد الانضمام، تسعى الى تجميع كل المواطنين وكل المكونات السياسية والحقوقية والفكرية حول مهمة سحب المصالحة. ومع أن الحملة ظلت مدينيه – حضرية، وبالأساس عاصمية وشبابية ومتعلمة ونخبوية الى حد بالغ فإنها تمكنت من أن تكسب رهان التجديد ضمن الحركات الاجتماعية في تونس ما بعد الثورة، وعلى ذلك بدت على خط مواز لتأكيد مندوبي المؤتمر الثاني للحركات الاجتماعية – من الاعلان الختامي للمؤتمر – عزمهم على – اعادة بناء الحزام الحقوقي والمدني الداعم للحركات الاجتماعية من خلال شبكة المحامين ودور اللجنة الوطنية للدفاع عن الحركات الاجتماعية – بوضع خطة نضالية واعلامية مناسبة لذلك وربط نضال الحركات الاجتماعية والفئات الهشة بنضال القوى الاجتماعية والوطنية الأخرى النقابية والمدنية في مجال المقومة الفعلية في معناها الاجتماعي العام.

2-3 اعتصام الكامور[1]:

تعتبر قرية بير عبير هي اخر منطقة سكنية قبل الدخول الى المنطقة الصحراوية الخاضعة للرقابة العسكرية، على بعد كيلومترات من قرية بير عمير تقع الكامور وفيها محطة ضخ تابعة لشركة النقل عبر الانابيب بالصحراء "ترابصا" فيها يتم التحكم في درجة الضغط من اجل ضمان التدفق الملائم للبترول الخام عبر خطوط الانابيب (حقول البرمة وبرج الخضراء، محطة التوجيه بالصخيرة). وتتم الاستعانة بهذين الخطين كذلك من اجل نقل البترول الجزائري.

1 منير السعيداني، فؤاد غربالي، الحركات الاجتماعية في تونس: الحركات الاجتماعية في تونس السياقات، الفاعلون، الأفعال، وسيناريوهات التطوّر المحتملة، 2018/09/12، على الرابط: https://ftdes.net/ar/mvtssociauxtunisiek، اطلع عليه يوم:2022/06/12.

2-3-1 التسلسل الزمني لأطوار الحركة الاحتجاجية المطلبية:

- ✓ 15 مارس 2017 (انطلاق الاحتجاجات): اندلاع مظاهرات منطقة قصـــر أولاد دباب في ولاية تطاوين. تتعلق المطالب بالشـــغل والتنمية، ويطالب المحتجون بتطبيق الوعود التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة على مدى السنوات المنقضية.
- ✓ 25 مارس 2017: الاحتجاجات تنتشـر في كل ارجاء الولاية وتصـل الى وسـط مدينة تطاوين ويقوم المحتجون بغلق الطريق مانعين الشاحنات والسيارات الوظيفية التابعة للشركات البترولية العاملة في الجهة من العبور مطالبين على الأخص بالتشغيل في هذه الشركات وبالشفافية في الانتداب فيها.
- ✓ 02 أفريل 2017: الاتحاد الجهوي للشـغل بتطاوين يصـدر بيان مسـاندة مؤكدا على مشـروعية مطالب المحتجين.
- ✓ 04 أفريل 2017: وفد وزاري يصل الى تطاوين بعد 3 أسابيع من اندلاع الاحتجاجات ومفوضات لم تثمر شيئا.
- ✓ 11 أفريل 2017: اعلان الاضـــراب العام بعد الاطلاع على مقترحات حكومية اعتبرت غير كافية. واثناء الاضراب تظاهر المئات في وسط المدينة.
- ✓ 23 أفريل 2017: يقرر المحتجون التوجه نحو الكامور على بعد 50 كلم من بلدة عمير، و160 كلم عن مركز مدينة تطاوين، لان الاعتصـام في وسط المدينة لم يتمكن من منع الشـاحنات من الوصـول الى محطة الضـــخ ولم يمنع عملية التزويد لان طريقة دائرية أخرى كانت موجودة وهي تمر من خارج المدينة. في القرية نقطة العبور الوحيدة نحو المواقع البترولية الواقعة في عمق الصـــحراء. هناك وضـــع المحتجون الخيام ومنعوا الســـيارات الوظيفية والشـــاحنات من المرور، وقد وجد عدد كبير من عمال تلك الشركات أنفسهم غير قادرين على مغادرة المكان بسبب انسداد الطرقات.
- ✓ 19 أفريل 2017: تحويرات على راس الجهوية والمحلية.
- ✓ 16 ماي 2017: تنسـيقية اعتصـام الكامور تعقد اجتماعا عاما بهدف الخروج بموقف نهائي من النقاط الأربع والســـتين (64) التي أعلنها رئيس الحكومة ابان زيارته للجهة، البعض يقرر مواصـــلة الاعتصـام قرب الصـمام الرئيس مهددين بإيقاف الضـخ، يتم نقل المخيم الى حيث الصـمام الرئيس التابع لشركة ترابصا (النقل بالأنابيب عبر الصحراء) الواقع على بعد 7 كلم من الاعتصام الأول، وبذلك ينطلق اعتصام الكامور الثاني، تحت شعار رئيسي للاعتصام هو "الرخ لا" (لا تراجع).

- ✓ 20 ماي 2017: بعد ان كانوا قد وجهوا إنذارا الى الحكومة، يعمد المحتجون الى مداهمة شـركة "ترابصـا". قوات الجيش المتمركزة هناك لا تتمكن من منعهم ما يسـفر عن اغلاق صـمام أحد الانابيب ويتسبب في إيقاف الضخ.
- ✓ 21 ماي 2017: وصـول تعزيزات من الحرس الوطني قادمة من جهة قبلي بهدف إعادة فتح الصمام وتمكين الشركة من استعادة أنشطتها وانتشار الخشية بين المحتجين من فك الاعتصام بالقوة.
- ✓ 22 مـاي 2017: انـدلاع مواجهـات عنيفـة بين المحتجين وبين قوات الحرس الوطني التي حاصرت منذ الصباح الباكر مخيم الكامور، وتأهبت للإعادة فتح صمام المضخة، واستعملت الغاز المشل للحركة والرصـاص المطاطي المعروفة في تونس تحت تسـمية الرش، احرق افراد من قوات الحرس عددا من مخيمات المعتصمين، واحرق المعتصمون احدى سيارات الحماية المدنية. أنور السكرافي 23 سنة أحد المحتجين في الكامور فارق الحياة على الفور بعد دهسه من قبل سيارة الحرس الوطني.

الناطق الرسمي باسم الحرس يعلق لاحقا معتبرا ما حصل "حادثا"، مؤكدا ان السيارة كانت بصدد السير الى الخلف عندما اصـطدمت بالضـحية، هده الرواية تم تكذيبها عبر مقاطع الفيديو التي تم تصـويرها من قبل المحتجين، بعد وقت وجيز من تلك الاحداث قوات الامن والحرس تنسـحب فيقوم المحتجون بإعادة غلق الصمام.

في مدينة تطاوين، تجمهر عدد كبير من الأهالي للتعبير عن غضـبهم تجاه حادثة وفاة السـكرافي، ما انجر عنه مواجهات عنيفة مع قوات الامن خلفت عددا من الجرحى، مقرا الحرس الوطني وإقليم الامن العمومي تم احراقها.

- ✓ 23 ماي 2017: جنازة أنور السكرافي يشارك فيها المئات.
- ✓ 24 ماي 2017: استقالة الوالي لأسباب شخصية بعد ما لا يتجاوز شهرا من تسلمه مهامه.
- ✓ 08 جوان 2017: الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل يتدخل وسيطا وضامنا.
- ✓ 16 جوان 2017: توقيع اتفاق نهائي خلال الليلة الفاصـلة بين 15 و16 جوان في مقر الولاية بوسـاطة من الاتحاد من بين نقاط الاتفاق 3000 موطن شـغل في شـركات البيئة بين 2017 و2019 , و1500 موطن شغل في الشركات البترولية قبل موفي 2017, ميزانية بـ 80 مليون دينار لتنمية الجهة، تعهد الحكومة بعدم ملاحقة المحتجين امام القضاء، مقابل إعادة فتح الصمام.
- ✓ 15 جويلية 2017: المعتصـمون يرفعون الاعتصـام بعد مواصـلته نحو شـهر اخر بعد عودة الأنشطة البترولية "ما لم تدخل الإجراءات المتخذة والممضى عليها حيز التنفيذ".

2-4- فاش نستنّاو»: لقد تمّ إطلاق حملة «فاش نستنّاو؟» يوم 3 جانفي 2018 ببيان تأسيسي بعد التصويت على قانون الماليّة لسنة 2018 من قبل الكتل النيابيّة للائتلاف الحاكم. وسرعان ما انتشرت المظاهرات والتحرّكات التي تنضوي تحت هذه الحملة لتشمل 18 ولاية تونسيّة من جملة 24. ومن أبرز تحرّكاتها تجمّع خطابي أمام المسرح البلدي يوم 7 جانفي تلاه تحرّك أمام وزارة الداخليّة. ويوم 12 جانفي تمّ إنجاز تحرّك أمام مقرّ ولاية تونس بالتزامن مع وقفة احتجاجيّة في اليوم نفسه أمام ولاية المنستير. ويوم الجمعة 26 جانفي نظّمت الحملة تحرّكا وطنيّا أمام مجلس نوّاب الشعب. وكلّ تحرّكات الحملة كانت تحمل شعارا واحدا هو إسقاط قانون الماليّة لسنة 2018. وقد جابهت السلطة حملة « فاش نستنّاو؟ » بأسلوبين تتقنهما جيّدا هما التشويه الإعلامي والعنف الأمني رغم أنّ المفروض أنّ المراقبة الاجتماعيّة لا يؤمّنها البوليس وإنّما تؤمّنها الدولة التي تشرعن المؤسّسات بطريقة وقائيّة تحمي فيها مصالحها. ولذلك تولي المراقبة الاجتماعيّة أهميّة قصوى للإعلام وللبيانات الثقافيّة والسياسيّة من أجل الذاكرة الجماعيّة.

ففي مستوى التشويه الإعلامي، عرفنا مؤخّرا أنّ الحكومة التونسيّة استثمرت هبة ماليّة ومساعدة لوجستيّة بريطانيّة لتشويه الاحتجاجات والمحتجّين. وجنّدت أذرعها الإعلاميّة في أحزاب الائتلاف الحاكم وفي كتلها البرلمانيّة، والأذرع المتكوّنة من الناطقين الرسميّين والوزراء (لاسيما القريبين من الحوض الإيديولوجي للحملة: سمير الطيّب وإياد الدهماني) والصحفيّين والقنوات الإذاعيّة والتلفزيّة (الإعلامي شاكر بالشيخ على الوطنيّة1، والصحف والمواقع الإلكترونيّة ومنصّات التواصل الاجتماعي وحتى المساجد لغاية واحدة هي إظهار هؤلاء الشباب في أسوأ صورة وكأنّهم أمراض اجتماعيّة (des pathologies sociales)، صورة من يضمر الشرّ لوطنه ولا يراعي المصلحة الوطنيّة والخارج عن القانون، وهو ما يبرّر تعنيف هؤلاء الشباب واعتقالهم والاعتداء على حرماتهم الجسديّة وإهانة كرامتهم. ولم تبق من مواقع مساندة لحملة «فاش نستنّاو؟» سوى موقع نواة وموقع أسطرلاب تي في وموقع صوت الشعب ومواقع قليلة أخرى غير مؤثّرة في الرأي العام. أمّا في المستوى الأمني، فقد تمّ اعتقال أكثر من 800 ناشط في الحملة حسب إحصائيّات رسميّة قدّمتها وزارة الداخليّة منهم فاعلون في قيادة الحملة على غرار حمزة نصري وقصي بن فرج ووائل نوّار ويونس الرويسي وزياد المحضي وأسرار بن جويرة وأسامة الظاهري وأسامة الشعبوني ووردة عتيق ورغدة فحولة وأيّوب الجوّادي. وتجنّد عدد من المحامين المنتمين إلى الجبهة الشعبيّة ومن غير المنتمين إليها من الرافضين لخيارات السلطة ومن الحقوقيّين للدفاع عن هؤلاء الشباب أمام القضاء. كما فقدَ مواطن حياته دهسا في طبربة أثناء الاحتجاجات الليليّة التي دارت في هذه الفترة.

ومن خلال استعراض هذه النماذج للحركات الاحتجاجية يمكن ان نستخلص النتائج التالية:

– المساهمة الفعالة للمجتمع المدني في الحركات الاحتجاجية: سواء من حيث المشاركة المباشرة في الحركات الاحتجاجية او من خلال المنخرطين في المنظمات او عن طريق الوساطة، فبالرغم من عدم وجود تنسيق مباشر وممأسس بين منظمات المجتمع المدني وخاصة الحركة النقابية في تونس وبين الحركات الاحتجاجية التي تشكلت خلال السنوات الاخيرة، إلا أن الاتحاد العام التونسي للشغل يعتبر حليفا موضوعيا لهذه الحركات وداعما معنويا وسياسيا لها، فالحركة النقابية تعتبر جزء أساسي وفعال في منظومة المجتمع المدني، ولا يمكن في هذا السياق الحديث عن الحركات الاحتجاجية بمعزل عن وزن الاتحاد ودوره الذي يعتبر في تونس بمثابة العمود الفقري لمجتمعها المدني وحتى السياسي، لهذا تدخل الاتحاد في أكثر من مناسبة من أجل ترشيد بعض الحركات الاحتجاجية التي ولدت بعيدا عنه، وساعد على تحقيق بعض مطالبها دون أن يمارس وصاية مباشرة عليها.

– استغلال شبكات التواصل الاجتماعي: مثل الفيسبوك وغيرها ساهم الى حد كبير في إنجاح الحركات الاحتجاجية وانتشارها، ومواجهة حملات التشويه والتخوين التي اعتمدتها السلطة، حيث ان ظهور فاعلين جدد وهم المدونون ساهم في خروج النضال من أطره التقليدية وتحوله الى فضاء جديد قادر على نشر المعلومات على أوسع نطاق وتعميمها بشكل يصعب على أجهزة النظام السيطرة عليه، انطلقت أولى الاحتجاجات الافتراضية سنة 2008، بتغطية عديد المواقع والصفحات الالكترونية التي تنشط عبر شبكات التواصل الاجتماعي لأحداث الرديف والحوض المنجمي واحداث بن قردان، ورغم الحجب الا أن المدونين تمكنوا من اختراق بعض من المواقع المحضورة سياسيا، حيث وجد الشباب التونسي ملاذا في صفحات الفيسبوك كوسيلة لمتابعة ونشر التطورات الأمنية والميدانية للتحركات الشعبية، عبر ما يرسل وما يتم تداوله من مقاطع فيديو وصور توثق لأحداث ميدانية وصراع مباشر مع أجهزة الامن[1].

– تعدد أشكال الحركات الاحتجاجية: لقد اتخذت الحركات الاحتجاجية في تونس أشكالا عديدة عبر الاعتصامات وإضرابات الجوع والحملات، وهو ما دفع نحو استحداث أشكال جديدة من التشبيك بين حقول العمل السياسي والحقوقي والنقابي تأكدت الحاجة الملحة إليها وفاعليتها في انتفاضة الحوض المنجمي في جانفي 2008 والتي تعتبر بداية مرحلة جديدة في علاقة المجتمع بالسلطة وعلاقة المجتمع المدني بالحركات الاحتجاجية والاجتماعية مهّدت الطريق فعليّا لثورة 2011، والحركات الاحتجاجية التي تلتها الى يومنا هذا.

[1] ثريا السنوسي، الاستعمالات الرقمية عند الشباب العربي من حاجة للاتصال إلى حاجة للنضال، **المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال**، 2013، ص85.

– غلبة الطابع الاجتماعي للحركات الاحتجاجية التي أعقبت الثورة: حيث ان اغلبها مطلبية تنديدا ببعض السياسات المعتمدة.

– الهيكل التنظيمي للحركات الاحتجاجية: فبالرغم من انطلاق الحركة الاحتجاجية بصورة عفوية سرعان ما تأخذ الطابع التنظيمي من خلال استحداث تنسيقية للحركة.

– استمرار الممارسات السابقة من قيل السلطة: باعتماد المقاربة البوليسية الأمنية في مواجهة الاحداث في تماهي مع الممارسات البوليسية التي كانت سائدة قبل الثورة.

المبحث الثاني: الديموقراطية التشاركية كآلية لترشيد السياسات العمومية

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية وآلياتها:

1– مفهوم الديمقراطية التشاركية: تشير الديمقراطية التشاركية أو كما يصطلح عليها البعض بالديمقراطية المشاركتية إلى وجود مشاركة شعبية فعالة من خلال إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع، كما تمكّن المواطنين من ممارسة حقوقهم بصفة دورية، وفي ظل شفافية تتيح لهم الاشتراك في صنع السياسات العامّة، وهذا في إطار أوسع والمتمثّل في الهندسة السياسية[1].

أمّا في شقّها المحلّي فهي أحقّية الشعب ممارسة سلطته عن طريق وجود آليات مشاركة في صناعة القرار المحليّ، ورسم السياسات العامّة المحلّية وهذا على غرار فتح حرّية إبداء الرأي والمبادرة بمشاريع تنمية، وإشـــراك المجتمع المدني المحلّي في إدارة الأقاليم المحلية رفقة المجالس المنتخبة زيادة على الاســتثمار في الثورة العلمية والتكنولوجية وفتح مجال الاطلاع على المخرجات الســياســية والإدارية من مداولات وقرارات على مواقع الكترونية متاحة للجمهور تفتح مجال التفاعل الشــعبي بين طبقات المنظومة المحلّية.

وفي هذا الإطار يمكن أن تؤدّي ثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور أو الكشف عن حتمية تطبيق الديمقراطية التشـــاركية ،و ذلك كنمط من أنماط الديمقراطية التي تعتمد على الإدارة الذاتية بين المواطنين أو حتى الديمقراطية التداولية و التي تقوم على الاتفاق ، و ضـــبط النوازع الإنســـانية بهدف الوصول إلى قرارات تتسم بالشرعية ، كذلك تعتبر ديمقراطية المعلومات أو الرقمية كعنصر أساسي من الديمقراطية التشاركية و ذلك على أساس حماية خصوصية الأفراد و الحق في المعرفة وحق استخدام

[1] الكروي محمود صالح،" النظام السياسي بين جدلية الثقافة الديمقراطية وبناء الشخصية، **مجلّة دراسات دولية**، العدد 39.

المعلومات، و كذا حق المواطن في الاشـــتراك المباشـــر في كل مســـتويات صـــنع القرارات المحلّية و الحكومية[1]

أما "ريان فوت" في كتابها" النسوية والمواطنة" رأت ان الديمقراطية التشاركية تتطلّب قدرا كبيرا من الجهد والعمل التطوّعي من طرف كلّ مواطن عادي مع إلزامية تمكين الفواعل الاجتماعية، وهذا من منطلق إدراج الاستشارة الجماهيرية في مراحل صناعة القرار والسياسة العامّة للدولة[2].

وفي سـياق الحديث عن الدور التكنولوجي في تشـكيل المشـاركة الجماهيرية انصـرف "كينث هاكر "إلى تحديد عدد من المبرّرات النظرية، والتي من شـأنها توضـيح دور تكنولوجيا الاتصـال على التوجه الجديد للنظرية الديمقراطية:

- خلق مواطن لديه قدر أكبر من المعلومات تمكّنه من تقييم السـياسـة العامة، هو تحصـيل لوجود آليات عصرية تتيح له تشكيل تفضيلاته السياسية.
- توسـيع نطاق المشـاركة السـياسـية، والابتعاد عن بعض السـلوكيات الذي من شـانها عرقلة مسـار السـلوك السـياسـي للفرد على غرار (الخجل، الخوف الولاء الضـيّق...) وفي هذه المرحلة يمكننا تعدّي الأطر التقليدية للديمقراطية التمثيلية.
- وجود وسـائل الاتصـال المعاصـر من شـأنها إتاحة فرصـة لإنشـاء تجمعات وتنظيمات مستقلة عن رقابة الدولة، وهذا ما يسمح بتداول موضوعات ونقاشات تخص الشأن العام، دون فرض حظر أو رقابة على أفكار الأفراد.
- خلق علاقة مباشـرة ما بين السـلطة السـياسـية والمؤسـسـات الرسـمية والمواطن، دون وجود وسـائل الاتصـال التقليدي أو وسـائط سياسـية، على غرار الأحزاب السـياسـية و البرلمان في شـقّه التمثيلي وهذا ما ينقل المواطن من متابع للشأن العام لمشارك في صياغته ورسم سياساته[3].

[1] الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد17، جوان 2017.
[2] عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد16، جانفي 2017.
[3] الطيب مولود زايد، **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع**، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط1، الأردن، 2001.

2-آليات الديمقراطية التشاركية.

2-1- التنظيم المركزي:

جاء بالفصل 14 من الدستور ما نصه[1]: " تلتزم الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة".

يستخلص من الفصل المذكور ان المشرع اختار التنظيم اللامركزي وتفعيل مبادئه باعتباره الأرضية الصلبة التي تبنى عليها الديمقراطية التشاركية وتحديدا " ديمقراطية القرب".

وقد جاء في البيان التوضيحي الذي أصدرته وزارة الشؤون المحلية بتاريخ22ماي 2020 تأكيد صريح على " ان المسار اللامركزي هو خيار الدولة بالأساس، اقره الدستور وكرسته مجلة الجماعات المحلية ونصوصها التطبيقية".

2-1 مبدأ الاستقلالية:

لكي تلعب الجماعات المحلية دورها في تحقيق مختلف برامج التنمية المحلية بكامل الحرية والاستقلالية، فقد تولى المشرع تمتيعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو ما تبلور في فصول الباب السابع من الدستور التي قطعت مع الرقابة المطلقة للسلطة التنفيذية على البلديات.

وقد حرص المشرع في إطار الخيار الديمقراطي على تطبيق مبادئ ديمقراطية القرب، وذلك بتدعيم استقلالية السلطة المحلية من خلال تمكينها من الشخصية القانونية المستقلة وتدعيم استقلاليتها الإدارية، بإسنادها صلاحيات ذاتية (الفصل 235) وصلاحيات مشتركة بينها وبين السلطة المركزية (الفصل 243) وخرى منقولة (الفصل 244)، كتدعيم استقلاليتها المالية من خلال مواردها الذاتية وموارد محالة وأخرى مقترنة بصلاحيات.

2-2 مبدأ التدبير الحر

اقتضى الفصل 132 من الدستور أنه:" تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية القانونية وبالاستقلالية الإدارية والمالية وتدير المصالح المحلية وفقا لمبدأ التدبير الحر".

[1] دستور تونس، 2014

وجاء بالفصل الرابع من القانون عدد 29 لسنة 2018 ما نصه[1]:" تدير كل جماعة محلية مصالح محلية وفق مبدأ التدبير الحر طبقا لأحكام الدستور والقانون مع احترام مقتضيات وحدة الدولة".

وقد جاء أيضا بالفصل 200 من القانون عدد 29 لسنة 2018 ان: " البلدية جماعة محلية تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلالية الإدارية والمالية تتولى التصرف في الشؤون البلدية وفقا لمبدأ التدبير الحر".

ومعنى التدبير الحر من الناحية الاصطلاحية هو الحرية في التدبير والإدارة، ومن ثم فان مبدأ التدبير الحر لا يعني الحرية في الحكم بالمعنى المطلق للكلمة، يقتصر على الحرية في تدبير وإدارة الشؤون دون السياسة.

2-3 الآليات المتاحة للمجتمع المدني والمواطنين:

يمكن حصر هذه الآليات من خلال ما جاء بأغلب الدساتير المقارنة في عدد من الإجراءات والوسائل وردت كالتالي:

- **المبادرة الشعبية:** هي حق دستوري خولت بموجبه بعض الدساتير للشعب القيام بمبادرات تشريعية او برامج تنموية لبلدية معينة بصفة مباشرة وهو حق غير موجود بالدستور التونسي وإنما جاء محصورا في رئاسة الجمهورية والحكومة وعدد 10 من النواب.
- **الفيتو الشعبي:** هو حق دستوري في بعض الدساتير يمكن الشعب وفق شروط قانونية معينة من الحق رفض نص تشريعي وقعت المصادقة عليه من قبل الجهة المخولة او الاعتراض على القانون المطبق.
- **الاستفتاء الشعبي:** هو حق دستوري ورد بالفصل 50 من الدستور الذي ينص على أن:" يمارس الشعب السلطة التشريعية عبر ممثليه بمجلس نواب الشعب او عن طريق الاستفتاء".
- **الميزانية الشرعية:** أي بإلزام المجالس البلدية خاصة بصياغة الميزانيات عبر استشارات عامة وشاملة لجميع متساكني المنطقة البلدية وذلك باللجوء الى وسائل الاتصال والتواصل العادية او عبر وسائل التواصل الحديثة.

[1] قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 يتعلق بمجلة الجماعات المحلية

- **العزل الشعبي:** هو حق دستوري يعطي الحق للناخب الذي اختار شخصا او أشخاصا معنيين لتمثيله على المستوى المحلي او الجهوي او المركزي او في هيئة سياسية او نقابية معينة ان يحافظ على إمكانية اقصاء وعزل الشخص او الأشخاص المنتخبين قبل نهاية المدة.

ويعتبر لمجتمع المدني من خلال منظماته المختلفة أحد البنى الأساسية التي تمكن المواطن من أداء الأدوار المنوطة به في مختلف العمليات التي تتيحها الديمقراطية التشاركية لترشيد السياسات العمومية والاسهام المباشر في التنمية، وقد لعبت منظمات المجتمع المدني في تونس دورا كبيرا في تأطير الافراد وتزويدهم بالأدوات التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في الشأن العام، لاسيما المنظمات التاريخية كالاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة الأعراف ومختلف الجمعيات.

2-4 المجتمع المدني ودوره في ترسيخ الديمقراطية التشاركية

عرف مفهوم المجتمع المدني توسعا كبيرا في استخداماته بشكل غير مسبوق خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك ليما بات يحمله من دلالات وأبعاد مختلفة، اختلفت من استعماله كنظير للمجتمع السياسي وتارة كمرادف للتشكيلات والمؤسسات الاجتماعية وتارة أخرى كمرادف للبنى الفرعية التي تحمل دلالات دينية ومذهبية معيّنة[1].

إنّ الاهتمامات الحديثة بهذا المفهوم والذي أضحى يعدّ الوسيط الجوهري لعملية التفاعل السياسي بين الفاعلين الاجتماعيين و المؤسسات السياسية الرسمية، و هذا كونه آلية لمأسسة السلوك الفردي و دمج الفرد لمناقشة ومشاركة الجماعة في صناعة القرار أو الخوض في الحياة السياسية، و لعلّ مفهوم المجتمع المدني يدفعنا إلى إلقاء الضوء على قضايا أساسية تعتبر الحجر الأساس لترسيخ الديمقراطية التشاركية و هي كل من المواطن الصالح و المواطنة و المجتمع السياسي، الدولة، الحريات الأساسية، و منظومة القيم المساندة لوظائف منظمات المجتمع المدني و باقي التشكيلات الاجتماعية لكونها الرابط الرئيسي بين المواطن و الدولة ومؤسساتها، و كذلك ضمّ مجموعة من الهيئات غير الحكومية الفاعلة في القضايا السياسية و الشؤون العامّة، و هذا كانعكاس لأساس وجود مثل هذه التنظيمات سواء بالرجوع إلى تاريخها في مراحل مختلفة من تاريخ أوروبا الحديث[2].

[1] شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن،2004.
[2] احمد و هبان، **التخلّف السياسي و غايات التنمية السياسية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000.

في ظلّ التغيّر في وظائف الدولة الاجتماعية تحت تأثير المستجدّات المحلّية و العالمية، حيث باتت حتمية تحوّل الدولة من كونها المشرف المباشر إلى فاعل شريك في عملية التنمية المحلّية، و أضحت التشاركية هي الآلية النموذجية لتعدد الشركاء الاجتماعيين في عملية التنمية خاصة المحليّة منها، ممّا عظّم دور المجتمع المدني و تحميله المسؤولية في تأطير و مأسسة السلوك الفردي و الجماهيري في عملية المشاركة في صياغة خطط تنموية.

لقد اتسعت رقعة المساهمين المكوّنين للمجتمع المدني لتشمل كل الأفراد والأشخاص والمجموعات والمؤسسات المدنية التي تنشط في العمل المجتمعي المستقل عن الأحزاب السياسية وأجهزة الدولة والحكومة، ومنها جمعيات الأحياء والتعاونيات والوداديات والنوادي الأدبية والفاعلون العموميون والمنظمات الدينية والخيرية وجمعيات المعوزين وذوي الحاجات الخاصة، والمهنيون والتجار والحرفيون، ومنظمات الفنانين والنقابات المهنية، والصحفيون المستقلون، وتأتي أهمية الفاعل المدني هنا، في المشاركة الفعالة في بناء الديمقراطية المبنية على الشراكة المتعددة والواسعة لمكونات المجتمع والتي تقطع مع النموذج البيروقراطي الآتي من أعلى إلى أسفل والذي لا يعترف بالمبادرات الفردية ولا بإشراك المواطن في تسيير شؤون البلاد، إنّ المجتمع المدني الفاعل والمؤثر هو رأس المال الاجتماعي القوي الذي يرافق رأس المال السياسي والاقتصادي في بناء دول قوية مبينة على النظام الديمقراطي الذي تتعدد فيه السُلط بين سلطة الحكومة والأحزاب والبرلمان والصحافة والقضاء ثم المجتمع المدني من دون أن تطغى سلطة على أخرى ومن دون أن يتم تطويع سلطة لصالح سلطة أخرى[1].

المطلب الثاني: المكانة القانونية للديمقراطية التشاركية في تونس:

تعرف الديمقراطية التشاركية بأنها جملة من الآليات والإجراءات التي تمكن من اشتراك المجتمع المدني والمواطنين عموما في صنع السياسات العامة وتمتين الدور الذي يلعبونه في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات الائمة سواء على الصعيد الوطني او خاصة على الصعيد المحلي.

[1] مصطفى ايت خرواش، أدوار المجتمع المدني في البناء الديمقراطي: المغرب أنموذجا، http://www.mominoun.com/articles/%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D

وردت عبارة الديمقراطية التشاركية في نصين اثنين هما نص الدستور ونص قانون الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018 فقد جاء بالفقرة الثالثة من توطئة الدستور في إطار وصف النظام السياسي التونسي ما نصه ..." وتأسيسا لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي..."

وهذا يعني ان الدولة التونسية قد اختارت كهوية سياسية لها "جمهورية ديمقراطية تشاركية".

وهو خيار سعى من خلاله المشرع الى تبني المقاربة المعاصرة للديمقراطية الاتي تتجاوز المفهوم التقليدي للديمقراطية.

كما وقع أيضا استعمال عبارة الديمقراطية التشاركية في علاقة بتنظيم وتسيير الجماعات المحلية في أكثر من موقع حيث أكد الفصـــل 139 من الدســـتور على ان" تعتمد الجماعات المحلية آلية الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة".

أما على مســـتوى قانون الجماعات المحلية عدد 29 لســـنة 2018 فقد ورد ذكرها بالقســـم الخامس منه بالفصول (29-37) تحت عنوان " في الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة"[1].

وأعاد الفصل 29 التأكيد على " آليات الديمقراطية التشاركية" وأخضع برنامج التنمية والتهيئة الترابية وجوبا الى آليات الديمقراطية التشـــاركية وألزم المجلس البلدي " بمشـــاركة فعالية" للمواطنين والمجتمع المدني واعتبر ان كل قرار يؤخذ مخالفا لهذه القاعدة يعتبر" قابلا للطعن عن طريق دعوى تجاوز الســـلطة" لدى المحكمة الإدارية.

كما مكن الفصل 30 المجلس البلدي من القيام باستفتاء المتساكنين وأعطى لعشر الناخبين حق المبادرة باقتراح تنظيم الاستفتاء الخاص بإعداد برنامج التنمية والتهيئة الترابية البلدي.

وجاء الاخذ بالديمقراطية التشاركية والدعوة اليها نتيجة الانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة ودورا فعالا في الحياة الســياســية ســواء من الناحية المحلية او البرلمانية خاصة وأن دور الناخب أصبح ينتهي بمجرد الانتخاب.

كما أنها أصبحت تمثل نتاجا مباشرا لعدم قدرة السياسات العمومية على تحقيق عدالة اجتماعية والتصدي للتأثيرات السلبية وإعادة هيكلة الفعل العمومي وإشراك مختلف الفاعلين في الشأن المحلي.

[1] قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 يتعلق بمجلة الجماعات المحلية

وقد اضـــيف مصـــطلح" التشـــاركية" الى " الديمقراطية" كدلالة على تجاوز مبدأ الديمقراطية التمثيلية الكلاسيكية التي تختزل دور المواطنين في الأصوات التي قد يدلون بها اثناء لحظة التصويت وهذه الأفكار والمبادئ تتكرس بوسائل فعلية مختلفة الوقع في نفوس المواطنين.

ومن الفصـول التي كرسـت مفاهيم الديموقراطية التشـاركية في المعنى العام بصـفة ضـمنية الفصـول 21 و34و46و48 من الدستور[1].

فقد أسس لها الفصل 21 الذي ينص على المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات امام القانون واعتبرها ركيزة للمشاركة العادلة والمتكافئة في الشأن العام.

وكذلك الفصـل 34 الذي نص على أن الدولة تعمل " على ضـمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة " والفصـل الثامن الذي نص على ان الدولة تحرص " على توسـيع اهتمام (الشـباب) ف التنمية الاجتماعية والاقتصـادية والثقافية والسـياسـية "، والفصـل 46 الذي ينص على ان الدولة " تضـمن تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات وتسعى" الى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة".

والفصـــل 48 الذي ينص على وجوب حماية الدولة " لذوي الإعاقة من كل تمييز " وان " لكل مواطن ذي إعاقة الحق في الانتفاع حســب طبيعة اعاقته بكل التدابير التي تضــمن له الاندماج الكامل في المجتمع وعلى الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك".

ويتجلى هذا في الفصـــل 139من الدســـتور التونســـي، باب الســـلطة المحلية الذي ينص على:" تعتمد الجماعات المحلية اليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضـــبطه القانون." ويتّضح من خلال هذا الفصل اتّساع نطاق آليّات الديمقراطية التشاركية، وامتدادها لتشمل جميع المجالات المتعلقة بإعداد برامج التنمية، والمرافق، والتهيئة الترابية، وإعداد المخططات المالية والاســـتثمارية. وطبقاً لمقتضـــيات الحوكمة المفتوحة، يتيح الدســـتور للمواطنين الوصـــول إلى كافّة الوثائق الإدارية الخاصـــة بالجماعات المحلّية. كما تتيح لهم آليّات الديمقراطية التشـــاركية التأثير على قرارات الجماعات المحلّية وتقييم أدائه.

[1] دستور تونس، 2014.

وتجسد هذه الفصول اهم معاني الديمقراطية التشاركية بإقرار المساواة بين الرجل والمرأة حقوقيا ومدنيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، وكذلك اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق مساهمة فعالة للشباب وكافة الفئات الاجتماعية في برامج التنمية.

كما يفرض على السلطات العمومية وضع وتفعيل السياسات الموجهة الى ذوي الحاجيات الخاصة على مستوى المعالجة للأوضاع عامة والتأهيل.

المطلب الثالث: الموازنة التشاركية في تونس، استغلال فرص تفاعل المجتمع المدني لترشيد السياسات

في أعقاب الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس "زين العابدين بن علي" في 14 يناير 2011، خطت تونس خطوات واسعة تجاه الديمقراطية، تضمنت تبني أساليب جديدة لإشراك المواطنين في الحكم المحلى. وبفضل جهود "الحركة الجمعياتية"، وهي منظمة تونسية غير حكومية، قام أحد عشر مجلسًا محليًا في مختلف أنحاء البلاد بدعوة المواطنين إلى سلسلة من الاجتماعات العامة قام خلالها السكان بالتصويت على طريقة إنفاق جانب من الموازنة على الخدمات المحلية، مثل إضاءة الأماكن العامة ورصف الشوارع. أعطت تلك البرامج التشاركية حول الموازنة نوعًا من السلطة المالية المباشرة لأولئك الأشخاص الذين يعرفون احتياجات وأولويات مدينتهم بشكل أفضل – وهم المواطنون الذين يعيشون في المدينة.

بينما قد يبدو أن النجاح الذي حققته برامج الموازنة التشاركية في تونس بعيد المنال، يمكن اعتبار التجربة خطوة على الطريق الصحيح.

1 ما هي الموازنة التشاركية؟

الموازنة التشاركية هي وسيلة من وسائل الحكم التشاركي تتضمن قيام شكل من أشكال التعاون بين المجتمع المدني والحكومة المحلية بشأن تخصيص موارد البلديات. ومع أن ممارسات الموازنة التشاركية قد تختلف من حالة إلى أخرى، إلا أنها تقوم على أساس أن التمثيل الديمقراطي بمفرده لا يكفي لتحسين جودة أداء الدولة أو توعية المواطنين وضمان انخراطهم في الحياة العامة، أو تخصيص الموارد العامة المحدودة بشكل سليم[1]. ويرجع تاريخ الموازنة التشاركية إلى بورتو آليجري في البرازيل، عام 1989، عندما كانت البلاد تمر بمرحلة من الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي بعد انتهاء الحكم العسكري السلطوي. استفادت الأحزاب السياسية البرازيلية من الطاقة المجتمعية التي تولدها الموازنة التشاركية ومن حضور

[1] موقع تضامن، http://www.tadamun.co، اطلع عليه يوم: 12-01-2019.

لاعبين سياسيين جدد على الساحة بسبب تجربة الموازنة التشاركية. وبحلول عام 2012، تم تطبيق الموازنة التشاركية في أكثر من 2,778 بلدية على مستوى العالم، منها بلديات نيويورك وبوينس آيرس ولندن[1] .

هناك مزايا عديدة لتطبيق الموازنة التشاركية، فهي في نظر الكثيرين، تزيد من الشفافية ومن خضوع السلطات للمساءلة بشأن إنفاق الأموال العامة، حيث أنها تسمح للمواطنين بالتعرف على طريقة الحكومة في العمل وبالتفكير في قرارات الموازنة الصعبة ومشروعات الحكومة والقيود المالية، وكل هذا يساعد البلديات على اتخاذ قرارات مدروسة وعلى القيام بالإنفاق بشكل أكثر عدالة وعلى نحو يتوافق مع احتياجات التنمية في المجتمع المحلي. هذا النوع من التعاون بين المواطنين على اختلاف خلفياتهم ومستوى دخلهم من شأنه أن يسهم أيضًا في استيعاب وإعادة توجيه جانب من الشغف السياسي ومن الرغبة في المشاركة التي أدت إلى خلع النظام السابق من سدة الحكم. من جهتهم، قام مسؤولو المحليات بتشجيع الناشطين والحركات الاجتماعية على التعامل مع التحديات في مجتمعاتهم من خلال الانخراط في عمل الحكومات المحلية واتخاذ القرارات المجتمعية.

2 **بدء عملية الموازنة التشاركية في تونس:** تعتبر بلدية المرسى هي أول بلدية في تونس تتبع برنامجًا من هذا القبيل في أعقاب ثورة 2011.

بعد عامين من المداولات والنقاشات السياسية التي تلت ثورة 2011، خرج دستور تونس إلى النور في عام 2014، وقد أدى المناخ السياسي المصاحب لعملية صياغة الدستور إلى تشجيع اللامركزية ومشاركة المواطنين في الحكم المحلى. حيث تنص المادة 137 من الدستور التونسي الجديد على أن "للجماعات المحلية في إطار الميزانية المصادق عليها حرية التصرف في مواردها حسب قواعد الحوكمة الرشيدة". وتضيف المادة 139 أن "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية"[2] (الدستور التونسي 2014).

تأسيسًا على تلك الدفعة التي أعطاها الدستور للحكم المحلي، قامت "الحركة الجمعياتية" بتدشين برنامج "عين على الموازنة" الذي يهدف إلى تشجيع تطبيق ممارسات الموازنة التشاركية في البلديات التونسية.

[1] مايلز أباديللا. "الديمقراطية التشاركية في أفريقيا". **المرجع نفسه**.

[2] الدستور التونسي 2014.

ويذكر أن "الحركة الجمعياتية" وهي منظمة أهلية تأسست في مارس 2012 بهدف دعم التحول الديمقراطي والتعددية والتنوع والعدالة. وقال "أحمد بن نجمة"، منسق المشروعات في "الحركة الجمعياتية"، في مقابلة مع "تضامن": "بعد الثورة، لو كان لنا أن نبنى بلدنا، فمن الضروري بناء الثقة بين الشعب والمؤسسات العامة. لقد سألنا أنفسنا، كيف يمكن أن نساهم في ذلك؟ لن تكون هناك ثقة بدون إسهام مباشر من المواطنين في عملية صنع القرارات الخاصة بتنمية مدنهم. الموازنة التشاركية هي العملية التي تسمح للمواطنين بالمساهمة في عملية صنع القرار وفي تحويل آرائهم إلى بنية تحتية ومشروعات أخرى حقيقية"[1] .

في 2014 قامت "الحركة الجمعياتية" بتدشين حملة شعبية تستهدف تبنى الموازنة التشاركية في بلدية المرسى، وهى مدينة ساحلية قريبة من العاصمة تونس يبلغ تعدادها 110,000 نسمة.

بدأت التجربة في مدينة المرسى عندما قامت "الحركة الجمعياتية" بتدريب سبعة مشرفين قاموا بتنظيم نقاش عام شارك فيه مئات المواطنين، وتم اختيار خمسة عشر مندوبًا من المشاركين لكي يلعبوا دور حلقة الوصل بين الحكومة والجمهور، وهو ما يعد سابقة لممارسات التواصل المنتظم بين البلديات والسكان. الخبرات التي تم اكتسابها في إطار أنشطة الموازنة التشاركية والتي قامت "الحركة الجمعياتية" بدعمها، ساعدت الجماعات المحلية ومنها "جمعية مواطني كورنيش مرسى على توسيع نطاق نشاطها العام. وقد اتاحت ممارسات الموازنة التشاركية والتي شاركت فيها منظمات مماثلة في مدينة المرسى الفرصة لتلك المنظمات للمشاركة في صنع السياسة العامة ولو على نطاق محدود.

قامت "الحركة الجمعياتية" بالتعاون مع خبير نظم حكم سويسري يعيش في تونس، بالبحث عن استراتيجيات يمكنها أن تزيد من مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات في مختلف المناطق، وبتقديم مقترحات للسلطات المحلية في ذلك الصدد. "لقد اخترنا الموازنة التشاركية لأننا أردنا تحقيق شكل من أشكال المشاركة الفعلية"[2]. وفى نفس العام بدأت "الحركة الجمعياتية" في تدريب بعض المواطنين للعمل كمشرفين يقومون بتنظيم ممارسات الموازنة التشاركية في بلدية المرسى. ومنذ ذلك الحين قامت بلديات أخرى بتبني ممارسات الموازنة التشاركية، وهي: منزل بورقيبة وتوزر وقابس ومنوبة وقفصة وصفاقس ورواد والكاف وسبيطلة وبن عروس.

[1] أحمد بن نجمة. حوار خاص مع "تضامن". **المرجع سابق**.

[2] احمد بن نجمة، **المرجع سابق**.

2-1 تدريب المشرفين في مدينة المرسى

قامت "الحركة الجمعياتية" بتدريب سبعة مشرفين ومساعدتهم في عملية تنظيم ممارسات الموازنة التشاركية في مدينة المرســـى. وكما قال "باديس بوزيرى"، وهو أحد المشـــرفين الذين ســـاهموا بجهدهم في مدينة المرســـى، إنه في بدء العملية كان مشـــرفو "الحركة الجمعياتية" يتحكمون تمامًا في العملية، بينما كان "بوزيرى" وغيره من المشـــرفين المحليين يلعبون أدوارًا مســـاعدة. ولكن قبل أن يمضـــي وقت طويل قلّت مشاركة مشرفي "الحركة الجمعياتية" وبدأ المشرفون المحليون يتولون العملية بأكملها[1].

خلال تدريب المشـرفين قامت "الحركة الجمعياتية" بشـرح التجارب الدولية في الموازنة التشـاركية. وقد بدأ التدريب بتقديم معلومات عامة وشرح الخلفية التاريخية لتجارب الموازنة التشاركية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وقد شـــاهد المتدربون أيضًـــا فيديو حول خبرة بلدية كوتاكاشـــي في الإكوادور. وقامت "الحركة الجمعياتية" أيضـا بتقديم اسـتراتيجيات يمكن للمشـرفين اسـتخدامها في التعامل مع السـلوك غير المنضـبط من قبيل مقاطعة المتحدثين خلال حديثهم أو التحدث في الهواتف المحمولة[2] .

تم تنظيم اجتماعات الموازنة التشـاركية أيام السـبت والأحد في الاجتماع الأول، الذي عُقِد في مبنى بلدية المرسى تم شرح الفكرة العامة للموازنة التشاركية، في ذلك الاجتماع استمع مواطنو المرسى إلى شرح فني تناول ميزانية المدينة بشـــكل عام: ما هي فكرتها وما هو الفرق بين ميزانية الاســـتثمارات والموازنة الجارية، وكيف يتم تقسـيم الموازنة بين مختلف الاسـتخدامات، مثل الطرق والإضـاءة والحدائق واسـتخدام مياه الأمطار وما إلى ذلك، بعدها أبلغ مسؤولو البلدية المشاركين أن مبادرة الموازنة التشاركية سوف تركز على إضـــاءة الأماكن العامة. ومن الجدير بالذكر أن الاختيارات المتاحة للموازنة التشـــاركية ما زالت محدودة حتى الآن في تونس. "قررت البلدية أن (إضاءة الأماكن العامة) هي أول بند يجب أن يتم النقاش حوله في الموازنة التشـــاركية، ونظرا لأن تلك كانت هي التجربة الأولى فإنهم رأوا أن هذا البند يتضـــمن قضية يسهل على للمواطنين فهمها والتعامل معها"، على حد قول "بو زيري"[3].

في البداية كان الهدف من الاجتماعات أن تكون مجرد جلســـات لتقديم المعلومات، ولكن من وقت لآخر بدأت بعض المشاكل في الظهور، فبدلًا من التركيز على المشاكل الفنية فحسب استخدم المواطنون

[1] دانيال شوجورنسكى. "حوار مع باديس بو زيري بشأن مبادرة الموازنة التشاركية في تونس". موقع تضامن، http://www.tadamun.co، اطلع عليه يوم: 12-01-2019.

[2] موقع تضامن، http://www.tadamun.co، اطلع عليه يوم: 12-01-2019.

[3] المرجع نفسه.

الاجتماعات كفرصة للتنفيس عن سخطهم بشأن سوء الإدارة المحلية، وقد لوحظ أنه نظرًا لغياب مسؤولي البلدية عن الاجتماعات يوم الأحد، بعكس أيام السبت، فإن اجتماعات يوم الأحد تصبح أكثر فعالية وأكثر تركيزًا على حل المشاكل [1].

وبرغم تلك المحددات تمكن المشاركون من اتخاذ قرارات بشأن إضاءة الشوارع، وعلى سبيل المثال فإنهم قرروا زيادة الإضاءة في المناطق التي تنتشر فيها الجريمة وبقرب المدارس الحكومية وأيضا في المناطق التي ترتادها النساء والأطفال.

أحد الدروس المستفادة من تجربة مدينة المرسى هي أن المواطنين يجب أن يتحدثوا مع الخبراء الفنيين في البلدية وليس المسؤولين الإداريين فحسب، ويعدّ فهم القيود المؤسسية والتقنية والعلاقات بين مختلف مستويات الإدارة الحكومية (المركزية، الحضرية، القروية، والخاصة بالأحياء) وبين مختلف الجهات الحكومية من الإنجازات الهامة لممارسات الموازنة التشاركية، كما أن التفاعل المباشر مع المسؤولين الإداريين والطاقم الفني في البلدية أعطى الجمعيات والمواطنين فرصة هامة لفهم القيود المؤسسية والجوانب العملية لمقترحات إنفاق موارد الموازنة.

ومن المزايا أنه قبل أن يأتي الطاقم الفني كان المواطنون يختارون مشاريعهم بدون أي معرفة للعوائق التقنية أو القانونية أو المؤسسية"، "كان العمدة ونائبه متواجدين كممثلين للبلدية ولكن الآراء التي قدموها كانت سياسية وإدارية وليست تقنية، ولم تكن لديهم معرفة دقيقة بالمشاكل التي يمكن أن تعترض طريق بعض المشروعات". وبمجرد أن بدأ الطاقم الفني في حضور الاجتماعات أصبحت القرارات أكثر دقة وقلّ مستوى التوتر، ومن أمثلة ذلك ما جاء على لسان أحد الناشطين: "كان هناك اقتراح لرصف طريق في منطقة ليس بها شبكة صرف. ولم يكن من المستحبّ رصف هذا الطريق لأننا سوف نضطر إلى تكسيره فيما بعد لوضع مواسير الصرف الصحي وإعادة رصفه، وهو إهدار للوقت والجهد. ولذا قرر المجتمع أن يؤجل الرصف إلى أن يتم تركيب شبكة الصرف الصحي، كما قرر الضغط على المؤسسات القومية لإنشاء شبكة الصرف" [2].

كان لتواجد الطاقم الفني دورًا هامًا في مساعدة المواطنين على فهم الموقف وهو ما أدى إلى تفادي الخلافات الناتجة عن سوء الفهم، ويلاحظ أن الموازنة التشاركية بطبيعتها تشجع المواطنين على فهم

[1] المرجع نفسه.

[2] موقع تضامن، http://www.tadamun.co، اطلع عليه يوم: 12-01-2019.

طبيعة الموارد البشرية والتدريب والرواتب بشكل أفضل، علاوة على إدراك التسلسل المؤسسي والعلاقات البيروقراطية على مستوى البلديات.

وفي تفاعل مباشر بين المواطن والسلطات المحلية تم تقسيم المشاركين في نقاشات الموازنة التشاركية في مدينة المرسى إلى مجموعات تضم كل منها خمسة إلى ستة أشخاص، وقامت كل مجموعة بمناقشة المشروعات المتصورّة، ثم قام متحدث باسم المجموعة بتقديم ثلاث أو أربع مشاريع إلى كل الحاضرين، وبعد انتهاء المجموعات الصغيرة من تقديم مشاريعها المقترحة إلى الحاضرين تم إجراء اقتراع سري على المشروعات[1].

بعد الاقتراع على الموازنة قام المشاركون أيضا بالتصويت لاختيار المندوبين الذين سوف يمثلون كل حي في الاجتماعات العامة التي سوف تنظر في المقترحات المقدمة، تم اختيار ثلاثة مندوبين من كل حي وكان الدور الرئيسي للمندوبين هو ضمان أن المشروعات التي وافق عليها المشاركون والتي سوف يتم تنفيذها بعد انتهاء عملية التصويت، كما يلعب المندوبون أيضًا دور حلقة الوصل بين البلدية والمجتمع، وذلك من أجل ضمان الاتصال الفعّال بين الجمهور والمسؤولين المحليين خلال عملية التنفيذ، تمت تلك العملية بنفس الطريقة في الخمسة أحياء الموجودة بالمدينة، وهو ما يعني أن إجمالي عدد المندوبين في مدينة المرسى هو خمسة عشر[2].

2-2 المصاعب والقيود

كما توقع مدربو "الحركة الجمعياتية" فإن المشرفين في مدينة المرسى مروا بلحظات حرجة، يذكر "بو زيري" مواجهة تمت في منطقة منخفضة الدخل في مدينة المرسى، وهي منطقة كانت الشرطة قد قتلت عددا من السكان بها خلال الانتفاضة ضد نظام "بن علي" في 2011. "تعرض اجتماعنا للاقتحام من جهة بعض الناس الذين جاءوا خصيصًا للتحرش بنا، كان عددهم أربعة أو خمسة فقط ولكنهم كانوا غاضبين للغاية وبدأوا في الصراخ بصوت عال. واتهمونا بأننا نتصرف وفقا لأجندة سياسية.

هذا التدخل العدواني الطابع جعل الكثير من الموجودين يفكرون في ترك الاجتماع، وهو ما يعرض التجربة للخطر، ومن حسن الحظ أن المشرفين كانوا قد استوعبوا الدروس التي تعلموها في فترة التدريب وتمكنوا من احتواء الموقف، وقد أبلغوا الحاضرين أنه سوف يكون عليهم إلغاء مبادرة الموازنة التشاركية

[1] المرجع نفسه.

[2] دانيال شوجورنسكي. "حوار مع باديس بو زيري بشأن مبادرة الموازنة التشاركية في تونس، **مرجع سابق**.

بأكملها في المنطقة ما لم يتم اســـتتباب الأمن، وقد ســـاعد هذا الموقف الحازم على إنهاء التوتر وتم استكمال الاجتماع بشكل عادي بعد ذلك[1].

3-2 النطاق المحدود للموازنة التشاركية

وفقا للنظم السارية حاليا في تونس لم يناقش المشاركون في الموازنة التشاركية سوى 5% فقط من الموازنة البلدية في 2014، وقد تمت زيادة تلك النســـبة إلى 10% من الموازنة في 2015[2]. وربما تكون المشكلة الرئيسية التي تواجه استخدام الموازنة التشاركية في تونس هي ضعف سلطة البلديات حيث أن الكثير من جوانب السياسة العامة الهامة مثل الصرف الصحي وإنشاء الطرق والقضايا البيئية تخرج عن نطاق عملها، وحيث تتولى الحكومة المركزية والوزارات تلك الأنشـــطة، فإن البلديات ليس لها أي دور ملحوظ في اتخاذ القرارات بشأنها في الوقت الحالي[3] .

عندما أبلغت البلديات المشاركين أن الموازنة التشاركية سوف تركز فقط على الإضاءة في الأماكن العامة، أحسّ المواطنون بالإحباط، كان بعضـــهم بالذات الذين يقيمون في المناطق الفقيرة، يرغبون في التركيز على الصرف الصحي. إن الصرف الصحي هو مسؤولية الهيئة القومية التي تتبع وزارة البيئة وليست مسؤولية البلديات. وبالمثل فإن الغابات والطرق السريعة والمدارس كلها تقع خارج نطاق سلطة البلديات وتخضع لسيطرة وزارات الزراعة والمرافق العامة والتعليم على التوالي[4] .

قد لا ترقى المناقشات حول كيفية إضاءة الشوارع إلى طموحات المشاركين في الموازنة التشاركية في المرحلة الحالية في تونس. ولكن ليس هناك شك في أن المهارات السياسية والتنظيمية التي تم اكتسابها خلال النقاشات سوف تفيد في المستقبل لو تم تطبيق الموازنة التشاركية على نطاق أوسع، مما يستدعي الحاجة الى مستوى عال من التنظيم في جلسات النقاش والتصويت وانتخاب المندوبين المتطوعين للقيام بعمليات المتابعة.

تشعر "الحركة الجمعياتية" بتفاؤل حذر تجاه التحارب الأولى في الموازنة التشاركية والتي يمكن تطويرها في الدورات التالية للموازنة في 2015، وهو العام الثاني لتطبيق الموازنة التشـــاركية في مدينة المرســـى، قرر المجلس المحلي أن يعطى المواطنين السلطة في اختيار جوانب الإنفاق التي سوف يشاركون في

[1] موقع تضامن، http://www.tadamun.co، اطلع عليه يوم: 12-01-2019.

[2]. المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

صنع القرار بشأنها من خلال ممارسات الموازنة التشاركية. وفى بعض البلديات فإن المجالس البلدية بدأت في ترك قرارات من هذا القبيل لمنظمات المجتمع المدني[1].

وفي رده على سؤال بخصوص أهم انجازات الموازنة التشاركية في تونس، قام أحد الناشطين برسم صورة زاهية للمستقبل، "أعتقد أننا بدأنا في تغيير العقلية المسيطرة في ثقافتها. لقد بدأ الناس يهتمون بالشأن العام في مجتمعاتنا، إنهم لم يعودوا يركزون على المشاكل فحسب، بل أحسّوا أنهم قد أصبحوا جزءًا من الحل"، وأضاف قائلا إن التجربة "تظهر أن الديمقراطية ليست ميزة مقصورة على النخبة فحسب. الموازنة التشاركية قدمت نوعًا من التدريب الذي يساعد الناس على التعرف بشكل وثيق على فكرة الديمقراطية" [2].

3- مستقبل الموازنة التشاركية في تونس:

ما زالت تجربة تونس في الموازنة التشاركية تمر بمراحلها الأولى، ورغم أن الدستور يشجع السلطات المحلية على إشراك المواطنين في صنع القرار، فإن مجال عمل البلديات ما زال محدودًا وليس لدى تلك البلديات الكثير من الموارد المالية، وهو أمر يسبب إحباطًا للمواطنين الذين أبدوا اهتمامًا بالعملية، مع هذا فإن مستوى التفاعل الذي تم بين المسؤولين والمواطنين غير مسبوق، وقد تمكن المشرفون الذين خرجوا من أوساط المجتمع المحلي من لعب دور وسيط ونجحوا في نبذ الشكوك وتشجيع النقاش ودعوة الخبراء ومعرفة المزيد عن البلديات وميزانيتها، وقاموا أيضا بمتابعة المشروعات على نحو قد يفتح الباب إلى تطبيق الموازنة التشاركية على نحو أوسع في المستقبل[3].

إن مستقبل الموازنة التشاركية في تونس يرتبط بشكل وثيق بالعملية السياسية في البلاد، هل هناك استعداد من جانب الحكومة المركزية للتخلي عن بعض وظائفها للبلديات؟ هل يستطيع اللاعبون السياسيون بما فيهم المنظمات غير الحكومية الضغط من أجل منح السلطات المحلية نفوذًا أكبر؟ ولعل مشاعر الإحباط التي خالجت بعض المشاركين في تجربة مدينة المرسى تظهر أن نجاح ممارسات الموازنة التشاركية يتوقف على توسيع مدى السلطات الممنوحة للإدارة المحلية في مجالات هامة مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والنقل العام.

[1] احمد بن نجمة، **مرجع سابق**.

[2] دانيال شوجورنسكى. "حوار مع باديس بو زيري بشأن مبادرة الموازنة التشاركية في تونس، **مرجع سابق**.

[3] المرجع السابق.

المبحث الثالث: واقع المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس.

المطلب الأول: واقع علاقة المجتمع المدني بالدولة في مجال الساسة العامة.

يؤدي المجتمع المدني وظيفة مزدوجة تجاه الدولة، اذ يسعى الى ضبط سيطرة الدولة وسلطتها وفي نفس الوقت العمل كشريك معها، بعبارة أخرى ان المجتمع المدني منفصل بشكل واضح عن الدولة ويلعب بالتالي دورا مهما في منع الدولة من التعدي على حريات المواطنين، ولكنه غالبا ما يسعى الى تحقيق الأهداف ذاتها كالدولة، ويمكن بالتالي ان يكون شريكا للحكومة أيضا، فقد تكافح على سبيل المثال منظمات المجتمع المدني الفساد او تسعى الى تحقيق الشفافية او الوصول الى المعلومات او تنشر الوعي بشأن القضايا الاجتماعية وتسعى الى إيجاد حلول لها، او تعزيز قبول التنوع والمشاركة السياسية، او تساهم في إيصال الأصوات المهمشة. بالإضافة الى ذلك وبغض النظر عن علاقات المجتمع المدني مع الدولة فهو يلعب دورا مهما في تعزيز الفضائل الديمقراطية بما انه بحكم تعريفه مجال يتم فيه تبادل الأفكار المتنوعة ومناقشتها بدون عنف.

في ظل حكومة زين العابدين بن علي الاستبدادية خضعت منظمات المجتمع المدني للمراقبة عن كثب وغالبا ما تم اختراقها من قبل الدولة، وكان من المتوقع ان تحاكي سردية الدولة "الموحدة" والعلمانية الى حد كبير، وعلى الرغم من اختلاف المتابعين حول مدى تحول منظمات المجتمع المدني التونسية فعليا الى حرة معارضة في ظل هذه الحكومة الاستبدادية، اضطلع نشاطها بأهمية خولتها إرساء أسس المجتمع المدني التي ظهرت بعد الإطاحة ببن علي[1].

قبل عام 2011 كان القانون التونسي يفرض على الراغبين في تشكيل منظمات المجتمع المدني طلب اذن من الحكومة، فالقيود القانونية كانت واسعة النطاق لدرجة انه عند سقوط بن علي لم يكن هناك سوى حوالي عشر منظمات غير حكومية مستقلة وفقا لبعض التقارير، الامر الذي حد بشكل كبير من أدوار هذه المنظمات لا سيما في رسم وتقييم السياسات العامة.

وتجدر الاشارة الى جانبين للإطار القانوني التونسي المتعلق بالمجتمع المدني، يقوم الجانب الأول على تنظيم التمويل الأجنبي، وبموجب القانون الحالي يتعين على الجمعيات الإبلاغ بشكل كامل عن أي تمويل تتلقاه بما في ذلك التمويل من الكيانات الأجنبية، علما انه غير محظور عليها قبول هذا التمويل، ويعتبر ذلك مهما لان تنظيم التمويل الأجنبي يمكن ان يشكل أداة حكومية لمحاولة تقييد أنشطة منظمات المجتمع المدني.

[1] سابينا هينبرج، المجتمع المدني في تونس: إعادة تحديد التوقعات،2023/01/23، على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/media/6190، اطلع عليه يوم: 2023/02/05

وفي الجانب الثاني يميز القانون التونسي بين الجمعيات والأحزاب السياسية، ولكن من الناحية العملية قد يكون هذا التمييز صعبا، فمن المعروف جيدا ان العديد من الجماعات الخيرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالأحزاب السياسية التي انشات الجمعيات لتقديم المساعدات من اجل كسب أصوات المستفيدين، كما يمكن استخدام الجمعيات لإخفاء تلقي الأموال الأجنبية، أي "تمويل الدعوة والخدمات الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الدينية المحافظة", الذي يأتي عادة من دول "مجلس التعاون الخليجي", خصوصا المملكة العربية السعودية وقطر[1].

ويصبح الخط الفاصل بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أكثر غموضا عندما ينظم الافراد الناشطون في السياسة الى المنظمات او يؤسسونها. على سبيل المثال: لقب "مركز دراسة الإسلام والديمقراطية" (CSID) ومؤسسة الياسمين بـ "الأدوات المباشرة" لـ"حزب النهضة الاسلامي", اذ تتوافق اهداف المنظمتين وقيمهما بشكل وثيق مع اهداف الحزب وقيمه، وقد يكون اعضاؤهما ناشطين للغاية داخل الحزب، ولكنهما من الناحية الفنية منظمتان منفصلتان.

وتشكل الجمعيات المهنية فئة رئيسية من منظمات المجتمع المدني في تونس وهي قائمة منذ ما قبل سقوط بن علي الى جانب المنظمات النسائية واتحادات الطلاب و "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان" (LTDH)، وتخضع النقابات العمالية لقانون العمل التونسي الذي لا ينطبق على غالبية منظمات المجتمع المدني، ويختلف "الاتحاد العام التونسي للشغل" (UGTT) أيضا عن معظم منظمات المجتمع المدني الأخرى بما انه يلعب دورا سياسيا صريحا، اذ شكل في البداية جزءا من الهيكلية النقابية للحزب الحاكم، حتى انه قدم مرشحين في الانتخابات البرلمانية، كما يشارك أيضا الى جانب منظمات أخرى في أنشطة شبه سياسية، مثل الانضمام الى لجنة الإصلاح السياسي التي تشكلت في اعقاب ثورة 2011 لتوجيه العملية نحو انتخابات ما بعد الثورة.

بالإضافة الى عدد الجمعيات القليل الذي كان موجودا قبل عام 2011، تم تشكيل الاف الجمعيات الجديدة في السنوات التي أعقبت سقوط بن علي، ويحتوي السجل الرسمي للشركات الوطنية حاليا ما يقرب من 24000 جمعية مسجلة، الا أن عدد الجمعيات الناشطة منها يقدر بحوالي 300 او 400 جمعية فقط. وتعتبر هذه اعدادا منخفضة بما ان عدد سكان تونس يبلغ نحو 12 مليون نسمة. وتشمل أنواع الاهتمامات التي تغطيها هذه الجمعيات قضايا المرأة، والبيئة وحقوق المجتمع الميم، والاهتمامات التعليمية، والاهتمامات الثقافية (مثل الفنون والاعلام)، والأنشطة الرياضية وغيرها.

وتتلقى غالبية منظمات المجتمع المدني الناشطة تمويلا كبيرا من الحكومات الأجنبية، سواء من خلال المنح المباشرة او المنح الفرعية من الشركاء المنفذين للحكومات، ويعتبر التمويل العام للجمعيات محدودا ويقتصر على المنظمات الخيرية ويأتي معظم التمويل من (مكتب الديمقراطية وحقوق الانسان

[1] المرجع نفسه.

والعمل في المقام الاول)، ومنح مباشـرة من سـفارة الولايات المتحدة في تونس و "الوكالة الامريكية للتنمية الدولية"، ويتم تنفيذ المشـاريع التي تدعمها هذه الصـناديق من قبل مجموعة من الشـركاء، يتخذون عموما من واشـنطن العاصـمة مقرا لهم ويملك معظمهم مكاتب قائمة على المشـاريع في تونس فقط، والتي يتم اغلاقها عند انتهاء المشـروع الممول، ولكن القليل منها مثل: "معهد الولايات المتحدة للسـلام", يملك مكتبا دائما في تونس. كذلك يمول المانحون الأوروبيون منظمات المجتمع المدني من خلال مجموعة متنوعة من الاليات، ولدى المؤسسات الممولة من الدولة والمؤسسات الخاصة مثل: "مؤسسة فريدريش ايبرت"، و"مؤسسة كونراد اديناور"، و"مؤسسة انا ليندا"، تواجد رئيسي في البلاد[1].

بالإضـافة الى العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية المعروفة مثل: "منظمة العفو الدولية"، و "هيومن رايتس ووتش"، و"اوكسـفام"، و"محامون بلا حدود"، و"مؤسـسـات المجتمع المنفتح" و"المنظمة العالمية لمناهضـة التعذيب"، وتعتبر الكثير من هذه المنظمات غير الحكومية الدولية انها تدعم منظمات المجتمع المدني التونسية بهدف تعزيزها ولا تعتبر نفسها منافسة لها.

وسـنتناول كيف نما المجتمع المدني التونسـي في العقد الذي أعقب انتفاضـات عام 2011، وعلى وجه التحديد كيف تطورت علاقته بالدولة.

1 فترة التعاون الأولية 2011-2014:

تشير العديد من التقارير بصورة مفصلة عن انفجار المجتمع المدني التونسي في الأشهر والسنوات التي أعقبت الإطاحة ببن علي، ويرجع ذلك الى حد كبير الى قانون ما بعد الثورة الذي يرعى الجمعيات أي "مرسـوم عدد 2011-88"، الذي تمت صـياغته في اعقاب رحيل بن علي وقبل اعتماد الدسـتور الجديد، وخلال السنوات الأولى من تونس ما بعد بن علي "ازدهر" المجتمع المدني ولكن بشكل فوضوي الى حد ما، مع تدفق مستويات غير مسبوقة من التمويل الأجنبي وتسجيل نسبة كبيرة من التعلم والتحول.

شهدت البيئة السياسية في تونس تحولات سريعة خلال تلك الفترة، فقد أجريت الانتخابات الأولى بعد بن علي في أكتوبر 2011 لانتخاب "المجلس الوطني التأسيسي"، وفاز فيها "حزب النهضة الاسلامي" بعدد كبير من المقاعد وشـكل حكومة مؤقتة بالائتلاف مع حزبين علمانيين، ولعب المجتمع المدني دورا نشطا في هذه العملية، اذ رحب المندوبون بمشاركة منظمات المجتمع المدني ووضعوا اليات لمشاركتها. ولكن بلغت التوترات بين الأعضـاء المنتخبين في "المجلس الوطني التأسـيسـي" نقطة تحول في صـيف 2013، عندما تعرقل عمل المندوبين في عملية صياغة الدستور بسبب الاستقطاب بين وجهات النظر الإسلامية والعلمانية في المقام الأول، وبعد سلسلة من الاغتيالات السياسية قامت "رباعية" من منظمات المجتمع المدني "التاريخية" وهي "الاتحاد العام التونسي للشغل" (UGTT) و "الاتحاد التونسي للصناعة

[1] المرجع السابق.

والتجارة والصناعات التقليدية" (UTICA) و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان"و "نقابة المحامين", بتيسير حوار وطني للمساعدة على تجاوز المأزق، في تطور لافت لأدوار المجتمع المدني في الحياة السياسية في تونس ونتيجة لذلك سلمت الحكومة بقيادة "حزب النهضة" السلطة الى حكومة تصريف اعمال لحين اجراء الانتخابات التالية.

وعلى الرغم من أن الرباعية تلقت اشادة واسعة بل حصلت على "جائزة نوبل" لتسهيلها التوصل الى حل وسط بين المتنافسين الاسلامين والعلمانيين في تونس، الا ان عملية الحوار الوطني تعرضت لانتقادات لاحقة باعتبارها محادثة بين النخب "لا تتضمن أي رؤية او سياسة ملموسة لخدمة الشعب". وفي حين يمكن اعتبار ان المنظمات الأربع بحد ذاتها تمثل الشعب التونسي بشكل عام، ولاسيما "الاتحاد العام التونسي للشغل" و "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان"، وتضم قاعدة من الطبقة العاملة تختلف عن القيادة النخبوية بل وتعارضها، فقد تم اتهامها أيضا كمنظمات تاريخية من قبل ناشطي المجتمع المدني الشباب بالعناد.

2- الوقت الحاضر "الانقسامات والتحديات" 2019:

اتسمت الفترة التي أعقبت انتخابات خريف عام 2019، التي أوصلت الرئيس **قيس سعيد** الى السلطة وانشأت برلمان شديد الانقسام، وانتشار جائحة "كوفيد -19" في أوائل عام 2020 بمستويات عالية من عدم الاستقرار السياسي، وقد ساهم ذلك في تزايد خيبة الامل لدي الشباب من السياسة الرسمية، والتي تجسدت بشكل متزايد على سبيل المثال: في الاحتجاجات العامة المتكررة في جميع انحاء البلاد. وعندما حلت الجائحة كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية متردية أساسا، وبحلول صيف عام 2021 مع ارتفاع معدلات التضخم وتزايد الوفيات بشدة بسبب عجز الحكومة عن إدارة الجائحة وتداول مظاهر الفساد المستشرية في رسائل الاعلام أصبحت التوترات واضحة في الشارع.

بالإضافة الى فشل الحكومة في إدارة هذه الازمات ووضع سياسات ناجعة من شأنها تحسين الوضع العام، عمد الرئيس سعيد فجأة الى تجميد البرلمان واقالة رئيس الوزراء ورفع الحصانات النيابية، وكان التصور العام لدى المراقبين الأجانب وخصوصا الغربيين ان هذه التحركات تنتهك الدستور وانه إذا لم يتم انتقاد الرئيس والضغط عليه لإبطالها على الفور فإنها ستقوض مكاسب تونس الديمقراطية، في المقابل تلقف الكثير من التونسيين بما في ذلك ناشطي المجتمع المدني هذه التحركات كإشارة مفعمة بالأمل على ان الرئيس سينهي أخيرا الفساد وعدم مكافأة البرلمان والنظام السياسي بأكمله.

وسلطت هذه الردود على تصرفات سعيد الضوء على الانقسام بين المصالح الأجنبية وناشطي المجتمع المدني التونسيين، والى حد ما أعضاء الأحزاب السياسية. وعلى سبيل المثال: وصف أحد ممثلي المانحين الأجانب اجتماعا مع موظفين محليين، أعرب فيه جميعهم عن اراء متناقضة بشأن تحركات

الرئيس او دعمه المباشـــر، على عكس الأجانب الذين صـــدموا مما اعتبروه انتهاكا واضـــحا للدســـتور، وواصل ممثلو مجتمع المناحين الأجانب التعبير عن دهشتهم من استجابة المجتمع المدني الصامتة بشكل عام لسعيد، وينسبون هذا الصمت جزئيا على الأقل الى معارضة الناشطين للإسلاميين الذين يهاجمهم سعيد باستمرار[1].

ليس ذلك المثال الوحيد عن طبيعة العلاقة الازدواجية بين المجتمع المدني التونســـي وداعميه الأجانب، لاسيما الولايات المتحدة، فقد أشار ناشطو المجتمع المدني والناشطون الشباب على سبيل المثال الى أن الدعم الأمريكي المتزامن للمجتمع المدني ووزارة الداخلية التي تضـم مقر قوات الامن، يقوي الشـرطة التي تتصـــادم غالبا مع الناشـــطين والمتظاهرين، كما اتهم النقاد منظمات المجتمع المدني التونســية بالســلوك المتناقض، فمن ناحية تردد خطاب سعيد حول التدخل الأجنبي، بينما تواصل من ناحية أخرى التطلع الى الحكومات الأجنبية للحصور على التمويل.

وأدت تحركات الرئيس أيضـــا الى انقســـامات داخل المجتمع المدني، فعلى الرغم من التصـــريحات الأولية الصـــادرة عن بعض منظمات المجتمع المدني المعروفة، مثل: منظمة "انا يقظ" (I Watch) و "البوصـلة" (AL–Bawsala) التي اتخذت موقفا متناقضـا او نقديا بشـكل عام تجاه تصـرفات الرئيس، الا ان عددا متزايدا من الناشطين والمنظمات أعرب بمرور الوقت عن معارضته له ومع ذلك ظلت الخلافات، ووفقا لبعض المراقبين "اختفت" شخصيات رئيسية في المنظمات المعروفة مثل: "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية" (FTGES) عن الأنظار بسبب الخلافات داخل المنظمة حول ما إذا كان يجب معارضة سعيد، ويعتقد هؤلاء المراقبون أنفسهم انه قد تم تهميش الأصوات المعارضة لسعيد الى حد كبير، ما يعزى بشكل أساسـي الى هجمات الرئيس على "حزب النهضـة"، الذي اسـتمر ناشـطو المجتمع المدني (العلمانيون) في كرهه.

وكانت الاضـطرابات داخل المنظمات أكثر وضـوحا في المنظمتين التاريخيتين: "الرابطة التونسـية للدفاع عن حقوق الانسان" و "الاتحاد العام التونسي للشغل". على سبيل المثال: أفادت بعض التقارير انه تم نبذ بعض أعضـــاء مجلس الإدارة "الرابطة التونســية للدفاع عن حقوق الانســان" على خلفية محاولتهم معارضة سعيد، وقال أحد الناشطين الأصغر سنا ان رد فعل "الاتحاد العام التونسي للشغل" الغامض او المخفف في البداية تسبب بقلق لدى الذين كانوا متخوفين بشأن قدرة المجتمع المدني على كبح أي انحراف اسـتبدادي، معربا عن شـعوره بانه إذا خسـرنا " الاتحاد العام التونسـي للشـغل "، فهذا يعني اننا خسـرنا الحرب. كما التقى قادة الكثير من المنظمات التاريخية البارزة, بما في ذلك " الرابطة التونســية للدفاع عن حقوق الانســـان" و "المنتدى التونســـي للحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية" (FTDES) و "الاتحاد العام التونســـي للشـــغل" و "الاتحاد التونســـي للصـــناعة والتجارة والصـــناعات التقليدية" (UTICA) و "نقابة

[1] المرجع السابق.

المحامين" و "النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين" و "الاتحاد الوطني للمرأة التونسية" و "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" (ATFD) ، بسعيد في 26 تموز/يوليو 2021، ووفقا لبعض التقارير اكد الرئيس "التزامه بضمان الحقوق والحريات واحترام سيادة القانون والعمليات الديمقراطية في البلاد"[1].

وعلى الرغم من هذه الانقسامات بين المجتمع المدني ومجتمع المانحين، وداخل المجتمع المدني بحد ذاته وعلى الرغم من المشاكل المحيطة بها المتمثلة بمقاومة الدولة المتزايدة للمجتمع المدني، والتي تجلت في زيادة وحشية الشرطة بشكل مقلق، يواصل معظم الناشطين الضغط من اجل التغيير، بالإضافة الى النشاط الاحتجاجي المتزايد الذي تم توثيقه، واشكال أخرى من المشاركة السياسية غير الرسمية، او "سياسة الشارع" ويعكس ارتفاع معدل هجرة التونسيين غير الشرعية الى اوروبا في السنوات الأخيرة تدهور الظروف المعيشية في تونس. وعلى الرغم من أن بعض قادة المجتمع المدني الأوائل بعد عام 2011 قد غادروا البلاد او "تجاوزوا سن النشاط"، الا ان اخرين الى جانب مجموعة أصغر سنا من الناشطين، لا يزالون ملتزمين بالبقاء في البلاد والضغط من اجل التغيير، ولكن الإحباط المطلق من الحكومة وخيبة الامل العميقة من السياسية الرسمية، الى جانب الشعور بالشلل داخل مجتمع المانحين بشأن المضي قدما في ظل انعكاس المسار الديمقراطي في توتس يلوح بوضوح في الأفق.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المجتمع المدني التونسي

يواجه المجتمع المدني التونسي تحديات عديدة ومشاكل تعرقل عمله لا سيما في مجال السياسة العامة وتحقيق أهداف التنمية، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي ناتج عن البيئة الخارجية للمجتمع، إلا ان للمجتمع المدني دور فعال حتى اليوم في دفع عملية الانتقال الديموقراطي وتغيير التشريعات، وكذلك في عملية التنمية بحيث لا يقتصر عمله في هذا الإطار على مستوى واحد بل يشمل مستويات عديدة، بحيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني على زيادة الوعي المجتمعي وتغيير الثقافة والأفكار السائدة والدفع باتجاه التغيير القانوني وإصدار تشريعات جديدة، فضلا عن العمل مع مؤسسات الدولة في إطار شراكات لتغيير الواقع وتحسينه.

كما تجدر الإشارة الى أهمية الدور الذي لعبه المجتمع المدني التونسي، لا سيما الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان نحو التأسيس للحوار الوطني الذي نظم في خضم التنازع على السلطة في العالم 2013، وضم مختلف الأحزاب السياسية، وقد ساهم بشكل رئيسي في تحقيق الاستقرار السياسي وتبني دستور جديد للبلاد في كانون الثاني/يناير من العام 2014، الأمر الذي جنب تونس اضطرابات سياسية إثر اغتيال المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهيمي، والتي كادت ان تودي بالبلاد الى دائرة من العنف والحرب.

[1] المرجع نفسه.

ولعل أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تونس تتوزع كالآتي[1]:

- **مشـاكل في التسـيير**: تغيب المهنية عند بعض الجمعيات في التعاطي مع قواعد التسـيير، في حين أدى تراخي إدارة الجمعيات في تطبيق القانون الى انعدام الشـفافية ومبادئ الديموقراطية، وهي عوامل تؤثر على عملها وتضعف قدراتها على التأثير.
- **مشـــاكل في التمويل**: تعد عملية الحصـــول على التمويل العمومي معقدة بحيث تعجز العديد من الجمعيات، ولا سـيما الجمعيات الناشـئة عن متابعتها واحترامها، أما التمويل الأجنبي وعلى الرغم من أهميته في مسـاعدة الجمعيات لإنجاز مشـاريعها، إلا انه أدى في بعض الحالات وتحديدا حين تكون الجمعيات تابعة لأحزاب، الى تنفيذ برامج حزبية وتنظيم حملات انتخابية لها، وفي حالات أخرى إلى فرض برامج من الشركات والمانحين.
- **علاقة المجتمع المدني بالحكومة**: سـجلت بعض الممارسـات الجيدة في فترة ما بعد الثورة، ترتبط بشكل رئيسي بالمقاربة التشاركية للمجتمع المدني في اتخاذ القرارات وصياغة القوانين والدستور، لكنها أصبحت اليوم مهددة على الرغم من مأسستها في وزارة معينة بالمجتمع المدني وتطوير خطة" مكلف بمهمة" للتواصـل مع المجتمع المدني من خلال الوزارات ورئاسـة الجمهورية ومجلس النواب، والذي أصبح تواصلا صوريا في الكثير من الحالات.

التحديات الحالية:

بالإضـافة الى التحديات السـابقة يواجه المجتمع المدني حاليا تحديات كثيرة أهمها المعارضـة من جانب الدولة، التي أصبحت في عهد الرئيس قيس سعيد تشكل تهديدا وجوديا. كما يواجه المجتمع المدني انقسامات داخلية جديدة (حتى داخل المنظمات) وأحيانا مع مموليه الأجانب، وأدى عدم وجود علاقة بناءة مع الدولة الى تقييد المجتمع المدني في تأديته لوظائفه الديمقراطية والتنموية، مثل: تعزيز مصـالح التونسيين التعليمية او الثقافية،... الخ، ومن أهم تلك التحديات:

1 اغلاق فضاء المجتمع المدني:

في البيئة الحالية يواجه المجتمع المدني في تونس تهديدا لا يمكن انكاره منبثقا عن الرئيس الذي سيطر بالكامل على المؤسسات الديمقراطية مثل القضاء، وعبر ناشطو المجتمع المدني اليوم عن احباطهم من محاولات تسـجيل منظماتهم، على غرار المشـاكل التي عانوا منها بين عامي 2015-2019، مما يساهم ربما في التباطؤ الحالي في عمليات التسجيل، وتواجه منظمات المجتمع المدني مضايقات تتجاوز التسجيل، فقد أبلغت منظمة "انا يقظ" (I Watch)، الفرع المحلي المعروف لـ"منظمة الشفافية الدولية" التي تنشـط في مكافحة الفسـاد، على ما يبدو عن مضـايقات بحق قادتها وعائلاتهم، بينما وصـف ناشـطون

[1] محمد العجاني، السياق العام للمجتمع المدني في تونس،2020، على الرابط :https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/The-General-Context-of-Civil-Society-in-Tunisia-AR.pdf، اطلع عليه يوم:2021/01/13.

اخرون المضايقات المستمرة التي يواجها ناشطو حقوق المثليين ، عند محاولة التقدم بطلب الحصول على جواز سفر، على سبيل المثال: كما أفادت منظمات حقوق المثليين عن مداهمة مكاتبها او اغلاقها بشكل تعسفي من قبل السلطات، وتعرض الناشطين في مناسبات متعددة للاعتقال التعسفي والاحتجاز والاعتداء الجسدي.

والجدير بالذكر ان مشروع مراجعة "مرسوم عدد 2011-88"، الذي تم تسريبه في اذار/ مارس 2022، والذي من شانه ان يسمح للحكومة بتشديد القيود على تسجيل منظمات المجتمع المدني، قد تم تعليقه على ما يبدو بسبب رد الفعل القوي للمجتمع المدني الذي أطلق حملة عامة ومارس الضغط على الحكومات الأجنبية لمعرضة القانون. وهددت هذه المراجعة بإعادة المجتمع المدني الى البيئة القانونية التقييدية التي كانت سائدة في عصري بن علي وبورقيبة، عندما كان للدولة سلطة واسعة لمنع تسجيل المنظمات واشتراط الحصول على موافقة مسبقة لتلقي تمويل أجنبي، ما يزيد صعوبة الحصول عليه. وبحلول خريف عام 2022، ظهرت مخاوف متجددة من هذا مثل هذه القيود القانونية داخل المجتمع المدني، مما ادي الى تقرير مفادها ان المنظمات تنشئ حسابات مصرفية في الخارج وتتخذ خطوات أخرى للتخفيف من الضرر الذي قد يسببه هذا القمع. وتشمل استراتيجيات التخفيف من الضرر الأخرى التي تم الإبلاغ عنها محاولة التسجيل كشركة، على الرغم من الضرائب الأعلى التي يفترض ان تدفعها منظمات المجتمع المدني نتيجة ذلك[1].

وبالتالي على الرغم من ان حريات المجتمع المدني قد بدأت بالتقلص قبل فترة طويلة من تبوء سعيد السلطة، يبدو ان فضاء المجتمع المدني أصبح اليوم أكثر تقييدا بعد، وحتى قبل استفتاء 25 تموز/يوليو 2021، بدا الناشطون بمواجهة مستويات متزايدة من المضايقات والاعتقالات وعنف الشرطة وحتى تعذيب، وفي بيئة ما بعد 25 تموز/يوليو أصبحت معاملة المجتمع المدني ووسائل الاعلام أكثره قسوة.

2 الانقسامات داخل المجتمع المدني:

مع تطور المجتمع المدني منذ عام 2011 وتعثر النجاحات المبكرة في التحول الديمقراطي، تغيرت أيضا الأدوار والعلاقات داخل منظمات المجتمع المدني وفيما بينها، و يستشهد المراقبون الخارجيون على نطاق واسع بالاستقطاب بيت الإسلاميين والعلمانيين في المجال السياسي كعقبة امام المجتمع المدني، اذ يعيق قدرته على مواجهة الإجراءات الاستبدادية التي يتخذها سعيد، وبالنسبة الى هؤلاء المراقبين، سمح ناشطو المجتمع المدني لأيديولوجياتهم السياسية، اليسارية/العلمانية الى حد كبير، بالوقوف في طريق دورهم "الرقابي" في الحماية من الاستبداد الذي بدأت ملامحه تتشكل، وأدى ذلك الى مراجعة حسابات

[1] سابينا هينبرج، المجتمع المدني في تونس: إعادة تحديد التوقعات،2023/01/23، على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/media/6190، اطلع عليه يوم: 2023/02/05

على نطاق أوسع داخل مجتمع المانحين الأجانب لمعرفة ما إذا كان عمله مع هؤلاء الشباب التونسيين على مدى الأعوام الاثني عشر الماضية قد أدى الى ترسيخ المبادئ الديمقراطية.

لكن الانقسامات العامة وردود الفعل المترددة داخل المجتمع المدني التي اثارتها إجراءات استيلاء الرئيس سعيد على السلطة قد يكون لها جذورا أعمق، فوفقا لممثلي مجتمع المانحين الأجانب يمثل الصراع الداخلي وعدم الرغبة العامة في التعاون وانعدام الثقة مشاكل أعمق داخل المجتمع التونسي، بما في ذلك المجتمع المدني التي سبقت الانقسامات التي تفاقمت من جراء اعال سعيد. على سبيل المثال: أشار الناشطون الى ان المنظمات ضمن القطاع ذاته تميل الى التنافس والتحدث بشكل سيء عن بعضها بعضا نتيجة مقارباتها المختلفة، بدلا من اعتبار هذه المقاربات المختلفة تكميلية، وأحيانا نتيجة تنافسها على تمويل الشحيح بشكل متزايد. ومن حين لأخر، يكون الانقسام بين الأجيال واضحا. على سبيل المثال: تميل الناشطات من النساء الأكبر سنا القادمات من المنظمات التاريخية مثل: "الاتحاد الوطني للمرأة التونسية" و"الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" (ATFD) الى ان يكن اقل تأييدا للشمولية من الناشطات الأصغر سنا اللواتي هن أكثر تعددية ويرغبن في التأكيد على حقوق وحماية النساء المهاجرات والنساء م الاقليات الأخرى[1].

ويتسأل بعض المانحين عما إذا كانت منظمات المجتمع المدني هذه، التي نشأت بفضل دعم المانحين الغربيين قد اخضعت أولوياتها الى أولويات مموليها. فناشطو المجتمع المدني يعترفون بأنفسهم بان اجنداتهم كانت في بعض الأحيان مسيرة من قبل المانحين، ونذكر كمثال: واضح على ذلك برامج منع التطرف العنيف، وهو مجال كان المانحون الامريكيون على وجه الخصوص متحمسين للعمل فيه، وشهد أعضاء مجتمع المانحين الأجانب على فقدان منظمات لهدفها ورسالتها الاصلية في معرض سعيها وراء الأموال الأجنبية او تركيزها على كتابة التقارير التي يريد المانحون رؤيتها بدلا من السعي فعليا وراء التحول الى الديمقراطية. واستشهد أحد المراقبين بمثال مقاربة منظمة مجتمع مدني لاحد المانحين لطلب اموال لتثقيف الأشخاص بشأن عملية الاستشارة والاستفتاء على الدستور لعام 2022، على الرغم من ان العملية بحد ذاتها كانت غير ديمقراطية الى حد كبير، مما يشير الى ان المنظمة لم تفهم ذلك او كانت على استعداد للتنازل عن دورها في دعم التحول الى الديمقراطية وتشير هذه الانتقادات، الى جانب غياب الثقة في المجتمع بشكل عام، الى ان المجتمع المدني لايزال بعيدا عن أداء دوره الديمقراطي كما يتصوره مجتمع تعزيز الديمقراطية في الغرب.

[1] سابينا هينبرج، المجتمع المدني في تونس: إعادة تحديد التوقعات،2023/01/23، على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/media/6190، اطلع عليه يوم: 2023/02/05.

3 استمرار غياب الشراكة مع الدولة:

أشار خبراء التحول الى الديمقراطية الى ان "استقلالية المجتمع المدني عن الدولة لا تعني انه يجب عليه دائما انتقاد الدولة ومعارضتها. وفي الواقع من خلال تعزيز مسائلة الدولة واستجابتها وشموليتها وفعاليتها على جميع المستويات، وبالتالي تعزيز شرعيتها يعزز المجتمع المدني النشط احترام المواطنين للدولة ويعزز انخراطهم الإيجابي فيها ". وهذا ليس هو الحال في تونس، حيث لا تحظى الطبقة السياسية عموما بالاحترام وتكون الشراة والتعاون الفعال مع الدولة محدودين. وعلى الرغم من بعض التعاون مع هيئات الدولة مثل: وزارة الشؤون الاجتماعية، في حالات أخرى يدعي الناشطين راوا ضعفا ملحوظا في التعاون مع وزارة الداخلية، حيث تتمركز القوات الأمنية. وفي سياق تزايد عنف الشرطة ضد المعارضين والمتظاهرين والناشطين، يعد ذلك غيابا صارخا للشراكة يستوجب اصلاحا ملحا.

وأخيرا يعيق ضعف القدرة الإدارية للدولة على تنظيم المجتمع المدني عمل منظمات المجتمع المدني، فقد استلزم عدم قدرتها على تنظيم الشؤون المالية لجميع منظمات المجتمع المدني مستوى معينا من التنظيم الذاتي، والذي يشعر بعض المراقبين بانه غير كاف. ومن المعلوم جيدا انه بينما تعمل معظم منظمات المجتمع المدني بطريقة شفافة، قام بعضها بأمور "مشبوهة" بالأموال التي حصل عليها. بالإضافة الى ذلك، تمنع مشكلة الفساد الأكبر وجود علاقة تعاونية قوية بين المجتمع المدني والدولة وتساهم في انعدام الثقة بشكل عام.

4 قدرات ذاتية غير كافية:

لا يزال المجتمع المدني التونسي يواجه تحديات بسبب الطبيعة المركزية للدولة التونسية ونقص التمويل العام لمنظمات المجتمع المدني، وتتركز غالبية أنشطة المجتمع المدني وقدراته في العاصمة والمناطق الساحلية، الى جانب غالبية موارد الدولة، وهذا بالطبع يديم الشعور بالتهميش في الداخل، بما ان المجتمعات هي اقل قدرة على الدفاع عن احتياجاتها وحتى ان بعض منظمات المجتمع المدني في الداخل ترى المنظمات التي تتخذ من تونس مقرا لها على انها "اجنبية" وتتهمها بالتدخل او عدم فهم السياق المحلي.

علاوة على ذلك فان اعتماد المجتمع المدني التونسي على التمويل الأجنبي يجعله غير مستدام الى حد كبير، وبالرغم من أن الدعم الأجنبي بما في ذلك الدعم الأمريكي كان أساسيا لتنمية المجتمع المدني، الا أن اغلب المهتمين بالمجتمع المدني في تونس يعتبرون انه فشل في توفير التدريب اللازم وبناء القدرات الضرورية للسماح للمنظمات بمواصلة العمل عند انتهاء التمويل الأجنبي.

ولحسن الحظ أدى اعتراف ناشطي المجتمع المدني ومجتمع المانحين باختلال التوازن بين الساحل والداخل الى تضافر جهود المنظمات الأكبر حجما والأكثر رسوخا للعمل مع المنظمات الداخلية الصغيرة

وتدريبها لضمان الاستدامة التشغيلية بشكل أفضل، على سبيل المثال: بدأت المنظمات التي تتخذ من تونس مقرا لها باكتساب الخبرة في تقديم منح فرعية للمنظمات الأصغر حجما والتي تقوم بعد ذلك بتدريبها[1].

وفي مجال السياسة العامة تواجه المجتمع المدني عموما، والمجتمع المدني التونسي على وجه الخصوص مجموعة من التحديات لعل أبرزها:

1- قدرة منظمات المجتمع المدني على تغيير استراتيجيات عملها الحالية والتي تنطلق من أرضية الإغاثة والبر إلى إستراتيجية الاشتباك مع السياسات العامة، والسعي عبر الضغط للتأثير في هذه السياسات وتغييرها. فلا يكفي مثلا في مجال الاهتمام بضمان حق التعليم الجيد أن تستنزف منظمات المجتمع المدني في فتح فصول لمحو الأمية، أو فصول تقوية، أو دور حضانة، أو دفع مصروفات أو أمداد المدارس ببعض التجهيزات، أو تقديم قدر من الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة .... الخ تلك الجهود الهامة، لأن جهود منظمات المجتمع المدني مهما تعاظمت في أطار نفس التوجه لن توقف تزايد الأميين، أو تنهى حالات التسرب من التعليم، أو تتيح للغالبية العظمى من أطفالنا فرصة التعليم قبل المدرسي، وذلك لأن الأصل في هذه المشكلات هي السياسة التعليمية ذاتها بما تحمله من مشكلات مرتبطة بحجم التمويل الموجه للتعليم، وأولويات توظيف وتوزيع ميزانية التعليم، الفلسفة القائم عليها العملية التعليمية والتي تحدد نوعية ومستوى تعليم وتأهيل الخريج والمهارات التي يجب أن يمتلكها، وما يرتبط هذا من نوعية للمناهج التعليمية وأساليب للتعليم، ونظم للإدارة المدرسية، وعلاقة المدرسة بالمجتمع ومؤسساته المختلفة ... الخ، فالسياسات العامة في مجال التعليم هي التي تحدد هذه القضايا وهى نفس السياسات التي تنتج الأوضاع البائسة لنظامنا التعليمي طالما كانت مستمر، وبالتالي يصبح التحدي الأول هو قدرة المجتمع المدني على التأثير في تغيير هذه السياسات أو التأثير فيها وتعديلها يشكل جزئي هو التحدي الأساسي الذي يمكن أن يثمر قدر حقيقيا من التحسن في هدفنا الأساسي وهو ضمان حق التعليم الجيد لجميع المواطنين، والحال نفسه ينطبق على مختلف المجالات من مكافحة الغفر والفساد الى السياسة الاجتماعية وحتى الأمنية.

2- قدرة منظمات المجتمع المدني على تطوير وتحديث بنيتها الداخلية، بحيث تصبح قادرة على التحول لمؤسسات ديمقراطية حقيقية تتيح أوسع مشاركة للفئات التي تعبر عنها في تحديد سياساتها والمشاركة في تنفيذ أنشطتها وتقييم هذه الأنشطة، والرقابة على أدائها، وهو التحول الذي يمكن رصده في تسارع معدلات دوران وتغير قيادة هذه المؤسسات، تزايد أتساع نطاق عضويتها، والقدرة على توظيف كل موارد وجهود هذه العضوية، التزايد التدريجي لنسبة العمل التطوعي مقارنة بالعمل مدفوع الأجر. بجانب امتلاك عضوية

[1] سابينا هينبرج، المجتمع المدني في تونس: إعادة تحديد التوقعات،2023/01/23، على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/media/6190، اطلع عليه يوم: 2023/02/05

الجمعية ونشاطاتها القدرة على استخدام أساليب ومهارات الضغط التي تقوم على العمل الجماعي، وحشد الحلفاء في المجتمع أفراد ومؤسسات في جهودها للتأثير على صناع القرار أو لتفعيل القوانين.

3- تنامي قدرة منظمات المجتمع المدني على الضغط الجماعي: رغم تحول استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني للعمل كمنظمات دفاعية تسعى للتأثير على السياسات العامة ورقابتها، فان قدرتها ومستوى تأثيرها لن يحدث قدرا كبيرا من النجاح إذا استمرت كل منظمة تعمل بمفردها وليس في تنسيق وتعاون مع غيرها من منظمات المجتمع المدني الأخرى، وهى ضرورة ملحة وشرط أساسي لعملية تغيير السياسات العامة وللعمل بأسلوب حملات الضغط، لهذا أصبح بناء التجمعات والشبكات ولجان التنسيق والاتحادات أمرا حيويا، إذا استهدفنا تغيير السياسات الحالية، وهو تحدى حقيقي مطروح على كل منظمات المجتمع المدني.

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لدور المجتمع المدني

عرف المجتمع المدني في تونس عبر تاريخه العديد من المحطات، برز دوره في بعضها واحتل صدارة المشهد الوطني، وفي اغلب الأحيان تعرض للتضييق ومحاولة الصهر من طرف النظام السياسي القائم ليتحول الى مدافع عن سياسات النظام ومروجا لها، تاركا وراء ظهره مصالح ورغبات اغلب منتسبيه، وفي قليل من المرات عرفت علاقته بالنظام السياسي انسجاما وتنسيقا.

في حين انه بعد ثورة 2011 وما لحقها من انفجار جمعياتي في جميع الميادين، وريادة المجتمع المدني وتصدره المشهد العام في البلاد، لدرجة حصوله على جائزة نوبل للسلام، الامر الذي رفع من سقف التوقعات والطموحات على حد سواء. الى أن جاء الرئيس قيس سعيد للسلطة وما نتج عن ذلك من تراجع لمكاسب المجتمع المدني والطبقة السياسية عموما الى درجة التفكير في تعديل قانون الجمعيات والتراجع عن المكاسب المحققة.

وفيما يلي نستعرض السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لدور المجتمع المدني في تونس ليس فقط في مجال السياسات العامة بل في الحياة السياسية عموما على اعتبار ميزة المجتمع المدني في تونس الذي تمتزج فيه الأدوار الاجتماعية بالأدوار السياسية.

1- المنافسة والصدام (هيمنة الدولة على المجتمع المدني):

إن وجود مؤسسات المجتمع المدني في الدولة لا يعني غياب احتمالات المنافسة والصراع بين تلك المؤسسات والدولة، بل في الغالب يكون بداية لسلسلة من المنافسات والصراعات بينهما، خاصة بالنسبة لتلك المؤسسات التي تأخذ طابعا كفاحيا على غرار المؤسسات التاريخية ذات الإرث النضالي الكبير مثل الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات حقوق الانسان، والتي تتركز مهمتها في الوقوف ضد سوء استخدام السلطة او التعسف فيها او انتهاك الدولة ومؤسساتها لحقوق الانسان ، فوجود مثل هذه المؤسسات يهدد

شرعية النظام السياسي الذي يصبح غير قادر على إخفاء تعسفه في استخدام السلطة لمواجهة مواطنيه، وقد تزداد حدة الصراع مع هذه المؤسسات اذا ما كان لها قنوات اتصال بمؤسسات أخرى مماثلة خارج حدود الدولة، او استخدام وسائل الاتصال الحديثة لنقل مساوى النظام، وهو ما قد يدفع الدولة الى الدخول في صراع حاد ومباشر معها قد يصل الى حد حظر تلك المؤسسات او التنظيمات او منع التمويل عنها، وكما هو الحال بالنسبة للتعاون بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، فان الصراع لا يشمل كل مؤسسات المجتمع القائمة في علاقتها بالدولة، والا عانت الدولة حالة من التفكك قد يؤدي الى انهيارها والمجتمع معا، لذا نجد أنه حتى في اكثر النظم استبدادا هناك وجود لمنظمات المجتمع المدني، التي تكون تحت رقابة الدولة التي تستعملها في تلميع صورة النظام[1].

ومن ثم فان الدولة تعمل على اختراق مؤسسات المجتمع المدني من خلال ما يعرف بالسياسة الادماجية، عن طريق انشاء اتحاد قد يأخذ شكل البناء ذي التنظيم المركزي، والذي يضم في اطاره عددا من المؤسسات او التنظيمات التي تعبر عن قوى اجتماعية ومهنية معينة.

وتنتهج الدولة للسيطرة على مؤسسات المجتمع المدني العديد من السياسات، أهمها سياسة المنح والمنع التي تمارسها ازائها أو عندما يكون أعضاء تلك المؤسسات من العاملين بالجهاز الإداري التابع للدولة، فتسعى الدولة الى حثهم على اتباع سياسات مؤيدة للدولة ، يضاف الى هذا لجوء الدولة الى تعيين رؤساء او زعماء لتلك المؤسسات من الأشخاص الموالين لها او القادرين على توجيه سياسات المؤسسة او المنظمة نحو تأييد الدولة، يضاف اليها قدرة الدولة على استغلال سيطرتها على وسائل الاعلام لحجب نشاط بعض المؤسسات وإظهار نشاط البعض الاخر، وهو ما يعني استقطاب بعض تلك المؤسسات والقدرة على تفريقها، ومنع تجمعها لتصبح قوة في مواجهة استبداد او تعسف الدولة، حيث نجد أنه في فترة حكم الرئيس بن علي لم يكن هناك سوى 10 منظمات تعمل خارج فلك النظام بسبب سياسة المنع المنتهجة، ومع ذلك تواجه تعتيما إعلاميا على نشاطها رغم قلته.

وهناك وجهتا نظر فيما يتعلق بهيمنة الدولة، **الاولى** ترى بان الدولة هي التي تقوم بقيادة وتوجيه عملية التنمية من خلال انتهاج سياسات تدخليه عل الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما استدعى القول بان التنمية تستلزم وجود دولة قوية، اما وجهة النظر **الثانية** فترى بان الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد وانما فاعل واحد فقط من بين عديد من الفاعلين الاخرين الموجودين داخل المجتمع وخارجه، والذين تجمعهم شبكات معقدة ومتداخلة من العلاقات والتفاعلات[2].

[1] ايمان حسن، **المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي**، ط2، المنامة: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017، ص 32.

[2] ناهد عز الدين، **مرجع سابق**، ص 28.

وتعد الدولة العنصر الحاسم في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي ، سواء اخذت تلك العملية مسمى التحديث ام التنمية ، المهم انها تتم بمبادرة من الدولة وتحت قيادتها بأسلوب يعتمد على فرض سياساتها وتفضيلاتها على المجتمع من اعلى الى اسفل، من خلال تكامل الأدوار في تحقيق التنمية، كما يرى انصار هذا السيناريو ان الأسواق لا تعمل بفاعلية دون دور حيوي للحكومات التي توفر الهياكل المؤسسة المطلوبة لعمل الأسواق كما تضع أسس ومقومات وركائز نجاحها، وتتميز الدولة عن سائر الفاعلين الاخرين من خلال قدرتها على معالجة الصراع بين القوى والجماعات المتنافسة في المجتمع، وذلك في حالة حدوث صراع بين المجتمع المدني و الدولة يؤدي الى تقويض او اهتزاز لشرعية النظام، فقد تحرص الدولة على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني او اخضاعها للرقابة والسيطرة في حالة السماح بقيامها وبذلك تصبح عديمة الفاعلية، ومن ثم تطرح الدولة نفسها بديلا لمؤسسات المجتمع المدني، ومن يسيطر على الدولة يسيطر على المجتمع[1]. وهو السيناريو الذي كان في عهد الرئيس بن علي فبالإضافة الى أن أغلب مؤسسات المجتمع المدني رغم قلتها كانت ذات طابع خيري تطوعي، فإن النظام اتبع سياسة تدجينيه تجاه المنظمات العريقة مثل اتحاد الشغل الذي كانت هيئته الإدارية تعمل على إرضاء النظام والترويج لسياساته ما أحدث قطيعة بين الهياكل القيادية والوسطى والقاعدية، وهو ما يفسر انخراط هذه الأخيرة في الحركات الاحتجاجية مثل انتفاضة الحوض المنجمي 2008 رغم رفع الغطاء عنها من طرف قياداتها، وهكذا فان غياب هذه المؤسسات او انعدام فعاليتها في ظل النظام التسلطي قد يلجئ الافراد الى الاحتجاج واعمال العنف، الذي قد تقابله الدولة بعنف مضاد يدفع بها نحو الهاوية.

ومن ثم فان على الدولة انتهاج سياسات "الاستبعاد والاقصاء والقمع" أحيانا، "والاحتواء والتضمين والادماج" أحيانا أخرى إزاء بعض الجماعات، والحاقها بجهازها بروابط "تحالف او تبعية" بحيث بدت الدولة القائدة والمتدخلة وكأنها الأداة الرئيسية او الوحيدة الفاعلة في عملية التحول المجتمعي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي على السواء، وهو ما تعمل عليه الدولة منذ 2019 في ظل حكم الرئيس قيس سعيد الذي انتهج عدة سياسات أحدثت ارباكا كبيرا لدى منظمات المجتمع المدني حتى العريقة منها.

وفي الحالة التونسية عموما فان أسلوب الاختراق او الاحتواء هو الأقرب في تحديد معالم علاقة الدولة بالمجتمع المدني ، فالدولة تسيطر على تقاطع العلاقات السياسية الاقتصادية الداخلية بين قوى المجتمع، وتعتمد على بناء ما يوصف بقشرة اجتماعية بديلة تحلها محل المجتمع وتوكل اليها تمثيل المجتمع الذي تسعى لتغييبه ، فتؤلف نقابات تمثل العمال والفلاحين حسب فهمهما للتمثيل وتعين هيئات او نقابات مهنية وضع على راسها افرادا هم اقرب الى الموظفين او العاملين بالجهاز الإداري، وتبث في

[1] خلدون حسن النقيب، ص ص 275-276.

مختلف الجمعيات الاهلية رجالها لينشـــا هذا المجتمع البديل الذي يعكس ظل الدولة ، دون ان ينفي ذلك منح الدولة بعض تلك المؤسسات قدرا من الحرية قد يأتي مكملا لاستراتيجية الاحتواء[1].

ولا يتوقف احتواء الدولة لهذه المؤســـســـات وانما يمتد كذلك الى الســـيطرة على ما قد يوجد من مؤسسات تقليدية، وهكذا فقد تبدو الدولة "منسلخة" عن مجتمعها مما يجعلها في موقع يعلو المجتمع بكثير دون ان يأخذ معنى الاستقلالية النسبية عنه، لان الدولة بذلك قد تعبر بصورة مباشرة عن مصالح فئة او فئات اجتماعية معينة، ولا يتجاوزها الى مجموع المصـــالح العامة العليا المتصـــورة، وبذلك يفرض النظام نفسه كمصدر وحيد للشرعية والقوة في المجتمع من خلال المركزية الشديدة مع ظهور الاغتراب السياسي، واشراك النخب لا على أساس الكفاءة بل على أساس الاحتواء.

وتصـدر هذا الاتجاه على المسـتوى العربي مجموعة من الباحثين ابرزهم برهان غليون ومحمد عابد الجابري وغيرهم، وتشـترك رؤاهم في بقاء التوجهات الاقتصـادية والسـياسـية إضـافة إلى اسـتقرار النظام السـياسـي، ومن خلاله تبدو العلاقة متناقضـة حيث ان الدولة هي التي سـمحت بقوة هذه التنظيمات في لحظة تاريخية معينة وضـيقت من هامش الحرية والفاعلية في لحظة تاريخية أخرى، ويركز الجابري على فكرة النضـج المؤسـسـي حين يشـير إلى أن هناك دلالات على بطئ نضـج المجتمع المدني في الوطن العربي ليس في تونس فقط، ومن ثم تطرح الدولة نفسها كبديل لمؤسسات المجتمع المدني، كما يرى أهمية الوضـعية الاقتصـادية لأن الوضـع الاقتصـادي السـائد وفقا لرؤيته لا يفرز البنى والمؤسـسـات التي تعطي المجتمع الطابع المدني وتجعل الديمقراطية السياسية خيارا يفرض نفسه، بل أن هيمنة الدولة على الوضـع الاقتصادي يؤدي للاعتقاد بأن حل المشكلات والتغيير لن يقوم به إلا الدولة[2].

الا ان هذا الســـيناريو (هيمنة الدولة) يجب توجيه النقد له، وذلك للتركيز على طرف واحد من العملية السـياسـية واغفال الطرف الاخر من ناحية أولى، ولكونه قدم تبريرا للتسـلطية ولمقايضـة الديمقراطية او تأجيلها كغاية على الصـعيد السـياسـي، بحجة أولوية تحقيق التنمية على الصـعيد الاقتصـادي مما يقتضـي دولة قوية "ومسيطرة" على مجتمعها من ناحية ثانية.

فقد ذهب ايريك نوردلينجلا، وهو أحد رواد اقتراب الدولة، الى تأكيد ان مركز الأولوية الذي احتلته الدولة في تحليلاته لا ينفي أهمية قدرة جماعات المجتمع وقواه الفاعلة على التأثير في الدولة تماما كما تتأثر بها[3]. وقد كشـفت دراسـات في مطلع التسـعينيات عن حقيقة ثقل الدور الذي لعبته جماعات المجتمع جنبا الى جنب مع الدولة سواء في إنجاح سياسات التنمية او في تعويقها او في اخفاقها، وهو الدور الذي

[1] ايمان حسنا، **مرجع سابق**، ص 33.
[2] محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد167، السنة15، جانفي 1993، ص12.
[3] ناهد عز الدين، ص 30.

أسهمت سياسات التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتحول الديمقراطي في تناميه واتساع رقعته، حتى بات ينافس دور الدولة ذاتها.

وكانت اول هذه الدراسات ، دراسة برتران بادي عام 1987م والتي خلصت الى ان اخفاق سياسات التنمية لا يعود الى طبيعة النظام السياسي ومدى ما يتسم به من انغلاق وانفتاح ، بقدر ما يعود الى غلبة النمط "الابوي" paternalisme على علاقة الدولة بالمجتمع في اغلب الدول النامية مثل تونس، مما أعاق جهودها في تطبيق برامج الإصلاح لإنه خلق جماعات مستفيدة من الوضع القائم ، اذن فمشكلات التحول تكمن في طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع ، ومعالجتها والتغلب عليها يقتضي أولا: فهم خصائص النمط الغالب على هذه العلاقة ، ثم ثانيا: البحث في سبل التأثير عليه وطرق تغيره. ثم توالت الدراسات بعد ذلك ومنها دراسة كولبير عام 1991م وكذلك دراسة لبون 1992م وأيضا هاجوبيان 1996م وجميع هذه الدراسات كانت تقوم بتوجيه النقد للاقتراب الذي وضع الدولة وحدها في بؤرة الاهتمام[1].

وقد وجه التيار النقدي الى اقتراب الدولة اتهاما اخر مفاده، انه يروج ولو بشكل غير متعمد الى تبرير قيام النظم التسلطية واضفاء الشرعية عليها، مما مثل عاملا مشجعا لأغلب الدول النامية ومنها تونس باستثناء الفترة التي اعقبت الثورة الى حين انتخاب الرئيس قيس سعيد، للامعان في الاستبداد وتضييق الخناق على مجتمعاتها، بحجة أولوية التنمية كغاية اقتصادية واجتماعية ملحة تستلزم التضحية والتنازل، او ارجاء وتأجيل ما عداها من غايات أخرى، حتى أتت على حساب تحقيق الديمقراطية السياسية. لذا عمدت عديد من نظم الحكم في الدولة النامية الى تبرير ما تتسم به سياساتها من تسلطية تحت زعم ان "الدولة القوية" إزاء المجتمع هي الشرط الضروري لبلوغ غايات التنمية المنشودة، وان نجاح سياسات التنمية التي تضعها الدولة يرتهن بمدى احكام سيطرتها على جماعات المجتمع وقواه الفاعلة.

وعلى الرغم من أهمية الدور الوسيط الذي تلعبه الجماعات، فان مركزها في التحليل، كفاعل ظل هامشيا بالمقارنة بمركزية الدولة المهيمنة والمتدخلة في الاقتصاد والمجتمع، بل كثيرا ما صورت دراسات التنمية هذه الجماعات كمعوقات لعمليات التغيير والتحديث التي ترغب فيها الدولة، مما استدعى اللجوء الى ضبط حركتها وسلوكها، او احتوائها واستيعابها، او تقييد حريتها، وتم تبرير كل ذلك في إطار فرضية التضحية بالديمقراطية، في سبيل تحقيق غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الامر الذي اثبت الواقع فشله فكل المؤشرات تذل على أن الوضع الاقتصادي والتنموي للدولة التونسية في ظل حكم بن علي كارثيا، لم تنتفع منه الا فئة قليلة من المقربين من عائلة الرئيس.

ويمكن القول أخيرا بان ترويج اقتراب الدولة لأجل تخلي كثير من الدول النامية عن الديمقراطية، او تقييدها للحريات، بل انتهاكها لحقوق الانسان بذريعة أولوية تحقيق التنمية والتي تستلزم دولة قوية تسيطر على مجتمعها وتقوده بإحكام، حيث تعد أطروحة المقايضة الحتمية حتى لو كانت غير مقصودة،

[1] المرجع نفسه، ص ص 31-32.

بين التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من جانب، والديمقراطية على الصعيد السياسي من جانب اخر بوصفهما غايتين متنافستين مأخذا أساسيا على اقتراب الدولة[1].

2- التشارك والتكامل (تمكين المجتمع المدني):

قد يبدو هذه السيناريو هو الأمثل لما ينبغي ان تكون عليه العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في ضوء حقيقة ان هذه الأخيرة تقوم بدور الوسيط بين الفرد والدولة، بحيث لا يجب ان يستأثر مفهوم الدولة وحده على مركز الاهتمام في التحليل، فالدولة ليست دائما بالضرورة هي المحدد الوحيد او حتى الرئيسي للعملية السياسية او للتغير في نمط علاقة الدولة بالمجتمع، لان القوى والجماعات الموجودة في المجتمع تلعب أحيانا دورا مؤثرا يعتد به في هذه العملية وما تنطوي عليه من تفاعلات.

ان حجم هذا الدور وحدوده تتغير عبر الزمان والمكان حسب نمط توزيع الموارد بين مختلف القوى الفاعلة، ولكن يبقى في كل الأحوال ان هذا الدور لا يمكن تجاهله او اغفاله او التقليل من شانه، فعلى الرغم من الاعتراف بحيوية دور الهيكل المؤسسي للدولة في بناء وتشكيل علاقتها بالمجتمع، فانه لابد من عدم اغفال دور المجتمع ذاته، واثر جماعاته الفاعلة الذي لا يقل أهمية في تحديد معالم هذه العلاقة، وإعادة رسم حدودها خصوصا في سياق يمر بعملية التحول المجتمعي، فقد تنتقل جماعة من مركز الفاعل الرئيسي الى هامش الحياة السياسية، كما ان الجماعة الواحدة قد تشكل عقبة تعيق خطوات التغيير تارة، او حليفا مساعدا يعاون الدولة في تنفيذ بعض السياسات تارة أخرى، وهو الامر الذي يدفع الدولة الى تعديل سياساتها إزاء الجماعات من حين الى اخر، سواء للحصول على مساندتها و تأييدها، او لمواجهة ما تطرحه من تحديات و ضغوط[2].

كما ان مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي تلعب دورا حيويا في العملية السياسية والتنموية، هي بمثابة حلقات الالتحام والاتصال وتبادل التأثير بين الدولة ومجتمعها، خاصة إذا كانت تتبنى التغيير بوصفه غاية وتطرحه بوصفه مطلبا، مما يدفعها للانخراط في العملية السياسية. فكل جماعة لديها اجندة خاصة بها تحتوي على مجموعة اهداف ترمى الى بلوغها وتسعى الى توصيلها للسلطة الحاكمة، ويرتهن تأييد الجماعة للدولة بحسب مدى استجابتها لهذه المطالب (بوصفها مدخلات) في صياغة السياسات العامة بوصفها مخرجات، كما ترتهن قدرة الجماعة على البقاء في الساحة بطبيعة العلاقة التي تربطها بالدولة، وبمدى توفر وسائل مؤسسية فعالة لديها للمشاركة.

اذن فقوة الجماعات تعني قوتها على توصيل مطالبها ومساعدة النظام على رسم الأهداف وبلورتها والسعي لتحقيقها بدرجة أكبر من الفاعلية، مما يعزز من قوة الدولة والمجتمع معا [3].

[1] ايمان حسن، ص 35.
[2] المرجع نفسه، ص 36.
3 -ناهد عز الدين، **مرجع سابق**، ص 56.

يتضـــح من ذلك بان الدولة فاعل ومحدد للعملية التنموية، كما ان المجتمع هو أيضـــا بدوره فاعل ومحدد في نفس تلك العملية، ولذلك يجب ان يكون هناك تعاون وتكامل بينهما، ويتجلى هذا التعاون في عدة أمور، منها ما يمكن ان تقدمه مؤســـســـات المجتمع المدني من اقتراحات وبدائل موضـــوعية ينخرط فيها الافراد على أساس المواطنة بدلا من التمسك بمؤسسات إرثيه تقوم على أساس قبلي او عشائري، وهو ما يعني ســـد منافذ محتملة للتوتر او الصـــراع الاجتماعي دون ان يعني ذلك وجود مجتمع مدني يهدم التكوينات التقليدية، وانما وقف محاولات استغلالها وتكريسها لحساب مصالح ضيقة.

وقد يبرر التعاون كذلك في دور تلك المؤسسات بتدعيم شرعية الدولة والنظام السياسي بما تمثله من قنوات للمشاركة السياسية قد تمكن المواطن من التأثير او المشاركة في صنع السياسات والقرارات ومتابعة تنفيذها، كما تتعاون مؤسـسـات المجتمع المدني بوصـفها مصـدرا للتجنيد السـياسـي وتولي المناصـب السياسية، وهو ما تقوم به عبر عمليات التنشئة والتربية السياسية لأعضائها الذين يعتمدون الحوار أساسا للعمل، ويصـبحون قادرين على المشـاركة في العمل السـياسـي الرسـمي، كما يمكن ان تسـهم المؤسـسـات بخبرات أعضـائها في دراسـة مقترحات السياسـة العامة او دراسـة التشـريعات والقوانين قبل إصـدارها، حتى تأتي مواكبة لحاجة المجتمع ومتطلباته الحقيقية.

كما يظهر المجتمع المدني كبنى أكثر ليونة من أحزاب المعارضـــــة، حيث ان الاخيرة أكثر ميلا لمعارضـــــة الســـــلطة، فمن خلال التقارب بين الدولة والمجتمع المدني يمكن للدولة ان تذهب من خلال المجتمع المدني الى دعوة الأطراف المعارضـــــة الى اجراء حوار وطني، كما يمكن للمجتمع المدني ان يكون مساعدا للدولة في إطار اللامركزية التي تدعو الى الإدارة التشاركية.

كما تلعب مؤسـسـات المجتمع المدني دورا فاعلا في تعزيز المسـار الديمقراطي من خلال تحويل القضـايا الثانوية الى قضـايا تحتل موقع الصـدارة في اجندة عمل المجتمع السـياسـي، وذلك عبر الضـغط على ممثلي الشعب في البرلمان، او الاتصال بصانعي القرار، او اللجوء الى مظاهرات سلمية، وهو الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني التونسـي خاصـة حين ادارتها للحوار الوطني لا سـيما الاتحاد العام التونسـي للشـغل الذي كان يعمد كلما تعثرت المفاوضـات الى تنظيم مسـيرات حاشـدة نظرا لما لديه من تجربة وقدرات تنظيمية وتعبويه هائلة تشـكل ضـغطا على الأطراف المتفاوضـة للعودة الى طاولة الحوار وتقديم مرونة في مواقفها من اجل تحقيق التوافق.

فليس مطلوبا من مؤسـسـات المجتمع المدني مجرد إيجاد معارضـة سـياسـية في مواجهة الدولة ، وانما تحقيق المشـاركة بمعناها الشـامل سـياسـيا واقتصـاديا واجتماعيا وثقافيا، وهي المشـاركة التي تتيح للمجتمع المدني فرصـة مراقبة كافة البنى الاجتماعية بما فيها مؤسـسـة الدولة ذاتها وضـبطها وتحديد وتصـحيح

مسارها[1]، وبهذا المعنى فان المجتمع المدني يطرح نظاما أخلاقيا موازيا لنظام الدولة ويفسح المجال امام مجموعة من الممارسات البديلة[2]، ويظهر هذا الامر بصورة اكثر وضوحا عند فشل الدولة في الوفاء بحاجات مجتمعها، مما يفسح المجال امام المواطنين لتنظيم انفسهم وممارسة الضغوط على الدولة واستبدال النظام السلطوي ليحل محله اخر ديمقراطي.

وقد حملت حقبة الثمانينيات تغيرات جديدة دفعت الى إعادة النظر في دور الدولة ووظيفتها وعلاقتها بالمجتمع، وتراجع نموذج دولة الرفاهية التي كانت من خلاله تضطلع طوال السبعينيات بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمواطنين، على أساس تحملها المسؤولية عن اشباع الاحتياجات الأساسية ومساعدة الفئات الأقل حظا، حيث اخذ هذا النموذج في الانحسار، وتزامن ذلك مع الاتجاه نحو اعمال اليات السوق للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وترتب على هذه التطورات حدوث التحول في مضمون دور الدولة، من الحاجز الفاصل buffer المدافع عن المجتمع والمسؤول عن حمايته protector الى دور الوسيط médiator، او المسهل facilitator، او أداة الوصل والنفاذ transmission belt، امام المؤثرات الخارجية والداخلية، حيث أصبح دور الدولة مختلفا، اذ لم تعد تضطلع وحدها بكل شيء، وانما اتجهت نحو الاستعانة بفاعلين اخرين لتأدية بعض وظائفها من خلالهم، كما ازدادت حاجتها للعمل عبر المجتمع لتحقيق أهدافها بأساليب لا مركزية خصوصا في المجال الاقتصادي[3].

ولذا لجا تيار جديد من الدارسين الى اعتبار ان المجتمع هو المحدد للعملية السياسية، التغيير في شروط وانماط التفاعل بين الدولة والمجتمع قد افرز اشكالا وصورا جديدة للدولة ، بعيدا عن نموذج "دولة الرفاهية" الذي كان سائدا في اغلب الدول الصناعية المتقدمة طوال حقبة السبعينيات من القرن العشرين ، حيث تضافرت العوامل منذ تلك الفترة على التقليل من أهمية الدولة في عملية التحول ، اذ كشفت خبرات التنمية على صعيد بلدان الجنوب انها لم تنفرد بالقيادة او التوجه او التأثير في سياسات التنمية، وان مؤسسات المجتمع كان لها أيضا دور مؤثر في تلك السياسات، وكانت محددا رئيسا لما تمخضت عنه تجاربها التنموية من حصاد ، سواء كانت بالنجاح او الإخفاق ، وعلى صعيد بلدان الشمال أيضا تصاعدت الدعوة الى التخلي عن نموذج "دولة الرفاهية" المتدخلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ثم أتت عملية العولمة في التسعينيات بفرض المزيد من التحديات على الدولة، مع تعرضها لضغوط جديدة من مصادر عدة، من اعلى الى اسفل، وعلى المستويين الداخلي والخارجي ، وعلى راسها ذلك

1 –ثناء فؤاد عبد الله، **اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997، ص 282.

2 – Alfred Stepan, Democratic Opposition and Democretization Theory, Government and Opposition, Vol 32, No 4, Autum 1997, P 666

3 –ناهد عز الدين، **مرجع سابق**، ص 36.

التنامي الملحوظ في قوة وثقل الجماعات المجتمعية المتميزة، لاسـيما الجمعيات والمنظمات الممثلة لرجال الاعمال.

وكانت هذه التطورات المتزامنة التي غطت بلدان الشـــمال والجنوب في نفس الوقت مع مقدم التسعينيات بمثابة الارهاصات الأولى لتبلور اقتراب جديد لدراسة التحول ووضع مفهوم "التشارك والتكامل" مكان مفهوم "هيمنة الدولة" في مركز التحليل، وصور الدولة انها أحد المشاركين في عملية التفاعل، الذي يؤثر كما يتأثر بغيره من القوى الفاعلة في المجتمع، حيث يمكن لكل من الدولة ومؤسسات المجتمع تغيير الاخر بشـكل تبادلي، بمعنى ان الدولة افسـحت مجالا للجماعات كفاعلين اخرين بجانبها، لمشـاركتها في التأثير في عملية التحول.

كما أســـهمت هذه التطورات في مراجعة "العلاقة بين الدولة والمجتمع", فأحدثت مفاهيم جديدة مثل "التحويل المتبادل" و "التمكين المتبادل" و "التشـــارك والتكامل" بينهما، وقد كان القاســم المشـــترك بينهما جميعا هو انها قامت على اعتبار علاقة التفاعل بين الدولة والجماعات في مجتمعها وهي لب وجوهر العملية السياسية، وهي محك المقارنة والتميز بين خبرات الدول والجماعات والمجتمعات المتباينة، لاسيما وهي بصدد المرور بمرحلة الانتقال والتحول.

وقد جاءت هذه المفاهيم في التسـعينيات أيضـا في مقابل مفهوم التوازن balance الذي شـغل حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين في أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع طوال الســـبعينيات والثمانينات، حيث كان المفهوم التقليدي هو المهيمن على هذه العلاقة.

وكذلك ظهر مفهوم التداخل بين الدولة والمجتمع المدني من خلال قيام الدولة بالموازنة الدقيقة بين تحقيق الاستقلالية والحفاظ عليها من جانب، وإقامة علاقات وثيقة لها مع مؤسسات المجتمع وقواه الفاعلة والمؤثر من جانب اخر, بوصفه ضمانا لكفاءة وفعالية السياسات العامة المتبعة، حيث المقصود بالتداخل تأســيس روابط توصـــل الدولة بالجماعات التي تتفق معها في الأهداف وتتقاســم معها الأدوار في اطار التفاهم المتبادل بينهما حول مشـروع مشـترك للتنمية، وتلك الروابط لن تؤتي ثمارها الا في حالة اسـتقلالية الدولة، والتي تعد شـــرطا ضـــروريا لتمكينها من الاضـــطلاع على اكمل وجه بدورها التنموي، ولكن قدرة الدولة على التغير والتأثير في المجتمع ترتهن أســاســا بمدى قوة الصــلة التي تربطها بالمجتمع ، فالدولة المسـتقلة تماما تصـبح معزولة ومنفصـلة عن مجتمعها، ويجردها من الفاعلية المطلوبة، اما الدولة الراغبة في انجاز الأهداف التي تشملها عملية التحول، فيتعين عليها ان تقيم شبكة من الروابط تجعلها على صلة بمجتمعها ، وقد تنجح في تحويل بعض الجماعات الى قوى حليفة لها، بشـــرط ان يكون العمل المشـــترك على انجاز غايات التحول هو نقطة الالتقاء والسبب الأول وراء قيام مثل هذه التحالفات[1].

[1] ايمان حسن، المرجع السابق، ص 39.

اذن يجب ان تقوم العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني على التعاون والتشارك، وتنسيق الجهود، وتكافلها في أداء بعض الوظائف التي هي بمثابة الاستراتيجية المثلى لمعالجة إشكالية التنمية التي تجابهها اغلب البلدان النامية منذ مطلع التسعينيات، والتي تعود الى معضلة التضارب والتناقض بين متطلبات التنمية الاقتصادية من جانب، الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي من جانب ثان، وكلتا العمليتين تتحمل الدولة المسؤولية عن توفير الشروط اللازمة لتحقيقهما.

ففي حين تحتاج التنمية الى دولة قوية قادرة على وضع استراتيجيات طويلة المدى تتجاوز المصالح الفئوية المحدودة للجماعات في الاجل القصير، بحيث تكون الدولة اقوى من مؤسسات المجتمع، فان تدعيم القوة التنظيمية لتلك المؤسسات بوصفها قنوات مؤسسية وسيطة الاتصال بالدولة، وبوصفها اليات منظمة لإخضاعها للرقابة والمحاسبة، وبوصفها مصادر للمساءلة , بل الضغط عليها للتأثير فيما تضعه من سياسات, تعد هي أيضا بدورها متطلبا أساسيا لتحقيق التنمية والإصلاح السياسي , الذي يعني في جوهره تحجيم قوة الدولة بمعناها الاستبدادي إزاء المجتمع . بيد ان هذه المعضلة يمكن للدولة النامية التغلب عليها بالاستعانة باستراتيجية التشارك والتعاون، التي تقوم على خلق علاقة إيجابية تزيل أوجه التصادم الظاهري بين الدولة والمجتمع، وتنفي التعارض بين غايتي التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، وهو ما برهنت عليه فعلا عديد من خبرات التحول التي اثبتت إمكانية ان تتواكب قوة المجتمع، جنبا الى جنب، مع قوة الدولة وان تضع الدولة يدها في يد المجتمع لبلوغ غايات التحول المنشود.

اذن فان انتهاج سياسة التشارك والتكامل يزيد أهمية كبيرة في تصور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، فالأحزاب والنقابات والجمعيات الاهلية شانها شان الاسرة وجماعات الرفاق والمؤسسة العسكرية، تلعب دورا مؤثرا سواء في اتجاه الدفع نحو تعزيز قيم المشاركة والمبادرة والجدال السلمي، وقبول الاختلاف بين الافراد وبينهم وبين مؤسسات الدولة، او في اتجاه الدفع نحو الحض على الطاعة والسلبية والخضوع ونزع روح الاقدام من نفوس افرادها. وتعد ممارسة مؤسسات المجتمع المدني لدورها في عملية التنشئة خاصة فيما يتصل بتعزيز قيم المشاركة والمبادرة، تعد البعد الثاني لاحد البعدين، تكتمل باجتماعهما تلك الوظيفة التي يضطلع بها المجتمع المدني في إطار النظام السياسي وهي وظيفة مزدوجة تتمثل في[1]:

- ✓ إضفاء الطابع التعددي على المجتمع وتعدد مراكز القوة فيه.
- ✓ تعليم الافراد كيفية احترام وممارسة تلك التعددية عبر عملية التنشئة.

فمؤسسات المجتمع المدني تعد المستويات الأولية لتعليم الديمقراطية والتنشئة عليها، فتصقل المواطن بالأسلوب الديمقراطي عند ابداء الراي والتدريب على أساليب التفاوض الجماعي وتأكيد أهمية التراضي،

1 – Miranda Beshara, «The Egyptian NGO Sector: Prospects and Challenge» Civil Society and Democratization in the Arab World, Vol 8, Issue 92, August 1999, Available at: WWW.lbnkhlun. Org/newsletter/1999/aug/essay

بوصفه الية للوصول الى حلول وسط في حالة اختلاف الراي او المصالح مع التركيز على قيم المشاركة في الحياة العامة والتكافل الاجتماعي[1].

1 –علي الصاوي، التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية**، العدد 75، سبتمبر 1993.

الخـاتمـــة

يعود اكتساب مفهوم "المجتمع المدني" أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة بالأساس الى الأدوار والوظائف الذي أصـــبح يضـــطلع بأدائها، في توجيه حاجات أفراد المجتمع وتحقيق تطلعاتهم، وكذلك ترقية ثقافة المشاركة السياسية والمواطنة وتفعيل الفعل المشاركاتي عبر المراقبة اليومية للسلطة، فقد برهنت التطورات المعاصرة على تنوع وتعدد مجالات المجتمع المدني وعلى أهميته كآلية قوة ودفع جديد للعمل السياسي في مقابل الدولة.

إلا ان هذه الأدوار ودرجة إنجازها مرتبط بالركائز الفكرية والبنائية التي يقوم عليها، وكذا البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يتحرك على مستواها، كما تلعب درجة مأسسته وتغلغله في كامل المجتمع كذلك دورا مهما في مدى فاعليته على اعتبار أنه المفرز والمعبر عن المصالح المختلفة لفئات المجتمع.

وعليه فقد ســـعت الدراســـة في إطارها النظري أولا إلى تتبع مفهوم المجتمع المدني من الناحية التاريخية عبر السيرورة التاريخية للمفهوم وتحليلها في البيئة الغربية والعربية، وقد خلصت الدراسة إلا أن المفهوم وبحكم أنه وليد البيئة الغربية وما مرت به من تحولات على جميع المســـتويات، فقد عبرت عنه العديد من المدارس الفكرية التي حاولت كل منها إعطاء تعريف مناســـب للمفهوم وتحديد دلالاته وخصائصه.

وأن المفهوم "المجتمع المدني "نتيجة لذلك يثير في البيئة العربية العديد من الالتباسات والاختلاطات والتي زادت من غموض وتعقيد المفهوم على ما هو عليه، مما اســـتدعى تحديده إجرائيا لاعتماده في بقية الدراسة.

إن الإقرار بتفرد الحالة التونسية من حيث ريادة المجتمع المدني، استوجب منا الإجابة عن تساؤل غاية في الأهمية حول دور منظمات المجتمع المدني في دورة السياسة العامة وعملية التنمية المحلية في تونس. خصوصا بعد النجاحات المحققة في المجال السياسي وإدارة عملية الانتقال الديمقراطي.

وبغية معرفة حقيقة هذا الدور وقياس فاعليته تم ربطه– المجتمع المدني – بالنظام الســـياســـي، وكذلك التطرق الى بنيته وتركيبته الأســاســية مع تناول مكانته القانونية في ظل التشـريعات التونسـية وبخاصـة دستور 2014 والمرسوم عدد88، حيث عرف المجتمع المدني التونسي تطورا هيكليا وتوسعا في تكويناته الاجتماعية والسياسية خصوصا بعد انهيار النظام التسلطي.

وبناء على ما سبق خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنباطات كما يلي:

– لقد تبين من خلال دراستنا أن جوهر الأزمة التي كان يعيشها المجتمع المدني التونسي، يعود الى رغبة الحزب الحاكم في صهر مؤسساته و ربطها عضويا به لتلميع صورته و إكسابه مزيدا من الشرعية على حساب استقلالية هذه المؤسسات.

– على الرغم من كل مواطن الخلل الذي يشـــوب تركيبة منظمات المجتمع المدني التونســـي، إلا ان ما يحسب لها هو حسن استغلالها لهامش الحرية الواسع الذي اعطي لها بعد الثورة، أين استطاعت كسب العديد من الامتيازات (النفاذ الى المعلومة، مراقبة الانتخابات، المســـاهمة في اعداد الدســـتور،... الخ)، سواء من خلال الضغط الاحتجاجي او من خلال الجلوس الى طاولة الحوار.

– شـكلت الانقسـامات الداخلية والمرجعية الفكرية للمجتمع المدني (يسـاري)، وبخاصـة خلافه مع حركة النهضة نقطة ضعف استغلتها السلطة في الالتفاف على المجتمع المدني واستغلاله وتحجيم دوره.

– تنوع منظمات المجتمع المدني من حيث الخبرة والاختصـاص يشـكل مصـدر غنىً يؤدي الى التكامل، وهو يحتاج الى تفعيل آليات التنسيق والتشبيك والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع المدني، وبينها وبين الجهات الرسمية والقطاع الخاص.

– إن نجاح المجتمع المدني في التأثير ايجابيا على السياسة العامة يرتبط بطبيعة الإطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط منظمات المجتمع المدني، بمعنى هل هو إطار قانوني منظم أم مقيد؟ كما يرتبط الأمر بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب التي يتقدم بها المجتمع ومدى جديتها أصلا في التعامل معه، فإذا كانت ثمة إرادة جادة للتعاطي معه ايجابيا حصل تغيير كبير على مستوى التنمية، بحكم أن المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية وأكثر فاعلية في ملامسة هموم الجماعات المستهدفة.

ومن خلال نتائج الدراسـة، ولضـمان مسـاهمة ناجعة لمؤسـسـات المجتمع المدني في ترشـيد السـياسـة العامة وتحقيق أهداف التنمية المحلية في تونس، سـنحاول تقديم مجموعة من التوصـيات والمقترحات التي نرى أنه من شـأنها الرفع من فعالية مؤسـسـات المجتمع المدني التونسـي في دفع عملية التنمية الى الامام، بما لا يدع مجالا لنكوص العملية وهي كما يلي:

– على الجهات المعنية في السلطة، فيما لو كانت تعتبر المجتمع المدني شريكا، ان تساهم في رسم آليات مشاركته الفاعلة، من خلال توفير الموارد البشرية والمالية لضمان الكفاءة والمهنية في التنفيذ وفي ايصال الخدمات الى محتاجيها، ومساعدته على توفير بعضا من موارده من غير ان تؤثر في رؤيته واستقلاليته الادارية والتنظيمية. حيث ان استقلالية منظمات المجتمع المدني هي مكمن قوتها، ورؤيتها هي ضمانة لنجاحها، واستراتيجياتها هي اساس فاعليتها، وبرامجها هي وسيلتها للوصول الى المواطنين. وبقدر ما تتمكن منظمات المجتمع المدني من وضع آليات فاعلة لعملها وهيكلية تنظيمية واضحة وأنظمة أداريه شفافة ومرنة بقدر ما يصبح دورها أكبر وأكثر فاعلية وتأثيرا.

– العمل على مزيد من الحرية والاسـتقلالية لمؤسـسـات المجتمع المدني التونسـي لتمكينها من اداء ادوارها وتحقيق الآمال المعلقة عليها، فعلى الرغم من ثورية المرسوم عدد 88 لسنة 2011 الخاص بالجمعيات –

الذي يحب التمسك به في مقابل الدعوات لتغييره–، إلا انه بحاجة لتعديل بعض فصوله لاسيما المتعلقة بالتأسيس والرقابة المالية والدعم الحكومي والاجنبي بما يدعم المجتمع المدني في تونس.

– دمقرطة المجتمع تستلزم تطوير ثقافة الحوار الاجتماعي، وعليه فمن الملائم ان تساهم الحركة الجمعوية خصوصا في هذا التطور من خلال تشجيع ثقافة جمعوية تكون تعبر عن حركة اجتماعية أكثر منها اداة لتحقيق الرهانات السياسية للسلطة دون ان يقود ذلك الى فصل المشاريع الاجتماعية عن السياسية.

– تعزيز مكانة المجتمع المدني في الخطاب السياسي والاعلامي واستعراض نماذج المؤسسات المدنية الناجحة لنشر الوعي بأهمية دور هذه المؤسسات في التغيير وتشجيع الانخراط في نشاطاتها.

– تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على اشاعة الثقافة الديمقراطية داخلها، ودعم روح الحوار والنقاش في صفوفها لدعم دورها في التنشئة السياسية.

– تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده، وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين ومع ذوي العلاقة، وبخاصة في القضايا المحورية والحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرياته.

– العمل على زيادة مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن المرأة نصف المجتمع فلا يمكن عزل نصف المجتمع عن نصفه الآخر والاكتفاء بأن تعمل المرأة في سياق المنظمات النسوية فقط، فلا يمكن تنمية المجتمع والسير قدما نحو التنمية الشاملة دون المشاركة الفعلية للجميع (نساء ورجالاً).

– تفعيل دور مراكز مساعدة المنظمات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات، وتوفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها.

أما فيما يخص منظمات المجتمع المدني، ومن أجل زيادة فعاليتها واسهامها في ترشيد السياسة العامة للدولة لتحقيق اهداف التنمية:

– المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، وبخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، وكذلك في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

– إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة، وقضايا المرأة والطفل، واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية.

– تقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة، بهدف سد الثغرات والفجوات في الأداء، وتعزيز الأداء الإيجابي. والعمل مع السلطات على تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق

والحريات والحد من الانتهاكات ومعاقبة القائمين عليها، والمساهمة الفاعلة مع السلطات من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية، وخضوع القائمين علية للمساءلة.

– تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال السياسة العامة، وذلك بهدف تحقيق التوازن في التخطيط والتنفيذ وتوزيع مشاريع التنمية على مختلف المناطق بناء على تلك الدراسات بهدف سد الفجوات الحاصلة بين المناطق المختلفة.

– المساهمة مع السلطات في حل المشاكل والصعوبات الداخلية، بهدف تحقيق الاستقرار وتوفير الأمن وذلك من خلال حملات توعية مستمرة.

– توفير المعلومات المتاحة لدى مؤسسات المجتمع المدني لمتخذي القرار والمشرعين في السلطة، ذلك أن ما يمكن أن تصل له هذه المؤسسات من معلومات أكبر بكثير مما يمكن أن تصل له المؤسسات الرسمية.

– تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكنهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات، لكي تصبح اداة لتطوير اعضائها من خلال تنظيم ندوات ودورات في ثقافة التنمية ومتطلباتها.

– نتيجة للتطورات الدراماتيكية التي أعقبت فوز الرئيس قيس سـعيد بالرئاسـة وانعكاسـاتها على الحياة السـياسـية في تونس فيما اعتبر تراجعا عن مكاسـب ثورة 2011، وجب التفكير في خط علاقات بين مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والسلطة ضمن اختيار اللاعنف، من خلال ما يمكن ان يطلق عليه **بسـياسـة التمدد الافقي والعمودي**، ففي حين تتمدد منظمات المجتمع المدني افقيا من خلال توسـيع قاعدة المنخرطين في الجمعيات و تعدد وتنوع الجمعيات ومجال اهتماماتها، وجب على منظمات المجتمع المدني التفكير وبجد في التمدد عموديا نحو التغلغل في السـلطة من خلال تقديم مرشـحين من داخل المجتمع المدني او دعم مرشـحين احرار للتعبير عن مصـالح الجمعيات ومنتسـبيها والدفاع عنها، حيث اثبتت التجربة ليس في تونس فقط بل في أغلب الدول العربية انه بعد ريادة المجتمع المدني في مرحلة التحول، تتراجع مكانة المجتمع المدني عند اسـتقرار الوضـع وتراجع النظام السـياسـي الجديد عن المبادئ التي قامت عليها الثورة فيما يسمى بالثورة المضادة التي يكون في الغالب ابرز ضحاياها المجتمع المدني، من خلال التضـييق وإصـدار تشـريعات او تعديل التشـريعات القائمة لإنتاج مجتمع مدني مدجن والعودة الى المربع الأول.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

أ- المصادر:

1. دستور الجمهورية التونسية 1959
2. دستور الجمهورية التونسية 2014
3. الجمهورية التونسية، مرسوم عدد 88 لسنة2011، يتعلق بإحداث وزارة العلاقة بنظيم الجمعيات، بتاريخ24سبتمبر 2011، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ع74، سبتمبر 2011، ص 1996.
4. الجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016 مؤرخ في 24 مارس 2016 يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ع22، مارس2016.
5. الجمهورية التونسية، أمر حكومي عدد 465 لسنة 2016، يتعلق بإحداث وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها، بتاريخ 11ا فريل 2016، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ع30، أفريل 2016، ص 1282.

الموسوعات:

6. محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، ج3، الكويت، جامعة الكويت، 1994.
7. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج3، الكويت: جامعة الكويت، 1994.

ب- المراجع:

1- الكتب:

8. احمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008. توفيق المديني، **المجتمع والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: دار اتحاد الكتاب العرب،1997.
9. احمد قطان الحساني، **المدخل الى العلوم السياسية**، ط1، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
10. احمد مصطفى الحسين، **مدخل الى تحليل السياسات العامة**، ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
11. أحمد منيسي وآخرون، **التحول الديموقراطي دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

12. احمد وهبان، **التخلّف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،.2000.

13. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، الإسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، ط1، 2012

14. أعلية العلاني، **الحركات الإسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية**، القاهرة: دار مصر المحروسة،2008.

15. اميرة بولهام ونهاد بوزاعة، **صنع السياسة العامة في إسرائيل ودور مراكز الفكر فيها**، برلين: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية

16. أنوار منصري، **واقع المجتمع المدني في تونس**، ط1، تونس: مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، 2016

17. بسيوني حمادة، وآخرون، **السياسة العامة في تركيا**. بغداد: مركز الدراسات الدولية 2002.

18. بشارة، عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

19. بوحوش عمار، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011

20. مصباح عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ,2008

21. التهامي الهاني، **الثورة في تونس:17 ديسمبر والدور الوطني للاتحاد العم التونسي للشغل**، تونس: المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، 2010.

22. توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،1997. 15-ثامر كمال محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

23. ثناء فؤاد عبد الله، **اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997.

24. جون اهرنبرغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، (تر: علي حاكم صالح وحسن ناظم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2008

25. جيمس اندرسون، (تر: عامر الكبيسي)، **صنع السياسات العامة**، (تر: عامر الكبيسي)، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.

26. جيمس دروتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (تر: د وليد عبد الحي)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات 1985.

27. الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع،2006. 21-كريم أبو حلاوة، **إشكالية المجتمع المدني: النشأة، التطور والتجليات**، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

28. حسن ابشر الطيب، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**، القاهرة، دار الثقافة للنشر، 2000.

29. حسن علي شروق، **نظرية القرارات الإدارية: مدخل كمي في الإدارة**، عمان، دار الميسرة، 1997.

30. خيري عبد القوى، **دراسة السياسة العامة**، ط 1، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.

31. راغب السرحاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة2011**، ط2، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة،2001. 26-رعد صالح الالوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، الأردن: مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع،2006.

32. روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، (تر: علا أبو زيد)، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993.

33. روضة العداسي،" **دور المحاماة التونسية في حماية الثورة**". مجلة المحاماة، عدد ممتاز، أفريل 2011، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2011.

34. سالم الحداد، **الحركة النقابية التونسية في تونس بين الاستقلالية والتبعية: الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقيبة بين الوئام والصدام**، تونس: أرتيبو للطباعة،2010.

35. سالم لبيض، "**قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي**: مثال تونس"، في ابتسام الكتبي، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

36. السيد عبد المطلب غانم، **معايير التقويم**، القاهرة: مطبعة الأطلس، 1989.

37. السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير**، بيروت: جداول للنسر والتوزيع، 2011.

38. شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن،2004.

39. الطيب مولود زايد، **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع**، الأردن: المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط1، 2001.

40. عامر خضر الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومة**، القاهرة،: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

41. عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

42. عبد الباقي الهماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

43. عبد الرحيم حافظ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2006.

44. عبد اللطيف الحناشي، **التعبئة الانتخابية في تونس –حالة الانتخابات التونسية 2014–**، قطر: مركز الأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

45. عبد اللطيف الحناشي،"**الكوادر الحزبية تفوقت على قادتها في الثورة** "**في سلسلة ملفات: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثرة التونسية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ماي 2011.

46. عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي، **تقويم السياسة العامة، دراسة نظرية**، المركز الديموقراطي العربي، 2020.

47. على ليله: **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.

48. على المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1986.

49. علي عبد صادق، **مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2004.

50. 48غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، فلسطين: مركز دراسات الغد العربي،2004.

51. الفاتح متروك، **المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002

52. فاطمة الربابعة وآخرون، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة 2002.

53. فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**، القاهرة: مكتبة مدبولي،2005.

54. فضل الله علي فضل الله، **نظريات التنظيم الإداري**، ط 02، دبي: المطبعة العصرية، 1983.

55. فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان: دار المسيرة، 2014.

56. قابريال الموند، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، (تر: هشام عبد الله)، عمان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1998.

57. القرقوري، معتز:" **النظام السياسي التونسي**، ط1، تونس: مجمع الأطرش للنشر والتوزيع،2020.

58. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: دار الربيعان للنشر والتوزيع، 1997.

59. مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

60. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المناهج، الاقترابات والأدوات**، ط5، الجزائر: دار الهومة، 2007.

61. محمد فايز فرحات،" **أبعاد التحول الديمقراطي في تونس**"، في السيد عوض عثمان وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مؤسسة الأهرام ،2004.

62. محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، ط3، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998.

63. مصطفى عبد الله أبو خشيم، **مبادئ علم الإدارة العامة** طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2001

64. 62المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي2000-2001**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

65. نيفين مسعد، **المشاركة السياسية للمرأة العربية**، مصر:(د. د. ن)،2008.
66. الهادي التيمومي، **تونس 1956-1987**، صفاقص: دار محمد علي للنشر، 2006.
67. الهادي التيمومي، **خدعة الأستاذ الناعم في تونس: 23 سنة من حكم بن علي**، صفاقص: دار محمد علي للنشر، 2013.
68. هويدا عدلي رومان، **العمال والسياسة**، القاهرة: شركة الامل للطباعة والنشر، 1993.
69. وصال نجيب العزيزي، **مبادئ السياسة العامة**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2003.

2-الدوريات:

70. الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد17، جوان 2017.
71. الجابري محمد عابد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد167، السنة15، جانفي 1993.
72. السنوسي ثريا، الاستعمالات الرقمية عند الشباب العربي من حاجة للاتصال إلى حاجة للنضال، **المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال**، 2013.
73. أمينة هكو، "الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 353، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2008.
74. بلعيور الطاهرّ، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربيّ، **مجلة العلوم الإنسانية**،العدد،10،2006.
75. حسنين توفيق إبراهيم، "الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي"، **كراسات إستراتيجية**، العدد130، السنة 13، 2003.
76. حفيظ الطبابي، انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة (2008)، **مجلة الفكر الجديد**، تونس، العدد2، أفريل 2015.
77. سالم لبيض "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية: أية علاقة؟ حالة تونس"، **المجلة العربية للدراسات السياسية**، العدد27، صيف2010.
78. سحر كامل خليل، السياسة العامة ووسائل المجتمع المدني في صنعها: دراسة نظرية، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 24، العدد02، 2013.
79. سعد توفيق البزاز، "الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي:1970- 1987"، **مجلة التربية والعلم جامعة الموصل**، المجلد 19، العدد 4، 2012.

80. عارف بني حمد، فشل عملية الانتقال الديمقراطي في تونس (2010-2021) الأسباب والسيناريوهات المتوقعة، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد19، العدد2.

81. عائشة عباش، الاتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة الوطنية: جدلية الفعل النقابي والسياسي، **مجلة العلوم السياسية والقانون**. العدد 01، جانفي 2017.

82. عبد الحميد الأنصاري: "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، **المستقبل العربي**، ع272، 2002.

83. عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد16، جانفي 2017.

84. العربي صديقي، "إعادة التفكير في الديمقراطية العربية: انتخابات بدون ديمقراطية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 381، نوفمبر 2010.

85. عصام العدوني،" المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق"، **مجلة إضافات**، ع5، شتاء2005.

86. علي الصاوي، التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية**، العدد 75، سبتمبر 1993.

87. عمراني كربوسة، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...اي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. جامعة محمد خيذر بسكرة. الجزائر. العدد 16. سبتمبر 2014

88. الكروي محمود صالح،" النظام السياسي. بين جدلية الثقافة الديمقراطية وبناء الشخصية، **مجلّة دراسات دولية**، العدد 39.

89. محمد احمد علي مفتي، " مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية "، **مجلة البيان**، عدد 182 ،2014.

90. محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، ع176، جانفي1993.

91. على بن طاهر، "ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحياته تطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي"، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد 12، سبتمبر 2010.

92. منصف القابسي، "النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثورة: قراءة تحليلية وتقويمية لتجربة الاتحاد العام التونسي للشغل"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 94، أكتوبر 2015.

93. مولود مسلم، "المجتمع المدني: دراسة نظرية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جانفي 2004.

94. ناجي عبد النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 387، ماي 2011.

3- الدراسات غير المنشورة:

أ- المذكرات:

95. موازي بلال، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب 1996.2012"، **مذكرة ماجستير**، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية) ،2014.

96. بونوة نادية، "دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة. دراسة حالة الجزائر.1989.2009"، **مذكرة ماجستير**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) ،2010.

97. بوجيت مليكة، "ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في الخلفيات والتفاعلات والأبعاد" **رسالة ماجستير**، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية)، 1997.

98. كاهي مبروك، السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية"، **رسالة دكتوراه**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) ،2017.

99. عطا الله خالد، دور التخطيط في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر 2012/1999، **مذكرة ماجستير**، الجزائر، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة03، 2013.

100. ضمبري عزيزة، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة **ماجستير**، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2007.2008.

101. غارو حسيبة، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر 2007/1997، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2012.

102. طيلب احمد، دور المعلومات في رسم السياسة العامة، دراسة حالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **مذكرة ماجستير**، الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، 2006.2007.

103. معو زين العابدين، المعلومات كآلية لرسم السياسة العامة في الجزائر، **مذكرة ماجستير**، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2007/2008.

104. بن زيطة هجيره، دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا، **مذكرة ماجستير**، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2006.2007.

105. إعباسن زهية، دور المعلومات في ريم السياسة العامة، دراسة حالة السياسة الصحية من 2004 الى 2014، **رسالة دكتوراه**، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 03، 2019.

106. قرقاح ابتسام، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، 2009/1989، **مذكرة ماجستير**، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، 2011.2010.

107. عزلاوي أمال، تقويم السياسات العامة، دراسة حالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي،1994/2008، **مذكرة ماجستير**، الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008.2007.

108. فتحي معيفي، دور النخبة التونسية في التغيير السياسي 2011-2017"، **رسالة دكتوراه**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) ،2019.

109. وحشي أمير،" دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس **مذكرة ماجستير**، (جامعة جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)،2013.

110. سيدهم ليلى، "إشكالية التحول الديمقراطي في تونس"، **مذكرة ماجستير**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية)،2009.

111. غربي عزوز، "حقوق الإنسان بالمغرب العربي دراسة في الآليات والممارسات: دراسة مقارنة تونس . الجزائر. المغرب"، **رسالة دكتوراه**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري)،2013.

112. عبد الله ممدوح مبارك الرعود، دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، **مذكرة ماجستير**، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعلام)، 2012

ب-الملتقيات والندوات:

113. حلقة النقاش حول "واقع الجمعيات في تونس" التي نظمها مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية بالشراكة مع "جمعيتي" يوم الاحد 24 أفريل 2016 بنزل جولدن ياسمين-القصبة من ولاية القيروان.

114. سعد الدين براهيم "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، ورقة قدمت إلى: "الدولة، المجتمع والتحول الديمقراطي في العراق، القاهرة،1995.

115. محسن مرزوق، "الحركات الاجتماعية في تونس"، مداخلة في منتدى الحركات الاحتجاجية في العالم العربي دراسات في الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن، مركز البحوث العربية والإفريقية، مصر في 2006.

116. مرسي بشرى: "المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الجزائر: جامعة الجزائر،20اوت2008.

117. نجوان فاروق شيحة، صدفة محمد محمود، "دور استطلاعات الرأي العام في صنع السياسات العامة"، بحث مقدم إلى مؤتمر القاهرة الدولي حول استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار النظرية والتطبيق 06-05 فيفري 2007.

4-الانترنت:

118. دراسة: الاقتصاد التونسي يترنح تحت وطأة الازمة السياسية "، إيلاف، لندن، 2013/11/09، موقع إيلاف، http://www.africanmanager.com اطلع عليه يوم 2018/05/01

119. https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/CgkZTDYC0gc-114

120. إبراهيم الغيطاني: "دراسة للبنك الدولي: حاشية بن علي سيطرت على خمس أرباح القطاع الخاص"، المصري اليوم، القاهرة، 2014/03/28، موقع المصري اليوم، Http: www.almasryalyoum.com اطلع عليه يوم 12-02-2019.

121. أبرز احتجاجات "الخبز" والغلاء بدول عربية ". نقلا عن الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: www. aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع : 29/01/ 2019.

122. آية يوسف عبد السلام، "أسباب قيام ثورات الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي، المتحصل عليه من: http://democraticac.de/?p=1393، يوم :03-03-2019

123. برهان غليون، "مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية".

124. تقرير مركز الدراسات والتوثيق للاتحاد العام التونسي للشغل ينصف الفقر في تونس، http ;//www. Radio tunisienne. tn/2017/05/12. اطلع عليه يوم: 2021.01.02.

125. جريدة الأنباء الالكترونية، "أي أهمية لدستور تونس الجديد"، 2014/02/12، متحصل عليه من: http://anbaaonline.com/?p=198558 يوم:11-12-2019

126. جميل هلال، "حول إشكالية المجتمع المدني" ، اطلع عليه يوم :02 .2019.01 ، متحصل عليه من :

127. الحسن عاشي:" وصفة للتعافي: كيف يمكن النهوض بالاقتصاد التونسي بعد الثورة"، السياسة الدولية، مصر، ب. ت، موقع السياسة الدولية،.http: www.siyassa.org.eg اطلع عليه يوم: 12-02-2019

128. حيدر علي، "من تشييد الجوامع إلى بناء المصانع: مفهوم المجتمع المدني في المنظور الغرامشوي"،مجلة مدارك، http://www.madarik.net/News_Details.php?ID=25 ، يوم :2020.01.03.

129. خيري عبد الرزاق جاسم:"النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، ، متحصل عليه من: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94797 ، يوم :2021/03/03

130. دانيال شوجورنسكى. "حوار مع باديس بو زيري بشأن مبادرة الموازنة التشاركية في تونس". موقع تضامن، http://www.tadamun.co، اطلع عليه يوم: 12-01-2019.

131. دنيا جميل، "المجتمع المدني من ثائر إلى حارس للسلام"، البنك الدولي، متحصل عليه من : http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/tunisian-civil-society-revolutionaries-peace-keepers اطلع عليه:2020/01/12.

132. سالم لبيض، "الحركة الطلابية التونسية: النشأة والتأسيس و قضايا الهوية"، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، متحصل عليه من:
http://www.laes.org/upload/editor_upload/file/Salem-Labiad-Students-Movement--.pdf ، يوم:2020.02.15..

133. سمية بن خلدون،"رهانات المجتمع المدني على ضوء مقتضيات الدستور الجديد، متحصل عليه من: http://www.pjd.ma/node/2578، يوم:2019/03/22.

134. شبكات المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND، التشبيك بين منظمات المجتمع المدني، على الرابط: http://www.dawahmemo.com/image/2014-12-06-06_41_43tshbeek.pdf، اطلع عليه يوم:2022/11/28.

135. شوقي بن حسن، "النقابة في تونس"، مركز افريقية للدراسات والبحوث السياسية، متحصل عليه من: http://www.ifriqiyah.com/detail/27302 ، يوم: 2021/01/22.

136. عبد السلام هرشي، في تونس صراع البورجوازيات القديمة والجديدة،20-04-2018، موقع الميادين:https://www.almayadeen.net ، اطلع عليه يوم: 03-05-2021.

137. عبد الكريم الجباعي " المجتمع المدني وراهنتيه" ، ، متحصل عليه من : http://hemberdband.net/153948/montida.htm.، يوم:2020/01/21.

138. العربي صديقي، "تونس: ثورة المواطنة.. "ثورة بلا رأس"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011، ص14، متحصل عليه من: http://en.calameo.com/read/001231435486a0df40001?bkcode=001231435486a0df40001

139. عمر برنوصي،" مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية والسوسيولوجيا المعاصرة"، تم الاطلاع عليه يوم :23 .2016.12: http://www.aljabriabed.net/n37_02barnusi.(2).htm

140. فتحية السعيدي، "تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس"، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، ص 21، متحصل عليه من: ftp://pogar.org/localuser/pogarp/civil/assessments/tunisia-a.pdf ، يوم:2020/01/25

141. فضيل التهامي،" الثورات الديمقراطية في العالم العربي – تونس نموذجا"، الحوار المتمدن، العدد4160، جويلية2013، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369593 ، يوم:2019/01/02.

142. محمد العجاني، السياق العام للمجتمع المدني في تونس،2020، على الرابط : https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/The-General-Context-of-Civil-Society-in-Tunisia-AR.pdf، اطلع عليه يوم:2021/01/13.

143. محمد عابد الجابري، "المجتمع المدني والواقع العربي الراهن"، متحصل عليه من: http://hem.bredband.net/b155908/m510.htm، اطلع عليه يوم:2019.01.02

144. المصدر،" الإعلان عن تأسيس المنظمة التونسية للشغل"، متحصل عليه من: http://ar.webmanagercenter.com/2013/08/27/18494، يوم:2019.03.04.

145. 141-مصطفى ايت خرواش، أدوار المجتمع المدني في البناء الديمقراطي: المغرب أنموذجا، http://www.mominoun.com/articles/%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D

146. المنجي السعيداني، "تونس: الحكومة تعرض برنامجها الاقتصادي على المجلس التأسيسي هذا الأسبوع"، الشرق الأوسط، لندن، 2012/04/02، موقع الشرق الأوسط، http://www.aawsat.com اطلع عليه يوم 14-02-2019

147. منير سنوسي،" البيئة القانونية لمؤسّسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق"، متحصل عليه من: http://mena.icnl.org/Docs/Mounir%20Snoussi.pdf، يوم: 2021/01/12

148. موقع تضامن، http://www.tadamun.co، اطلع عليه يوم: 12-01-2019.

149. موقع جمعيتي، "دراسة حول واقع المجتمع المدني بتونس"، متحصل عليه من: http://jamaity.org/2016/06/%D8%AF%D8%B1، يوم:2019.01.25

150. https://akhbaar.org/home/2006/12/22012.html. اطلع عليه يوم 2020/02/03

151. BBCعربي، ابرز الأحزاب السياسية التونسية، 2011/1/17.

152. اندبندنت عربي، أبرز الأحزاب في تونس، 2020/6/14.

153. موقع صحيفة الشروق،" توزيع المقاعد بمجلس نواب الشعب"، 2019/10/9، تونس.

154. إبراهيم سعيدي:" دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي في تونس"، سلسلة تقارير شبكة الجزيرة، مارس 2011، ص 05

155. الثابتي، عادل:" برلمان تونس، الصدارة للنهضة 6 قوى"، وكالة الاناضول التركية 2019/10/11.

ثانيا: باللغة الأجنبية

154-Alfred Stepan, Democratic Opposition and Democretization Theory, - Government and Opposition, Vol 32, No 4, Autum 1997,

155-Miranda Beshara, «The Egyptian NGO Sector: Prospects and Challenge» - Civil Society and Democratization in the Arab World, Vol 8, Issue 92, August 1999, Available at: WWW.lbnkhlun. Org/newsletter/1999/aug/essay

156-La transition dèmocratique en Tunisie- Etat des Lieux- Les Acteurs. Op. .Cit,

157-Mohamed karem,"La question des droits de l'homme au Maghreb", a .Mahiou ahmed,L'etat de droit dans le monde arabe ,paris:C.N.R.S,1997,

158-Publication du sécrétrait d'etat al'information , tunisie en bref ,Tunisie: .sosieté d'art graphique;1975,

159-Herrington J Bryce Nonprofits as Social Capital and Players in the Public Agents Policy Process New York: Palgrave Macmillan First published2005

160-United Nation. PUBLIC ADMINISTRATION AND DEMOCRATIC GOVERNANCE: Govern- ments Serving Citizens," Decentralization and Local Autonomy for Participatory Democracy" James Katorobo January 2007

161THE PARTY PERIOD AND PUBLIC POLICY McCormick .Richard L-2

162-from the Age of Jackson to the Progressive Era American Politics.New York OXFORD UNIVERSITY PERRSS

163-Thei Geruts ,Public Policy the 21st centry persbective. DL Abeidoorn the Netherlands: Be informed 2004

164-Jack Rabin, Public Adminnistration and Public Policy. London: Taylor and Francis Groub, First Bub_lished in 2005

165-Michael Hill, The Public Policy Process. London: Pearson Longman04edition

166-Kevin B Smith, Christophoer W. Limier, The Public Policy Theory Primer. .Library of Congress Was_hingtonWestview Press 2009

167-RobertT. Holt and John Richardson, Jr, Competing Pardinms In - Comparative Politics, In Book Edited By: RobertT. Holt and John E. Tuner, the .Methodolgy of Comparative Reserch, New York. The free Press,1970,

168-Christopher Ham and Micheal hill, The policy Process In the Modem .Capitalist state, New York, Harvester Wheatsheaf, 1984,

169-David Easton, the Anlysis of political comparative of politics, e Ed, Edited by Roy C macridis and Bernard E Brown, Irwin Dorsey Georgtown, the Dorsey Press Home Wood, 1997,

170-Thomas Dye, Understanding Public Policy? 7Ed, New Jersy, Prentice Hall, .Englenwood chiffs? 1992

171-David M. Olson, Michael L. Mezey. Legislatures in the policy process the dilemmas of economic policy. Cambridge University Press First published 1991

172-Taiabur Rahman. Parliamentary Control and Government Accountability in South Asia. Madison Ave, New York First published 2008 .by Routledge Adam Ferguison , Essai sur l'histoire de la sociètè civile , Paris : P.U.F/1èvithan, 1992

173-Moustfa Kharoufi. Governqnce et societies civiles au maroc: afrique vrent,2000.

174-Michel Barhom, civil society and political transition in Africa,IDR Reports,Vol,11,no,1994

الفهـــــرس

فهرس المحتويات:

مـقدمـــــــة		
الفصل الأول	الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والسياسة العامة	13
المبحث الأول	التأصيل المفاهيمي للمجتمع المدني	14
المطلب الأول	تعريف المجتمع المدني وخصائصه.	14
المطلب الثاني	نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني.	20
المطلب الثالث	القواعد التي يبنى عليها المجتمع المدني وأركانه	33
المبحث الثاني	التأصيل النظري والمفاهيمي للسياسة العامة	37
المطلب الأول	ماهية السياسة العامة	37
المطلب الثاني	النماذج النظرية لصنع السياسة العامة واتخاذ القرار	49
المطلب الثالث	عملية صنع السياسة العامة	61
الفصل الثاني	المجتمع المدني والدولة في تونس	88
المبحث الاول	النظام السياسي التونسي وملامح تطوره	29
المطلب الأول	طبيعة النظام السياسي في تونس	29
المطلب الثاني	دوافع التغيير السياسي في تونس	96
المطلب الثالث	النظام التونسي بعد 2011، نظام هجين	106
المبحث الثاني	المجتمع المدني التونسي (تاريخه ومكوناته)	112
المطلب الأول	السيرورة التاريخية للمجتمع المدني في تونس	112

المطلب الثاني	مكونات وهيكلية المجتمع المدني التونسي	116
المطلب الثالث	المكانة القانونية للمجتمع المدني التونسي.	123
المبحث الثالث	المجتمع المدني والنظام السياسي في تونس، حدود التأثير والتأثر	128
المطلب الأول	طبيعة علاقة المجتمع المدني والنظام السياسي قبل 2011.	129
المطلب الثاني	دور المجتمع المدني في إدارة عملية التغيير في تونس	135
المطلب الثالث	المجتمع المدني التونسي بعد 2011، إدارة المرحلة الانتقالية	139
الفصل الثالث	واقع وآفاق دور المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس	145
تمهيد		146
المبحث الأول	أليات ومساهمة المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس	148
المطلب الأول	آليات المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس	148
المطلب الثاني	مساهمة منظمات المجتمع المدني في ترشيد السياسات العمومية في تونس	159
المطلب الثالث	دور المجتمع المدني في الحركات الاحتجاجية في تونس	154
المبحث الثاني	الديموقراطية التشاركية كآلية لترشيد السياسات العمومية	174
المطلب الأول	مفهوم الديمقراطية التشاركية وآلياتها:	174
المطلب الثاني	المكانة القانونية للديمقراطية التشاركية في تونس:	179
المطلب الثالث	الموازنة التشاركية في تونس، استغلال فرص تفاعل المجتمع المدني لترشيد السياسات	181
المبحث الثالث	واقع المجتمع المدني في ترشيد السياسات العامة في تونس.	189
المطلب الأول	واقع علاقة المجتمع المدني بالدولة في مجال الساسة العامة.	189
المطلب الثاني	التحديات التي تواجه المجتمع المدني التونسي.	195
المطلب الثالث	السيناريوهات المستقبلية لدور المجتمع المدني.	202

الخاتمة		211
قائمة المراجع		215
الفهرس		231